شؤون فلسطينية

١٩٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية
١٩٩
تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩

شَهريَّة فكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧ ..... محمد خالد الأزهري
٢٧ المجلس الاستشاري الفلسطيني ..... مها بسطامي
٤٠ المصريون والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. عفاف القاضي
٥١ الحزب الشيوعي الاسرائيلي والحركة الصهيونية ..... د. محمود محارب
٦٦ شبتاي: انغلاق المكان والاختناق البطيء ..... رياض بيدس

تقارير

٨٠ الاسرائيليون والاتصالات الاسرائيلية ـ الفلسطينية ..... صلاح عبدالله

مراجعات

٨٩ رؤية الى مكوّنات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... أحمد شاهين

شهادات

١٠٢ مبعدون يتحدثون لـ شؤون فلسطينية
عن الانتفاضة واستمراريتها وانجازاتها ..... اعداد: مها بسطامي وربعي المدهون

شهريات

١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
تقويم المبادرة المصرية ..... سميح شبيب
١١٧ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«النقاط العشر» مبادرة تحريك ..... أ. ش.
١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
التحرك المصري ومتطلبات الوفاق ..... د. نبيل حيدري
١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
تصاعد المقاومة وعمليات حدودية ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٣٥ محاولات فاشلة لاختراق الانتفاضة ..... محمد عبدالرحمن
١٤١ شامير رفض المبادرة المصرية ..... هاني العبدالله

١٤٩ المناطق المحتلة:
اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري ..... ر. م.

وثائق

١٥٣ **د. أسامة الباز: نركز على حوار فلسطيني ـ اسرائيلي**
١٦٠ **رابين: مضطرون للتفاوض مع الفلسطينيين**
١٦٥ **شامير: السلام حلم**

يوميات

١٦٩ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/٨/١٩٨٩ الى ١٥/٩/١٩٨٩

بيبليوغرافيا

١٨٤ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **علي الكفري**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

ثورة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٨٧

(رؤية مقارنة)

محمد خالد الأزهري

حين انـدلعت الانتفـاضـة الفلسطينية الكبرى، في ١٩٨٧/١٢/٩، كان الشعب الفلسطيني يستحضر الذكرى الخمسين لثورته الكبرى بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩[١]. ولعل أول ما يتبادر الى الذهن، عند الاقتراب المقارن من الحدثين الكبيرين، أنهما وقعا على ساحة واحدة هي أرض فلسطين، وان الذي نهض بهمـا، أسـاسـاً، هو الشعب الفلسـطيني، وفي سبيل تحقيق أهداف واحدة هي الاستقلال الفلسطيني وتقرير المصير والسيادة. ويتبادر الى الذهن، بعد ذلك، ان الشعب الفلسطيني يعيش حالة ممتدة من النضال والمواجهة مع عدو واحد هو المشروع الاستعماري الغربي، بوجهه البريطاني ـ الصهيوني في الثلاثينات، ووجهه الصهيوني ـ الاسرائيلي في الثمانينات. وان وحدة هذا العدو تتأكد من ملاحظة جوانب كثيرة، لعل في مقدمها وراثة العدو الاسرائيلي لقوانين القمع التي وضعتها مدرسة الاستعمار البريطاني في ما عرف بأنظمة الطوارىء لسنة ١٩٣٦، مع اجراء بعض التعديلات والاضافات التي تطلّبتها التغيّرات المتعاقبة منذ ذلك الحين[٢].

ومـع ذلك، فمن المؤكد ان كثيراً من المياه جرت في النهر خلال نصف القرن الذي فصل بين الحدثين. فقد طرأت تغيرات كثيرة على شكل المواجهة (وليس جوهرها بين حركة التحرر العربي وحركة الاستعمـار)، ومساحتها وقضاياها، وموازين القوى بين أطرافها المباشرة، وأطرافها غير المباشرة، والادوار التي تقوم بها هذه وتلك، وبيئتها وانعكاساتها عربياً، ودولياً، وعلى صعيد التنظيم الدولي.

ومع أخذ هذه الثوابت والمتغيّرات في الاعتبار، وكذلك مع اعتبار ان تجربة النضال الفلسطيني هي تجربة متكاملة، وان مرّت بمراحل وأطوار مختلفة، منذ بداية الغزوة الاستعمارية الصهيونية في نهاية القرن الماضي، فان في المجال متسعاً لاجراء دراسة مقارنة بين ثورة العام ١٩٣٦ وانتفاضة العام ١٩٨٧. ولا شك في ان دراسة كهذه هي عمل مطلوب انجازه على صعيد علمي، بحيث يفيها حقها من حيث الحجم والعمق الفكري، وذلك في سبيل استخلاص الدروس واثراء التجربة في عملها. وهذا البحث يمثّل جهداً محدوداً على طريق الدراسة الشاملة؛ وهو يتناول، من منظار مقارن، بعض المحاور المتعلقة بالحدثين التي تدور حول الارهاصات، او التفاعلات، التي سبقت وقوع كل منهما، وأسبابهما المبـاشرة، والقوى المشاركة فيهما، والقيادة واسلوب النضال والمواجهة، والموقف العربي تجاههما، وينتهي باثبات بعض الخواطر التي يمكن استخلاصها من عبرة التجربتين.

الارهاصات

عنـد مراجعـة التحـركات الجماهيرية خلال الاعوام الستة عشر التي سبقت الثورة الكبرى،

بين العامين ١٩٢٠ و ١٩٣٦، ثمّ مراجعة التحركات الجماهيرية المماثلة خلال الأعوام العشرين قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى، بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٧، فاننا نكاد نعثر على ظاهرة مشتركة، وهي ان كلاً من الثورة والانتفاضة، كان بمثابة قمة ناضجة لبناء من الانتفاضات والأعمال النضالية في المرحلة التي سبقت. وبتعبيرات أخرى، لم تكن الثورة الكبرى منبتّة الصلة بالتفاعلات التي كانت تعتمل على الساحة الفلسطينية في مواجهة المشروع الاستعماري ـ الصهيوني، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ كذلك فان الانتفاضة، بدورها، تعتبر وثيقة الصلة بالحركة النضالية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، منذ العام ١٩٦٧، وخارجها.

قبل العام ١٩٣٦، حصلت انتفاضات جماهيرية عدة ضد التحالف البريطاني الاستعماري ـ الصهيوني المشترك. حدثت الانتفاضة الأولى في القدس، في نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وتكررت في أيار (مايو) ١٩٢١. وقد عادت الانتفاضتان، بحسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق المعروفة بـ «لجنة هايكرفت»، الى موقف العرب المعادي لليهود، والناجم عن أسباب سياسية واقتصادية مرتبطة بالهجرة اليهودية وانشاء «الوطن القومي اليهودي»[٣].

وبين العامين ١٩٢٢ و١٩٢٩، اتّسم العمل الوطني الفلسطيني، بصفة عامة، بالركود، وذلك باستثناء التظاهرات التي قامت بها الجماهير الفلسطينية ضد زيارة بلفور العام ١٩٢٥، وتظاهرات التأييد للثورة السورية بين العامين ١٩٢٥ و ١٩٢٧. وفي رأي البعض، ان ذلك الركود عاد الى تردد القيادة الوطنية عن الصدام مع القوى الاستعمارية البريطانية ـ الصهيونية، من جهة، وطغيان الشعور بعدم تكافؤ القوى بين الاستعمار والحركة الوطنية، من جهة أخرى[٤]. غير انه، على أثر اعتداء يهودي على حرمة المسجد الأقصى، اندلعت الانتفاضة المعروفة بهبّة البراق، في آب (اغسطس) ١٩٢٩؛ وكانت الأقوى منذ بداية الانتداب (الاستعمار)؛ وامتدت من القدس الى يافا، فحيفا، ثمّ الى عدد كبير من مدن فلسطين وقراها؛ وتميّزت بحدوث مواجهات عنيفة، سقط، على اثرها، عدد كبير من الفلسطينيين شهداء (١١٦ شهيداً)، ومن اليهود ١٣٣ قتيلاً، وعدد أكبر من الجرحى في الجانبين[٥].

هذه الانتفاضات المختلفة غلب عليها، في عمومها، الطابع المؤقت المتقطع، من الناحية الزمانية والمكانية، وافتقدت التخطيط الدقيق والتنظيم المحكم؛ وهذا ما جعلها تخمد بسرعة، بعكس احداث ثورة العام ١٩٣٦، التي اتسمت بالامتداد والشمول، وبقدر أكبر من التنظيم[٦].

وبالمثل، شهدت الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ سبعة انتفاضات حدثت على فترات زمنية مختلفة قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. وقعت الانتفاضة الأولى بعد مرور بضعة شهور على الاحتلال؛ وقد لعبت دوراً هاماً في رفع المعنويات المنهارة في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) القاسية وصدمة الاحتلال؛ وكان ممّا أبرزته هذه الانتفاضة ـ من بين أمور كثيرة ـ ان جمهور المواطنين الواسع، وبشكل خاص الحرفيين وسكان القرى، كان بعيداً من الاشتراك بفاعلية في النضال اليومي للجماهير؛ ولذلك، كان الطابع الغالب عليها هو التحرك الطلابي، على صعيد المدارس بمستوياتها المختلفة. كذلك تحركت هذه الانتفاضة بشكل عفوي بصفة عامة، فعلى الرغم من ان بعض الهيئات، أو اللجان، قد تشكلت خلالها، الاّ ان هذه اللجان، أو الهيئات، كانت محلية ومؤقتة، أي لم يقدّر لها الامتداد المكاني، أو الزمني[٧].

أمّا الانتفاضة الثانية، فاندلعت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، وجاءت مواكبة

لارتفاع أسهم منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك العام، على الصعيدين العربي والدولي، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وقد امتازت برفع شعارات الولاء للمنظمة، ورفض الاحتلال الاسرائيلي والحكم الاردني معاً، وبأنها كانت مخططة بشكل واضح. ولذلك، تواكبت في بدايتها وصعودها ونهايتها، على مدى اسبوعين، مع وضوح الغرض السياسي الذي قامت من أجله، وهو تأكيد صفة المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. كذلك، لوحظ اتساع المشاركة الشعبية في هذه الانتفاضة، مقارنة بسابقتها، بحيث أسهمت فيها جماهير الحرفيين والتجار والعمال، الى جانب القوى الطلابية، وبشكل غير مسبوق منذ بداية الاحتلال[٨].

وجاءت الانتفاضة الثالثة في مطلع ربيع العام ١٩٧٦، وتمركزت حول «يوم الارض» في ٣٠ آذار (مارس) من ذلك العام، مؤرخة بذلك بداية الاحياء التقليدي لهذه المناسبة منذ ذلك الحين. لقد مثّلت هذه الانتفاضة رد فعل قوياً على تصاعد الضغوط الاسرائيلية في اطار السياسة الاستيطانية، وكانت علامة فارقة على طريق مشاركة أبناء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني منذ العام ١٩٤٨، في نضال اخوانهم في الضفة والقطاع. كذلك، فان اتساع النشاط الاستيطاني، الذي قامت الانتفاضة للاحتجاج عليه، قاد الى تحريك قطاعات جماهيرية جديدة في خضمّ النضال اليومي ضد قوات الاحتلال؛ ومن ذلك تحرك قطاعات أوسع من الفلاحين وملاّك الأرض. وبذلك، لم تعد المشاركة الطلابية الى جانب بعض الحرفيين وسكان المخيمات وعمال المدن هي السمة المميزة للقوى المشاركة في أعمال الانتفاض، بل دخلت قوى اجتماعية بفاعلية أكبر في هذا الاطار، وبصفة خاصة سكان القرى الصغيرة[٩].

أمّا الانتفاضة الرابعة، فقامت في ربيع العام ١٩٨٢، وشكّلت تحدياً مباشراً للسياسة الاسرائيلية الهادفة الى فرض مشروع الحكم الذاتي، وانشاء ادارة مدنية عميلة لسلطات الاحتلال في الضفة والقطاع تحت اسم روابط القرى. وذلك كمحاولة لجعلها بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبحت، في ذلك الحين، نقطة استقطاب كبيرة لجماهير الارض المحتلة. وكان شهر آذار (مارس) ١٩٨٢ قمّة انفجار جماهيري استمر طيلة الشهرين التاليين[١٠].

أمّا الانتفاضة الخامسة، فقد حدثت في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥، وجاءت انعكاساً للممارسات الوحشية لجنود الاحتلال بحق سكان بعض المخيمات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية، وتواكبت مع تصعيد عمليات الكفاح المسلح في الارض المحتلة، اثر قرار بهذا الصدد اتخذته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في بغداد، في تموز (يوليو) ١٩٨٥. وقد جاء قصف الطيران الاسرائيلي لمقر المنظمة في العاصمة التونسية لكي يزيد الحماس الجماهيري اشتعالاً في ذلك الحين. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، اندلعت شرارة الانتفاضة السادسة في حرم جامعة بيرزيت، بعد اقتحام القوات الاسرائيلية للمكان، وقتل ثلاثة من طلاب الجامعة. وقد عبّرت هذه الانتفاضة، في حينها، عن تصاعد الدور النضالي للجامعات الفلسطينية في الأرض المحتلة[١١]. ويلفت الانتباه ان هذه الانتفاضة قد سببت حالة من الارباك للقيادة الاسرائيلية، من حيث انها أظهرت قدراً بالغاً من الانضباط والتنظيم في اثناء التظاهر، وخالفت حدس تلك القيادة بأن روح المقاومة قد تمّ كسرها بعد أن كاد الاحتلال يكمل عامه العشرين[١٢]. ووسط حالة الدهشة الاسرائيلية هذه، لم يكد يمضي اسبوعان حتى كانت مدينة خان يونس بؤرة للانتفاضة السابعة في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، وقد جاءت بمناسبة احتجاج جماهيري عارم، بطول الأرض المحتلة وعرضها، على قرار ابعاد صدر بحق أحد الشبان المناضلين في قطاع غزة، وعلى سياسة الابعاد برمّتها[١٣].

لقد كانت الانتفاضات هذه، وما حدث بينها من مظاهر للمقاومة المدنية والعسكرية بانماطها المختلفة، تعبيراً متطوراً عن رفض الاحتلال، وعدم الاستكانة لسياسة الوضع الراهن، التي سعت اسرائيل الى فرضها على أبناء الضفة والقطاع. غير ان بعض المراقبين رأى أنها كانت انتفاضات محدودة في مطالبها، ولم تأخذ الطابع القتالي الصدامي، وموسمية في توقيتاتها، فلم تتسم بالاستمرار المتصاعد، بحيث لم يترتب عليها تراكم خبرات تقود الى حالة من العصيان التامّ، أو الجزئي، في مواجهة قوات الاحتلال[١٤]. لذا، فان انتفاضة العام ١٩٨٧ تأتي، في أحد جوانبها، لكي تشكل التجاوز العملي لهذه النقائص، من حيث انها اتّسمت بالشمولية الجماهيرية، وبالامتداد الزمني والمكاني، والمواجهة المستمرة دون انقطاع. ويلاحظ، في هذا الاطار، ضمور الفارق الزمني بين الانتفاضات المختلفة، منذ بداية العقد الثاني من الاحتلال بعامّة، ومنذ منتصف الثمانينات بخاصة. فثمة سبع سنوات فصلت بين الانتفاضتين الأولى والثانية، وست فصلت بين الثالثة والرابعة، هذا بينما تواتر وقوع الانتفاضات منذ العام ١٩٨٥ بمعدل واحدة كل عام قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى في نهاية العام ١٩٨٧.

الأسباب المباشرة

في العام ١٩٣٦، تفاعلت عوامل عدّة على الساحة المحلية الفلسطينية أساساً، دفعت باتجاه تفجّر الثورة في ربيع ذلك العام. وقد اقترنت تلك التفاعلات بوجود انعكاسات لا يمكن التهوين من أثرها في ذلك التفجّر، سواء من الدائرة العربية، أو الساحة الدولية. على الساحة الفلسطينية، كانت توقعات الفلسطينيين، من جانب، واليهود، من جانب آخر، بقرب تحقيق معظم تطلعاتهم قد وصلت الى أوجها، ممّا جعل كليهما يتمسّك بمطالبه. فخلال السنوات الأربع التي سبقت الثورة، تضاعف عدد السكان اليهود في البلاد حتى وصل نحو أربعمئة ألف، بسبب تدفق الهجرة اليهودية من وسط أوروبا، وبشكل خاص منذ صعود النظام النازي الى سدة الحكم في المانيا، وهو ما بثّ الخوف في نفوس الفلسطينيين، فسعوا الى تغيير النظام الدستوري الفلسطيني تحت الانتداب البريطاني، بصورة تمكّنهم من لجم التدفق اليهودي وحفظ حقوقهم[١٥]. وكانت سلطات الانتداب سمحت للوكالة اليهودية ـ كممثل للمعسكر اليهودي ـ الصهيوني ـ بالاشراف على استقبال المهاجرين، وغضّت النظر عن الشروط المالية المفروضة على المهاجرين، واسندت كثيراً من الوظائف الحكومية للعنصر اليهودي. وبصفة عامة، بلغت نسبة اليهود الى مجموع السكان ٢٨,٦ بالمئة العام ١٩٣٨، بعد ان كانت ١٦,٩ بالمئة فقط العام ١٩٣١[١٦]. وقد شجّع هذا التراكم العددي الوكالة اليهودية على التوسّع في سياسة العمل العبري، التي لا تسمح باستخدام العمال الفلسطينيين العرب في الانشطة الاقتصادية التي تخصّ اليهود، الأمر الذي أثر في سوق العمل بين الفلسطينيين، وأدى الى تفاقم ظاهرة البطالة المتفشية أصلاً بينهم. وعلى ذكر البطالة، لوحظ ان السياسة الاقتصادية البريطانية، والجانب الضريبي فيها بشكل خاص، قادت الى القضاء على أنشطة العمال والفلاحين الفلسطينيين، وأحالت معظمهم الى وضع البطالة والتشرّد. لقد جاءت هذه الظواهر، جميعها، في الوقت الذي لم تستجب السلطات البريطانية لأي مطلب من الجانب العربي الفلسطيني[١٧]، وانتهج فيه الشيخ عزالدين القسّام حركة نضال مسلح في نهاية العام ١٩٣٥، كوسيلة نهائية لتحقيق الأهداف الوطنية، ممّا وجّه الانظار الى الجهاد المسلّح وفضائله في انتزاع المطالب عنوة[١٨]. وكان ممّا أدى الى تعظيم المخاوف الفلسطينية، أيضاً، اكتشاف أمر تدفق الاسلحة الى المعسكر الصهيوني دون ان تحرك السلطات البريطانية ساكناً ضد سياسة

التسلّح الصهيوني عموماً، والتي هددت بالانقضاض على البلاد بالقوة[١٩].

أمّا على الساحة العربية، فقد قدّر الفلسطينيون ان النضال الوطني في الاقطار العربية المحيطة، وبخاصة في سوريا والعراق، قد أوصل هذه الأقطار الى عقد معاهدات مع القوى الاستعمارية على طريق الاستقلال؛ كما قدّروا ان السلطات البريطانية ماضية في انجاز «الوطن القومي اليهودي» دون أية التفاتة تعطيهم الأمل في امكانية الاستقلال، كما حدث مع الاقطار المجاورة.

وعلى الساحة الدولية، راقب الفلسطينيون تصاعد الأزمة بين القوى الأوروبية، وبخاصة بين المانيا وايطاليا من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، ممّا فتح المجال، في نظرهم، لامكان استغلال هذه الازمة وحالة الاستقطاب القائمة في تحقيق التطلعات الفلسطينية، اعتماداً على سعي كل من المعسكرين الى استمالة العرب[٢٠]. وممّا يجدر ذكره، في هذا الموضع، انه بعد اندلاع الثورة، العام ١٩٣٦، حاول الصهيونيون الايحاء بأن الثورة من صنع دولتي المحور، ايطاليا والمانيا، وانهما قد أمدّتا الثوار بالمال والسلاح، وان الثورة قد اندلعت بعد توقيع المعاهدة المصرية ـ البريطانية، في العام ١٩٣٦ تحديداً. والواقع، ان الحقائق التاريخية تدحض هذه المزاعم تماماً. فثورة العام ١٩٣٦ كانت مسبوقة بأحداث ثورية منذ بداية الانتداب في مطلع العشرينات، وقد أشرنا الى بعضها في موضع سابق، فضلاً عن ان دول المحور قد ساعدت على زيادة الهجرة اليهودية، وتحالفت مع الحركة الصهيونية في هذا الجانب. ويمكن الاشارة الى الاتفاقية المعروفة باتفاقية الـ «هاعفراه» بين النازي والحركة الصهيونية في العام ١٩٣٣، والتي تمّ بموجبها تحويل عدد كبير من يهود المانيا ووسط أوروبا، بمساعدة نازية، الى فلسطين[٢١]. أمّا القول بتأثر الثورة الفلسطينية، في ذلك الحين، بعقد المعاهدة المصرية ـ البريطانية، فيدخل في باب المغالطات التاريخية، لأن الثورة بدأت في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، بينما تمّ عقد المعاهدة المذكورة في آب (اغسطس) من ذلك العام، أي بعد بداية الاضراب الكبير والثورة في فلسطين بأربعة شهور كاملة. وبالطبع، لا ينتقص من قيمة النضال الفلسطيني أن يتأثّر بتجربة النضال في البلاد العربية ويؤثر فيها، غير ان ترتيب الوقائع أمر لا ينبغي اهماله.

ومهما يكن من أمر، فقد جاء في تقرير «لجنة بيل»، وهي اللجنة التي حققت في أسباب الثورة ومطالبها (تموز ـ يوليو ١٩٣٧)، ان الثورة جاءت بفعل رغبة العرب في نيل استقلالهم، وكرههم لانشاء «الوطن القومي اليهودي»، وانتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين، وازدياد الهجرة اليهودية منذ العام ١٩٣٣، وعدم ثقة العرب بسلوك الحكومة البريطانية، وفزع العرب من شراء الأراضي من قبل اليهود، وعدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي اليها الدولة المنتدبة[٢٢]. ومن الواضح ان تقرير «لجنة بيل» قد وضع يده على الاسباب الحقيقية للثورة، الى حدّ كبير.

من الناحية الأخرى، جاءت الانتفاضة في وقت ركّزت فيه سلطات الاحتلال الاسرائيلي جهدها من الناحية الاجتماعية الثقافية على محو هوية الانسان الفلسطيني، حتى بلغت حد السعي الى تزييف مكوّنات هذه الهويّة، بدءاً من التاريخ والجغرافيا، وانتهاء بأنواع المأكولات والملبوسات وأشكالها. أكثر من ذلك هو ادعاء الاسرائيليين لأنفسهم تراث الفلسطينيين، وعملهم على تفتيت الاطار القيَمي، ونشر روح الفساد الخلقي، والاستهتار بالمثل الدينية والعائلية بين أوساط الشباب[٢٣]. وفي حقل التعليم، كانت الجهود الاسرائيلية بلغت ذروة عالية في ما يتعلق بانتهاك حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية، والتعدي على الاساتذة والطلاب، وتحوير المناهج الدراسية والتأثير في محتوياتها[٢٤].

الى جانب هذا وذاك، انقضّت سلطات الاحتلال على المؤسسات الصحافية والنقابية بجميع

صفوفها، وعملت على شل فعاليتها، منعاً لبروز أعمال تخدم المجتمع الفلسطيني وتطوّر مؤسساته. ومثلما فتحت سلطات الانتداب البريطاني، في منتصف الثلاثينات، أبواب الهجرة للمستوطنين اليهود، قامت سلطات الاحتلال، بدورها، منذ العام ١٩٦٧ بعامة، ومنذ مطلع الثمانينات بخاصة، بفتح أبواب الضفة والقطاع لحركة الاستيطان التي تزعّمها المهووسون الدينيون اليهود، حتى ابتلعت الحركة الاستيطانية، بشقيها الرسمي الحكومي والشعبي اليهودي (غير الرسمي شكلاً، والمدعوم، رسمياً، بالأساس)، جزءاً كبيراً من أراضي الضفة والقطاع، وذلك على أساس لا سند له من القانون، أو التاريخ، وهو «أحقية» كل اليهود في الاستيطان داخل «أرض ـ اسرائيل الكبرى» في المفهوم الصهيوني[٢٥]. وممّا أدّى الى تزايد الضغوط على أبناء الارض المحتلة الاعتداءات المتوالية على أموالهم وأرواحهم من قبل الجماعات الارهابية اليهودية[٢٦]. وهي اعتداءات يمكن ادراجها تحت بند الارهاب الرسمي، أي ذلك الارهاب الذي تضطلع به السلطات الرسمية الاسرائيلية. فلا يمكن ان يقتنع عاقل بأن الجماعات الارهابية تعمل من تلقاء نفسها وبمعزل واستقلال عن ارادة الدولة الصهيونية.

جاءت الانتفاضة، أيضاً، في وقت استولت اسرائيل على معظم مصادر المياه، ممّا هدّد أي تطور للزراعة الفلسطينية تهديداً خطيراً، ووضعت سداً صخرياً أمام أي تطور صناعي، أو تجاري، في الضفة والقطاع، بحيث تحوّل الفلاحون والمزارعون والعمال الفلسطينيون الى مجرد أيدٍ عاملة رخيصة، مستغلة قانونياً، وضريبياً، وانسانياً، في حقول العمل الاسرائيلية المختلفة[٢٧].

هذا كله الى جانب انتشار البطالة في أوساط العمال والطلاب والشبيبة، بسبب أزمات الاقتصاد الاسرائيلي المزمنة، وتسريح عدد كبير من الجنود بعد العام ١٩٨٢ لانتفاء الضغوط الأمنية على الحدود، وضمور سوق العمل العربي في الخارج، جراء انخفاض أسعار النفط، وما استنفدته حرب الخليج[٢٨]. وهذه الظروف، جميعها، تعيد الى الذهن، نسبياً، حالة البطالة التي تفشّت قبيل ثورة العام ١٩٣٦، بسبب الضغوط الاقتصادية التي مارستها سلطات الانتداب البريطاني، بالتحالف مع الحركة الصهيونية.

ومن الناحية السياسية، قامت الانتفاضة بعد مرور عشر سنوات على مشروع الحكم الذاتي لتسوية مستقبل الأراضي المحتلة، بما شهدته هذه السنوات من أعنف الضغوط على ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. وكان أهمّ هذه الضغوط المحاولة الفاشلة لتحطيم البنية العسكرية ـ السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢. وبذلك، كانت الانتفاضة تتويجاً لفشل ذريع للسياسة الاسرائيلية الهادفة الى خلق البديل السياسي من المنظمة في الداخل، من الناحية المؤسساتية السياسية، وفشلها في فرض مشروع الحكم الذاتي أيضاً؛ كما انها كانت التعبير الامثل عن نزوع الفلسطينيين، داخل الارض المحتلة وخارجها، نحو الاستقلال وتقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع أخذ عوامل كثيرة في الاعتبار، نلاحظ ان الأسباب التي دعت الى تفجّر ثورة العام ١٩٣٦ تتقاطع وتلك التي أدت الى اندلاع الانتفاضة الكبرى بعد خمسين عاماً. فقد جاءت الواقعتان على أرضية المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني بالاستقلال وتقرير المصير، ووقف الخطر الصهيوني على أرض فلسطين، والتصدي للعربدة الاستعمارية في شكلها البريطاني ـ الصهيوني العام ١٩٣٦، والصهيوني ـ الاسرائيلي العام ١٩٨٧. والواقع ان المشابهة، من هذه الزاوية، هي التي تعطي

عبارة النضال الفلسطيني الممتد معناها الأساسي، وتمنح المصداقية للقول ان حركة التحرّر الفلسطيني هي الأطول عمراً بين حركات التحرر كافة في هذا القرن.

القوى المشاركة

اذا لزمنا جانب التعميم، أمكننا القول ان مختلف شرائح الشعب الفلسطيني انحازت الى الثورة العام ١٩٣٦، والى الانتفاضة العام ١٩٨٧، فشاركت فيها. غير انه، عند التطرّق الى التفاصيل، ينبغي الاشارة الى ان المشاركة الجماهيرية العامة، دون استثناء لأية طبقة أو فئة أو شريحة اجتماعية أو عمرية، هي أبرز مظاهر الانتفاضة، بينما لم يكن الأمر على هذا النحو من المشاركة ابّان ثورة العام ١٩٣٦. فممّا ميّز تلك الثورة اتساع حجم مشاركة الفلاحين وطبقة العمال الناهضة، مع استثناءات لا يستهان بها في ما يتعلق بقطاع الموظفين وابناء المدن، وبخاصة كبار الملّاك وكبار التجار وأصحاب الوجاهة الاجتماعية التقليدية. وقد أظهرت دراسة تناولت ٢٨٢ قائداً ممّن تولّوا مختلف المناصب القيادية في الثورة انتماء ٦٥ بالمئة منهم الى الفلاحين، وثلاثة بالمئة الى فلاحين استقروا في المدن، واثنين بالمئة الى سكان المدن، وثمانية بالمئة الى البدو، والباقين الى الاقطار العربية المجاورة لفلسطين بنسبة اثنين وعشرين بالمئة[٢٩]. ويعتبر البعض ان الاضراب الكبير، في المرحلة الاولى من الثورة، بين نيسان (ابريل) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، لم يتوقف، وانما تعرّض للاجهاض بفعل عدم اشتراك قطاعات هامة من الشعب فيه. ومن هذه القطاعات الموظفون الحكوميون ورجال البلديات. فالموظفون اكتفوا بتقديم مذكرة شديدة اللهجة الى سلطة الانتداب بعد مرور اكثر من شهرين على بداية الاضراب، في حين كان اشتراكهم الفعلي ضرورياً لاحداث ارتباك خطير في أجهزة الحكومة كلها؛ أمّا البلديات، فقد عقد رؤساؤها اجتماعاً ليقرّروا ما يفعلونه؛ ونتيجة لتدخل سلطات الانتداب، أضرب نصف رؤساء البلديات وبقي النصف الآخر مداوماً في عمله[٣٠].

من جهة أخرى، لم تحبّذ اللجنة العربية العليا (القيادة الفلسطينية) انضمام الموظفين الى الاضراب ومقاطعة السلطات[٣١]. وفي السياق ذاته، لاحظت القيادة العسكرية للثورة ان بعض الموسرين آثروا، في عمومهم، السلامة وأحجموا عن الاسهام معهم في أداء ضريبة الدم[٣٢].

ونتيجة المشاركة الجادّة والمميّزة للفلاحين في الثورة، حاولت سلطات الانتداب اثارة الفلاحين على سكان المدن (الأفندية) كوسيلة لضرب الثورة، وأُلقيت المنشورات على القرى التي تزيّن للفلاحين مقاطعة الثوار. وكان ممّا تضمنته المنشورات ان الثورة قضت على مصالحهم، وان الاغنياء هم الذين يطلبون الى الفلاحين تقديم تضحيات، في حين انهم ينعمون بحياة المدن ولا يعرضون ارواحهم للخطر[٣٣]. ومع هذه الاحجامات من قبل بعض القطاعات الجماهيرية، فقد شاركت قطاعات أخرى الى جانب الفلاحين بادوار هامة. ومن ذلك مشاركة بعض رجال الشرطة الفلسطينيين، وبخاصة من صغار الرتب، وتعاونهم مع الثوار، حتى ان بعضهم التحق بصفوف الثوار. وكان طلاب المدارس، كعادتهم، أصحاب اليد الطولى في اعمال التظاهر والاضراب. وذكر محمد عزة دروزة، في شهادته عن الثورة ودور الاطفال فيها، ان «مراهقين التحقوا بصفوف الثوار وأبلوا بلاء حسنا، ومنهم من كان جريئاً جرأة عجيبة غير متناسبة مع سنّه... وكانت لهم، ولاطفال أصغر سناً، نوادر طريفة في هذا الباب»[٣٤]. ويستحضر هذا القول صورة مشرقة لماضي آباء أطفال الحجارة في الانتفاضة المعاصرة.

لقد كانت ظاهرة انعدام المشاركة الجماهيرية العامة أحد المآخذ التي يمكن ملاحظتها عند متابعة تجربة الثورة الكبرى العام ١٩٣٦. ومن هذا المنطلق، ينبغي ان نقوّم ايجابياً المشاركة الشاملة

في الانتفاضة المعاصرة. فمن أهمّ ما يلفت الانتباه ان الانتفاضة ضمّت في صفوفها كل أبناء الشعب، حتى انه لم يعد هناك مواطن فلسطيني بلغ سن التمييز لا يشارك مواطنيه في حركة المقاومة. وقد استشهد، أو جرح، أو اعتقل، أو تضرر، أناس بين سن السابعة وسنّ السبعين، وهو أمر لم يحدث في أية ثورة تحرير وطنية من قبل في التاريخ العربي الحديث[٣٥].

فقيادة الانتفاضة لاحظت الملامح العامة لتشكيل المجتمع الفلسطيني، وأولت كل شريحة اهتمامها، ووزّعت على كل منها أعباء النضال التي تتناسب معها. وقراءة سريعة لبيانات هذه القيادة تفصح، بدون شك، عن حصافة وبعد نظر شديدين في هذا الجانب. فالبيانات تطلب من العمال مقاطعة العمل داخل المستوطنات الصهيونية في الضفة والقطاع، والتزام العمل بأيام الاضراب، وتشغيل المصانع الفلسطينية، ومنع تنظيم أي اضراب في المستشفيات. وتطلب من الفلاحين استصلاح الأراضي البور، وزراعتها، ومساندة المناطق المحاصرة، والتأكد من ان الاضراب لا يعني «عدم فلاحة أرضنا»، وعليهم تعزيز مفهوم الاقتصاد المنزلي المحلي، وزراعة حدائق المنازل وتربية الدواجن، لدعم القيمة الغذائية لابناء شعبهم المضربين. أمّا التجار، فعليهم الالتزام بنظام اغلاق المحال التجارية، وفتحها في الاوقات التي تحددها قيادتهم، في تحدٍ لسلطة الاحتلال، وعليهم تحدي قوانين الضرائب الاسرائيلية والامتناع عن دفعها. واصحاب الاملاك والعقارات يساهمون في الانتفاضة عندما يخففون العبء عن المستأجرين ويتغاضون عن أوقات الاستحقاق، أو يتنازلون عن الايجارات كلياً، أو جزئياً. وأصحاب المهن والحرفيين يمكنهم تقديم خبراتهم في دعم الجماهير وارشادها وتوعيتها بكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم تجربة التعليم الشعبي، وتعميمها، في ظل غلق المؤسسات التعليمية. أمّا الطلاب والشبيبة، فينبغي عليهم مساعدة ابناء مجتمعهم صحياً، وتربوياً، وتعبوياً، والصدام مع قوات الاحتلال (في حدود التقيد بتعليمات القيادة)، والانخراط في اللجان الشعبية النوعية متعددة المهمّة[٣٦]. الى جانب هذه المهام النوعية، يلفت الانتباه تلك المشاركة النسائية العامّة، والتي كانت، بحق، أحد مفاجآت الانتفاضة، من حيث الحجم والفعالية. ان هذه المشاركة عبّرت عن نضج الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية، واستعدادها للعب دور اكبر من ذلك المتوقع من امرأة، في مجتمع ينظر اليه الكثيرون على انه مجتمع تقليدي يتصدره دور الرجل.

من جانب آخر، شدّدت القيادة الموحّدة على أهمية الوحدة الوطنية بين كل فئات الشعب وقواه ومؤسساته؛ واعتبرت ان هذه الوحدة هي مفخرة للشعب، وسلاحه الاقوى في مواجهة أعداء الشعب. وفي التحليل النهائي، فان القيادة لم تكن بحاجة الى جهد كبير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. ذلك ان مرور أكثر من عشرين عاماً على احتلال ذي طبيعة استيطانية عنصرية وعقيدة صهيونية جوهرها العنف والارهاب، كل هذا كان كفيلاً بأن يطاول الضرر كل قطاعات الشعب في الارض المحتلة وخارجها. كما ان النضال الشرس والمثابر الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية كان له أثره البالغ في مأسَسَة العمل الفلسطيني على جميع الصعد، ضمن ظروف بالغة التعقيد. كذلك، كانت المشاركة العامة في الانتفاضة حصاد الجهد المضني لجيل الرواد من المقاومين منذ بداية الاحتلال. وتتأكد شمولية المشاركة في حقيقة انه ليس متصوراً ان تنتظم امور الانتفاضة خلال ما يقرب من عامين متتاليين بغير توقف دون تجاوب الجماهير، بجميع فئاتها. وقد ترتب على هذه الظاهرة أمران هامّان: أولهما، توزيع الأعباء والمغارم على أوسع نطاق، ممّا حدّ من احتمالات الارهاق الذي ينتج عن استمرار الانتفاضة؛ وثانيهما، ظهور الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بحجم كبير قوامه نحو مليون ونصف المليون، وهو ما يعني عدم استفراد قوات الاحتلال بفئة معيّنة بمعزل عن مختلف الفئات والشرائح.

القيادة

في هذا الجانب، يمكن، بداية، ملاحظة كيف أدّى اختلاف طبيعة الأسلوب الذي انتهجته كل من ثورة العام ١٩٣٦ وانتفاضة العام ١٩٨٧ في التعامل مع معسكر الأعداء الى تباين الشكل الذي اتخذته قيادة العمل الوطني في المرحلتين. تمحور الاسلوب النضالي لثورة العام ١٩٣٦ في العصيان المدني والمقاطعة والكفاح المسلح، في حين كانت أساليب العصيان المحدود والنضال المدني والسياسي بمختلف أشكاله هي الاساليب التي اتبعتها الانتفاضة؛ هذا بالاضافة الى ان التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية برمّتها، خلال الخمسين عاماً التي تفصل بين الواقعتين، كان لها، بدون شك، أثر بالغ في الأطر القيادية على ساحة النضال الفلسطيني في فلسطين التاريخية، العام ١٩٣٦، وفي الضفة والقطاع العام ١٩٨٧.

في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، تألفت، في نابلس، أول «لجنة قومية» في فلسطين، ودعت الى الاضراب العام وتشكيل لجان قومية مماثلة في كل المدن والقرى. وبذلك، كانت اللجان القومية أول اطار قيادي اتخذته الثورة[٣٧]. وفي ٢٥ نيسان (ابريل)، وتحت ضغط من الرأي العام، تشكلت «اللجنة العربية العليا» من جميع الأحزاب الفلسطينية، وأسندت رئاستها الى مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني[٣٨]. وقد تبنّت اللجنة العليا مطالب الثورة واعتبرت ممثل الشعب الفلسطيني حتى انتهاء الاضراب، العام ١٩٣٩، بينما استمرت في العمل فعلياً حتى العام ١٩٤٦. ويمكن اعتبار اللجان القومية بمثابة قيادات ميدانية اجرائية أو عملية، تقوم بالاشراف على سير الاضراب في المرحلة الأولى من الثورة، وعلى الحياة اليومية في مختلف الانحاء، بينما كانت اللجنة العليا تتولى مهام القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، والتحدث باسمه لدى سلطات الانتداب، وعلى الصعيدين، العربي والدولي. وعندما شرع الثوار في الكفاح المسلح ضد تحالف القوات البريطانية والقوى الصهيونية الاستعمارية، تشكلت قيادات عسكرية ميدانية لهم، وتألّفت تشكيلاتهم، عموماً، من فئات ثلاث، هي: المجاهدون المتفرغون المعتصمون بالجبال الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للثورة؛ والفدائيون الذين يعيشون حياة عادية في المدن، ويقومون بمهمات محددة، وخاصة الاستطلاع ومعرفة أحوال قوات العدو ونواياها وتصفية العملاء؛ والأنصار المساندون، ومعظمهم من الفلاحين العاديين الذين كانوا يحملون السلاح لنجدة الثوار عند نشوب المعارك في مناطقهم[٣٩].

ولقد عملت اللجنة العليا واللجان القومية جهاراً. وكانت اللجنة العليا تجتمع بالمندوب السامي وتحمل مطالب الشعب وتعلنها. وقد ذكرت اللجنة، في اكثر من مناسبة، أنها لا تسيطر على مشاعر الشعب، لأنه قام بالاضراب من تلقاء نفسه، وليس للزعماء تأثير عليه. وكان ذلك صحيحاً، بدليل ان تشكيل اللجنة قد جاء بعد بضعة أيام من بداية الاضراب[٤٠].

وهامّ، في هذا الجانب، الاشارة الى ان الوقائع كشفت، فيما بعد، عن ان اللجنة العليا (القيادة)، بتشكيلها الطبقي وأفقها الفكري وجذورها وعلائقها الاجتماعية، لم تكن التعبير الأمثل عن المطامح الشعبية؛ وكان من الواضح ان أبناء الشعب الفلسطيني أخذوا موقفاً متقدماً عن قيادتهم، من الناحية النضالية. ذلك ان القيادة، بما مثّلته من الوجاهة الاجتماعية التقليدية، انتهجت، غالباً، موقع الوسيط بين الثورة وسلطة الاستعمار، معتمدة على «حسن نيّة السلطة»؛ بينما كان رجال الثورة من أبناء الفلاحين وسكان الريف والطبقة الوسطى في المدن أشد حماساً، بصفتهم أشد احساساً بالعواقب المترتبة على سلوك الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية. كما ان هذه القيادة لم تمتلك الاطار الفكري النظري المناسب والمتماسك حول طبيعة المواجهة مع العدو. وبحكم هذه

الخصائص، وبحكم طبيعة علاقاتها التنافسية في ذلك الحين، فقد أمكن جرّها الى خلافات عشائرية وقبلية، وكان ذلك من المداخل الضارة بالثورة[٤١]. كذلك، فانه، بحكم عمل هذه القيادة بشكل علني، فانها تعرّضت للاعتقال، أو النفي، أو التشريد والمطاردة، منذ العام ١٩٣٧[٤٢]. وهكذا، اضطرت القيادة الى العمل من خارج البلاد في مرحلة هامة من المراحل النضالية، وتُركت أمور كثيرة للقيادة العسكرية المحلية، التي لم يكن بمقدورها، بحكم عناصر كثيرة من القصور الذاتي، التصدي لكثير من الامور بمفردها.

وبالنسبة الى القيادات العسكرية، فقد كان لضعف الخبرة السياسية أثره الشديد في سير عملها. وكان هناك اكثر من قيادة عسكرية واحدة، نشأت بينها، في بعض الاحيان، علاقات تنافسية، ممّا أفقد هذه القيادة الوحدة التامّة. وفي مرحلة من مراحل الثورة، وبخاصة في العام ١٩٣٨، شكّل مجلس أعلى للقيادات العسكرية. ولكن هذا المجلس لم يستطع، فيما يبدو، ان يحل مشكلة وحدة القيادة، على الصعيد العسكري[٤٣].

في هذا الاطار، يبدو جلياً كيف ان الانتفاضة قد أخذت في اعتبارها درس ثورة العام ١٩٣٦ على صعيد القيادة، واستفادت من الخبرات النضالية المتراكمة ضمن مسار المقاومة الفلسطينية عبر نصف قرن. لقد كانت القيادة الوطنية الموحدة هي الشكل الذي اعتمد قيادة للانتفاضة داخل الارض المحتلة. ونظراً الى السرية البالغة التي تعمل بها هذه القيادة، فانه يصعب الحسم في تحديد عناصرها. ولكن، من الواضح انها تعمل بالتنسيق مع القيادة العليا للنضال الفلسطيني المعاصر، منظمة التحرير الفلسطينية، في الخارج. ان القيادة الوطنية الموحدة هي التي تقرر المهام النضالية وتوقيت هذه المهام بدقة ملحوظة، وتنظّم وصول المساعدات الى الجهات المختلفة، وتوجّه المنتفضين، وهم كما سبق الذكر كل سكان الارض المحتلة، الى الاهداف المتوخّاة من كل تحرك، وتعلن المطالب الوطنية، وتوزع أعباء النضال على مختلف فئات المجتمع. كما انها تتخذ مواقف محدّدة من بعض المواقف والتحركات السياسية التي يتخذها بعض القوى الدولية تجاه القضية الفلسطينية ومسار الانتفاضة. ولأوامرها ونواهيها سلطة حاكمة كبيرة على سلوك المنتفضين، ويتّم تنفيذها ومتابعتها بانضباط مدهش. ويضمّ المكوّن السياسي لهذه القيادة تشكيلاً مؤلفاً من ممثلين عن مختلف فصائل وقوى الثورة الفلسطينية العاملة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية (فتح والجبهتين، الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي وممثلين عن التيارات الاسلامية). وعلى الرغم من وجود فصائل لم يعلن عن مشاركتها في هذه القيادة، الّا ان أحداً لم يعترض عليها. وهناك مستوى قيادي آخر، تمثل في اللجان الشعبية التي ظهرت منذ الشهر الثالث للانتفاضة؛ وهذه اللجان ذات مهام وظيفية اساساً، وتقوم بعملية التواصل اليومي مع أبناء الشعب في مختلف المدن والقرى والمخيمات وما تحويه من أحياء؛ وهدفها الأساسي تسهيل الخدمات المختلفة؛ وهي تسعى، عملياً، الى تجسيد السلطة البديلة من الاحتلال، من الناحية الهيكلية البنائية. وبذلك، فان هدفها الأعلى هو تحقيق السيطرة الميدانية على الساحة الفلسطينية في الأرض المحتلة.

وفي حدود ما هو متاح من معلومات، وما هو متصوّر من خلال المتابعة، يمكن القول ان هذه اللجان تعمل بشكل متحرك؛ فلا يوجد لها مقار ثابتة أو أعضاء ثابتون. فهي مفتوحة لكل ذوي الخبرة والقدرة من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية. وتتوزع، بشكل شامل، على الاحياء في المدن والقرى والمخيمات، وتعمل بتنسيق مع بعضها البعض، ممّا يوحّد الحركة عموماً.

ان الشيء المؤكد، في هذا الجانب، ان جميع القوى الفلسطينية قد التقت على هدف واحد،

هو التخلص من الاحتلال، وتوحّدت تحت عنوان أساسي هو «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة والاستقلال»، ممّا ضيّق هامش التنافس القيادي، نتيجة تجنّب الجدل الايديولوجي[٤٤].

وفي حقيقة الأمر، يتضح التباين الجوهري بين قيادتي ثورة العام ١٩٣٦ وانتفاضة العام ١٩٨٧، ليس في الشكل القيادي وانما في جوهر تركيبة هاتين القيادتين، وفي القدرة على الحركة والتنسيق، ومدى السرية والعلنية والتماسك والانتشار الميداني والترابط الحركي. فاللجنة العربية العليا تتشابه، من الناحية الشكلية، والقيادة الموحدة للانتفاضة، من حيث ان كلاً منهما مثّل تآلفاً عملياً بين مختلف القوى السياسية على الساحة الفلسطينية؛ كما ان اللجان القومية لثورة العام ١٩٣٦ تتشابه، شكلياً، واللجان الشعبية للانتفاضة. ولكن التباين يظهر جلياً، وعميقاً، في طبيعة التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية والفكر السياسي للقيادتين، وفي الخبرة العملية، وكذلك في اعتماد الحراكية والسرية في العمل في نموذج الانتفاضة مقابل العلنية والجمود في نموذج ثورة ١٩٣٦. لذا، نجد سلطات الاستعمار البريطاني قد استطاعت ضرب قيادة ثورة العام ١٩٣٦، واعتقال أعضائها، أو تشريدهم، وهو ما أثّر، سلباً، في الثورة، في حين عجزت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن التوصّل الى النتيجة ذاتها، على الرغم من خبرتها في التعامل مع النضال الفلسطيني. لقد فشلت اسرائيل، تماماً، في اختراق قيادة الانتفاضة، أو التوصل الى حلقة تقودها الى الكشف عنها. أمّا اللجان الشعبية، فمن الصعب تماماً تحطيمها بنائياً، حتى لو تمّ القبض على عشرات، أو مئات، من الشبان والعناصر النشطة، لأن عملية الاحلال القيادي السريع تعوّض النقص، نتيجة الضربات الاسرائيلية، أولاً بأول.

ومع ذلك، يلاحظ ان سلطات الاحتلال تحاول اختراق وحدة القيادة الفلسطينية في الأرض المحتلة، مستغلة وقوع قدر من التنافس، ليس على قيادة النضال، وانما على المزيد من ممارسة هذا النضال بين القيادة الوطنية الموحدة وقيادة حركة المقاومة الاسلامية المعروفة اختصاراً باسم «حماس». والواقع ان سلطات الاحتلال قد فشلت في تصعيد هذا التنافس، على الرغم من النفخ في أواره، وبخاصة خلال شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. غير ان هذا الفشل لا يمنع القول ان سلطات الاحتلال سوف تكرّر المحاولة. فشق الحركة الوطنية الفلسطينية، في ضوء الانتفاضة، يمثّل هدفاً ثميناً لن تتخلى عنه اسرائيل في أي وقت[٤٥]. ولذلك، يجب ان يظل التنافس على الساحة الفلسطينية محدوداً باطار حديدي هو التنافس من أجل مزيد من العطاء النضالي ضد الاحتلال الصهيوني، وعدم ممارسة التشكيك الوطني بحق أية قوة نضالية على الساحة، أو الاستهانة بما يمكن ان تقدمه الى النضال، وعدم التصعيد نحو الصدام بحال من الأحوال، واعتماد الحوار الفاعل البنّاء سبيلاً الى تجاوز أي قدر من غموض الفهم، والتنسيق المتبادل، وتوجيه جميع الحجارة والايدي ضد العدو الاساسي، واليقظة البالغة لألاعيب العدو من أجل شق الصفوف. وفي التحليل النهائي، فان الاستقلال وتحقيق الاهداف الوطنية الرديفة كافّة ينبغي ان يبقيا عنواناً لكل القوى النضالية على الساحة. ومما لا شك فيه، ان تجاهل مثل هذه القواعد العامة في التعامل بين القوى الوطنية المشاركة قد يصيب الانتفاضة في مقتل، ويوقعها فريسة خطأ، سبق ان أدّى الى تأثيرات بالغة الضرر في مسار ثورة العام ١٩٣٦[٤٦].

اسلوب النضال والمواجهة

عند متابعة هذا الجانب، يبدو الاختلاف النسبي واضحاً بين الأساليب النضالية التي انتهجتها ثورة العام ١٩٣٦ وانتفاضة العام ١٩٨٧. وكما أشرنا في النقطة السابقة، فقد كان الاضراب

التامّ والعصيان المدني والمقاطعة الشاملة مع الكفاح المسلح واسع النطاق هي الأشكال الأساسية للنضال في اثناء ثورة العام ١٩٣٦، بينما استخدمت الانتفاضة الاضراب والتظاهر المبرمجين والمصحوبين بحالات الصدام الجماهيري الواسع مع استخدام أدوات صدامية بسيطة بساطة الاسلحة البدائية، مثل الحجر والمقلاع وشيء قليل من المولوتوف واشعال الحرائق، الى جانب العصيان والمقاطعة المحدودين. وبقدر من التعميم، يمكن القول ان الكفاح المسلّح والعصيان الشامل كانا الطابع الغالب على النضال في أثناء ثورة العام ١٩٣٦، بينما مثّل النضال المدني، أو السياسي، بمختلف أشكاله، سمة مميّزة للانتفاضة.

لقد استمر الاضراب والتظاهر الشكل البارز في ثورة العام ١٩٣٦ في أثناء الشهرين الأولين، نيسان (ابريل) وأيار (مايو) ١٩٣٦، غير ان التحدي البريطاني الاستعماري لمشاعر الجماهير بالاعلان عن جدول الهجرة اليهودية للنصف الثاني من العام ١٩٣٦ أدّى الى استفزاز الجماهير والتوسّع في العمل المسلح وأعمال المقاومة ضد كل رموز الاستعمار البريطاني ـ الصهيوني، كنسف الجسور والقطارات، وقطع خطوط البرق والهاتف، واتلاف المزروعات اليهودية، ونسف انابيب النفط المتجهة الى حيفا من العراق، ومهاجمة المصالح الصهيونية، والقوافل البريطانية العسكرية، واغتيال العناصر التي عرفت بالتنكيل الارهابي بالعرب من البريطانيين والصهيونيين[٤٧]. ونلمس الانتقال من حالة التظاهر والاضراب نحو الكفاح المسلّح في ان فوزي القاوقجي، الذي تزعّم الثورة المسلحة بين آب (اغسطس) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، لم يدخل فلسطين على رأس عدد من المقاتلين المدرّبين يتراوح، حسب المصادر المختلفة، بين ٨٠ و٥٠٠ مقاتل وهو ما أدّى الى تصعيد الكفاح المسلح، الّا في آب (اغسطس) ١٩٣٦، أي بعد بداية الاضراب والعصيان المدني بأربعة شهور[٤٨].

ولم يكن انتهاج الكفاح المسلح في الثورة دليلاً على توفر السلاح والمقاتلين المدربين على حرب الغوار ونحو ذلك من المتطلبات. فقد كانت أسلحة الثوار خليطاً متنوّعاً من البنادق والمسدسات القديمة، عمل الثوار على توفير ذخيرة لها من مخازن الجيش والشرطة البريطانيين، أو تعبئة الذخائر الفارغة بطرق يدوية؛ كما توفر لهم بعض القنابل اليدوية المصنوعة محلياً باستخدام المواد المتفجرة من شحنات بعض قذائف المدفعية التي تقع بين أيديهم بعد بعض المعارك مع العدو.

وقد كان البعض ممّن حملوا السلاح لا يعلم شيئاً كثيراً عن كيفية استخدامه[٤٩]. وعلى ذلك، كانت روح التضحية والنضال وشدة الشعور بالظلم الاستعماري ومخاطر الاستيلاء على الوطن أهمّ عوامل الشروع في الكفاح. وهكذا، فانه اذا تمّ تجاوز الحديث عن النقائض القيادية، التي أشرنا اليها في موضع سابق، أمكن القول أنه، في ضوء الطور الحضاري وفي ظل الظروف المحيطة بالثورة، قدّم ثوار ١٩٣٦ وقياداتهم الميدانية العسكرية نموذجاً طيباً للنضال، حتى أنهم نجحوا في شل الادارة الاستعمارية، وبثّ الذعر في نفوس أصحاب المشروع الصهيوني في فلسطين[٥٠]. ففي صيف العام ١٩٣٨، الذي شهد ذروة النضال، أضحى الثوار، عموماً، يمثلون السلطة العليا الفعلية في معظم فلسطين. وكانت لديهم أجهزة شرعية وادارية بديلة من سلطة الاستعمار، بحيث كان العصيان شاملاً وفعالاً، في مقابل ادارة حكومية مدنية منهارة، ليس فقط بفعل العصيان والمقاطعة، وانما، أيضاً، بفعل الغارات المسلحة التي شنّها الثوار على مراكز الشرطة والمكاتب الحكومية[٥١]. ومن المراقبين من رأى ان النضال الفلسطيني كان قريباً جداً من الانتصار النهائي في احد مراحل الثورة، وبخاصة بين أواخر العام ١٩٣٧ وأوائل العام ١٩٣٩، بفعل الثورة المسلحة[٥٢].

اذا التفتنا الى اساليب النضال في جانب الانتفاضة، نلاحظ، على الفور، انها لم تعتمد

النضال المسلّح الاّ في أضيق الحدود، في مقابل اللجوء الموسّع الى أنماط المقاومة المدنية. وقد كانت هذه المسلكيات مبعث اهتمام بالغ من قبل المراقبين كافة. فعلى الرغم من ان الانتفاضة أحيت تراث النضال المدني بعامة، الاّ انه لم يسبق ان اعتمد التظاهر المصحوب برشق الحجارة في مواجهة آلة قمع عسكرية، كنموذج مستمر وثابت لفترة ممتدة، في أي نموذج ثوري غير الانتفاضة الفلسطينية المعاصرة[٥٣]. ومن هنا أطلق عليها انتفاضة الحجارة، عنواناً مميّزاً لها، لا يشاركها فيه غيرها من النماذج الثورية.

ومن الاسرائيليين أنفسهم من عبّر عن الاستهجان للانضباط الملحوظ تماماً في هذا الجانب. فالمنتفضون كبحوا جماح أنفسهم الى حدّ مثير، ولم يلجأوا الى السلاح الناري، جاذبين الى جانبهم بذلك الرأي العام العالمي، حتى ان البعض منهم صور الصراع، في ظل الانتفاضة، على انه صراع سياسي اعلامي، وليس صراعاً مع دبابات. وهذا ما تفوّقت فيه منظمة التحرير الفلسطينية واستولت به على مساحات واسعة من الرأي العام العالمي، بما في ذلك قسم من الرأي العام الاسرائيلي ذاته[٥٤]. ومع ان الانتفاضة تجنّبت اغراءات الكفاح المسلّح لارغام العدو على التراجع، الاّ ان استخدام الحجارة والمقاليع وزجاجات المولوتوف الحارقة جعل البعض يميزون اسلوبها بأنه ذو طبيعة دافئة، بين الحرارة والبرودة[٥٥]. ويبدو ان الرأي الراجح لدى القيادة الفلسطينية ان استخدام السلاح سوف يوقع الانتفاضة تحت مطارق الارهاب العسكري لسلطات الاحتلال؛ وان مبارزة من هذا النوع (العسكري) سوف تكون اليد الطولى فيها لاسرائيل. فاسرائيل تنتظر الفرصة التي تمكّنها من قتل أكبر عدد من أبناء الأرض المحتلة بصورة أكبر بكثير ممّا تمّ حتى الآن في نموذج انتفاضة الحجارة. وبسبب هذا النهج المتميز، والذي يمثّل فتحاً جديداً في أساليب النضال الوطني، ممّا يحتاج الى الدراسة المتعمّقة، فانه يصعب تقويم الانتفاضة، من الناحية العسكرية[٥٦]. اذ الواضح أنه ليس في نيّة المنتفضين تكبيد العدو خسائر بشرية، بقدر ما انهم يهدفون الى تفكيك آلته السياسية، وانهاك قواه البشرية، داخل الأرض المحتلة، وفك الارتباط مع سلطته، ونزع أي قناع عن وجهه العنصري الارهابي.

لم تعلن الانتفاضة، اذاً، عن نفسها، كاطار للممارسة، طوراً جديداً من أطوار النضال المسلّح؛ الاّ ان احتمال اللجوء الى هذا الاطار أمر غير مستبعد. وفي حالة كهذه، يحتاج الأمر الى تغيير نوعي في الممارسة، والحركة، والتنظيم، داخل الارض المحتلة، وكذا لضرورة فتح ثغرات في جدران الحدود البرية والبحرية، لاجل توفير السلاح والذخائر؛ كما يحتاج الأمر الى اطار سياسي فلسطيني ـ عربي موازٍ ومناسب، يتمّ من خلال مساندة سكان الارض المحتلة، وتوفير الحماية الدولية لهم في مواجهة آلة العدو العسكرية، والتي من المتوقع ان يتمّ استخدامها بأعنف الأشكال. وممّا يجدر ذكره ان الحدود المفتوحة نسبياً بين فلسطين والاقطار المجاورة، وبخاصة سوريا ولبنان، ايّان ثورة العام ١٩٣٦، مكّنت الثوار من الحصول على دعم تسليحي وتمويني وبشري لا بأس به. وجملة القول، ان انتقال الانتفاضة الى طور الكفاح المسلّح المفتوح يحتاج الى ما هو اكثر من الاستعداد البطولي بالتضحية (من سلاح وعتاد وعناصر مدرّبة وقدرة على تعويض الخسائر بجميع أنواعها وتغطية سياسية عربية). وقد يرى البعض ان ما اشتمل عليه البيان الاربعون للانتفاضة، في أيار (مايو) ١٩٨٩، والذي دعا الى قتل مستوطن، أو جندي، اسرائيلي مقابل كل شهيد فلسطيني، يدخل الانتفاضة في باب الشروع في طور الكفاح المسلح. ولكن الامر قد لا يكون على هذا النحو. ذلك ان البيان، في جوهره، يدور في اطار جعل الرد المسلّح في حدود «رد الفعل» المحدود فقط من الجانب الفلسطيني، وهو ما يعتبر نهجاً

متميّزاً في سبيل الكفاح المسلح بمبادرة فلسطينية. ومما يثير الانتباه، أيضاً، ان الانتفاضة لم ترتق، خلال المرحلة المنصرمة، بالوصول بحالة العصيان والمقاطعة مع العدو الى مستوى العصيان الشامل التامّ، كما كان الحال ابّان ثورة ١٩٣٦. فلقد دعت القيادة الى مقاطعة العدو، وبخاصة في الامور التي يمكن توفير بدائلها محلياً على الصعيد السلطوي الاداري والاقتصادي. ومع ذلك، تباينت الآراء بشأن العصيان الشامل، وبرز، في هذا الصدد، تياران. التيار الاول رأى ان العصيان الشامل يستوجب، كشروط مسبقة، توفر المتطلبات الاقتصادية التي تحمي المواطنين في معركة من هذا القبيل. وعلى ذلك يكون المطلوب تعميق المنجزات التي تتحقق كل يوم، من حيث احلال السلطة الوطنية بدل سلطة الاحتلال وتقوية الاقتصاديّات المحلية. وبعبارة أخرى، فان العصيان ليس مجرد اعلان عن قيام حالة معيّنة من عدم التعامل مع العدو، ولكنه حالة عملية تتحقق نتيجة لاستكمال تفكيك مؤسسات الاحتلال وبناه والفكاك من اسار التبعية له، وبخاصة من الجوانب الاقتصادية. أمّا التيار الثاني، فقد طالب بالعصيان الناجز العاجل، الذي يبدأ بمقاطعة عمّال الأرض المحتلة (اكثر من ١٣٠ ألفاً) للعمل في مؤسسات العدو الاقتصادية، وغيرها، داخل الكيان الصهيوني بعامة، والمستوطنات بخاصة. وبالطبع، سوف يتمّ هذا العصيان، من وجهة نظر هذا التيار، اعتماداً على الحس النضالي العالي لجماهير الانتفاضة.

على أي حال، فان عملية التحضير للعصيان الشامل تتمّ عبر الآليات التي تتبعها الانتفاضة منذ البداية. ويبدو ذلك جلياً في دعوة القيادة الموظفين الى الاستقالة، وتوجيه الانظار، باستمرار، الى استكمال بناء اللجان الشعبية في جميع المجالات، ودعوة المؤسسات الصناعية، والزراعية، الفلسطينية الوطنية الى استيعاب القوى العاملة المحلية، وتوجيه الجماهير الى اعتماد الاقتصاد المنزلي، وتطوير اسلوب الاعتماد على الذات. وهذا نهج يدل، بلا شك، على تحرّي سبل النضال المتروي طويل النفس، ويفصح عن دراسة القيادة لاحوال الجماهير والظروف التي خلقها الاحتلال عبر العقدين الماضيين.

ومن الاسئلة التي تبرز في هذه الناحية، لماذا كان الارتقاء بالوضع الثوري العام ١٩٣٦ نحو حالة العصيان الشامل أسرع منه زمنياً، مقارنة بنموذج الانتفاضة المعاصرة ؟ وفي معرض التفكير للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي عدم اسقاط البعد الزمني، وطبيعة الاحتلال القائم، والسياق الاجتماعي ـ الاقتصادي المحيط بالواقعتين. فثمّة خمسون عاماً تفصل بينهما، حدثت خلالها تغيّرات على خارطة الصراع، في مستوييه العربي ـ الصهيوني والفلسطيني ـ الاسرائيلي، لعل من أهمها استفحال الخطر الصهيوني وقدرة اسرائيل على اغلاق حدود الارض المحتلة تماماً في وجه أي مساعدات محتملة قد تعين على صمود العصيان وتموّله عربياً، أو حتى فلسطينياً، من خارج الارض المحتلة. كذلك، يلاحظ، من ناحية اخرى، أن ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في كافة انحاء فلسطين التاريخية ابّان الاستعمار البريطاني وتحت يد الفلسطينيين مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية ومعظم أراضيهم، على الرغم من عنف الارهاب الاستعماري؛ بينما جاءت الانتفاضة وقد تناثرت المؤسسات الفلسطينية في أماكن مختلفة، وبلغت عملية الحاق الاقتصاديات الفلسطينية في الضفة والقطاع (المحدودة أصلاً) شأواً بعيداً، بحيث أصبحت علمية فك الارتباط باقتصاديات العدو عملية شاقة. وممّا يؤخذ في الاعتبار، أيضاً، ان ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في ظل مساع صهيونية ـ اسرائيلية تهدف الى منع التعامل الاقتصادي مع الجانب العربي الفلسطيني، وتطبيق ما عرف بمبدأ «العمل العبري»؛ بمعنى ان المؤسسات الصهيونية كانت في طور العمل على توطيد اقتصادياتها الذاتية،

ممّا جعل حالة المقاطعة تبدو وكأنها تأتي من الطرفين، الفلسطيني في ظل العصيان والصهيوني في ظل مبدأ العمل العبري. أمّا الانتفاضة، فتأتي في وقت دخلت الاقتصاديات الاسرائيلية طور الحاجة الى العمالة الفلسطينية من الارض المحتلة بسبب التوسّع الصناعي والضغوط السكانية، وحاجة العمالة الفلسطينية الى العمل داخل الكيان الصهيوني لضيق الاقتصاديات المحلية الفلسطينية وضعف قدرتها الاستيعابية. ومهما يكن من أمر، فان الاجابة عن السؤال المطروح قد يحتاج الى مزيد من الدرس والتفكير، بشكل يضيف الى هذه الافكار الأولية.

الموقف العربي

تنمّ خبرة النضال الفلسطيني، في مختلف مراحله، عن أهمية الدور العربي في مواجهة الغزوة الصهيونية، وذلك سواء أتمّ تقويم هذا الدور في اطار سلبي، أم في اطار ايجابي. وقد أصبح من المعتاد ان يشار الى ثورة العام، ١٩٣٦ وما صاحبها من تطورات سياسية، على انها تؤرخ لبداية تصاعد الدور العربي في قضية فلسطين، او ما يعرف لدى البعض بتعريب القضية؛ وتثبت المتابعة التاريخية ان هذا التحليل صحيح تماماً.

فعلى الصعيد الشعبي، تألفت في العواصم والمدن العربية لجان حمل معظمها اسم «لجان الدفاع عن فلسطين»، انشغلت بتوفير العون المادي والمساندة المعنوية للثورة. وكانت دمشق وعمّان وبيروت وبغداد والقاهرة من المصادر الاساسية لهذا العون[٥٧]. وفي هذا الاطار، حصلت الثورة على الاموال الضرورية والتبرّعات العينية من الداخل، أي من بين أبناء الشعب الفلسطيني أنفسهم، كما حصلت على مساعدات مادية فعّالة من المال والسلاح والغذاء من العواصم العربية المذكورة. كما ساهمت العواصم هذه في استقبال جرحى الثورة ورجالها المطاردين واعتنت بهم. وقد تألفت، في اطار تنظيمات الثورة، جمعية خاصة كلّفت بمهمة جمع المال وتوفير الدعم الشعبي، وكان من بين اعضائها السبعة عضوان من خارج فلسطين، احدهما سوري والآخر عراقي[٥٨].

وفي مضمار الدعم المعنوي الشعبي، عقد رجال الفكر والسياسة والدين المسيحي، والاسلامي، مؤتمراً كبيراً في بلودان، بتاريخ ٨/٩/١٩٣٧، وذلك لاستنكار مشروع التقسيم الذي أعلنت عنه لجنة التحقيق التي عرفت بـ «لجنة بيل»، في تموز (يوليو) ١٩٣٧، وتأييد الثورة الفلسطينية. وقد شاركت في المؤتمر وفود من مصر وسوريا ولبنان والعراق والعربية السعودية وشرق الاردن، اضافة الى وفد فلسطيني.

كذلك عقد مؤتمر برلماني بمبادرة مصرية، بين ٧ و١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨، حضره مندوبون عن الدول العربية المذكورة، ومندوبون آخرون من اليمن والصين والهند وبعض الدول الاسلامية، وممثلون عن العرب في دول المهجر (الاميركتين)، وأطلق عليه «المؤتمر العالمي البرلماني للبلاد العربية والاسلامية من اجل الدفاع عن فلسطين». وكان ذلك المؤتمر من أوائل المؤتمرات التي شاركت فيها الدائرة الاسلامية، الى جانب الدائرة العربية، معلنة الاهتمام الاسلامي بالقضية الفلسطينية، منذ عقد مؤتمر القدس، في العام ١٩٣١[٥٩].

وبين الجهود الشعبية العربية لدعم الثورة، قامت رئيسة الاتحاد النسائي المصري، هدى شعراوي، بعقد «مؤتمر نساء الشرق» من أجل نصرة القضية الفلسطينية، بين ١٥ و١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨، وكان له صدى واسع في ذلك الحين[٦٠].

على الصعيد الرسمي، انشغلت الدوائر الحاكمة في البلاد العربية بالثورة وبتطورات الاوضاع السياسية في فلسطين بصورة متزايدة. وممّا يسترعي الانتباه، في هذا الجانب، حماس بعض الضباط العرب، ومشاركتهم المباشرة في دعم الثورة والنضال المسلّح. وبلغ الأمر ان القيادة العسكرية للثورة، بين آب (اغسطس) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، وُضعت بين يدي المناضل العربي فوزي القاوقجي وعدد من الذين دخلوا معه ساحة النضال على أرض فلسطين. وقد يرى البعض ان هذه المشاركة تنتمي الى المؤازرة الشعبية، وهذا صحيح نسبياً فقط، لأن هناك ما يدل على ان مشاركة القاوقجي وزملائه جاءت، في المرحلة الاولى من الثورة على الأقل، بموافقة رسمية ضمنية من حكومة العراق، التي كان القاوقجي احد ضباط جيشها في احد مراحله النضالية. فالقاوقجي خرج وزملاؤه من فلسطين في خريف العام ١٩٣٦ وتوجه الى العراق. وعندما تجدّدت الثورة المسلّحة العام ١٩٣٧، سعى الفلسطينيون الى اعادته لقيادة النضال مرة أخرى، فرفض القاوقجي ذلك العرض، وعُلم، فيما بعد، ان ضغوطاً بريطانية قد مورست على الحكومة العراقية للحؤول دون عودته[٦١].

على كل حال، يبرز الدور الرسمي العربي على نطاق واسع في ممارسة الوساطة بين القيادة الفلسطينية والسلطات البريطانية. وفي هذا المستوى تميّز دور الامير عبدالله حاكم شرق الاردن، ونوري السعيد وزير خارجية العراق، والملك غازي ملك العراق، والملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين امام اليمن، الذين رغبت بريطانيا اليهم في ان يقنعوا سكان فلسطين وقيادتهم بتهدئة الاحوال، مقابل وعد بأن تعيد بريطانيا النظر في سياستها الفلسطينية. ودون توغّل في التفاصيل، نجحت تلك الوساطة في ايقاف الاضراب العام والمرحلة الاولى من الثورة العام ١٩٣٦، وذلك قبل ان تتحقق المطالب الفلسطينية. وقد تمّ تقويم تلك الوساطة، فيما بعد، وتأثيرها في اطار سلبي، لأن معظم الدول العربية كان في طور سياسي جعله عرضة للضغوط البريطانية الاستعمارية. وعندما تجدّدت الثورة في خريف العام ١٩٣٧، بفعل الاعلان عن نيّة بريطانيا تقسيم فلسطين، لعب الموقف العربي دوره مرة أخرى، وكان سلبياً أيضاً[٦٢]؛ اذ انقسمت تلك القيادات بين مؤيد للتقسيم ومعارض له، ممّا انعكس على الموقف الفلسطيني، وأضعفه في التحليل النهائي.

لقد وقعت ثورة العام ١٩٣٦ في مرحلة تاريخية كان الواقع العربي خلالها غير مؤات، بسبب هيمنة الاستعمار الغربي، وأخذت فيه حالة التجزئة تتجذّر في كل قطر عربي، وجاءت الانتفاضة، بدورها، ضمن واقع عربي لا يسرّ أيضاً. ففي عامها الأول، كانت الخلافات العربية على أشدها؛ وفي عامها الثاني، بدأت عملية ترميم لهذا الواقع، ولكن حالة الاقليمية ومتابعة المصالح الذاتية ظلت تبدو وكأنها الوضع الطبيعي؛ وجاءت، أيضاً، في وقت بدأت وحدة الشعور بالخطر الصهيوني تصاب في مقتل، وتختلف فيه التصورات حول كيفية التوصّل الى تسوية مع اسرائيل وليس حول كيفية مواجهتها، على الرغم من عدم وجود ما يوحي بأن الأطماع الصهيونية قد وقفت عند حدود فلسطين والارض المحتلة العام ١٩٦٧. وبصفة عامة، جاءت الانتفاضة وليس ثمّة ما يشير الى ان البيئة العربية مؤاتية على الاطلاق. والأمر الاكثر خطورة ما يمكن تسميته بالجمود الذي خيّم على شعور الجماهير العربية على الصعيد الشعبي، حتى ان البعض يعبّر عن خشيته من ان تكون قيمة المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني ومفهوم الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تركا موقعيهما لصالح مفهومين بديلين، هما المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي[٦٣]. فليس من المبالغة، اذاً، القول ان الانتفاضة، كعلامة فارقة في النضال العربي الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية، لم يوازها فعل عربي حقيقي على صعيد المواجهة مع اسرائيل. لقد قامت

تظاهـرات محدودة، هنا وهناك، ومواسم لجمع التبرّعات، وبعض لجان الدعم للانتفاضة، وعقدت قمّتان عربيتان، في الجزائر (حزيران ـ يونيو ١٩٨٨) والدار البيضاء (أيار ـ مايو ١٩٨٩)، خصّصت الأولى للانتفاضة، وخصصت الثانية، جزئياً، للقضية الفلسطينية.

مع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الظواهر كافية للقول ان الانتفاضة قد تمّ دعمها عربياً بشكل مريح؛ بل واشتكت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية غير مرة، بأن الدعم المقرّر للانتفاضة لم يصل من بعض الدول العربية(٦٤).

على هذه الارضية، يمكن الزعم ان استمرار الانتفاضة، في ظل هذا الواقع العربي، يشير الى ان المنتفضـين وقيادتهم داخل الارض المحتلة وخارجها أخذوا مسبقاً هذا الواقع في الاعتبار، ووطّنوا أنفسهم على صراع النفَس الطويل، اعتماداً على استخدام الطاقات المحلية، بغض النظر عمّا يدور من حولهم. فهل يمكن، والحال كذلك، القول ان الدعم العربي لكل من ثورة العام ١٩٣٦ والانتفاضة لم يكن في المستوى المطلوب، على الرغم من فارق الخمسين عاماً التي تفصل بينهما بكل ما تضمّنته من تطوّرات ؟ وان ظاهرة كهذه تحتاج الى سبر أغوارها، وتقدير آثارها في المدى القريب والبعيد على مسار القضية الفلسطينية ؟

خلاصة

ممّـا لا شك فيـه ان الانتفاضة، بمنهجها وممارساتها، تعبّر، من جانب، عن تجربة فذّة، لها خصائصها الذاتية المميّزة غير المسبوقة في سياق المواجهة العربية الفلسطينية للغزوة الاستعمارية الصهيونية منذ ما يزيد على القرن؛ غير انها، من جانب آخر، ليست تجربة منعزلة عن التراث النضالي للشعب الفلسطيني بعامة. وهناك من الدلائل ما يؤكد، بالفعل، ان تجربة العام ١٩٣٦، بخاصة، كان لها حضورها، ولو في حدود معيّنة، في اثناء تفاعلات الانتفاضة ضمن معالجات قيادتها للمواجهة مع العدو، على الصعد المحلية الفلسطينية والعربية القومية والدولية.

على الصعيـد المحـلي، يبدو حضور نموذج العام ١٩٣٦ في التأكيد المستمر من جانب قيادة الانتفـاضـة وجمـاهـيرها داخل الارض المحتلة، ومنظمة التحرير في الخارج، على الوحدة الوطنية وأهميتها في سبيل تحقيق الأهداف. وكذا أهمية عناصر التنظيم والانضباط ووحدة الحركة، والتخلّص من الجيوب العميلة للاحتلال، وضرورة تنحية الجدل الفكري والايديولوجي في اثناء الحركة، والحيطة من الوقوع في اخطاء المنافسات الزعامية، بجميع صنوفها. فلقد أصيبت ثورة العام ١٩٣٦ في مقتل، وبخاصة منذ النصف الثاني من العام ١٩٣٧، عندما عاد الانشطار الى المجتمع الفلسطيني بين معسكري الحسينيين (المجلسيين) والنشاشيبيين (الدفاعيين)(٦٥)، بما بينهما من ضغائن ممتدة كمنت أصـولهـا في تناحر حرّكته عقلية قبلية ضيّقة الأفق، وكانت له أصداء سيئة على السياسة الفلسطينية في عمومها. ومن ناحية أخرى، فان سلوك الانتفاضة ينمّ عن قيامها على عمل مدروس مخطط، أساسه دراية مسبقة بخارطة القوة الفلسطينية ومنابع العطاء الجماهيري وكيفية توزيع أعباء النضال طبقاً لهذه الخارطة، وكذلك معرفة بمواضع قوة العدو ونقاط ضعفه، بينما لم يكن الأمر على هذا النحـو تماماً في ثورة العام ١٩٣٦، والتي يرجّح معظم مؤرخوها انها قامت بشكل عفوي. ان التنـظيم والتخـطيط والتقدير المسبق للامكانات والاهداف، الى جانب التقيّد بالمرونة التي تتطلبها تطوّرات المواقف المحيطة، هذه الامور ونحوها، هي أمور لا غنى عنها لنجاح الحركة. فالعفوية تعبّر حقـاً عن نضـج المـوقف الثـوري، واستعـداد الجمـاهير اللامحدود للعطاء، ولكن قدرة النهوض

العفوي على الصمود في وجه قوى العدو المنظمة واستعداده المستمر تظل محدودة بسقف لا يمكن تعدّيه من نواحي مختلفة، كالقدرة على الاستمرارية في الحركة والانتشار في المكان والتنسيق العام بين القوى الفاعلة والحيطة للمفاجآت التي قد تطرحها تطوّرات لم تكن في الحسبان. وجدير بالذكر، في هذا الموضع، ان أصواتاً كثيرة تساءلت خفية، أو جهاراً، عن مدى وجود تخطيط مسبق للانتفاضة داخل الارض المحتلة، وعلاقة منظمة التحرير في الخارج بها. وقد جاء الردّ المناسب على هذا التساؤل من خلال استمرار الفعل الثوري، والاعلان عن الولاء الجماهيري للمنظمة، والقدرة على الصمود الممتد والانسجام بين برامج الانتفاضة وبرامج المنظمة. وبمرور الوقت، خفتت أصوات المتسائلين، ثمّ صمتت، ولم يعد هناك من يشكك في وجود خطة مسبقة لحركة الانتفاضة ومسارها، أو في علاقة المنظمة بها.

كذلك، يلاحظ ان ثورة العام ١٩٣٦ اندلعت في وقت افتقد المجتمع الفلسطيني للنظرية الثورية وللتنظيمات الجماهيرية الواسعة الثابتة[٦٦]، باستثناء الاحزاب الفلسطينية التي كان جلّها ضعيفاً، ويقوم على أسس شخصية، أو عشائرية، ومصلحية محدودة. أمّا الانتفاضة، فقد جاءت بعد تطوّر الجوانب الفكرية والنظرية والأطر التنظيمية للشعب الفلسطيني، على الرغم من قسوة الظروف. وهنا، يجب تثمين الجهد التنظيمي والمؤسس لمنظمة التحرير الفلسطينية ومختلف فصائل الثورة الفلسطينية، طوال ربع القرن الماضي، حتى ان المرء تساوره الشكوك تماماً في امكان قيام الانتفاضة على هذا النحو قبل عقدين، أو عقد واحد، من السنين؛ او، بكلمات أخرى، قبل وصول الأطر النظرية، أو التنظيمية، للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وخارجها، الى ما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. من ناحية أخرى، يبدو درس العام ١٩٣٦ ماثلاً، على الصعيد الفلسطيني، في الجانب المتعلق بأسلوب النضال الذي سلكته الانتفاضة. اذ يلاحظ تغلّب انماط النضال المدني المصحوبة بأقل القليل من النضال المسلّح، بما يتناسب والدراية بطبيعة العدو، وعقيدته الحاكمة، وأبعاد النضال المدني واهميته في هذه الحالة. فالصهيونية عقيدة سياسية تقوم على العنف اللامحدود. ولن تتورّع سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن اللجوء الى أقسى ردود الفعل، بما في ذلك نموذج الابادة، أو الطرد الجماعي، وايقاع أفدح الخسائر في الارواح بين أبناء الارض المحتلة، في حال الشروع في الصدام المسلّح المفتوح من جانبهم. ان موازين القوى مختلّة تماماً لصالح العدو داخل فلسطين المحتلة؛ ولذا، فمن الأنسب انتهاج النضال المدني، طالما كانت شروط العمل المسلّح مفتقدة على هذه الساحة في وقت معيّن[٦٧]. وبالطبع، لا يعني ذلك القول ان موازين القوى كانت اكثر اتزاناً مع التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني حين انتهج ثوار العام ١٩٣٦ النضال المسلّح، بل يعني، ضمن معان أخرى، ان الجانب الفلسطيني قد راعى، في نموذج الانتفاضة، هذا الخلل بصورة أكبر. وفي ذلك، ذكر بعض المؤرخين «ان الفشل الذي مُنيت به الثورة الفلسطينية، أواخر الثلاثينات، يعود، مع اسباب أخرى، الى فقدان توازن القوى تماماً بين الفلسطينيين وأعدائهم»[٦٨].

على الصعيد العربي القومي، لقد كان التدخل العربي الرسمي لانهاء اضراب ١٩٣٦ نقطة التحوّل على طريق تعريب قضية فلسطين. وفي الحقيقة، فان الحركة الوطنية الفلسطينية قد سعت، منذ مطلع الثلاثينات، الى الاحتماء بالحركة العربية، التي ارتبطت بها قبل الحرب العالمية الاولى، ولكن دون وعي بأن الحركة العربية قد ضعفت تماماً، وحلّت محلها حركات قطرية تحكمها مصالح جزئية ضيّقة، تسعى الى تحقيقها من خلال القوى الاستعمارية، لا في مواجهتها[٦٩]. وقد سبقت الاشارة الى انه عادة ما يُقوِّم الفلسطينيون الدور العربي الرسمي ضمن مسار ثورة العام ١٩٣٦ بصورة

سلبية(٧٠). لقد جرت احداث الثورة في اطار مناخ غير مؤات عربياً، من حيث طبيعة الخارطة السياسية (التجزئة) والنظم الحاكمة (نظم مساومة لا مواجهة) والطور الحضاري عموماً (التخلّف بأبعاده المختلفة). وحينما اندلعت انتفاضة العام ١٩٨٧، فانها جاءت ـ وهذا موضع مفارقة واضحة ـ في اطار مناخ عربي غير مؤات أيضاً، سواء من حيث استمرار التجزئة، أو سيادة احاديث التسوية وتراجع مفهوم المواجهة مع العدو الاسرائيلي. ولهذا، فقد برزت خشية، وبشكل متلصص، بين أوساط المراقبين، من ان تستخدم «الأُخُوّة العربية» سبيلاً الى فضّ الانتفاضة قبل تحقيق اهدافها، مثلما حدث في نموذج ١٩٣٦، حينما تدخلت القيادات العربية الحاكمة لايقاف الاضراب الكبير، اعتماداً على مجرّد «حسن نيّة الصديقة بريطانيا». كما تسللت مخاوف من ان تتنافر مواقف الدول العربية حول الاهداف التي يعلنها الطرف الفلسطيني، او تلك التي يمكن ان ترد من أطراف أخرى معنيّة بتطورات القضية الفلسطينية. وممّا يشار اليه، في هذا الصدد، الوقائع المتعلقة بغياب الاجماع العربي تجاه مشروع التقسيم الذي طرحته بريطانيا في تموز (يوليو) ١٩٣٧(٧١)، وما تركته تلك الوقائع من انعكاسات على السياسة الفلسطينية في تلك المرحلة. غير انه يبدو جلياً كيف وعت القيادة الفلسطينية المعاصرة طبيعة المناخ العربي المحيط، وحدود الدور العربي المطلوب في اثناء تفاعلات الانتفاضة. لذا، فان مطالب هذه القيادة جاءت في اطار هذا الوعي. فالمطلوب، عربياً، هو مساندة المطالب الفلسطينية، التي جاءت منسجمة مع الخطوط العامة لما هو مقبول عربياً، ودعم الانتفاضة، من الناحيتين، السياسية والمادية، لتوطيد قوّتها، والحفاظ على استمراريتها، والحفاظ على وحدة الموقف العربي من قبل، ومن بعد. وفي السياق عينه، سياق الادراك بحقيقة ما يعتمل على الساحة العربية في هذه المرحلة ومع أخذ التجارب التاريخية في الاعتبار، وفي مقدّمها تجربة ١٩٣٦، يمكن القول ان الانتفاضة نهضت وقد استقر قرارها على اللجوء الى مكامن القوة الذاتية الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها. بعبارة أخرى، لا يبدو ان الانتفاضة قد بالغت في الاعتماد على قوة الموقف العربي، بل سعت الى الاعتماد الكبير على الذات. ان المنتفضين لم يطالبوا الدول العربية باستنفار الجيوش، أو اعلان حالة الطوارىء، او اعلان الجهاد المقدّس، أو ما شابه ذلك، وانما جعلوا مطالبهم العربية دون ذلك بكثير، حتى ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أشار، في قمّة الدار البيضاء، الى الازمة المالية التي يعاني منها النضال الفلسطيني، والى ان حجم «التبرعات» الشعبية العربية قد تقلّص الى حدوده الدنيا، و«ناشد» بعض الأخوة الذين تحول ظروفهم دون المساعدة ان «يساعدونا على تحصيل ضريبة التحرير والانتفاضة من ابناء [الشعب الفلسطيني] العاملين في دولهم»(٧٢).

وهكذا، توحي الوقائع بأن القيادة الفلسطينية جعلت الدور العربي يدور في فلك شقين، هما: الدعم والمساندة المعنوية والسياسية والمادية من جانب، ووحدة الموقف السياسي خلف المطالب الفلسطينية من جانب آخر. هذا في حين لعب المحيط العربي دوراً كبيراً في اثناء ثورة العام ١٩٣٦، ابتداء من التوسّط، وانتهاء بالضغط على الطرف الفلسطيني باتجاه ايقاف الثورة في مرحلتها الأولى، نزولاً عند وعود سياسية غير مؤكدة من الاستعمار البريطاني بمراعاة المطالب الفلسطينية، وهو ما لم يتحقق، اطلاقاً، في التحليل الأخير.

على الصعيد الدولي، تأثّرت ثورة العام ١٩٣٦، في بدايتها ونهايتها، بالمناخ الدولي المواكب. وقد سبقت الاشارة الى ان القيادة الفلسطينية دغدغتها آمال في استثمار مناخ الاستقطاب بين القوى الاوروبية المهيمنة على الساحة الدولية لصالحها. غير ان تلك المساعي كان محكوماً عليها مسبقاً بالفشل. فمن الصحيح ان ثمّة منافسة كانت بين فرنسا وبريطانيا استثمرتها الثورة في اقامة

قواعـد قيادية لها في دمشق وبيروت، ولكن تلك المنافسة كانت محدودة بسقف لا تتخطاه القوتان الاستعمـاريتـان، وهـو هيمنتهما على العلاقات الدولية والتنظيم الدولي (عصبة الأمم)، وتأييدهما للأهداف الصهيونية، وتناقضهما مع حركة التحرر العربي عموماً.

أمّا ايطاليا الفاشية والمانيا النازية، فقد عاونتا، كما سبق الذكر، بشكل مباشر، أو غير مباشر، في دعم المشروع الصهيوني في فلسطين، وبخاصة في جانب تشجيع الهجرة اليهودية، وتوطيد أسس الاقتصاد الصهيوني.

وهكذا، فما ان تجمّعت نذر الحرب العالمية الثانية، وتنامى التنسيق بين بريطانيا وفرنسا، حتى انحازت السلطات الفرنسية الى الجانب البريطاني في فلسطين، فشدّدت رقابتها على تحركات الثوار الفلسطينيين عبر الحدود الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية، وطاردت الثوار في بيروت ودمشق، ومنعت نشر أخبار الثورة، وقيّدت تحرّكات قادتها، واعتقلت عدداً منهم(٧٣).

وبصفة عامة، أسهم المناخ الدولي، قبيل الحرب العالمية الثانية، في احباط الثورة الفلسطينية في نهاية الثلاثينات. وربما كان ينبغي على قيادة تلك الثورة ان تعي، في ذلك الحين، ان التناقضات بين القوى الاستعمارية كانت مجرّد تناقضات ثانوية، سطحية، تتعلق باقتسام مناطق النفوذ والثروات، وانه سبق لمثل هذه التناقضات ان برزت بُعيد الحرب العالمية الأولى، وتمّ حسمها في اطار المصالح الاستعمارية المتبادلة، ولغير صالح العرب. كل هذا، في حين كان التناقض الجوهري الاعمق واقعاً بالفعل بين تلك القوى الاستعمارية وحركة التحرير الفلسطينية (والعربية والعالمية بعامة)،

ولا شك في ان هذه النقيصـة، ومثلهـا، عادت الى عدم امتلاك القيادة، في ذلك الحين، الاطار النظري المتماسك حول طبيعة الصراعات على أرض فلسطين، ومن حولها.

أمّا في جانب الانتفاضة، فيلاحظ ترديد الاشارة من قبل القيادة الفلسطينية الى المناخ الدولي الذي يحيط بها، سواء من حيث علاقة الأطراف الدولية بالقضية الفلسطينية، او دور هذه الاطراف تجاه تطوراتها، او مواقفها، من مطالب أطراف القضية المباشرين؛ وكذلك من حيث طبيعة المرحلة التي يعيشها التوازن الدولي عند مستوى القمّة بين القوتين العظميين، وحلفائهما، وموقفهما ازاء النزاعات او الصراعات الاقليمية، وضمنها الصراع في الشرق الأوسط. هذا يفيد بأن المناخ الدولي، بمختلف ابعاده وانعكاساته على القضية الفلسطينية، مثّل احد شواغل الخطاب السياسي الفلسطيني. وضمن هذا الفهم، كانت الانتفاضة وأسلوبها في النضال المدني احدى أقوى الرسائل الموجّهة الى الساحة الدولية حول مطالب الشعب الفلسطيني وتصميمه على بلوغ الأهداف. وقد كانت المطالب الفلسطينية، بمـا في ذلك اعـلان الدولة المستقلة، منسجمة، الى حدّ كبير، مع ما قرّره المجتمع الدولي في حدود القـرارات الاوليـة الصادرة عن الأمم المتحدة. وهكذا، تبنّت الانتفاضة مطالب لا تتناقض مع ما اعتمدته القوى الدولية المعاصرة، عدا قلّة قليلة من هذه القوى (بخلاف اسرائيل)، كالولايات المتحدة الاميركية التي يجرى معها حوار بخصوص هذه المطالب. والمتصور، والحال كذلك، ان الانتفاضة الفلسطينية قد راعت تماماً جوهر مواقف الاطراف الدولية المعنيّة بتطورات قضية الصراع العربي ـ الاسرائيـلي في المنطقة، ولم تحاول ان تتجاوز مطالبها، في هذا الاطار، بما يمكن ان يجعل لبعض الاطراف الدوليـة حجـة كبيرة للحؤول دون تحقيق هذه المطالب. كذلك استثمرت الانتفاضة، على الصعيـد الدولي، ما أتـاحتـه التقنيـة المعـاصرة من وسـائل اتصال وقدرة على الحركة الاعلامية والسيـاسيـة الواسعـة السريعـة، بحيث أضحى العـالم يتـابـع النضـال الفلسطيني أولاً بأول،

وبأدق التفاصيل. وهذا الأمر أصاب، بدون شك، الاستراتيجية الدعائية الصهيونية ـ الاسرائيلية بضربات موجعة، ان لم يكن في مقتل، وفتح الآذان والعيون ثمّ العقول لدى جماهير واسعة على الساحة الدولية، وبخاصة داخل ساحات كانت تعتبر مغلقة على المفاهيم الصهيونية لعقود من السنين، كأوروبا الغربية والولايات المتحدة، بل وداخل شطر من المجتمع الاسرائيلي ذاته.

---

(١) لفتت منظمة التحرير الفلسطينية النظر الى ان السنوات الثلاث، ما بين ١٩٨٦ و١٩٨٩، مخصّصة لاحياء ذكرى ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.

(٢) انظر صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٦، ص ٣٣٠.

(٣) د. حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الاول من القرن العشرين**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، ص ٥١٦.

(٤) يوسف رجب الرضيعي، **ثورة ١٩٣٦ في فلسطين؛ دراسة عسكرية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٢، ص ٣٥.

(٥) انظر التفاصيل في د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٥، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٩.

(٦) الرضيعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٧) اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٧، ص ١١٦.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٧.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٨.

(١٠) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٦، ص ٣٠٨.

(١١) للمزيد، راجع **المصدر نفسه**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(١٢) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٧، ص ٣٠١؛ و ر. م. «المناطق المحتلة؛ المذبحة الاسوأ والانتفاضة الأعنف»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٦/١٦٧، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) ١٩٨٧، ص ١٤٥ وما بعدها.

(١٣) انظر التفاصيل في ربعي المدهون، «المناطق المحتلة؛ احداث دامية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٨/١٦٩، آذار / نيسان (مارس / ابريل) ١٩٨٧، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(١٤) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٨، ص ٢٦٢.

(١٥) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٦.

(١٦) وليم فهيم، «موجات الهجرة الى فلسطين»، في السيد يس ود. علي الدين هلال (اشراف)، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، ١٩٧٥، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(١٧) وردت اشارات الى هذه الظواهر في مختلف الشهادات العربية الى لجنة التحقيق الملكية لعام ١٩٣٧ والمعروفة بـ «لجنة بيل». انظر محمد توفيق جانا، **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين**، دمشق: بلا ناشر، ١٩٣٧.

(١٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٠.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٢.

(٢٠) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢١) حول هذه الجوانب، راجع، بالتفصيل، ليني برينر، **الصهيونية في زمن الدكتاتورية** (ترجمة وتقديم د. محجوب عمر)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٥؛ ولوكاز هيروويتز، **المانيا الهتلرية**

والمشرق العربي (ترجمة د. احمد عبدالرحيم مصطفى)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.

(٢٢) «تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، ٧ تموز ـ يوليو ١٩٣٧»، في **ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية**، الجزء الثالث، القاهرة: هيئة الاستعلامات، بلا تاريخ نشر، ص ٢٧٨.

(٢٣) د. يوسف ابو سمرة، «الآثار النفسية والاجتماعية للانتفاضة داخل المجتمع الفلسطيني»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢٤) انظر **وثائق المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم ـ منظمة التحرير الفلسطينية**، عمّان: مطبعة بيت المقدس، ١٩٨٤.

(٢٥) د. نظام بركات، **الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٧٧.

(٢٦) للمزيد، انظر د. يوسف ابو سمرة، «العنف الاستيطاني وآثاره النفسية والاجتماعية في الاراضي العربية المحتلة»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، ص ٢٦؛ و**تقرير عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة**، نيويورك: الامم المتحدة، ١٩٨٦. ويؤكد هذا التقرير ان تصرّفات المستوطنين تتمّ برعاية رسمية من قبل الحكومة الاسرائيلية.

(٢٧) جاء في تقرير اميركي ان أية زيادة في مصادر المياه في الاراضي المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، لا يمكن ان تحدث سوى بتحلية مياه البحر. راجع «اقتصاد الضفة والقطاع؛ مشاكل وآفاق»، (تقرير من اعداد قسم الدفاع الوطني والشؤون الخارجية، مركز ابحاث الكونغرس الاميركي)، في **دراسات استراتيجية**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، بلا تاريخ نشر، ص ١٧.

(٢٨) د. راتب بدوي، «الاوضاع الثقافية والاجتماعية والصحية الاقتصادية لسكان قطاع غزة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٦٥.

(٢٩) الرضيعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣٠) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ١١٦.

(٣١) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٩.

(٣٢) الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٩.

(٣٣) صالح مسعود بويصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن**، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ص ٢١٢ ـ ٢١٦.

(٣٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، الجزء الاول، بلا مكان نشر: دائرة الاعلام ـ م.ت.ف. بلا تاريخ نشر، ص ١٢٨.

(٣٥) لطفي الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص ٢٧.

(٣٦) انظر **نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة** (ق.و.م)؛ وفايز ساره، «البنية الاجتماعية للانتفاضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨؛ ووحيد عبدالمجيد، «الشمولية الاجتماعية للانتفاضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩.

(٣٧) **يوميات اكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٦١. وللمزيد عن أعمال اللجان القومية ومهامها، راجع بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ٣٣٧ ـ ٣٤١.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٦.

(٣٩) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٣.

(٤٠) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٤.

(٤١) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٢ ـ ٣١٥؛ ودروزه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٨.

(٤٢) في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧، أصدرت السلطات البريطانية أوامر بالقبض على أعضاء اللجنة العربية العليا، وأعلنت ان اللجان القومية هي جمعيات غير مشروعة. «يوميات أكرم زعيتر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١.

(٤٣) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧.

(٤٤) راجع د. فوزي الأسمر، «الانتفاضة على أرض الواقع؛ رؤية شاهد»، **شؤون عربية**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١١٨.

(٤٥) انظر، في هذا الخصوص، ربعي المدهون، «خطة اسرائيلية لاضعاف الانتفاضة؛ هامش مرونة لحركة ' حماس ' »، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

(٤٦) للتعمّق في أبعاد الصراعات الحزبية في فلسطين وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية، قبل ثورة ١٩٣٦، وفي اثنائها، راجع د. علي مسعود عطية، **الحزب العربي في فلسطين وحزب الدفاع الوطني، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥.

(٤٧) الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨٨.

(٤٨) قدّرت بيان الحوت عدد المتطوعين الذين قدموا مع القاوقجي بثمانين متطوّعاً، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٠؛ وقدّرهم الخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩٠، بخمسمئة متطوّع؛ وقدّرهم الرضيعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦، بمئتي متطوّع.

(٤٩) الرضيعي، **المصدر نفسه**، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٥٠) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٥.

(٥١) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٤.

(٥٢) انظر غسان كنفاني، «ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين؛ خلفيات وتفاصيل وتحليل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ٦٨.

(٥٣) حول تحليل يقترب من هذا الفهم، راجع د. احمد صدقي الدجاني (ادارة)، «ندوة حول تطوّرات القضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٢٣، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٢٤.

(٥٤) **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٥.

(٥٥) ربعي المدهون، «ستة شهور في الاتجاه الصحيح»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤.

(٥٦) د. هيثم كيلاني، «الانتفاضة في اطارها الاستراتيجي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٤، أيار (مايو) ١٩٨٩، ص ١١.

(٥٧) أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، عمّان: دار الجليل للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص ١٢٩.

(٥٨) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤١ ـ ٣٨٠؛ والرضيعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٥٩) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٣ ـ ١٨٥؛ والخولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢٢ ـ ٧٣٥.

(٦٠) الخولي، **المصدر نفسه**، ص ٧٣٥. وللتوسّع حول أعمال المؤتمر المذكور، راجع **المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن قضية فلسطين**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٣٨.

(٦١) الرضيعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٦٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٨.

(٦٣) انظر، على سبيل المثال، د. حسن نافعة، «العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية»، في **الابعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص ٥٨؛ ود. برهان غليون، «فشل الخيار الاسلامي»، **قضايا فكرية** (القاهرة)، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٠٣.

(٦٤) انظر «خطاب رئيس دولة فلسطين في القمّة العربية الاستثنائية» (الدار البيضاء)، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٥٢ ـ ١٥٧.

(٦٥) انظر، على سبيل المثال، جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٨. وللمزيد عن هذين المعسكرين، راجع عطية، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٦) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٤.

(٦٧) للمزيد حول مفهوم النضال المدني، وفعاليته، وجدواه، في مواجهة العدو، وانماطه وأدواته التي تقارب المئتين، راجع د. سعد الدين ابراهيم (تحرير)، **المقاومة المدنية في النضال السياسي**، عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

(٦٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٣؛ والحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٨؛ ودروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٨.

(٦٩) وحيد عبدالمجيد، «الانتفاضة وتطوّر الحركة الوطنية الفلسطينية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٣.

(٧٠) انظر، على سبيل المثال، كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠ ـ ٧١؛ وعلوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

(٧١) انظر جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٨.

(٧٢) «خطاب رئيس دولة فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٣) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

المجلس الاستشاري الفلسطيني
(بحوثه ونتائجه)

مها بسطامي

مع تسلّم هربرت صموئيل مهام منصبه الرسمي في فلسطين، في الاول من تموز (يوليو) ١٩٢٠، أول مندوب سام بريطاني في فلسطين، انتقلت السلطة في البلاد من الادارة العسكرية، التي كان يرأسها قائد قوات الحلفاء (Egyptian Expeditionary Force) في المنطقة، الجنرال اللنبي، الى الادارة المدنية برئاسة صموئيل. وعلى الرغم من هذه الاجراءات الادارية من جانب سلطات الاحتلال البريطاني، فان فلسطين، من الوجهة القانونية الدولية، كانت، حتى تلك اللحظة، في وضع «اراضي العدو المحتلة» (Occupied Enemy Territory). ذلك ان معاهدة السلام التي تخلّت تركيا، بموجبها، رسمياً، عن فلسطين لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، لم يتمّ توقيعها الّا في العاشر من آب (اغسطس) ١٩٢٠، بعد ثلاثة شهور من تسوية الخلافات البريطانية ـ الفرنسية، في مؤتمر سان ريمو، بتاريخ ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، والمتعلقة بتوزيع الانتدابات، وصلاحياتها، وتعيين الحدود بين مناطق الانتداب. وفي الواقع، لم تقرّ تركيا تلك المعاهدة اطلاقاً، التي تضمّنت، أيضاً، بنوداً مجحفة بحقها. وهذا ما دفع مصطفى كمال (اتاتورك)، الذي كان يقود تحركاً عسكرياً وشعبياً ضد الحلفاء، الى رفض المعاهدة، على الاقل بشقها المتعلق بمناطق الاناضول ومضائق الدردنيل.

أمّا أنظمة الانتداب على المناطق الآسيوية العثمانية سابقاً، فانها، وحسب القواعد الاجرائية لعصبة الامم، لم تدخل رسمياً حيّز التنفيذ الّا في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣ مع اقرار معاهدة لوزان. ولكن هذا كله لم يمنع هربرت صموئيل وادارته المدنية في فلسطين من مباشرة المهام التشريعية والتنفيذية منذ اليوم الاول، والتي ارتكزت، في مجملها، على أساس «وعد بلفور» كاطار عام ومحدّد للسياسة البريطانية في فلسطين. فقد وردت الاشارة الى هذا «الوعد» في مقدمة صك الانتداب، بالاضافة الى المواد ٢ و٤ و٦ و١١ و٢٢ و٢٣ منه. كما وردت الاشارة اليه في الرسالة الملكية التي نقلها المندوب السامي الى سكان فلسطين، بعد اسبوع واحد من مباشرة سلطاته[١].

واذا كان صك الانتداب البريطاني على فلسطين تميّز، مقارنة بالانتداب الفرنسي على سوريا والبريطاني على العراق، بتكرار الاشارة الى «وعد بلفور» واخضاع الاطار القانوني للسلطة البريطانية في فلسطين لأحكامه، فانه، أيضاً، اختلف عنهما في أمر جوهري آخر. اذ بينما كانت الدولة المنتدبة على كل من سوريا والعراق مطالبة باعداد «قانون أساسي» خلال ثلاث سنوات من بدء تطبيق الانتداب «لتسهيل التطور المطرد» لهذه البلدان «كدول مستقلة»، خلا صك الانتداب على فلسطين من

عبارات مشابهة[٢]؛ واكتفى بالاشارة، فقط، الى «تطوير مؤسسات للحكم الذاتي» (المادة الثانية من صك الانتداب). ومن الواضح ان وثيقة الانتداب، التي اخضعت موادها للتغيير والتبديل مراراً قبل اقرارها، بفعل الضغوط الصهيونية القوية، انما جاءت لتستجيب لهذه الضغوط وتشكل الاطار القانوني لتطبيق «وعد بلفور» جملة وتفصيلاً. وكما جاء على لسان صموئيل، «فان سياسة حكومة جلالته، التي أتيتُ الى هنا لتنفيذها، تتمثّل في تشجيع هجرة اليهود حتى نصل الى مرحلة (قد تكون خمسين، أو ربما مئة عام من الآن) تصبح فيها مصالحهم مسيطرة الى حد يستوجب اقامة حكومة يهودية في فلسطين»[٣]. واذا كان تشجيع الهجرة اليهودية يشكّل احدى القواعد الاساسية لسياسة الانتداب البريطاني، فقد كان ذلك، ايضاً، مصدر تذمّر الفلسطينيين العرب، وسخطهم على هذه السياسة، وباتت المطالبة بايقاف الهجرة اليهودية، أو تقييدها على الاقل، الجامع المشترك في كل عريضة قدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية الى سلطات الانتداب.

لم يكن صموئيل بحاجة الى كثير من الوقت لكي يدرك ان السياسة التي يحاول الانتداب البريطاني تطبيقها في فلسطين لا تجد ترحيباً لدى السكان العرب. ففي المجال السياسي، رفض العرب الانتداب القائم على اساس «وعد بلفور»، والذي يفصل فلسطين عن امتدادها العربي، ويجعلها غنيمة سهلة للاطماع الصهيونية. وزاد في حدّة المشاعر العربية، ومرارتها، هزيمة حكومة الامير فيصل في دمشق وسقوطها على يد القوات الفرنسية، الامر الذي قضى على آمال الوحدة العربية الوليدة. وعلى الصعيد الاداري، شاهد الفلسطينيون غالبية الوظائف الحساسة في المراتب العليا والمتوسطة تمتلىء بالبريطانيين (وبعضهم من اليهود) على حساب الموظفين العرب، الذين كانوا، حتى وقت قريب، يشاركون العثمانيين في ادارة البلاد. وكأنما هذا وحده لم يكن كافياً؛ فقد لجأت الادارة البريطانية الى استخدام جيش من المترجمين في مختلف الدوائر، نتيجة اعتمادها اللغتين، الانكليزية والعبرية، الى جانب العربية، لغات رسمية للادارة.

أمّا في المجال الاقتصادي، فقد كانت فلسطين تعيش أزمة حادة خلّفتها ظروف الحرب القاسية التي مرّت بالبلاد طوال اربع سنوات، بالاضافة الى الاوبئة والمجاعة والجراد، بحيث كانت الحاجة ماسة للغاية الى سياسة اقتصادية ناجعة تساعد على الخروج من دوّامة الغلاء والتضخم وغياب المشاريع الاستثمارية. وبدلاً من ذلك، شهدت فلسطين افواجاً من المهاجرين اليهود المعدمين، القادمين من اوروبا الشرقية، هرباً من قسوة الظروف المعيشية واضطهاد الانظمة الحاكمة، الامر الذي زاد في حدّة الوضع الاقتصادي، ووفّر المناخ الملائم للتوتر الاجتماعي والصدامات بين العرب واليهود.

وكان لا بدّ من اتخاذ خطوة مناسبة تساهم في تهدئة الاجواء وطمأنة السكان و «تنفيس» الوضع المتأزم. وجاء الاقتراح من جانب المندوب السامي بتشكيل «مجلس استشاري» (Advisory Council)، ضمّ عشرين عضواً، نصفهم من كبار موظفي الادارة البريطانيين، والنصف الآخر اختارهم المندوب السامي ممثلين لفئات الشعب المختلفة؛ أمّا الاعضاء الرسميون، فكانوا: السكرتير الاول، السكرتير القضائي، والسكرتير المالي، وحاكم القدس، ومدير دائرة الاشغال العامة، ومدراء دوائر الصحة والتعليم والتجارة والصناعة والضريبة والدخل وأحد حكام الالوية بصورة دورية. ولدى اختياره الاعضاء غير الرسميين، راعى المندوب السامي التوزيع الجغرافي، والطائفي، والاقتصادي، الى حدّ ما، فضمّ المجلس أربعة مسلمين وثلاثة مسيحيين وثلاثة يهود. ومثّل المسيحيون طوائف الروم الارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت؛ في حين توزّع الاعضاء العشرة جغرافياً على النحو التالي:

اثنان من كل من القدس ويافا ونابلس، وواحد من كل من حيفا والجليل والخليل وبئر السبع[٤]. وفي ما يلي اسماء الاعضاء غير الرسميين[٥]، الذين عيّنوا لحضور الجلسة الاولى، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٠: اسماعيل الحسيني (القدس)، من الاعيان وملّاك الاراضي وموظف سابق في الادارة العثمانية؛ سليمان عبدالرزاق طوقان (نابلس)، من الاعيان وملّاك الاراضي؛ الشيخ عبدالحي الخطيب (الخليل)، من الاعيان ويمثّل الاتجاه الديني الاسلامي؛ الشيخ فريّح ابو مدين (بئر السبع)، من زعماء القبائل البدوية وملّاك الاراضي؛ د. حبيب سالم (نابلس)، طبيب، ارثوذكس؛ ميشيل بيروتي (يافا)، تاجر، كاثوليك؛ سليمان بك ناصيف (حيفا)، تاجر وملّاك، بروتستانت؛ دافيد يلين (القدس)؛ حاييم كالفارسكي (حيفا، الجليل)؛ اسحق بن تسفي (يافا/ تل ـ ابيب) الذي استبدل بأهرون ايزنبرغ اعتباراً من الجلسة العاشرة.

وبالاضافة الى التوزع الجغرافي والطائفي والاقتصادي، يلاحظ ان المندوب السامي تعمّد، في اختياره، ارضاء بعض العائلات الكبيرة المعروفة بزعاماتها التقليدية والتاريخية (الحسيني وطوقان والخطيب) واعطاء الفرصة، في الوقت عينه، لفئة المهنيين والتجار النامية في فلسطين، للمشاركة في هذا النشاط السياسي. ويلاحظ، ايضاً، ان الممثلين العرب، الذين اختارهم المندوب السامي، لم يكن بينهم أي من الزعماء الوطنيين المعروفين في ذلك الحين ممّن تزعموا، أو ساهموا، في النشاط الوطني الفلسطيني، سواء ضمن اطار الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، أو المؤتمرات الوطنية الفلسطينية، والعربية. هل كان صموئيل، بذلك، يحاول خلق زعامة جديدة بديلة في فلسطين تكون اكثر «اعتدالاً» أو طواعية من الزعامة الموجودة في تعاملها مع سلطات الانتداب وموقفها من المشروع الصهيوني؟ ربما كان هذا، ضمناً، أحد أهداف المندوب السامي، ولكنه لم يعبّر عنه صراحة. فقد اكتفى بالقول، في رسالته الموجهة الى وزير الخارجية البريطانية، اللورد كيرزون، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٠، ان اعضاء المجلس تحدثوا بصراحة تامة، وأعربوا عن آرائهم بوضوح واستقلالية في اثناء المناقشات، الامر الذي يعني «ان المجلس سيتمتع بثقة تلك القطاعات من السكان المهتمة بالقضايا السياسية»[٦]. واذا كانت الحرية والاستقلالية التي استخدمها الاعضاء للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم «ظاهرة صحية»، بحسب رأي صموئيل، فانه قصد، على ما يبدو، تحقيق هدف آخر اكثر اهمية. فالتعبير عن الشكاوى والانتقادات بحرية سيجعل المجلس «بالغ الاهمية بالنسبة [الى] الادارة، بتوفيره مؤشراً [الى] توجّهات الرأي العام»[٧].

دام الاجتماع الاول للمجلس الاستشاري سبع ساعات. واستهله المندوب السامي بخطاب، استعرض فيه ما انجزته ادارته خلال ثلاثة شهور انقضت منذ تسلّمه مهام منصبه في الاول من تموز (يوليو)، بعد التذكير بأن عقد المجلس جاء تنفيذاً لوعد قطعه لوجهاء فلسطين في لقاءاته الاولى معهم، وذلك كخطوة على طريق تطوير مؤسسات الحكم الذاتي. أمّا بقية الشؤون الهامة التي بحث فيها في جلسات المجلس الاستشاري، وعددها ٢٢ جلسة (كانت الاخيرة بتاريخ ١٥/٢/١٩٢٣)، فهي ما سنعرضه في ما يلي.

الجهاز الاداري

تحدث المندوب السامي، في جلسة المجلس الاولى، عن الادارة المدنية، وتركيبها، وتوزّع موظفيها. وتبيّن ان اعادة تشكيل الادارة المدنية تضمّنت، ايضاً، انشاء ثلاث دوائر جديدة؛ اثنتان منها ذات ارتباط مباشرة بتنفيذ «وعد بلفور» وتسهيل اقامة «الوطن القومي» اليهودي، وهما دائرة

الهجرة والسفر ودائرة مسح الاراضي؛ أمّا الثالثة، فكانت دائرة الآثار. وتطلّبت اقامة هذه الدوائر الجديدة تعيين ١٣ موظفاً بريطانياً في المناصب العليا، في حين أشار المندوب السامي الى خفض عدد الموظفين البريطانيين في بقية الدوائر بمقدار ٢٧ موظفاً، وزيادة عدد الفلسطينيين (دون التمييز بين العرب واليهود) بمقدار ١٨ موظفاً. أمّا في الوظائف الادارية الصغيرة (جهاز الكتبة والمحاسبين)، فوصلت نسبة الفلسطينيين ٩١ بالمئة، في حين ارتفعت الى ٩٧ بالمئة بين فئة صغار الفنيين[٨].

هذه الارقام التي قدّمها صموئيل عن جهاز الادارة المدنية تبدو ناقصة وغامضة بعض الشيء، خاصة في مجال التمييز بين اعداد العرب واليهود من الموظفين الفلسطينيين. فقد جاء في التقرير الاولي عن الادارة المدنية للعام ١٩٢٠/١٩٢١[٩] ان عدد الموظفين البريطانيين المسيحيين في المراتب العليا بلغ، خلال تلك السنة، ١٦٥ موظفاً، مقابل ١٤ بريطانياً يهودياً و١٨١ موظفاً فلسطينياً. وفي مراتب الادارة الدنيا، كان هناك ٧٦ بريطانياً مسيحياً و١٣ بريطانياً يهودياً، مقابل ٢٠٤١ فلسطينياً. أي ان عدد البريطانيين، في المراتب العليا، بلغ نسبة ٤٩ بالمئة، في حين سجل نسبة اربعة بالمئة فقط من المراتب الدنيا. ولدى نهاية فترة صموئيل الانتدابية، جاء في تقريره عن الادارة[١٠] ان عدد البريطانيين في المراتب العليا كان ٢٠٦ موظفين (بنسبة ٥١ بالمئة من مجموع كبار الموظفين)، في حين بلغ عددهم ١٣٤ موظفاً بريطانياً صغيراً (بنسبة ٥,٣ بالمئة من المجموع). أي ان نسبة الموظفين البريطانيين لم تتغير طوال خمس سنوات من ولاية صموئيل، على الرغم من ادعاءات الادارة المدنية المتكررة بعزمها على تقليص عدد البريطانيين في الوظائف الحكومية، ومطالبة عرب فلسطين المتواصلة بزيادة نسبة الموظفين العرب في مختلف دوائر الحكومة. والملاحظ ان التقارير الحكومية السنوية عن الادارة، وموظفيها، لم تكن تصنّف الموظفين هؤلاء على أساس عرب ويهود، بل على أساس التوزيع الطائفي: مسلم، مسيحي، يهودي. واذا كان ذلك شكّل متابعة واستئنافاً للنمط المتبع في اثناء العهد العثماني (تصنيف مواطني الدولة بحسب النظام الملّي، أي الانتماء الطائفي)، فانه، أيضاً، خدم اغراض الانتداب البريطاني في طمس الروح الوطنية والانتماء القومي لعرب فلسطين. وعلى هذا الاساس، أعلنت ارقام الادارة المدنية انه، خلال السنة الاولى من ولاية صموئيل، توزّع عدد الموظفين الفلسطينيين في المراتب العليا على النحو التالي: ٨٢ مسيحياً، و٣٦ يهودياً، و٦٣ مسلماً. أمّا في المراتب الدنيا، فكانت الاعداد: ٩٦٧ مسيحياً، و ٥٥٣ يهودياً، و٥٢١ مسلماً. أي أن مجموع الموظفين المحليين، في مراتب الادارة المدنية المختلفة، بلغ ٢٢٢٢ موظفاً. ولدى التدقيق في هذه الارقام، يتبين ان نسبة الموظفين المسيحيين واليهود في الادارة المدنية كانت تتجاوز نسبة هاتين الطائفتين من مجموع سكان فلسطين، حسب احصاء سنة ١٩٢٢. ذلك ان نتائج أول احصاء رسمي اجرته سلطات الانتداب في فلسطين، وعلى الرغم من عدد من التحفظات منها، أظهرت ان عدد المسلمين بلغ، آنذاك، ٥٩٠٨٩٠ نسمة، والمسيحيين ٧٣٠٢٤ نسمة، واليهود ٨٣٧٩٤ نسمة، والدروز ٧٠٢٨ نسمة، والسامريين وغيرهم ١٦٣ نسمة، بحيث وصل المجموع ٧٥٧١٨٢ نسمة. وقد دأبت مصادر الانتداب البريطاني على تعليل هذه الظاهرة بارتفاع المستوى التعليمي بين المسيحيين واليهود، مقارنة بالمسلمين، في فلسطين، واتقانهم اللغات الاجنبية، وخاصة الانكليزية. واذا كان هذا الامر يصحّ الى حد ما، بالنسبة الى الموظفين المسيحيين، فانه مبالغ فيه، الى حد كبير، بالنسبة الى الموظفين اليهود الذين كان معظمهم يجهل اللغتين، العربية والانكليزية، وبالتالي الحاجة الى الاعداد الكبيرة من المترجمين. وعلى سبيل المثال، فان اثنين من الاعضاء اليهود الثلاثة في المجلس الاستشاري (ايزنبرغ وكالفارسكي) كانا يجهلان العربية والانكليزية.

ويبدو ان مسألة الموظفين العرب في الدوائر الحكومية كانت من بين المسائل التي حظيت باهتمام المندوبين العرب في المجلس. فقد أثارها، في الجلسة الاولى، كل من د. حبيب سالم وسليمان بك ناصيف وميشيل بيروتي، الذين اشاروا الى كفاءة الموظف العربي الفلسطيني وقدرته على التعامل بسهولة مع السكان، مؤكدين ان نسبة كبيرة من كبار موظفي العهد العثماني تلقوا دروسهم في جامعة استنبول، او الجامعات الفرنسية، الامر الذي يفسّر، الى حد كبير، عدم اقبال رؤساء الدوائر البريطانيين على توظيفهم. وطالبوا بتعيين مساعدين من الفلسطينيين العرب للمسؤولين البريطانيين.

شؤون التعليم والمدارس

احتلت القضايا التعليمية جانباً هامّاً من مناقشات المجلس الاستشاري، وشهدت جلساته مطالبات متكررة، من جانب الاعضاء العرب، لزيادة المخصصات لميزانية التعليم، وفتح المزيد من المدارس الابتدائية في القرى، والثانوية في المدن الكبيرة، وتأكيد أهمية التعليم المهني، والزراعي، بشكل خاص. وكان اعضاء المجلس الاستشاري استمعوا، في الجلسة الاولى، لتقرير قدمه مدير دائرة التعليم، ار. جي. ليغ، لخّص فيه اوضاع التعليم بصورة عامّة وسياسة دائرته للمرحلة المقبلة. جاء في التقرير[11] ان عدد المدارس في فلسطين، في ذلك الحين، كان ١٢٣ مدرسة، تستمد تمويلها، بالكامل، من ميزانية الدولة، بالاضافة الى ٥٣ مدرسة خاصة تنال دعماً حكومياً بقيمة ثلاثين جنيهاً مصرياً في السنة، حيث كان الجنيه المصري عملة رسمية في ذلك الوقت. أمّا التعليم العالي، فقد انحصر بوجود كلّيتين لتدريب المعلمين في القدس، واحدة للذكور والثانية للاناث. ولم يخف التقرير قلقه ازاء التحفظ الشديد، في الارياف خاصة، من تعليم الفتيات. أمّا المشكلة الرئيسة التي واجهها جهاز التعليم في فلسطين آنذاك، فكانت تتمثل بضآلة الاموال المخصصة للتعليم في الميزانية، وضخامة اعداد الاولاد في سن الدراسة، الذين لا يجدون اماكن لهم في المدارس. فقد تبيّن ان المدارس القائمة آنذاك كانت تستوعب حوالى تسعة آلاف تلميذ فقط، بالاضافة الى حوالى ألف تلميذ في المدارس الخاصة، وبالتالي يبقى حوالى ٩٠ ـ ٩٥ ألف تلميذ خارج مقاعد الدراسة؛ وهذا يعني ان هناك حاجة الى حوالى ٣٠٠ مدرسة جديدة، بكلفة اجمالية مقدارها حوالى ١٥٧ ألف جنيه مصري، بالاضافة الى المصاريف والنفقات الجارية، وتكاليف اعداد وتدريب المعلمين المطلوبين لهذه المدارس. وأثار التقرير مشكلة التعليم الثانوي في فلسطين، الذي كان، على ما يبدو، غائباً تماماً في القرى والارياف، في حين ان المدارس الثانوية الموجودة في المدن الكبرى لم تكن واحدة منها تدرّس بالعربية. فالحكومية منها كانت تدرّس باللغة التركية، تمشّياً مع قوانين الدولة العثمانية؛ في حين ان المدارس الخاصة كانت تابعة للارساليات المختلفة؛ وبالتالي، فهي تدرّس باحدى اللغات الاجنبية، الانجليزية او الفرنسية او الايطالية او الروسية، الى جانب المدارس اليهودية التي استخدمت العبرية. وأثار التقرير، ايضاً، جانباً بالغ الاهمية في مسألة التعليم الحكومي، وهي مطالبة المدارس الخاصة بمساعدات حكومية، وضرورة موافقتها، في المقابل، على الاشراف الرسمي على مناهجها وسياستها التعليمية. وقد ظلّت تلك المسألة نقطة خلاف مستحكم بين زعامة اليشوف اليهودي والحركة الصهيونية، من جهة، وسلطات الانتداب، من جهة أخرى. ذلك ان الزعماء اليهود كانوا يرفضون، باصرار، أي اشراف، او رقابة رسمية، على مدارسهم، ويطالبون، في المقابل، بنصيب من المساعدات الحكومية مقابل الضرائب التي كانت تدفع للبلديات. وفي الوقت عينه، استخدم زعماء اليشوف عامل اللغة والتدريس بالعبرية ليكون مبرراً لفصل التعليم اليهودي عن جهاز التعليم العام في فلسطين.

زيادة عدد الطلاب في المدارس الحكومية

السنة	عدد المدارس	عدد المعلمين	الطلاب	الطالبات
١٩٢٠/١٩١٩	١٢٤	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد
١٩٢١/١٩٢٠	١٧١	٤٠٨	٨٤١٩	٢٢٤٣
١٩٢٢/١٩٢١	٢٤٤	٥٢٥	١٣٦٥٦	٢٧٨٦
١٩٢٣/١٩٢٢	٣١١	٦٣٩	١٦٦٠٦	٣٣٠٣
١٩٢٤/١٩٢٣	٣١٤	٦٧٢	١٦٠٤٦	٣٢٨٥
١٩٢٥/١٩٢٤	٣١٤	٦٧٠	١٥٥٠٩	٣٦٥٥

وفي الوقت الذي طالب التقرير الاول لرئيس دائرة التعليم ببناء اكثر من ٣٠٠ مدرسة في فلسطين، فان العدد الذي تحقق فعلاً، خلال ثلاث سنوات، لم يتجاوز ١٩٠ مدرسة. وبلغ عدد المدارس الحكومية، في نهاية ولاية صموئيل، ٣١٤ مدرسة وأكثر من ٤٠٠ مؤسسة للتعليم الخاص[١٢]. وبلغ عدد التلاميذ الذين تلقّوا تعليماً ابتدائياً، خلال ولاية صموئيل، حوالى ٤٨ ألف تلميذ، وفي المرحلة الثانوية حوالى عشرة آلاف طالب، وذلك حسب التوزيع الوارد في الجدول[١٣].

الانتخابات البلدية والمجالس المحلية

شغل موضوع البلديات، وتوزيعها، وتحديد صلاحياتها، وانتخاب مجالسها، جانباً كبيراً من نقاشات المجلس الاستشاري، التي عكست الانقسام الحاد في آراء ومصالح اعضائه، والتمايز الكبير بين الجانبين، العربي واليهودي، في ما يتعلق بقضايا الترشيح والانتخاب وتحديد المواطنية والجنسية الفلسطينية. ومن المعروف ان المجالس البلدية، في العهد العثماني، كان يتمّ انتخابها بموجب قوانين الانتخاب العثمانية، التي كانت تحصر حق الانتخاب بالمواطنين العثمانيين الذين يدفعون ضريبة «الويركو» عن املاكهم. الاّ ان سلطات الانتداب البريطاني رأت في القوانين العثمانية قيوداً كبيرة على مشاركة السكان اليهود في هذه الانتخابات؛ ذلك ان اعداداً كبيرة من السكان اليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين في اثناء العهد العثماني، آثروا التخلي عن الجنسية العثمانية، أو أنهم لم يطالبوا بها أصلاً، واكتسبوا، أو احتفظوا بجنسياتهم الاجنبية، كوسيلة للتهرب من دفع الضرائب او تأدية الخدمة العسكرية (او دفع البدل)، وسعياً وراء الامتيازات العديدة والحماية التي كانت تقدمها الدول الاجنبية الى رعاياها في الدولة العثمانية. كما ان جميع اليهود الذين قدموا الى فلسطين، منذ بداية الاحتلال البريطاني، احتفظوا، أيضاً، بجنسياتهم الاصلية، الى ان يتمّ البتّ بالوضع القانوني للبلاد. وحيث ان «لجنة الانتدابات الدائمة»، التابعة لعصبة الامم، لم تكن قد أقرت، بعد، نظام الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد لجأت سلطات الانتداب الى تعطيل قانون الانتخاب العثماني للبلديات، وعمدت الى تعيين المجالس البلدية، الامر الذي لم يلق ترحيباً من جانب السكان العرب، الى جانب كونه تعارض والمادة الثالثة من صك الانتداب التي تحدثت عن تشجيع الحكم الذاتي المحلي للسكان.

ولم تكتف سلطات الانتداب بذلك؛ بل لجأت الى اصدار «مرسوم المجالس المحلية للعام ١٩٢١»، بتاريخ الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٢١، الذي صدر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٩٢١/٥/١. وحسب المرسوم، يحق للمندوب السامي انشاء مجالس محلية في القرى الكبيرة، أو في بعض أحياء المدن الرئيسة «التي تتميّز باحتياجاتها وطابعها الخاص عن بقية المنطقة التابعة لبلدية تلك المدينة»[١٤].

وكان هذا المرسوم، لدى عرضه على المجلس الاستشاري، في جلسته السادسة، بتاريخ ١٩٢١/٣/٨، للتشاور بشأنه وابداء الرأي فيه قبل اصداره، أثار عاصفة من المخاوف والانتقادات من الجانب العربي[١٥]. ولكن ذلك لم يؤد الى تغيير موقف المندوب السامي وادارته.

وتجدر الاشارة، هنا، الى ان المجلس الاستشاري لم يكن يملك، قانوناً، اكثر من صلاحية المشورة وابداء الرأي في ما يعرض عليه من مراسيم، أو مشاريع قوانين. الّا ان الآراء التي كان يبديها اعضاؤه وانتقاداتهم واعتراضاتهم كانت تؤدي، في بعض الاحيان، الى تعديل بعض المواد، أو تأجيلها، أو الغائها كلّياً. وبالتالي، فان العبارة التي كانت تتصدر مختلف المراسيم والاوامر كانت تشير الى ان «المندوب السامي لفلسطين، وبعد التشاور مع المجلس الاستشاري، يصدر ما يلي: ...». ولكن الحال كان مختلفاً بالنسبة الى مرسوم المجالس المحلية.

بعد قراءة المرسوم المقترح من جانب المندوب السامي، بادر سليمان طوقان الى مناقشة المرسوم، مشيراً الى ان اصداره يعني الافساح في المجال لانشاء مجالس محلية في احياء بعض المدن الى جانب المجالس البلدية القائمة، الامر الذي سيؤدي الى فوضى ادارية لا حاجة اليها. وأيده في ذلك د. حبيب سالم (الناقد الاول كما كان يسمّيه صموئيل)، محذّراً من ان انشاء مجلس محلي واحد في أحد الاحياء، في مدينة ما، سيعني منح الحق لجميع الاحياء الاخرى في المطالبة بمجالس محلية مستقلة، مما سيتسبّب في اشكالات ومتاعب، وسيقضي على فرص الوحدة الوطنية التي يرغب الجميع فيها.

تبرّع للرد على هذه النقاط السكرتير القضائي للمندوب السامي، نورمان بنتويتش، اليهودي الصهيوني الذي كان احد الاعمدة الرئيسة التي ارتكز عليها المشروع الصهيوني في فلسطين، فأشار الى أن اجراء من هذا النوع كان ضمن توصيات «لجنة الضرائب البلدية» التي وجدت ان أحد أحياء مدينة يافا (تل ـ ابيب بالتحديد) كان يفرض على سكانه ضرائب لاغراض خاصة اضافة الى الضرائب المدفوعة لبلدية يافا. وأضاف، انه من المرغوب فيه اضفاء شرعية على هذه الضرائب الخاصة! وأيده في ذلك المندوبان اليهوديان، دافيد يلين واسحق بن ـ تسفي، قائلين ان عدم الموافقة على هذا المرسوم سيعني ان دافعي الضرائب، من سكان يافا، سوف يساهمون في تمويل تحسينات في تل ـ ابيب لن يشاركوا في الاستفادة منها؛ كما ان سكان حي تل ـ ابيب سوف يحرمون الحق في تنفيذ هذه التحسينات، في حال عدم قدرة بلدية يافا على القيام بذلك. ومن الواضح ان الهدف الحقيقي لهذا المرسوم هو اتاحة المجال للمستوطنين اليهود في تل ـ ابيب للاستقلال التام عن بلدية يافا، وبالتالي تطوير هذا الحي ليصبح المدينة اليهودية الكبرى في فلسطين. وفي محاولة من جانب الادارة المدنية ازالة مخاوف الجانب العربي، شدّد مدير دائرة الضرائب والدخل، بارون، على الاعباء المالية التي سيتحمّلها سكان تل ـ ابيب نتيجة لهذا المرسوم، حيث انهم سيواصلون دفع الضريبة لبلدية يافا، بالاضافة الى الضرائب الخاصة بمجلسهم المحلي، وذلك يعني ان دافع الضريبة في تل ـ ابيب سيتحمّل مبلغ ٢٠٠ قرش سنوياً، في حين يدفع مثيله في القدس ٥٠ قرشاً فقط للبلدية؛ وبالتالي، فانه لا خوف من مطالبة احياء اخرى في المدن الفلسطينية بمجالس محلية مستقلة، نظراً الى ما يعنيه ذلك من اعباء مالية جسيمة. وعلى الرغم من النقاشات الحادة التي دارت داخل المجلس بشأن هذا المرسوم، الّا انه أقرّ في الجلسة السابعة[١٦]، التي عقدت بتاريخ ١٩٢١/٤/٥، بعد اجراء تعديل عليه يشترط موافقة مجلس البلدية المعني بالامر. وتبع ذلك تعديل آخر بتاريخ ١٩٢١/١١/٢، نشر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٩٢١/١١/١٥، منح المجلس شخصية اعتبارية (juristic personality) تخوّله حق المشاركة في العقود، وحيازة الملكية غير المنقولة والتصرف بها، والحصول على قروض،

واتخاذ الاجراءات القضائية كافة التي يقرّها المندوب السامي[١٧].

في هذه الاثناء، وبضغط من الجانب العربي الذي ألحّ على ضرورة اجراء انتخابات للمجالس البلدية كخطوة اولى نحو انتخاب مجالس تمثيلية وطنية في فلسطين، تقدم المندوب السامي، في الجلسة التاسعة للمجلس الاستشاري، بتاريخ ١٤/٦/١٩٢١، باقتراح مرسوم للانتخابات البلدية[١٨]، أثار لدى عرضه، نقاشات مطولة وانتقادات شديدة من مختلف الاطراف.

النقطة الاولى التي طرحها المندوب السامي تناولت الطريقة الافضل الواجب اتباعها من أجل ضمان تمثيل عادل للاقليات في المجالس البلدية. وجاء اقتراح بأن المدن التي تضمّ طوائف عدّة يتمّ تقسيمها الى احياء تتطابق، قدر الامكان، مع مناطق سكن هذه الطوائف. ولكن المجلس الاستشاري لم يوافق على هذا الاقتراح، وتقدم برأي دعا الى تحديد عدد الاعضاء المسلمين والمسيحيين واليهود في المجلس البلدي، بما يتناسب وعدد أفراد طوائفهم في المدينة. وطرحت ثلاثة اقتراحات بشأن طريقة الانتخاب:

١ ـ ان يتمّ تسجيل الناخبين حسب انتماءاتهم الدينية على قوائم منفصلة، بحيث تنتخب كل طائفة دينية ممثليها فقط الى المجلس البلدي. ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً لدى جميع الاعضاء، لأنه يرسّخ الفوارق بين الطوائف، ويقف عقبة أمام تطوير العمل المشترك للسكان، بغض النظر عن الانقسامات الطائفية.

٢ ـ ان يتمّ اختيار المرشحين طبقاً للقانون العثماني، والذي يعطي الحق لجميع الناخبين في المشاركة باختيار جميع أعضاء المجلس البلدي؛ أي ان المدينة التي تضمّ، مثلاً، ٥٠ بالمئة من المسلمين و ٢٥ بالمئة من المسيحيين و ٢٥ بالمئة من اليهود، يشارك سكانها جميعاً في انتخاب أربعة اعضاء مسلمين للمجلس البلدي، واثنين عن المسيحيين، واثنين عن اليهود. على ان الاعتراض المحتمل لهذا الاسلوب هو ان الاكثرية المسلمة، في هذه الحالة، ستشارك في تقرير هوية الاعضاء المسيحيين واليهود، والعكس صحيح أيضاً.

٣ ـ الاقتراح الثالث قضى باتباع سبل تضمن لكل طائفة حرية انتخاب ممثليها وتجنّب امكان اختيار اعضاء لا توافق عليهم. والمقصود بذلك ادخال بعض التعديلات الى الاقتراح الثاني، بحيث يتمّ اعداد قائمة لجميع المرشحين، يتولى الناخبون جميعاً، بعدها، اختيار اعضاء المجلس البلدي من بين المرشحين على تلك القائمة.

النقطة الثانية التي اثارها موضوع الانتخابات البلدية تتعلق بتحديد الاشخاص الذين يحق لهم الاقتراع والترشيح. وهنا كان الرأي السائد هو ان المقترعين يجب ان يكونوا اولئك الذين يتوجّب عليهم دفع ضريبة «الويركو»، أو الرسوم البلدية الاخرى ضمن قيمة محددة، أو اولئك الذين يقيمون في مسكن لا تقل قيمته عن حدّ معيّن. أمّا الذين يحق لهم ترشيح انفسهم للمجلس البلدي، فتنطبق عليهم الشروط السابقة عينها، ولكن بقيمة مادية أكبر. أمّا بالنسبة الى رئيس البلدية، فقد أثير سؤال عمّا اذا كان من الضروري ان تعيّنه الادارة المدنية من بين الاعضاء المنتخبين للمجلس فقط، ام انه يحق لها، في حالات معيّنة، اختياره من خارج المجلس البلدي. وكان رأي المجلس الاستشاري ان القاعدة يجب ان تكون بتعيين رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين للمجلس فقط، ام انه يحق لها، في حالات معيّنة، اختياره من خارج المجلس البلدي. وكان رأي المجلس الاستشاري ان القاعدة يجب ان تكون بتعيين رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين، الّا اذا قرر هؤلاء، فيما بينهم،

ان المرشح الافضل لرئاسة البلدية هو شخص من خارج المجلس المنتخب.

تأجل البتّ في مرسوم الانتخابات البلدية الى الجلسة العاشرة للمجلس الاستشاري، التي عقدت بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٢١. واستهل النقاش سليمان طوقان، الذي أثار موضوع الجنسية الفلسطينية، وارتباطه بالانتخابات البلدية. فبادر السكرتير القضائي للرد على اسئلة طوقان قائلاً، ان الرعايا العثمانيين فقط، في ذلك الحين، سيكون لهم حق الاقتراع. أمّا الجنسية الفلسطينية، فهي لن توجد، قانونياً، الاّ بعد اقرار معاهدة سيفر، أو اعلان نظام الانتداب. ولكن هذا الرأي لم يجد قبولاً لدى الاعضاء اليهود في المجلس الاستشاري، لانه يحرم العديد من اليهود من حق التصويت. وعبّر عن ذلك دافيد يلين بقوله ان الكثيرين ممّن كانوا يقيمون في فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى رفضوا اكتساب الجنسية العثمانية، خوفاً من تعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر، على حد قوله. ولكن بعد ان أصبحت فلسطين تحت السلطة البريطانية، فانهم، جميعاً، يرغبون في الحصول على الجنسية الفلسطينية. وانضم اليه كالفارسكي، قائلاً ان الناس سوف يصابون بخيبة أمل، بعد ان استمعوا الى بيان المندوب السامي، بتاريخ الثالث من حزيران (يونيو)، اذا استمر تأجيل مسألة الانتخابات البلدية الى ما بعد اقرار الانتداب ومعاهدة الصلح. وتابع قائلاً ان الكثير من الاشخاص الذين ولدوا في فلسطين كرعايا عثمانيين اختاروا جنسيات اجنبية للتمتع بالامتيازات التي كانت تترافق مع نظام الحماية للاجانب. واعرب، صراحة، عن اعتقاده بأن أي وافد الى فلسطين يحق اعتباره فلسطينياً كامل الجنسية بعد انقضاء عام، أو عامين، على اقامته في البلد، وبعد اعلانه عدم رغبته في الحصول على أية جنسية اجنبية. والواضح، بالطبع، ان مثل هذا الاجراء كان يقصد منه رفع نسبة اليهود في مجموع سكان فلسطين، من طريق تحويل المهاجرين الوافدين اليها الى مواطنين خلال أقصر فترة ممكنة.

في تلك الاثناء، كانت الاجواء السياسية في فلسطين بالغة الدقّة، على أثر الاحداث الدامية التي انفجرت في يافا وضواحيها وامتدت الى مناطق أخرى في الاول من أيار (مايو) ١٩٢١، والاستعدادات الجارية لسفر الوفد الفلسطيني الى لندن، لمقابلة المسؤولين البريطانيين والتباحث معهم بشأن الاوضاع في فلسطين ومستقبلها السياسي. وبدا واضحاً من أقوال الاعضاء العرب، في جلسة المجلس الاستشاري تلك، عدم رغبتهم في اتخاذ أي موقف حاسم، أو استفزازي، بانتظار ما ستسفر عنه المحادثات في لندن. فقد دعا سليمان ناصيف، مثلاً، الى تأجيل البحث في موضوع الانتخابات البلدية، طالما انها، وحسب القانون العثماني، لن تجرى قبل كانون الاول (ديسمبر). واقترح د. حبيب سالم حلاً معتدلاً يقضي باعتبار المقيمين في فلسطين قبل الحرب، والذين كانوا يدفعون الرسوم البلدية، سواء أكانوا رعايا عثمانيين أم غير ذلك، متمتعين بحقوق الانتخاب. أمّا سليمان طوقان، فقد طالب، ايضاً، بتأجيل مسألة الانتخابات البلدية الى ما بعد اقرار الانتداب، الامر الذي سيتيح، آنذاك، اجراء احصاء شامل للسكان، تتقرر بموجبه هوية المشاركين في الانتخابات. وأثر المندوب السامي، أيضاً، تأجيل البتّ في هذا الموضوع الى ما بعد اقرار الانتداب، الذي سيترافق مع اعلان دستور للبلاد.

استمر النقاش بشأن الانتخابات البلدية في الجلسة الحادية عشر للمجلس[١٩]، بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٢١، دون التوصل الى قرار. وفي الجلسة الثانية عشرة[٢٠]، التي عقدت بتاريخ الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، تلا المندوب السامي بياناً بشأن الانتخابات البلدية ومسألتي الجنسية والدستور المرتبطتين بها. وأوضح صموئيل ان مسودة الدستور أوشكت على

الاكتمال، ومعها، أيضاً، القوانين المتعلقة بالجنسية. أمّا المواد المتعلقة بالانتخابات البلدية، وبالتالي المتعلقة، أيضاً، بانتخابات المجلس التشريعي، التي كان من المفترض اجراؤها في العام التالي (١٩٢٢)، فقد أكد المندوب السامي أنها تستند الى بنود معاهدة سيفر التي نصّت على ان الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين سيتحوّلون، مباشرة، الى المواطنة الفلسطينية، ما عدا اولئك المنتمون الى شعوب ارمينيا واليونان وتركيا وبلغاريا وجورجيا. أمّا بالنسبة الى اليهود المقيمين في فلسطين من أصحاب الجنسيات الاجنبية، فلهم الحق في الحصول على الجنسية الفلسطينية بعد عام من تصريحهم بتلك الرغبة، وتمنح مدة عامين لليهود القادمين الى فلسطين من بلدان أجنبية.

عارض الجانب العربي هذه المقترحات بشدة. وجاء على لسان سليمان طوقان ان معاهدة سيفر لم يتمّ اقرارها بعد، وبالتالي لا يحق للمجلس البحث في هذه القضايا قبل اقرارها، بالاضافة الى تذكيره المجلس بأنهم ليسوا منتَخَبين، وبالتالي لا بدّ من تأجيل البحث في مسائل الدستور الى حين تشكيل مجلس تشريعي منتخب؛ كما عارض سليمان طوقان فترة السنتين التي يحق للاجنبي، بعدها، اكتساب الجنسية الفلسطينية، مشيراً الى ان الفترة المقبولة لدى مختلف الدول هي خمس سنوات.

استمرت النقاشات الحادة بشأن الانتخابات البلدية، والجنسية، والدستور، طوال جلسات المجلس الاستشاري، دون التوصّل الى اتفاق حولها، نظراً الى دقّة المسائل التي تتعلق بهذه المواضيع، وحراجة الوضع السياسي في فلسطين الذي انتهى الى فشل ذريع للمفاوضات بين الوفد الفلسطيني والحكومة البريطانية والغاء مشروع الانتخابات للمجلس التشريعي.

الوضع الاقتصادي والموازنة

تابع المجلس الاستشاري، باهتمام، الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وشدّد على ضرورة اتباع سياسة حكيمة وعادلة في ما يتعلق بالاسعار وحرية الاستيراد والتصدير وتسهيلات القروض المصرفية. وتبيّن، منذ الجلسة الاولى للمجلس، ان هناك اجماعاً على ضرورة الغاء احتكار التبغ الذي كانت تتمتع به شركة الريجي (Regie) منذ العام ١٨٨٤، والذي جُدّد بين الشركة والحكومة العثمانية في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩١٤ لمدة ١٥ سنة مقبلة. وتقضي مواد هذا الاحتكار بمنع زراعة التبغ في فلسطين ومناطق اخرى من السلطنة العثمانية، الامر الذي اعتبره اعضاء المجلس الاستشاري مجحفاً بحق المصالح الاقتصادية للبلد، خاصة بعد زوال السلطة العثمانية وانتقال الحكم الى يد الحكومة البريطانية. ونظراً الى المطالبة الجماعية لاعضاء المجلس الاستشاري، فقد أصدر المندوب السامي مرسوماً[٢١]، بتاريخ ٧/٤/١٩٢١، ونشر في «الجريدة الرسمية» بتاريخ ١٥/٤/١٩٢١، يقضي بالغاء احتكار الريجي اعتباراً من الاول من آذار (مارس) ١٩٢١. وأُجريت تعديلات لاحقة على احكام هذا المرسوم، كان أهمّها تلك التي أُجريت بتاريخ الاول من أيار (مايو) ١٩٢٥.

وشهدت الجلسة السابعة[٢٢] من جلسات المجلس الاستشاري، بتاريخ ٥/٤/١٩٢١، مناقشات مطوّلة بشأن الوضع الاقتصادي في البلاد، وذلك رداً على مذكرة من رئيس دائرة التجارة والصناعة. فقد طالب د. حبيب سالم بضرورة العمل على تخفيض اسعار اللحوم والوقود التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بسبب الحرب، واستمر الارتفاع بعد انتهاء العمليات العسكرية أيضاً. وفي المقابل، كانت فلسطين تشهد أزمة تصريف في مخزون الحبوب، خاصة القمح والشعير، بعد أن كانت سلطات الانتداب منعت تصدير هذه المواد في الموسم الزراعي السابق، بحجة حماية المستهلك؛ ولكنها، في المقابل، سمحت باستيراد الطحين من استراليا، وغيرها، الامر الذي ادى الى انخفاض كبير في

اسعار القمح، ممّا هدّد المزارعين بكارثة اقتصادية. وأشار سليمان طوقان الى ان منطقة كيليكيا، التي كانت خاضعة في ذلك الحين للاحتلال البريطاني ايضاً، منعت استيراد الطحين الاجنبي لاتاحة المجال للمزارعين المحليين لتصريف منتوجهم الزراعي. كما طالب ميشيل بيروتي بالافساح في المجال للشركات المعنيّة لتقديم طلبات من أجل الحصول على امتيازات للاستثمار في فلسطين. ويبدو ان السلطات البريطانية، انتظاراً لاقرار نظام الانتداب على فلسطين ومعاهدة السلام مع تركيا، كانت تمنع تقديم أية عروض للحصول على امتيازات لاستثمار موارد البلاد الطبيعية. وللرد على هذا الطلب، قدّم رئيس دائرة التجارة والصناعة بياناً الى الجلسة التاسعة[٢٣] للمجلس الاستشاري، بتاريخ ١٤/٦/١٩٢١، أعلن فيه استعداد الحكومة للنظر الى عروض من أجل الحصول على امتيازات لخدمة المنفعة العامة، وذلك ضمن الشروط التالية:

١ ـ عدم الموافقة على منح أي امتياز لشخص، أو لشركة، بهدف السيطرة على موارد البلد الطبيعية، أو انشاء أي نوع من الاشغال والخدمات العامة الاّ ضمن ترتيبات تقضي بألاّ تتجاوز الارباح التي سيتمّ توزيعها من قبل هذا الشخص، أو الشركة، معدّلاً معقولاً من الفائدة على رأس المال المستثمر. وفي حال تجاوز الارباح هذا المعدّل، فان الفائض سيتمّ استخدامه لصالح أهالي فلسطين، وبموافقة الادارة.

٢ ـ لن يتمّ، في الوقت الحاضر، منح أي امتياز للتنقيب عن المعادن، أو حقول النفط.

٣ ـ تمشّياً مع بنود معاهدة سيفر، لن يتمّ منح أي امتياز يتعارض مع امتياز آخر سبق منحه قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٤ (تاريخ دخول تركيا رسمياً الحرب الى جانب المانيا) من جانب الحكومة التركية، أو أية سلطة محلية تركية لرعايا دول الحلفاء، أو الشركات التابعة لهم.

هذه الشروط التي وضعتها سلطات الانتداب على النشاط الاقتصادي الاستثماري في فلسطين سرعان ما تبيّن مدى هشاشتها عندما تسرّبت انباء الى الصحافة المحلية عن محادثات جارية منذ العام ١٩٢٠، بين ادارة صموئيل واسحق روتنبرغ، بدعم من المنظمة الصهيونية العالمية، من أجل الحصول على امتياز لتوليد الكهرباء في فلسطين، واستغلال مياه نهر الاردن لهذه الغاية.

والى جانب قضايا الاسعار، وحرية الاستيراد والتصدير، والرسوم الجمركية، والاستثمارات، والمطالبة بانشاء مصارف للاقراض الزراعي والتجاري، اهتمّ المجلس الاستشاري، أيضاً، بموضوع الموازنة السنوية. وكان الاجراء المتّبع يقضي بأن يقوم السكرتير المالي باعداد مشروع الموازنة المقبلة، بالتشاور مع المندوب السامي ورؤساء الدوائر، ويتمّ، بعد ذلك، ارساله الى لندن للموافقة عليه من قبل وزارة المستعمرات وغيرها من الجهات المعنيّة؛ ثمّ يعاد مشروع الموازنة الى القدس مع ملاحظات وزارة المستعمرات واقتراحاتها بحذف، او تخفيض، بعض البنود، وهكذا الى ان يتمّ الاتفاق بين القدس ولندن. وبعد ذلك، يعرض مشروع الموازنة على المجلس الاستشاري لمناقشته والموافقة عليه. هذه العملية المطوّلة كانت تعني، عملياً، عرض مشروع الموازنة على المجلس الاستشاري بعد شهرين، أو ثلاثة، من بدء السنة المالية في الاول من نيسان (ابريل) من كل عام. وبالتالي، فان أية ملاحظات، او اقتراحات، يعرضها اعضاء المجلس بشأن الموازنة كانت، في معظم الاحيان، تبقى مجرد حبر على ورق، أو يجرى تأجيلها الى السنة التالية، ممّا أفقدها الكثير من الفعالية والتأثير، وخلق استياء شديداً بين الاعضاء غير الرسميين، خاصة العرب منهم.

والى جانب ذلك، تناولت جلسات المجلس الاستشاري العديد من المواضيع التفصيلية

المتعلقة بالاشغال العامة، والسكك الحديد، وشق الطرق، والنشاط الزراعي، وتجفيف المستنقعات، والحاجة الى مرشدين زراعيين والى مصارف للاقراض الزراعي، وتشجيع الصناعات المحلية الصغيرة والسياحية، والاهتمام بالأمن وملاحقة المجرمين، وتكثيف الخدمات الصحية بين السكان، ومكافحة الملاريا، وغير ذلك من القضايا اليومية.

لقد حظيت اعمال المجلس الاستشاري في فلسطين باهتمام ضئيل للغاية من جانب الباحثين والمؤرخين العرب والاجانب الذين تركّز معظم دراساتهم على المؤسسات الوطنية المعروفة، كالمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، واللجنة التنفيذية، والمجلس الاسلامي الاعلى. ويبدو ان القيود المفروضة على اعمال المجلس ساهمت، عملياً، في تحديد مدى فعاليته. فهو، بحكم قرار انشائه، مجلس استشاري فقط؛ وبالتالي، لا يملك أية سلطة تنفيذية، او تشريعية، وهي السلطات التي بقيت محصورة في يد المندوب السامي وحده. كما ان القرار الصادر بانشاء المجلس كان فرض اطاراً عاماً لأعماله (terms of reference) يقضي بعدم اتخاذ المجلس أي قرار، أو توصية تتعارض وبنود صك الانتداب، وبالتالي تناقض السياسة البريطانية القائمة على أساس «وعد بلفور» وتشجيع اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. ومن هنا، كانت مناقشات المجلس ومحاولات الاعضاء العرب دفع الحكومة الى تبنّي قرارات أكثر ايجابية لصالح السكان العرب في فلسطين تصطدم، دائماً، بهذه القيود الاساسية، وتفرغ اعمال المجلس من أي مضمون سياسي. وكان هذا واضحاً بشكل خاص في النقاشات المتعلقة بقوانين الاراضي، وتسجيلها، وبيعها، وموضوع الهجرة اليهودية ومعارضة العرب لها ومطالبتهم بفرض قيود عليها، بالاضافة الى المواضيع ذات الابعاد السياسية، كالانتخابات والجنسية والدستور. ومن جهتهم، كان الاعضاء العرب في المجلس مدركين، تماماً، القيود المفروضة عليهم من داخل المجلس وخارجه، الامر الذي دفعهم الى تجنّب الالتزام بأي قرار يتعارض والمطالب الوطنية الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بالقضايا السياسية الحسّاسة. ويبدو أن هؤلاء الاعضاء أنفسهم ادركوا، بعد مرور بضعة شهور على بدء جلسات المجلس، الحدود الضيقة المفروضة على أعماله، وبالتالي بدأ حماسهم واهتمامهم بمتابعة جلسات المجلس يتضاءلان. وبدا ذلك واضحاً بعد وفاة د. حبيب سالم، في اواخر العام ١٩٢١، وهو الاكثر حيوية، وانتقاداً، ومتابعة لأعمال الحكومة، وعدم تعيين عضو عربي آخر في مكانه. كما ان التوتر السياسي الشديد الذي شهدته فلسطين خلال العام ١٩٢٢، والفشل الذريع الذي منيت به محادثات الوفد الفلسطيني في لندن تركا آثاراً سلبية على نشاط المجلس الاستشاري، الذي باتت جلساته الاخيرة تعقد بفارق شهرين، أو ثلاثة، بدلاً من شهر، الى ان توقفت في ١٩٢٣/٢/١٥.

ومع ذلك، لا بدّ من تسجيل بعض الايجابيات لصالح المجلس الاستشاري. فقد أبدى اعضاؤه العرب اهتماماً كبيراً، في الفترة الاولى على الاقل، بمتابعة شؤون البلاد الداخلية وادخال التحسينات الى مختلف مجالات الحياة فيها. وكان لهم أثر واضح في تعديل بعض المراسيم والقوانين بما يخدم مصلحة السكان العرب. كما انهم شكلوا، بالنسبة الى ادارة صموئيل، مؤشراً حساساً الى اتجاهات الرأي العام والمناخ السياسي السائد في فلسطين. ولكن الخدمة الاهمّ التي قدمها هذا المجلس هي في كونه، عملياً، ميدان الاختبار الاول الذي تفاعل فيه مندوبو عرب فلسطين مع سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية؛ واستطاعوا، بالتالي، ان يلمسوا، عن كثب، حقيقة السياسة البريطانية وموقفها من المشروع الصهيوني، الامر الذي ساهم، بالتأكيد، والى حد كبير، في بلورة موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، قيادة وشعباً، من مشروع المجلس التشريعي والانتخابات المقترحة له،

والذي رفضته القيادة الوطنية الفلسطينية آنذاك. ذلك انه كان يعاني من القيود ذاتها التي كانت مفروضة على المجلس الاستشاري.

(١) John, Robert and Sami Hadawi; *The Palestine Diary*, Vol. I, 1914 - 1945, Beirut: The Palestine Research Center, 1970, p. 164.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣) Jeffries, J.M.N.; *Palestine; The Reality*, New York: Longmans, Green and G., 1939, p. 398.

(٤) راحيلا ماكوفر، **الحكم والادارة في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٢٥** (بالعبرية)، القدس: ياد اسحق بن ـ تسفي، ١٩٨٨، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٥) *FO 371/5123/E 13008 / 85 / 44.*

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Great Britain, High Commissioner for Palestine, *An Interim Report on the Civil Administration of Palestine during the period 1st July 1920 - 30th June 1921, London: 1921, Cmd. 1499.*

(١٠) ماكوفر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(١١) *FO 371/5123/ E 13008/85/44.*

(١٢) Great Britain, Colonial Office, Palestine, *Report of the High Commissioner on the Administration of Palestine, 1920 - 1925, Col. No. 15.*

(١٣) Great Britain, Colonial Office, *Report by His Britannic Majesty's Government on the Administration under Mandate of Palestine and Transjordan, for the year 1924,* London, 1925.

(١٤) *Laws of Palestine, 1918 - 1925,* Vol. I & II, Tel-Aviv: 1933, pp. 330 - 331.

(١٥) *CO 733/1/14347.*

(١٦) *CO 733/2/20498.*

(١٧) "Laws of Palestine", **op. cit.**, pp. 331 - 2.

(١٨) *CO 733/2/20498.*

(١٩) *CO 733/18/5815.*

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) "Laws of Palestine", **op. cit.**, pp. 727 - 8.

(٢٢) *CO 733/2/20498.*

(٢٣) المصدر نفسه.

المصريون والصراع العربي ـ الاسرائيلي
(دراسة ميدانية سيكولوجية)

د. عفاف القاضي

ان المتتبع لمراحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي التاريخية، من بداياتها حتى الآن، يجد ان هناك صفة أساسية يتصف بها هذا الصراع، وهي انه صراع آخذ في التوسّع؛ بمعنى ان كل فترة لاحقة تميّزت بأنها كانت أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة. وبناء على هذا، فلقد أثارت التسويات السلمية، بين المصريين والاسرائيليين، بدءاً من زيارة انور السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، فمؤتمر كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، فتوقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) ١٩٧٩، أصداء واسعة النطاق، سواء على المستوى المحلي، أو العربي، أو العالمي، تتراوح بين الدرجات المختلفة للتأييد والمعارضة. ذلك لأنه، على الرغم من ابرام هذه الاتفاقيات والمعاهدات، الّا ان ذلك لا يعني ان المشكلة قد انتهت.

فعلى سبيل المثال، ذكر يهوشفاط هركابي «ان أي حلّ للصراع، وأي تسوية سلمية، لن تكون العصر السعيد. بل ان التسوية لن تعني بزوغ عصر ذهبي، لأن الامم تحاربت وتصالحت بالتناوب. وقد تحتوي المصالحة، ولو بشكل كامن، على بذور صراع جديد»[١].

وبالفعل، فعلى الرغم من ابرام هذه الاتفاقيات والمعاهدات، الّا ان اسرائيل ازدادت في ممارساتها العدوانية في المنطقة، فضربت، على سبيل المثال، المفاعل النووي العراقي، وضربت لبنان ومخيمات صيدا وشاتيلا، وضربت مقر منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط، في تونس، وراوغت سنوات طويلة حتى تمّ جلاؤها عن طابا المصرية، اضافة الى ما تقوم به، الآن، من مواجهة انتقامية ووحشية للفلسطينيين العزّل، الّا من الحجارة والحقوق المشروعة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، رداً على الانتفاضة الفلسطينية. وقد كان لكل الممارسات العدوانية الاسرائيلية أثر كبير في افراغ التسويات والمعاهدات السلمية من مصداقيتها، ومن محتواها. ومن هنا، جاءت أهمية هذه الدراسة الميدانية، وذلك لقياس اتجاهات المصريين نحو الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصورة واقعية، دون التأثر بآراء المؤيدين لمعاهدة السلام، أو المعارضين لها.

وتكتسب دراسة الصراع أهمية كبيرة، من حيث تأثير الصراع في أحوال المجتمع المصري، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ومن النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد ان مرّ الصراع ضد اسرائيل بأربع حروب دامية اعتصرت دم وشباب وطاقات هذا الوطن. وجاءت بعدها معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، لا لكي تغلق ملف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، او تصدر حكماً

نهائياً فيه، وانما لتحيل القضية الى الجماهير[٢].

كان الدور العربي قبل هذه المرحلة يتميّز بغلبة الطابع السلطوي العسكري على الطابع الجماهيري. فلقد أصبحت اسرائيل، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في متناول الشعب المصري، الذي يشكّل ما يربو على نصف جماهير الأمة العربية. بمعنى ان الصراع اصبح يفرض نفسه على الحياة اليومية المعاشة للمصريين بقدر حجم التواجد الاسرائيلي في مصر، سواء في صورة سلع وبضائع اسرائيلية، أو في صورة رؤية وتعامل مع الاسرائيليين الذين يفدون بأعداد كبيرة للسياحة وغيرها، أو في وجود السفارة الاسرائيلية والسفير والعلم الاسرائيلي المرفوع في فضاء مصر. وبذلك أصبح على المواطن المصري ان يحدّد موقفاً من هذا كله على المستوى الفردي، كأن يقبل، مثلاً، شراء سلعة اسرائيلية، او يوافق على السفر الى اسرائيل، سواء للسياحة، أو العمل، او للدراسة، أو الموافقة على السكن في شقة مجاورة للاسرائيليين، الى آخر هذه المواقف المختلفة المرتبطة بالعلاقات الجديدة المصرية ـ الاسرائيلية[٣].

العينة والمفردات والأدوات

تمّ جمع بيانات هذه الدراسة في الفترة من أيار (مايو) ١٩٨٦ الى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦؛ أي استغرق جمعها حوالى خمسة شهور؛ وتكوّنت العينة من ١٣٥ مفردة، بواقع ٢٠ مفردة في كل فئة اجتماعية من الفئات الآتية: الطلبة؛ العمال؛ الفلاحين؛ الموظفين؛ المهنيين؛ الحرفيين. أمّا عينة رجال الاحزاب السياسية، فقد تكوّنت من ١٥ مفردة. ونشير، هنا، الى صغر حجم العينة النسبي، بسبب صعوبة الحصول على أفراد متعاونين يقبلون تطبيق أدوات هذا البحث عليهم، خاصة لأنه ذو صبغة سياسية. وهذا النوع من البحوث، في كثير من دول العالم الثالث، يقابل بكثير من التردّد والرفض وأشكال المراوغة الأخرى، كالاجابة بـ «لا أعرف»، أو «ليس لي رأي». وقد يرجع ذلك الى أسباب كثيرة سيشار اليها فيما بعد، نذكر من بينها الخوف من ابداء الآراء بصراحة في الموضوعات السياسية، درءاً لأي صدام أو احتكاك بالسلطات. ولقد تمّ اختبار أفراد هذه العينة بالطريقة «الحرّة المقيدة»، وتمّ توضيح خصائصها. ونعرض، هنا، لبعضها في عجالة.

لقد تكوّنت العيّنة من ٨٤,٤٢ بالمئة من الذكور (١١١ ذكراً) و١٥,٥٨ بالمئة من النساء (٢٤ انثى). وكان متوسط أعمار تلك العينة ٣٧ سنة؛ وتمّ توضيح الحالات الاجتماعية للعينات المختلفة؛ وكذلك بيان ديانة أفراد العينة، فكانت على النحو التالي: ٩١ بالمئة مسلمون (١٢٣ فرداً) وتسعة بالمئة مسيحيون (١٢ فرداً). كما تمّ التعرّض لمستويات التعليم في كل فئة مهنية (اجتماعية)، وللمهن المختلفة. وأخيراً، تمّ توضيح درجات تديّن المفحوصين، كما قرّروها هم بأنفسهم.

أمّا أدوات الدراسة، فتكوّنت من خمس أدوات، هي:

الأداة الرئيسة الأولى: وهي استبيان لقياس رؤى الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي سبق استخدامه في بحث هذا العنوان[٤]، ويتكوّن من ٣١ سؤالاً. ولقد أدخلنا اليه بعض التعديلات التي تمثّلت في بعض الحذف وبعض الاضافة. ويهدف هذا الاستبيان الى الاجابة عن موضوعات تعتبر على جانب كبير من الأهمية في مجال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منها:

١ ـ دراسة اتجاه أفراد العينات الفرعية المختلفة؛ اتجاه العينة الكلية للدراسة نحو الجماعات موضع البحث (الفلسطينيون، الاسرائيليون)، وكيفية رؤية هذه الجماعات.

٢ ـ تحديد الطرف الأساسي المحرّك للصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما يدركه أفراد العينات المختلفة.

٣ ـ دراسة جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. هل هو صراع وجودي؟ أو حضاري؟ أو عسكري؟ أو اقتصادي؟ أو ديني؟ الخ؛ وذلك من خلال وجهات نظر العينات المختلفة.

٤ ـ فهم افراد العينات المختلفة لرؤى حل الصراع وديناميّاته؛ ومن هي الأطراف، أو القوى، القادرة على حل هذا الصراع.

٥ ـ التعرّف على الرؤى المستقبلية للعلاقات المتبادلة بين أطراف الصراع.

٦ ـ قياس مدى قابلية أفراد العينة في التعامل مع الاسرائيليين، والفلسطينيين، الآن ومستقبلاً، وطبيعة هذا التعامل وحدوده.

٧ ـ قياس مدى اهتمام أفراد العينات بمتابعة قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومتابعتهم، كذلك، لكل تطوّر يطرأ على هذا الصراع.

٨ ـ محاولة قياس اتجاهات وميول أفراد العينات المختلفة نحو الحرب والسلام، كموضوعين مطروحين لحل الصراع بشكل نهائي.

الأداة الرئيسة الثانية: وهي استمارة لقياس المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٥]، على أساس ان اهتمام أي شخص بموضوع ما يتبلور، في نهاية الأمر، في صورة وعي بهذا الموضوع، من خلال كمّ من المعلومات، على أساس انه اذا كانت المعرفة الموضوعية باسرائيل، خاصة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، عامة، تعدّ، منذ بداية الصراع، جانباً أساسياً من جوانب المواجهة، فان تلك المعرفة قد أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة الينا، خاصة بعد ان دخل الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرحلته الجديدة: مرحلة عصر ما بعد كامب ديفيد[٦].

وعلى ذلك، فقد تمّت الاستعانة باستمارة قياس المعلومات التي أعدّها د. أنيس صايغ، بعد اضافة بعض التعديلات اليها تمثّلت في حذف بعض الاسئلة واضافة أسئلة جديدة لم تكن متضمّنة من قبل في استمارة د. صايغ. وقمنا، أيضاً، بعمل مفتاح تصحيح للمقياس، لتحديد الاجابات الصحيحة. وتكوّنت الاستمارة، ككل، من ١٧ سؤالاً رئيساً، يتضمّن كل منها بضعة بنود.

الأداة الثالثة: وهي استمارة لقياس المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي، وذلك لأن التراث النظري في علم النفس يرى ان المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي يؤثر في تكوين الاتجاهات تجاه الموضوعات المختلفة.

الأداة الرابعة: هي اختبار تكملة الجمل الناقصة شبه الاسقاطي. ولقد استخدم هذا الاختبار كأحد اختبارات الشخصية شبه الاسقاطية، أي التي تقدم الى المفحوص مثيراً غامضاً بعض الشيء، وعليه ان يكمل الجمل الناقصة بعبارات من عنده تعبّر عن مشاعره واتجاهاته واحباطاته وصراعاته.

الأداة الخامسة: كانت اختباراً لقياس الجمود الادراكي، وذلك لمعرفة أكثر العينات الفرعية جموداً. ويعرف الجمود الادراكي بأنه الاستمرار في سلوك لم يعد مناسباً للموقف الراهن وعكس المرونة[٧].

وبعد هذا الاستعراض، نعود الى الأداة الاولى الرئيسة، وهي «استبيان رؤى الصراع» التي سيتمّ التركيز عليها هنا، فقط، لعرض أهمّ النتائج التي توصلنا اليها. بشكل عام نستطيع القول ان معظم النتائج كانت ايجابية ومؤيدة للفلسطينيين عنها بالنسبة الى الاسرائيليين. وهذه نتيجة طبيعية ومتوقعة، ولقد تمثّل ذلك، على سبيل المثال، في طبيعة الخبرات الشخصية مع الفلسطينيين والاسرائيليين.

فبالنسبة الى الانطباع عن الخبرات السارّة مع الفلسطينيين، كانت النسبة ٥٤,٠٥ بالمئة (بالنسبة الى العينة الكلية للدراسة). بينما كان الانطباع عن الخبرات السارّة مع الاسرائيليين بنسبة ١٥,٣٨ بالمئة، لصالح الفلسطينيين. وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت اليه سلوى العامري[٨]، التي فسّرت الاتجاهات السلبية نحو الاسرائيليين، مشيرة الى انه «من الصعوبة بمكان فصل الماضي القريب جداً عن الحاضر، أو تجاهل أثره وكأنه لم يكن. فالاتجاه الذي تكوّن عبر السنين، والصورة التي تشكّلت، وانطبعت، في أذهان الناس لا يمكن محوها بقرار سياسي، خاصة انه لم يبدر من اسرائيل، خلال هذه المدة، ما يمكن ان يبدّل ولو بعض زوايا الصورة وجوانبها، أو يحسّن من الاتجاه نحوها». وأضافت: «عندما سئل المبحوثون عن الدولة التي يشعرون بنفور من مواطنيها أكثر من غيرها من الدول، والدولة التي يعتقدون بأنها أكثر عداء لمصر، أجاب معظم المبحوثين بأنها اسرائيل في الحالتين. وأيضاً توصلت الدراسة، حينما قاست التباعد الاجتماعي، الى ان اسرائيل هي أكثر الجماعات القومية بعداً من المصريين». وليست هذه النتائج الاّ تأكيداً للاتجاه السلبي نحو اسرائيل وتدعيم له.

تحديد القوى المشتركة في الصراع

أمّا رؤية العينات المختلفة للدراسة الى تحديد القوى المشتركة في الصراع الموجود حالياً في الشرق الاوسط، فنجد ان ١٨,٨١ بالمئة منهم حصرت قوى الصراع في العرب جميعهم واسرائيل، بينما نجد ان نسبة ١٦,٨٥ بالمئة من العينة قد وسّعت دائرة القوى المشتركة في الصراع، فجعلته يشمل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والعرب واسرائيل؛ في حين رأت نسبة ١٠,٢٤ بالمئة من العينة ان الصراع محصور بين دول المواجهة واسرائيل؛ بالاضافة الى وجهات نظر أخرى لدى بعض العينات لم تحصل على نسبة مئوية مرتفعة، حيث كانت ترى الصراع بشكل ضيّق ومحصور بين أطراف قليلة أو محدودة.

أسباب الصراع العربي ـ الاسرائيلي

أمّا عن رؤية العينات الى أسباب الصراع، فقد رأت، كلها باستثناء عينة رجال الاحزاب السياسية، ان أسبابه هي: الرغبة في استرداد الأراضي العربية المحتلة. وجاءت النسب المئوية للعينات المختلفة كالآتي: الطلبة بنسبة ٧٥ بالمئة؛ والحرفيون بنسبة ٩٠ بالمئة؛ ورجال الاعمال والتجارة بنسبة ٨٥ بالمئة؛ والموظفون ٦٥ بالمئة. أمّا بالنسبة الى عينة رجال الاحزاب السياسية، فقد رأى ٢٠ بالمئة منهم ان أسباب الصراع تتعلق بالرغبة في فرض النفوذ والسيطرة الاميركية، والسوفياتية، على المنطقة؛ ورأى ٢٠ بالمئة منهم ان أسباب الصراع تتركز في انه صراع وجودي حول ايجاد وطن؛ ورأى ١٣,٣٣ بالمئة ان سبب الصراع هو الرغبة في القضاء على حركة التحرر الوطني. ونستطيع من خلال هذه الاجابات ان نقول ان المشكلة الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة في فلسطين وغيرها من البلاد العربية هي جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، على نحو ما جاء في

الاجابة التي تقول ان سبب الصراع هو «الرغبة في استرداد الأراضي المحتلة»، التي بلغت نسبتها لدى العينة الكلية ٦٥ بالمئة، وهي نسبة كبيرة كما يبدو.

القوى أو الاطراف الهامّة القادرة على حل الصراع

وجد ان ١٧,٦٢ بالمئة من العينة الكلية ترى ان الدول العربية هي التي تستطيع حل الصراع. وتتجلّى هذه النسبة، بشكل واضح، لدى عينات الموظفين والطلبة والمهنيين والفلاحين، ولدى جزء من عينة التجار. أمّا من رأوا ان الحل في يد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فقد بلغت نسبتهم ١٢,٨٦ بالمئة، وبشكل واضح لدى عينة رجال الأحزاب السياسية وجزء من عينة التجار.

وبشكل عام، نجد ان اتجاهات الاجابة عن سؤال من بيده حل الصراع تتركّز في ثلاثة محاور: المحور الأول رأى ان الحل في أيدي الدول العربية وحدها؛ والمحور الثاني رأى ان الحل يعتمد على أطراف خارجية قوية كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؛ والمحور الثالث رأى ان الحل يعتمد على العرب مع مساندة القوى الكبرى الخارجية، مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وهنا نلاحظ سمة الاعتماد على الغير التي تميّز بعض فئات المصريين.

العامل الحاسم في تحديد نتيجة الصراع

اتضح ان عامل «ارادة الله»، في حل هذه المعضلة الكبيرة المسماة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، قد حصل على أعلى نسبة مئوية (٣٦,٩٠ بالمئة). ومرجع ذلك ان غالبية أفراد الشعب المصري متديّنة تقدم مشيئة الله على كل شيء دون ان يعني ذلك تقاعساً عن بذل الجهد.

والعامل الذي تلى عامل «ارادة الله» في الأهمية، فكان عامل «القوة العسكرية»، وأيّدته العينة الكلية بنسبة مئوية قدرها ٢٢,١٤ بالمئة. وكان هذا التأييد ايماناً من العينة بأن القوة العسكرية هي التي تحسم الصراع بين القوى المتحاربة (منتصر ـ مهزوم)، بالاضافة الى ان أي حق لا بدّ وان تحميه وتسانده القوة العسكرية.

والعامل الذي تلى عامل «القوة العسكرية» في الأهمية كان عامل «الوحدة العربية»، وحصل على المرتبة الثالثة، وبنسبة تأييد قدرها ١٩,٠٥ بالمئة من العينة الكلّية، وعلى أساس انه في الاتحاد قوة وفي الفرقة ضعف. وقد كان اتحاد كلمة العرب، ووقوفهم معاً، ومساندتهم لبعضهم البعض، ابّان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، خير دليل على أهمية اتحاد العرب، بأشكاله المختلفة.

والعامل الرابع كان «عامل القيادة»، وحصل على نسبة تأييد بلغت ٣,٥٧ بالمئة من العينة الكلية، وهي نسبة منخفضة نسبياً. وتلاه «عامل القوة الاقتصادية»، وبلغت نسبته ٣,٣٣ بالمئة، ثمّ «عامل العدالة»، وبلغت نسبته ٢,٨٦ بالمئة.

وهناك عوامل أخرى لم تكن واردة في السؤال الرئيس، في الاستبيان، ولكن تمّ اقتراحها من بعض أفراد العينة، مثل «عامل الكفاح الشعبي المسلح»، وحصل على نسبة ١,٤٣ بالمئة؛ ثمّ تلاه «عامل الوقت»، وبلغت نسبته ١,٦٧ بالمئة؛ ثمّ «عامل التخلّص من التبعية والخضوع لاميركا»، وحصل على نسبة ٠,٩٥ بالمئة؛ ثمّ «عامل الايمان بالقضية لتحرير الارض»، بنسبة ٠,٧١ بالمئة. وهذه النسب ضعيفة كما هو واضح، ولا تحتاج الى أي تعليق.

ونستطيع ان نرجع اختيارات العينات المختلفة للعوامل السابقة، سواء في هذا السؤال أو

بعض الاسئلة الأخرى التي تضمّنها الاستبيان، الى مستوى التعلّم ومستوى الوعي السياسي، بالاضافة الى عامل الانتماءات والتوجهات السياسية.

تصوّر العينات لمسار العلاقات المصرية ـ الفلسطينية

طرح هذا المسار في سؤال تناول تصوّر العينات المختلفة لتغيّر العلاقات مع الوقت بين الشعبين، المصري والفلسطيني، خلال ثلاثة أبعاد زمنية، هي الماضي (ومقصود به قبل حرب تشرين الاول ـ اكتوبر) ١٩٧٣، والحاضر، والمستقبل خلال خمس الى عشر سنوات مقبلة. كان لكل بعد من هذه الأبعاد خمسة تصنيفات، هي: علاقات سلمية، علاقات شبه سلمية، علاقات حيادية، علاقات شبه عدائية، علاقات عدائية.

وقد كان تصوّر أفراد العينة للعلاقات قبل حرب تشرين الأول (اكتوبر) كالتالي:

كانت نسبة الذين رأوا انها كانت علاقات سلمية ٤٦,٤٢ بالمئة، وبلغت أعلى نسبة لها لدى عينة الفلاحين (٤٠ بالمئة)، وهذه النتيجة يدخل فيها، حتماً، عامل الأمية ونقص الوعي والافتقار الى المعلومات الصحيحة.

وكانت نسبة من رأوا ان العلاقات كانت شبه عدائية ٦,٩٠ بالمئة، وأكثر العينات تأييداً لوجهة النظر هذه عينة الطلبة والفلاحين. فبالنسبة الى الفلاحين، يرجع الأمر الى الاسباب سالفة الذكر. أمّا عينة الطلاب التي لوحظ أنها، في معظم الموضوعات التي تمسّ الجانب الاسرائيلي بشكل عام في معظم اسئلة الاستبيان، فكانوا يعطون اجابات تنطلق من وعي مزيّف في ما يتعلق بالحياة داخل اسرائيل، وانهم، بعد تخرّجهم، من الممكن ان يحصلوا على فرص عمل بأجور مرتفعة، بالاضافة الى التمتع بالسياحة داخل اسرائيل، التي تمثّل لديهم صورة المجتمع الغربي الليبرالي، خاصة انها قريبة مكانياً من مصر، بالاضافة الى ان اسرائيل تشكل لديهم مرتكزاً لمخاوف من احتمال وقوع حروب مستقبلية، فيسعون الى تحسين العلاقات معها، أو تمنّي ذلك على الاقل، بالاضافة الى صغر سنهم. وقد يرجع ذلك، أيضاً، الى عدم وجود تنشئة سياسية ايديولوجية، سواء على مستوى الأسرة، أو المؤسسات التعليمية، والى عملية تزييف الوعي التي تساهم فيها أجهزة الاعلام، والتي تصور اسرائيل على انها البلد الذي تجري فيه أنهار اللبن والعسل والديمقراطية والتقدّم التكنولوجي، بالاضافة الى ان هؤلاء الطلاب لم يخبروا فترات الحروب مع اسرائيل بشكل واعٍ، ذلك لأنهم، في الأوقات تلك، كانوا صغاراً نسبياً. ونستطيع، بشكل عام، ان نذكر ان نسبة من رأى ان العلاقات، قبل حرب تشرين الاول (اكتوبر)، كانت سلمية مع الفلسطينيين أعلى بكثير من نسبة من رأوها عدائية، أو شبه عدائية.

وفي اعتقادنا، ان الاجابات التي تعطي العلاقات صفة العدائية، وشبه العدائية، ما كان لها ان تظهر، لولا نقص، او غياب، الوعي، خاصة الوعي السياسي، بالاضافة الى الدور التضليلي الذي يقوم به بعض اجهزة الاعلام في بعض الأحيان، من خلال القاء تبعة الحروب التي خاضتها مصر، والازمة الاقتصادية، على العرب والفلسطينيين. فالفلسطينيون عرب مثلنا، واخوة لنا، ويجمعنا واياهم خندق واحد.

وبالنسبة الى تصور علاقات المصريين مع الفلسطينيين في الوقت الحاضر، فقد رأى ٣٢,٦٢ بالمئة من أفراد العينة الكلية ان العلاقات الحالية سلمية. ومن رأوها علاقات شبه سلمية بلغت نسبتهم ١١,٩٠ بالمئة. ومن رأوها حيادية بلغت نسبتهم ٤٠ بالمئة. ومن رأوا العلاقات شبه عدائية

شكلوا عشرة بالمئة من العينة الكلية. ومن رأوا ان العلاقات عدائية بلغت نسبتهم ٠,٤٨ بالمئة. وهي نسب ضعيفة، كما يبدو، وينطبق عليها التفسير السابق.

وبالنسبة الى قياس تصوّر العلاقات في المستقبل بين المصريين والفلسطينيين، فقد أجاب ٤٨,٥٧ بالمئة، من العينة الكلية، بأن العلاقات سوف تكون سلمية. وأجاب ٩,٠٥ بالمئة بأن العلاقات سوف تكون شبه سلمية. وأجاب ٢٦,٩٠ بالمئة بأن العلاقات سوف تكون حيادية. وأجاب ٦,٦٧ بالمئة بأن العلاقات سوف تكون شبه عدائية. وأجاب ٥,٩٥ بالمئة بأن العلاقات ستكون عدائية.

تصوّر العلاقات مع الوقت بين المصريين والاسرائيليين

أمّا السؤال الذي تناول تصور العلاقات مع الوقت بين المصريين والاسرائيليين، على غرار السؤال السابق، فقد جاءت نتائجه على النحو التالي:

رأى ٩٥,٤٨ بالمئة من العينة الكلية ان العلاقات، في الماضي (قبل حرب تشرين الأول ـ اكتوبر)، كانت عدائية، وهذا شبه اجماع، ونتيجة منطقية لما كان موجوداً من عداء وحروب بين الطرفين. أمّا رؤية العينات الى العلاقات في الوقت الحاضر، فقد رأى ١٢,٦٢ بالمئة انها سلمية، وهي نسبة منخفضة كما هو واضح، خاصة اذا ما وضعنا في اعتبارنا ان هذه الاجابة ظهرت في وقت تربطنا باسرائيل معاهدة للسلام. أمّا من رأوا ان العلاقات حيادية، فقد بلغت نسبتهم ٤٠,٧١ بالمئة، وهي نسبة كبيرة تعبر عن الاعتقاد بأن العلاقات الموجودة، حالياً، لا تشبع احتياجات احد، سواء من محبّي السلام أو من دعاة الحرب، لأنها، بالفعل، لا هي بالسلم ولا هي بالحرب. وكذلك، رأى ٢٧,٦٢ بالمئة ان العلاقات عدائية، وهي نسبة كبيرة أيضاً، وظهرت بشكل واضح في اجابات كل من عينتي رجال الاحزاب السياسية والمهنيين.

وبالنسبة الى رؤية العلاقات في المستقبل، فقد رأى ١٦,٤٣ بالمئة انها ستكون سلمية، وهي نسبة ضئيلة وتعبّر عن توقعات غير ايجابية بدرجة كبيرة. ورأى ٢٩,٢٩ بالمئة ان العلاقات ستكون حيادية. امّا من رأى ان العلاقات ستكون عدائية، فقد بلغت نسبتهم ٣٦,٦٧ بالمئة، أي اكثر من ثلث العينة الكلية. وهذا يعني ان قطاعاً عريضاً من العينات لا يثق بالسلام مع اسرائيل، وانما يعتبر المعاهدة نوعاً من أنواع الهدنة، وان العداء سيكون طابع العلاقات المستقبلية حتماً. وجاءت هذه الاجابة، أيضاً، نتيجة للممارسات الاسرائيلية العدوانية التي تفرغ المعاهدة من مصداقيتها، ممّا جعل التنبؤ بالعلاقة مستقبلاً يأتي على هذا النحو.

آراء العينات المختلفة في الحلول المقترحة للتسوية

في هذا المجال، اتضح ان جميع الحلول المجحفة بالحق العربي كان هناك شبه اجماع من العينات الفرعية كلها على رفضها، مثل الحل الذي يقضي بضمّ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى اسرائيل مع طرد السكان الفلسطينيين الى البلاد العربية. وقد رفض هذا الحل ٩٩,٢٩ بالمئة من أفراد العينة الكلية. كما لوحظ شبه تطابق بين رؤية الفرد الى الحل المقبول له، وتصوره للحل المقبول لشعبه. فقد كان هناك ما يشبه الوحدة القومية في الرؤية بالنسبة الى المسائل الاساسية في الصراع. كما لوحظ ان هناك نوعاً من القبول ببعض الحلول الوسط لدى بعض العينات، وقد يكون تفسير ذلك ان الحلول الوسط هذه عملية مرحلية للحصول على الحقوق المشروعة كاملة فيما بعد. كذلك، لوحظ ان نسبة ٦٤,٧٦ بالمئة من العينة الكلية تؤيد قيام دولة فلسطينية في كل فلسطين مع طرد الاسرائيليين

الى البلاد التي انتموا اليها اصلاً، على أساس انهم جسم غريب زرع في غفلة من الزمن في جسد الأمة العربية.

التصوّرات المختلفة لوضع القدس

وجد، أيضاً، شبه اجماع كامل، من العينات المختلفة، تصل نسبته الى ٩٨,٣٣ بالمئة، على رفض الحلول التي تجعل من القدس عاصمة لاسرائيل. ومن ثمّ، فقد كان هناك شبه اجماع، أيضاً، على اختيار الحل الذي يقضي بأن تكون القدس الموحّدة عربية، وقد بلغت نسبة تأييد هذا الحل ٨٨,١٠ بالمئة، وهي أعلى نسبة للحلول المطروحة لوضع القدس.

احتمالات مستقبل العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية

لوحظ بالنسبة الى احتمال اشتعال الحرب ان هناك اختلافاً في تصوّرات العينات المختلفة، وذلك لغموض الموقف الآن، وهو موقف متميّع. ومن رأوا ان اشتعال الحرب غير متصوّر، بلغت نسبتهم ٢٥,٢٤ بالمئة، بينما نجد ان نسبة من رأوا ان هذا الاحتمال مؤكد بلغت ٢٢,٨٦ بالمئة.

وعن احتمال تصاعد درجة العداء، لوحظ ان نسبة من رأوا انه غير متصوّر اطلاقاً قد بلغت ١٦,٩٠ بالمئة، في مقابل ٢٤,٢٩ بالمئة رأوا ان هذا الاحتمال مؤكد.

أمّا احتمال التعايش بدون عداء وبدون علاقات، فقد وجدت اختلافات بين العينات، بل وفي داخل العينة الواحدة، حيث بلغت نسبة من رأوا انه غير متصوّر اطلاقاً ٣٦,٩٠ بالمئة، في مقابل ٨,١٠ بالمئة من العينة رأوا انه مؤكد، وهذا ناتج، بطبيعة الحال، من كون السلام الحالي صيغة باردة ومتميّعة.

وبالنسبة الى احتمال التعايش مع علاقات رسمية حكومية واتصالات اجتماعية محدودة، فقد بلغت نسبة من رأوا انه غير متصور اطلاقاً ٢١,١٩ بالمئة، في مقابل ١٦,٦٧ بالمئة رأوا انه مؤكد.

وبالنسبة الى الاحتمال الخامس والاخير، وهو اقامة علاقات سلمية وعلاقات وثيقة رسمية وغير رسمية، فقد كانت نسبة من رأوا انه غير متصور اطلاقاً ٤٨,٨١ بالمئة، في مقابل ٩,٥٢ بالمئة رأوا انه مؤكد. وعلى الرغم من معارضة العينات لاحتمال التعايش مع علاقات رسمية حكومية واتصالات اجتماعية محدودة في السؤال الذي تناول هذا الاحتمال، الاّ انه حينما سُئلت العينات عن أكثر الاحتمالات التي تميل اليها، وجد ان هذا الاحتمال قد حصل على أعلى نسبة مئوية، اذ بلغت ٢٨,٥٧ بالمئة، وقد يكون ذلك بمثابة تعبير عن انه يكفي الاسرائيليين ما حصلوا عليه، وانه لن تزيد العلاقات على كونها رسمية حكومية فقط مع اتصالات اجتماعية محدودة.

مدى قابلية أفراد العينة في التعامل مع أطراف الصراع

كان المقصود بأطراف الصراع في البحث الفلسطينيون والاسرائيليون. امّا المقصود بطبيعة التعامل، فقد تحدّد من خلال أربعة مواقف اساسية، هي: ١ ـ الاتصالات العارضة؛ ٢ ـ ان تكون هناك علاقات تجارية أو علاقة عمل؛ ٣ ـ ان يتمّ دعوتهم كضيوف الى المنزل؛ ٤ ـ ان يصبحوا أصدقاء حميمين.

ولقد وجد اختلاف لدى العينات الفرعية، بالنسبة الى درجات الرغبة. ولكن الاتجاه العام للنتائج أشار الى ارتفاع نسبة من يرغبون في التعامل على نسبة من لا يرغبون في التعامل، بأشكاله

المختلفة، مع الفلسطينيين عنها مع الاسرائيليين، سواء الآن او مستقبلاً. وهذه نتيجة طبيعية، لأن الفلسطينيين عرب مثلنا واخواننا.

متابعة مجريات الصراع وتطورات الاحداث المختلفة

بالنسبة الى الجانب الهامّ من جوانب الصراع، ألا وهو متابعة مجرياته وتطورات احداثه، سواء تلك التي وقعت في الماضي، أو الماضي القريب، أو في الوقت الحاضر، فاننا نجد ان متابعة مجريات الصراع بشكل عام قد اتسمت بجهل أسباب، ونتائج، معظم هذه الاحداث، خاصة تلك التي وقعت خارج مصر. وقد كانت الاجابة الشائعة لأسباب ونتائج هذه الاحداث هي: «لا أعرف»، أو «لا رأي لي». ولقد شكلت هذه الاجابة شبه ظاهرة، وهي تعني، في حقيقة الأمر، ارتباطاً ببعض الظواهر الأخرى، مثل ظاهرة الأمية بشكل عام، والأمية السياسية بشكل خاص، ونقص المعلومات، بالاضافة الى اللامبالاة، خاصة اللامبالاة السياسية، وكذلك انخفاض الوعي عامة، والوعي السياسي خاصة، وضعف، أو عدم وجود، الانتماءات، أو التوجهات السياسية، بالاضافة الى تقصير وسائل الاعلام، المرئية والمسموعة، في الاضطلاع بمهامها التثقيفية. وسنعرض، في ما يلي، لنسب «لا أعرف» في كل حدث من الأحداث الستة التي أعطيت للعينات، والامر ذاته بالنسبة الى الأسباب والنتائج:

١ ـ حصار بيروت: الأسباب: نسبة لا أعرف ٣٩,٠٥ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٤٦,٩٠ بالمئة.

٢ ـ مذابح صبرا وشاتيلا: الأسباب: نسبة لا أعرف ٣٥,٤٨ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٤٣,٣٣ بالمئة.

٣ ـ ضرب الاسرائيليين لمصنع أبو زعبل الحربي ومدرسة بحر البقر الابتدائية: الأسباب: نسبة لا أعرف ٢٦,١٩ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٣١,٩٠ بالمئة.

٤ ـ عدم الانسحاب من طابا المصرية: الأسباب: نسبة لا أعرف ٢٤,٠٥ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٣١,١٩ بالمئة.

٥ ـ الموقف البطولي للفدائية اللبنانية سناء محيدلي: الأسباب: نسبة لا أعرف ٤٢,٨٦ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٤٧,١٤ بالمئة.

٦ ـ معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية: الأسباب: نسبة لا أعرف ٦,٩٠ بالمئة. النتائج: نسبة لا أعرف ٢٦,٤٣ بالمئة.

وقد لوحظ، احياناً، بالنسبة لاجابات المفحوصين عن هذا السؤال، نوع من التداخل بين أسباب الاحداث ونتائجها. ولوحظت، أيضاً، تعددية الاسباب وتعددية النتائج بالنسبة الى الحادث الواحد. ووجد انه، في حالة ما اذا كانت الأسباب غير معروفة، فبالتالي تكون النتائج غير معروفة؛ بالاضافة الى انه تمّت معرفة أسباب بعض الاحداث دون ان تعرف نتائجها. وقد ينمّ هذا عن عدم متابعة لهذه الاحداث. كما لوحظ، بالنسبة الى معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ان نسبة من أجابوا بـ «لا أعرف» قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض الى ان هذا الحدث يعد من أخطر الموضوعات التي تمسّ حياة المصريين، بشكل او بآخر. ولوحظ، كذلك، ان هناك جهلاً بأسباب ونتائج موضوع احتلال طابا، وقد يرجع هذا الى الدور الذي قام به الاعلام المصري من تأثير

مضلل، بترديده ان الاراضي المحتلة المصرية قد استردت بالكامل (على الرغم من احتلال طابا آنذاك)، بالاضافة الى عدم ذكر موضوع طابا الّا لماماً، وفي المناسبات فقط، وعدم اعطائه الأهمية المناسبة، الى درجة ان بعض أفراد العينات لم يكن يعرف بأن هناك قطعة من أرض الوطن تسمى طابا، وبالتالي لم يعرف مكانها. ومن الممكن مواجهة ظاهرة اللارأي التي تتزايد نسبتها في البحوث النفسية والاجتماعية، وكذلك في استطلاعات الرأي العام التي تجرى في بلاد العالم الثالث، وبالذات في البحوث ذات الطبيعة السياسية من طريق: ١ ـ توفير الديمقراطية بشكلها الكامل؛ ٢ ـ توفير المعلومات وتعدد مصادرها؛ ٣ ـ اتاحة الفرص لابداء الرأي والرأي الآخر؛ ٤ ـ تكوين التنظيمات التي تسهم في صوغ الرأي العام والقنوات التي تساعد على التعبير عنه؛ ٥ ـ تأكيد المناخ الذي يشعر الفرد في ظله بأن الرأي العام له دوره في ترشيد القرار، هذا المناخ الذي يحدّ من ظاهرة الاغتراب، التي تعدّ ظاهرة اللارأي، بلا شك، احدى الظواهر المعبّرة عنها في الدول النامية[٩].

كيف يحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي

بالنسبة الى هذا الجانب الهام من جوانب الصراع، فقد أجاب ١٠,١٧ بالمئة من العينة الكلية بـ «لا أعرف». وأجاب ٤٢,١٤ بالمئة بأن الوحدة العربية هي الطريق الى حل الصراع. وأجاب ١٩,٥٢ بالمئة بأن الحل يأتي من طريق المفاوضات والمؤتمر الدولي. وأجاب ١٠,٤٧ بالمئة بأن الحرب هي وسيلة حل هذا الصراع. وأجاب ٣,٥٧ بالمئة بأن الحرب الشعبية هي الوسيلة.

وقد كانت الحلول السابقة هي أبرز الحلول التي بلغت ٣٢ حلاً. صحيح ان بعضها متشابه، ولكن معظمها حصل على نسبة مئوية منخفضة، ممّا يؤكد فردية هذه الحلول. وقد يعزى ذلك الى اختلاف وجهات النظر تجاه بعض الموضوعات المتعلقة بالصراع، وذلك لاختلاف عينات البحث، من حيث مستويات التعلّم والسن والمصالح الطبقية والانتماءات والتوجهات السياسية.

الاعتقاد الشخصي لأفراد العينات في حل الصراع

وجد ان ٩,٠٥ بالمئة من العينة أجابوا بـ «لا أعرف». وأجاب ٤٩,٧٦ بالمئة (حوالى نصف العينة) بأن الصراع سيحل من طريق السلم. وأجاب ٣٩,٠٥ بالمئة بأنه سيحل من طريق الحرب. وأجاب ٢,١٤ بالمئة بأنه سيحل من طريق الحرب الشعبية.

التأييد الشخصي للعينات للحرب والسلام

وجد ان ٥,٧١ بالمئة أجاب بـ «لا أعرف». و٨١,٤٣ بالمئة ايّدوا السلام الشامل القائم على العدل. بينما أجاب ١٢,٨٦ بالمئة بأنهم يؤيدون الحرب.

وعليه، نستطيع القول ان هناك اختلافات بين الفئات المهنية (الاجتماعية) المختلفة في الاتجاه نحو بعض الموضوعات المتعلقة بالصراع؛ وأحياناً يكون الخلاف في شدة الاتجاه وليس في الاتجاه ذاته، حيث كان ذلك ظاهراً، بشكل عام، في بعض فقرات الاستبيان. ونضيف، انه كان هناك شبه اتفاق عام على الاتجاه نحو المسائل الاساسية والجوهرية في الصراع. وهذا يشير، من جهة أخرى، الى وحدة الرؤية تجاه المسائل القومية والهامة في حياة هذه الأمة. أمّا الاختلافات بين العينات في الاتجاه نحو بعض الموضوعات، فيمكن ارجاعها الى اختلاف المستويات التعليمية، واختلاف المهنة، والمستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي، ومستوى الأعمار، بالاضافة الى عامل الانتماءات

والتوجهات السياسية. وعلى الرغم ممّا شاب اجابات عينة رجال الاحزاب السياسية من بعض اللامبالاة في الاجابة على بعض الجوانب في هذا الاستبيان، الّا ان هذه المجموعة قد اتسمت بارتفاع المستوى المعلوماتي والرؤية الناضجة الواعية الفاهمة للصراع، أكثر من غيرها من المجموعات.

---

(١) Herkaby, Y.; *Arab Attitudes Towards Israel*, New York: Hart Publishing Company, 1972, p. 464.

(٢) قدري حفني، **الاسرائيليون، من هم ؟**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٨٣، ص ٢٥.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٤) بحث اعدّه ستيف كوهين وآخرون بعنوان **رؤى الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، جامعة نيويورك، ١٩٨٢؛ وقدري حفني، «كيف تفكر اسرائيل»، **الأخبار** (القاهرة)، ١١ و١٨/١٠/١٩٨٣ و١/١١/١٩٨٣ و٦/١٢/١٩٨٩.

(٥) أنيس صايغ، **الجهل بالقضية الفلسطينية** (دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٠. تمّ استخدام استمارة قياس المعلومات الواردة في هذا البحث بعد ادخال تعديلات عليها لتناسب الواقع المصري.

(٦) حفني، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) قدري حفني، **دراسة تجريبية لأثر الجمود الادراكي والجمود الحركي على التعرّض للاصابات في الصناعة**، القاهرة: كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٧١، ص ١٠٩ و١١٩.

(٨) سلوى العامري، **تصورات المثقفين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات**، القاهرة: كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

(٩) ناهد صالح، «اللارأي في قياسات الرأي العام في الدول النامية»، **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٩، ١٠.

الحزب الشيوعي الاسرائيلي والحركة الصهيونية

د. محمود محارب

عانى يهود اوروبا، في القرن الماضي، وخصوصاً في الجزء الشرقي منها، من القمع والاضطهاد والتمييز. وقد أطلق على اضطهاد اليهود وكرههم، لكونهم يهوداً، والرغبة في التخلّص منهم وطردهم، اسم اللاسامية. وأدى انتشار اللاسامية في أوروبا، حيث كانت تعيش أغلبية يهود العالم في القرن الماضي، الى ظهور المسألة اليهودية.

لم يكن رد فعل اليهود على ظهور اللاسامية وتفاقمها، موحّداً. فقد ظهر تياران أساسيان في أوساط اليهود هدفا الى حل المسألة اليهودية.

اعتبر التيار الأول ان اللاسامية، كغيرها من الظواهر العنصرية وقمع الاقليات الدينية والعرقية، لم تكن شيئاً متأصلاً في طبيعة الانسان، بل جاءت نتيجة ظروف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، محددة. لذلك، ناضل هذا التيار ضد اللاسامية واعتبر نضاله جزءاً من الكفاح العام من اجل التقدم والاشتراكية والديمقراطية وعالم أفضل. وانضوى تحت مظلة هذا التيار كل من القوى الماركسية، والاشتراكية، والليبرالية، والديمقراطية.

أمّا التيار الثاني، فقد اعتقد بأن اللاسامية ظاهرة أزلية ومرض وراثي لا يمكن الشفاء منه. واستسلم هذا التيار للأيديولوجية اللاسامية، وتخلّى عن النضال ضدها باعتباره غير مجدٍ ولا معنى له، وسعى الى حل المسألة اليهودية في أوروبا من طريق فصل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها، وتهجيرهم الى فلسطين، واقامة الدولة اليهودية فيها. وقد مثّل هذا التيار آباء الصهيونية، وفيما بعد الحركة الصهيونية نفسها.

اعتبر الحزب الشيوعي الاسرائيلي نفسه، دائماً، معادياً للصهيونية. وعلى الرغم من ذلك، لم يطوّر الحزب موقفاً ايديولوجياً وسياسياً شاملاً من الصهيونية، الّا في مؤتمره السادس عشر الذي عقد سنة ١٩٦٩. وكان الحزب، قبل ذلك، يعبّر عن سياسته وموقفه من الصهيونية من خلال بعض المقالات والخطب التي يلقيها قادته، وأيضاً من خلال البيانات المقتضبة التي صدرت عن بعض مؤتمراته العامة. وعلى الرغم من ان هذه المقالات والبيانات كانت منقوصة وغير شاملة، الّا انها شكّلت خلفية لموقف الحزب من الصهيونية.

الحزب والصهيونية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨

خلال العقدين اللذين تليا قيام اسرائيل، ركّز الحزب معارضته للصهيونية على كونها ايديولوجية قومية ـ برجوازية رجعية، وانها أداة للامبريالية تسعى الى تحقيق «جمع الشتات».

وعلى الرغم من ان الحزب لم يذكر الصهيونية الّا لماماً، فقد صرّح شموئيل ميكونس، في المؤتمر العام الثاني عشر، بأن الحزب «لم يرَ أهمية حاسمة في تكرار مواقفنا المعروفة من الصهيونية التي كنّا نعتبرها، ولا نزال، ايديولوجية قومية ـ برجوازية رجعية». وأضاف انه، في السنوات الاخيرة، أصبحت الصهيونية بوقاً «يهودياً» لـ «النظرية» العالمية الخاصة بوزارة الخارجية الاميركية، والتي تنفي حق الشعوب في التحرر الوطني[١]؛ والحركة الصهيونية ذاتها ليست حركة تحرر وطني، كما صرّح فلنر، لأنها موالية للامبريالية دائماً، ولم تقاتل، أبداً، من أجل الاستقلال الوطني، بل قاتلت دائماً ضده[٢].

وبعد عام، أكد ميكونس مناهضة الحزب للصهيونية و«شعارها الخبيث» المتعلق بـ «جمع الشتات». وأكد انه «بما ان الصهيونية عميلة للامبريالية، فان مصيرها مرتبط بمصير الامبريالية، وسوف تنهار الصهيونية وتتلاشى مع الامبريالية»[٣]. وفي رأي ميكونس، ان الصهيونية تعني التخلّي عن الاستقلال الوطني ومنح منتجات البلاد للأجانب، ومضاعفة استغلال العمال، وتدنّي مستوى المعيشة، وزيادة البطالة، وفرض الضرائب العالية؛ وتعني، في الوقت عينه، زيادة أرباح البرجوازية اليهودية»[٤]. وأكد ان هذه هي حقيقة الصهيونية، ولا يمكن لها ان تكون غير ذلك؛ مضيفاً ان أولئك الذين يؤمنون بأن الصهيونية تعني استيعاب الهجرة، وتطوير البلاد، وبناء النقب، مخطئون، لأن تجربة السنوات السابقة أثبتت ان «الصهيونية غير معنيّة بحل هذه الأمور». فهذه القضايا لا يمكن حلها الّا من طريق «حكم الشعب، تحت قيادة الحزب الشيوعي، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي والصين»[٥]. والصهيونية ملتزمة بعزل الجماهير العاملة اليهودية، ونشر الشوفينية بينهم، ونفي الصراع الطبقي وتجاهله. وبناء عليه، فان الصهيونية، حسب رأي الحزب، هي أداة للامبريالية؛ ومنذ تأسيسها اعتمدت الصهيونية على القوى الرجعية في العالم، وتعاونت مع الامبريالية البريطانية لمدة تقارب الثلاثين عاماً، وأصبحت، اليوم، «وكالة عالمية للامبريالية الاميركية»[٦]. وأكد الحزب ان الصهيونية «تخدم الامبريالية الاميركية دون أي تحفظ في الاعداد لحرب عالمية ثالثة، وفي التوسّع، والهيمنة على العالم، واضطهاد حركات التحرر الوطني المستعمرة، وبعث القوة العسكرية النازية في المانيا الغربية، وانشاء كتلة عدوانية في الشرق الاوسط، وتخريب في البلدان الاشتراكية». وتوصّل ميكونس الى الاستنتاج ان الصهيونية، بمهمّتها هذه، «عدو للقوى الديمقراطية والمحبة للحرية، وعدو أكيد للشعب اليهودي، وشعب اسرائيل، ودولة اسرائيل»[٧].

وفي مؤتمره العام الرابع عشر الذي عقد العام ١٩٦١، واصل الحزب النظر الى الحركة الصهيونية كحركة قومية ـ برجوازية رجعية؛ وفي الوقت عينه أكد ان الصهيونية هي أداة للبرجوازية اليهودية في صراعها ضد المصالح الحقيقية للعمال اليهود، وضد التقدم والاشتراكية[٨].

وفي ما يخص العلاقة بين الصهيونية والامبريالية، أبدى الحزب ايمانه بأن الصهيونية «عميلة الامبريالية»، و«أداة الامبريالية»، أو «الفرع اليهودي للامبريالية». ولم تكن «السياسة الصهيونية الموالية للامبريالية» سياسة صهيونية تكتيكية، وتطبّق من اجل تحقيق أهدافها؛ ولم تقم هذه السياسة على أساس المصالح المشتركة بين الصهيونية والامبريالية، بل، كما يبيّن التاريخ ـ على حدّ قول الحزب ـ «فان الصهيونية استغلت دائماً على يد الامبريالية» لمصالحها الخاصة ضد العمال اليهود وجماهير اليهود[٩].

زوال الصهيونية

في أواخر الخمسينات، فقدت الهجرة الى اسرائيل زخمها. فقد تقلّص كثيراً عدد المهاجرين

اليهود الى اسرائيل في تلك الفترة، بالمقارنة مع موجات الهجرة في السنوات الاولى من قيام اسرائيل. وفي جميع انحاء العالم، فضّل معظم اليهود، خصوصاً يهود الديمقراطيات الرأسمالية، ان يواصلوا العيش في مواطنهم بدلاً من الهجرة الى اسرائيل. وأدى تقلّص الهجرة واستمرار وجود «الشتات» اليهودي الى نشوب نقاشات وخلافات بين الصهيونيين والمناهضين لهم، على حدّ سواء.

عالج المؤتمر العام الرابع عشر للحزب هذه المسألة، وطوّر نظريته بصدد «زوال الصهيونية». اعتقد الحزب بأن جذور هذه «الأزمة» تضرب في التناقض بين الايديولوجية الصهيونية والسياسة الصهيونية، من جهة، وحقيقة حياة جماهير اليهود ومصالحهم الحيوية، من جهة أخرى. واعتبر ان هذا التناقض مصدر «الأزمة النظرية والسياسية والتنظيمية الخطيرة التي انتابت الصهيونية في سنيّها الاخيرة»[١٠]. وأعطى الحزب هذه «الازمة» ـ زوال الصهيونية ـ بعداً عالمياً. اذ اعتقد بأن زوال الصهيونية وغيابها لم يكونا الّا احدى علامات اضمحلال الامبريالية، من جهة، وتنامي قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية، من جهة أخرى[١١].

تمثّلت «الأزمة العميقة» للصهيونية ـ وفق نظرة الحزب ـ في تكذيب، ودحض، أسس الصهيونية ومبادئها. فالقاعدة الاساسية للنظرية الصهيونية تعتمد على «نفي المنفى» و«جمع الشتات» في «أرض ـ اسرائيل». ولكن، عندما أُقيمت اسرائيل، وأصبحت أبوابها مفتوحة للهجرة، لم تتدفق الجماهير اليهودية الى اسرائيل، ولا تنوي ان تفعل ذلك. وأضاف الحزب انه فيما عدا بضع مئات الألوف الذين هاجروا الى اسرائيل بعد اقامتها، نتيجة للكارثة النازية، وفيما عدا اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من الدول العربية نتيجة لحرب العام ١٩٤٨، «لم يهاجر الى اسرائيل، باختياره الحر، الّا أفراد»[١٢].

وأكد الحزب ان ملايين اليهود لم ترفض النظرية الصهيونية بخصوص «نفي المنفى» فحسب، بل فعل ذلك الصهيونيون أنفسهم، خصوصاً زعماء الوكالة اليهودية في اميركا وأوروبا وجنوب افريقيا، لأنهم بدأوا يتنكرون للأسس الرئيسة للصهيونية. فقد توقفوا عن استخدام مصطلح «الشتات» واستبدلوه بـ «تفوتسوت» (الجاليات) وكفّوا عن الالحاح على الهجرة[١٣]. واضافة الى ذلك، فان الطوائف اليهودية لم تنو تصفية نفسها من طريق مغادرة بلدانها، ولم تهتم بتحذيرات دافيد بن ـ غوريون بشأن «الحل النهائي»، لأنها كانت تعي جيداً التغييرات الحقيقية التي حدثت لصالح تلك القوى التي تقاتل ضد جميع أشكال التمييز القومي، أو العرقي، أو الديني[١٤].

وأكد الحزب ان اليهود كانوا يعرفون، أيضاً، ان وجودهم خارج اسرائيل لا يهدّد أمنهم، وان الشعب اليهودي في اسرائيل لم يكن يتمتع بالأمن، نتيجة للسياسة الصهيونية الموالية للامبريالية، التي من أجلها دعا زعماء الصهيونية اليهود الى الهجرة الى اسرائيل[١٥].

وتوصّل الحزب ـ مقتبساً عن بعض الصهيونيين من أمثال ناحوم غولدمان ومارتن بوبر ـ الى الاستنتاج ان زعماء الصهيونية اضطروا الى التخلّي عن مبدأ «نفي المنفى»، ومبدأ حل المسألة اليهودية من طريق قيام الدولة اليهودية. واعتبر ذلك «دليلاً واضحاً على افلاس الصهيونية»، من جهة، و«صواب التيارات التقدمية المناهضة للصهيونية» بين الشعب اليهودي، التي قاتلت من اجل استمرار الوجود الايجابي لليهود في بلدانهم، والتي آمنت بأن مصيرها يمكن ضمانه من طريق انتصار قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية، من جهة أخرى[١٦].

وفي الوقت الذي آمن الحزب بأن الصهيونية آخذة في التلاشي، عبّر عن رغبته في اقامة جبهة بينه وبين «الاحزاب العمّالية الصهيونية»، لأن المجتمع الاسرائيلي لم يكن منقسماً الى صهيونيين

وغير صهيونيين، بل الى طبقات متناقضة. علاوة على ذلك، اعتقد الحزب بأن الصهيونية كانت عامل انقسام بين الطبقة العاملة وبين الجماهير في اسرائيل. واعتبر ان النضال ضد عامل الانقسام جزء من النضال الوطني من اجل «اسرائيل ديمقراطية مستقلة»، والأخوّة بين الشعوب والتقدم الاجتماعي والأمن والسلام[١٧].

تجدر ملاحظة ان نظرية الحزب بشأن زوال الصهيونية لم تجر صياغتها بعد ان اعترف الحزب بدور الصهيونية و«عهدها القوي». وعلى النقيض من ذلك، فقد سبق له ان تجاهل الصهيونية ودورها في اقامة وقيادة اسرائيل. واضافة الى ذلك، كان من المدهش ان الحزب أرسى حجته بصدد أزمة الصهيونية وتلاشيها على تقلّص الهجرة، وعلى ما أسماه الحزب عدم رغبة التجمّعات اليهودية في تصفية «الشتات»، في الوقت الذي اعتبر الحزب ان «الهجرة ليست صهيونية».

من الارجح ان نظرية «زوال الصهيونية» لم تجر صياغتها من اجل تعزيز نضال الحزب ضد الصهيونية؛ بل من أجل تسويغ تحاشيه المستمر للصهيونية. فان احد أخطر الاستنتاجات، بالنسبة الى حزب يعتبر نفسه مناهضاً للصهيونية، التي يمكن التوصل اليها من مثل هذه «النظرية»، هي انه، نظراً الى «حقيقة» ان الصهيونية كانت في طور التلاشي، فانه لم يكن من الضروري تركيز النضال ضدها؛ اذ ان مثل هذا النضال، الذي يفتقر الى الشعبية، قد يجلب عداء كثير من الاسرائيليين؛ بل الاجدى تركيزه على قضايا أخرى. على أية حال، فان المجموعة التي أيّدت النظرية داخل الحزب، ونجحت في جعلها سياسته الرسمية، مثّلتها جماعة ميكونس وسنيه، التي انفصلت عن الحزب العام ١٩٦٥، عشية المؤتمر العام الخامس عشر، وأسّست «الحزب الشيوعي الاسرائيلي» الخاص بها، الذي تبنّى، بدوره، الصهيونية صراحة العام ١٩٦٧[١٨].

من الهام، أيضاً، الاشارة الى ان نظرية تلاشي الصهيونية لم تكن الاولى من نوعها. فبعد قيام اسرائيل، ادّعى بعض الصهيونيين بأن الصهيونية انتهت لأنها حققت هدفها بقيام الدولة اليهودية. ولكن هؤلاء الناس كانوا يشكلون جماعات هامشية داخل الحركة الصهيونية. لقد واصل الصهيونيون، أو على وجه الدقة الأغلبية الساحقة من الاحزاب والتيارات الصهيونية، تأييدها لهدفي الصهيونية الأكبرين، وهما: «نفي المنفى» أو معظمه؛ و«اقامة دولة يهودية في أرض ـ اسرائيل».

لم تنجح الصهيونية، بعد، في الغاء غالبية «الشتات» اليهودي. ولكنها نجحت في الغاء حوالى ٢٠ بالمئة منه. ثمّ انه، على الرغم من حقيقة ان الصهيونية نجحت في اقامة دولة يهودية، فانها لم «تحرر»، بعد، «أرض ـ اسرائيل»، بل «جزءاً منها» فقط. وفي العام ١٩٦٧، احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأراضي أخرى تعتبرها الصهيونية جزءاً «من القسم الغربي من أرض ـ اسرائيل». ومنذ احتلال هذه الاراضي، بدأت عملية تهويد، تمهيداً لضمّ كل، أو على الاقل بعض اجزاء من «القسم الغربي من أرض ـ اسرائيل».

صحيح ان تقلّص الهجرة وضع الصهيونية في أزمة، ولكن من الخطأ التسرّع في الاستنتاج ان الصهيونية تلاشت نتيجة لهذه الازمة. فبعد وضع هذه النظرية، وخاصة بعد حرب العام ١٩٦٧، استطاعت الصهيونية جذب مئات ألوف المهاجرين اليها.

لقد تخلّى المؤتمر العام السادس عشر للحزب عن نظرية زوال الصهيونية، وشدّد، بدرجة أكبر، على النضال السياسي والايديولوجي ضدها. وتكمن أهمية المؤتمر العام هذا في انه قدّم أول دراسة شاملة للصهيونية.

المؤتمر العام السادس عشر والصهيونية

لقد انقسمت دراسة المؤتمر العام السادس عشر للصهيونية الى الاقسام التالية:

المسألة اليهودية

عرّف الحزب المسألة اليهودية بأنها مسألة التمييز والاضطهاد وحتى الابادة ـ خصوصاً تحت الحكم النازي ـ التي تعرّض لها اليهود بسبب كونهم يهوداً[١٩]. وفي الوقت عينه، لم يعتبر الحزب المسألة اليهودية قضية عالمية قائمة في جميع البلدان، تحت النظام الرأسمالي والاشتراكي، على حدّ سواء. فقد اعتقد بأن الاشتراكية نجحت في حل المسألة اليهودية حلاً ايجابياً. لذا، حصر الحزب المسألة اليهودية في البلدان الرأسمالية، «مجتمعات الاستغلال الطبقي».

اعتبر الحزب ان اللاسامية، «وسيلة رجعية تستخدمها الطبقة الحاكمة المستغلة، خصوصاً في أوقات تعاظم النضالات الثورية ضد النظام، من اجل تحويل الانتباه والغضب عنها الى عدو وهمي، الى كبش فداء، اليهود أو السود أو اشخاص ينتمون الى أعراق أخرى»[٢٠].

أكد الحزب، في مؤتمره السادس عشر، ان حل المسألة اليهودية يكمن في تحرير جماهير اليهود من اللاسامية، وفي ضمان الحرية والمساواة لها[٢١]. ولكنه أشار الى الخطر المحتمل والدائم الكامن في انتشار اللاسامية في الدول الرأسمالية. وأضاف، ان وضع اليهود في البلدان الرأسمالية «كان يعتمد، دائماً، على مدى الديمقراطية في بلد معيّن، على العلاقات الداخلية بين القوى المختلفة، وعلى الوضع الدولي للبلد»[٢٢]. وأكد ان حل المسألة اليهودية في الدول الرأسمالية الديمقراطية، وتحرر اليهود من اللاسامية، أمر مؤقت؛ لأن اللاسامية قد تظهر حيث «يحكم رأس المال المالي»[٢٣]، على حدّ قول الحزب.

الايديولوجية الصهيونية

احدى المشاكل التي تواجه أي باحث يدرس موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من الصهيونية، بشكل عام، والايديولوجية الصهيونية، بشكل خاص، هي احجام الحزب عن تعريف الصهيونية واهدافها ومبادئها الرئيسة، واصراره على حصر تحليله ونقده في بعض جوانب الصهيونية التي لا تمثّل أهمّ جوانبها بأي حال.

ولدراسة موقف الحزب من الصهيونية، من الضروري التركيز على تحليله المحدود للصهيونية، كمحاولة لفهم، وتفسير، السبب الذي من أجله تجاهل الحزب، كليّة، الاهداف الصهيونية المركزية.

في تحليله للأيديولوجية الصهيونية عالج الحزب أربع نقاط، هي: ١ ـ الايديولوجية الصهيونية كأيديولوجية قومية برجوازية؛ ٢ ـ الايديولوجية الصهيونية واللاسامية؛ ٣ ـ الايديولوجية الصهيونية كسلام اجتماعي بين الطبقات؛ ٤ ـ افتراض الايديولوجية الصهيونية ان يهود العالم يشكلون امّة.

١ ـ الايديولوجية القومية البرجوازية: نصّ الحزب على ان الايديولوجية الصهيونية تعالج المسألة اليهودية من موقف قومي برجوازي، بعكس الماركسية اللينينية التي تعالج هذه المسألة من زاوية الصراع البروليتاري ـ الطبقي[٢٤].

٢ ـ الصهيونية واللاسامية: انتقد الحزب الايديولوجية الصهيونية لادعائها بأن

علّة اللاسامية هي كره اليهود دون أية علاقة بالنظام الاجتماعي المحدّد، ودون اية علاقات بالحركات الاجتماعية ـ السياسية القائمة في بلد معيّن. وأضاف الحزب، انه نتيجة لفصل الصهيونية للمسألة اليهودية عن أية خلفية اجتماعية ـ طبقية، فقد توصّلت الصهيونية الى الاستنتاج انه طالما عاش اليهود بين غير اليهود، فستبقى اللاسامية. وبالتالي، فقد عارضت الصهيونية انخراط اليهود في النضال الاجتماعي. علاوة على ذلك، فان الصهيونية تدعو الى، وتعمل على، تنظيم اليهود في منظمات منفصلة[٢٥].

أشار الحزب الى ان الايديولوجية الصهيونية تدعي باعطاء جواب خاص بها عن مسألة اللاسامية؛ ولكن «يجب ان لا يفهم من ذلك ان الصهيونية وقفت، وتقف، موقفاً سلبياً تماماً من اللاسامية»[٢٦]. اقتبس الحزب عن هرتسل، الذي كتب «ان سلامنا ورفاهنا يضعفاننا كيهود ويطمسان عزلتنا، وان الضغط فقط هو الذي يربطنا بعرقنا القديم، وكراهية محيطنا فقط هي التي تجعل منّا غرباء»، ليبيّن ان الصهيونية حاولت، متعمّدة، تأسيس نفسها على اللاسامية[٢٧]. وأضاف الحزب، ان زعماء الصهيونية اكدوا، في غير حالة، ان الضغط اللاسامي يؤدي الى الهجرة؛ ومن ثمّ، فان زعماء الصهيونية «توصلوا الى الاستنتاج ان اللاسامية تساعد في بناء وطن قومي»[٢٨].

٣ ـ مصالحة عائلية طبقية: انتقد الحزب موقف الصهيونية الداعي الى «مصالحة عائلية طبقية» بين المستغِلين والمستغَلين اليهود، بديلاً من الشعار الماركسي «يا عمال العالم اتحدوا». وأكد الحزب انه ـ حسب النظرية الصهيونية ـ فان المشترك بين الطبقة العاملة اليهودية والبرجوازية اليهودية أكثر منه بين العمال اليهود والعمال الاميركيين والسوفيات؛ وان الصهيونية ترفض امكان التغيير في وضع اليهود نتيجة لانخراطهم في نضال العمال والجماهير الشعبية من أجل الديمقراطية والاشتراكية. وبدلاً من الاندماج في النضال الديمقراطي العام، فان النظرية الصهيونية تطرح الهجرة وتجميع اليهود الاقليمي حلاً للمسألة اليهودية[٢٩].

٤ ـ امّة يهودية واحدة في العالم: لقد حاجج الحزب بأن يهود العالم لا يشكلون امّة، لأنهم يعيشون في بلدان مختلفة، لا تشترك في اقتصاد وأرض ولغة مشتركة وثقافة مشتركة وعادات اجتماعية مشتركة[٣٠]. وأكد ان الماركسيين «قد رفضوا، دائماً، النظرية غير الواقعية والرجعية المتعلقة بافتراض وجود أمّة يهودية عالمية»[٣١]. وأضاف: «صحيح ان اليهود المتديّنين في البلدان المختلفة يشتركون في ديانة واحدة؛ وصحيح انهم ينحدرون في اصولهم التاريخية من العبريين القدماء الذين عاشوا في فلسطين؛ ولكن ذلك، كله، ليس من خصائص الامّة»[٣٢].

وانتقد الحزب، بشدة، الحجة الصهيونية التي لخّصها ناحوم غولدمان حين قال: «ان الشعب اليهودي شخصية تاريخية فريدة في نوعها. انه شعب، وديانة، وعرق حامل حضارة خاصة... وتميّزه ثلاثة أسس، هي: انه شعب عالمي، وانه مرتبط بأرض فلسطين، وانه، من ناحية تاريخية عامة، أشد الفرق في عدم تماثلها في تاريخ العالم»[٣٣]. ووصف الحزب تعريف غولدمان بأنه غير واقعي، ويتناقض مع التطوّر التاريخي؛ ذلك لأن الطوائف اليهودية تعيش في أنظمة اجتماعية مختلفة، وهي مرتبطة بالجماهير التي تعيش بين ظهرانيها، ارتباطاً اقتصادياً وثقافياً[٣٤].

من الواضح، ان الحزب حصر نفسه في النقاط الاربع المذكورة آنفاً. وبذلك تجاهل الجوانب الجوهرية للايديولوجية الصهيونية.

ولدراسة الايديولوجية الصهيونية، يتوجب فهم ما هي الصهيونية حقاً؟ ما هي جذورها

ومبادئها وأهدافها؟ وممّا لا شك فيه ان هناك علاقة منطقية بين جذور ومبادىء وأهداف الصهيونية، من جهة، والايديولوجية الصهيونية، من جهة أخرى. وبهذا الصدد، فان الايديولوجية الصهيونية هي مجموعة من النظريات والمبادىء يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً، وتهدف الى حل المسألة اليهودية في اوروبا وأماكن أخرى من طريق انشاء دولة يهودية في فلسطين والاراضي المحيطة بها، من خلال الهجرة اليهودية.

ويفترض في أية دراسة شاملة للايديولوجية الصهيونية، وخاصة دراسة تطرح نفسها على انها معادية للصهيونية، ان تعالج مبادئها واهدافها الرئيسة. وللصهيونية، بالطبع، اهداف متعددة؛ ولكن لها هدفين رئيسين يتوقف عليهما كل شيء، هما: ١ ـ «نفي المنفى» و«جمع الشتات» أو معظمه؛ ٢ ـ اقامة دولة يهودية على «أرض ـ اسرائيل».

لقد أسلفنا ان جذور الصهيونية، وظهورها كقوة مؤثرة على اليهود، جاءت ردّ فعل على اللاسامية. لقد نسجت الصهيونية ايديولوجيتها حول «أبدية اللاسامية»، والحل الوحيد للاسامية «الابدية» هو «نفي المنفى» واقامة دولة يهودية على «أرض ـ اسرائيل»، «المكان الذي ينتمي اليه اليهود». وبهذا الصدد، وعلى الرغم من حقيقة ان الصهيونية كانت ردّ فعل على اللاسامية، فانها استسلمت للاسامية وتبنّت اهدافها في «تحرير اوروبا من اليهود».

ولكن احدى المشاكل الاساسية التي واجهتها الصهيونية هي ان فلسطين لم تكن تحت سيطرتها. وفضلاً عن ذلك، كان يقطنها شعب عربي فلسطيني.

ولتحقيق اهدافها في «نفي المنفى» واقامة دولة يهودية على «أرض ـ اسرائيل»، كان على الصهيونية ان تبحث عن حلفاء. وهكذا تحالفت مع القوى العظمى في حينه، الى درجة انه لم تبق قوة عظمى لم تحاول الصهيونية ان تحالفها على أساس المصالح المتبادلة. ومن جهة أخرى، اقترحت الصهيونية «نقل» الشعب العربي الفلسطيني الى البلدان المجاورة لاقامة دولة محض يهودية.

وبدلاً من ان يعالج الحزب لبّ الصهيونية، وهو هدفها في اقامة دولة محض يهودية على «أرض ـ الميعاد» من خلال الهجرة، واصداء هذا الهدف على الشعب العربي الفلسطيني، فقد تجاهل ذلك تماماً، وركّز انتقاده على الوسائل التي تستخدمها الصهيونية، مثل ارتباطاتها بالامبريالية في مسيرتها الى تحقيق هدفها. لقد انتقد الحزب، الذي أعلن نفسه مناهضاً للصهيونية، وعارض «نفي المنفى» ليس لأن الغاء الشتات يخدم الصهيونية، بل لأن من شأنه ان يفرّق العمال اليهود ويخدم الطبقات الرأسمالية في بلد معيّن. وأكد مراراً ان الايديولوجية الصهيونية تستند الى نزعات قومية ـ برجوازية، ولكنه لم يفسّر لماذا كانت الصهيونية ايديولوجية جميع قطاعات المجتمع اليهودي في اسرائيل، بما في ذلك الطبقة العاملة؟

وعلى الرغم من ان الحزب حلّل اللاسامية تحليلاً مستفيضاً، فانه لم يوضح دورها في نشوء الصهيونية. لقد عالج اللاسامية والصهيونية باعتبارهما ظاهرتين تبعث كل منهما الاخرى ببساطة، دون محاولة تحليل ما اذا كان الحل الصهيوني للمسألة اليهودية، من خلال الهجرة واقامة دولة يهودية في فلسطين، يتلاءم مع اللاسامية أم لا؟

السياسة الصهيونية

في هذا الفصل، عالج المؤتمر العام بضعة جوانب من السياسة الصهيونية. وكان الجامع

المشترك في دراسته التركيز على السياسة الصهيونية الموالية للامبريالية، متجاهلاً الاهداف التي سعت هذه السياسة الى تحقيقها.

أكد الحزب انه منذ تأسست الصهيونية «ارتكزت السياسة الصهيونية على التعاون مع قوى الرجعية والامبريالية ضد الحركة الاشتراكية الثورية، وضد حركة التحرر الوطني». وذكر المحادثات التي بدأها هرتسل مع قيصر المانيا والوزير القيصري الروسي المعادي لليهود، فلبه، الذي اقترح هرتسل عليه «خطة صهيونية لعزل العمال اليهود عن الحركة الثورية، وعن النضال ضد القيصرية من أجل الديمقراطية والاشتراكية». وأضاف الحزب ان «الصهيونية السياسية لم تترك قوة امبريالية لم تضع ثقتها فيها»، دون أية محاولة لتفسير سبب تحالف الصهيونية مع الامبريالية[٣٥].

ذكر الحزب انه، بعد احتلال بريطانيا لفلسطين، تعاونت القيادة الصهيونية مع حكومة الانتداب البريطاني. وأشار الى ان هذا التعاون والمساعدة المتبادلة كانا موجّهين ضد الشعب العربي الفلسطيني. وفي هذا السياق، ذكر الحزب ان الحركة الصهيونية اتبعت سياسة «شراء واحتلال الحدّ الاقصى من الارض العربية وابقاء أقل ما يمكن من السكان العرب»[٣٦]. وأشار الى الشعارات الثلاثة التي رفعها اليشوف، وهي: «احتلال الارض» و«احتلال العمل» و«الانتاج العبري». وأضاف انه نتيجة لتطبيق الشعار الاول، أصبح الفلاحون، الذين باتوا بدون أرض ومصدر رزق، مصدراً رخيصاً للعمالة في المستوطنات اليهودية. ولتستبعد العرب من العمل، رفعت الحركة الصهيونية الشعار الثاني «احتلال العمل»[٣٧]. ونتيجة لذلك، طرد العرب من أماكن العمل. وكان الشعار اليهودي الثالث يعني مقاطعة المنتجات والبضائع العربية، على الرغم من انها منتجات البلاد ذاتها. وأكد الحزب ان تطبيق قيادة الاستيطان لهذه الشعارات عكّر العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين، الامر الذي أبهج الاستعمار البريطاني[٣٨].

من الملاحظ ان الحزب وصف هذه الشعارات الصهيونية الثلاثة دون ان يخوض عميقاً في تحليلها ودراسة أهدافها والآثار المترتبة عليها. فعندما طرحت الحركة الصهيونية هذه الشعارات، وممارستها، سعت، في حقيقة الأمر، الى تحقيق هدفين في آن: (أ) انشاء «أمة يهودية» في فلسطين، توطئة لتأسيس الدولة اليهودية؛ (ب) خلق الظروف الموضوعية، تمهيداً لطرد العرب الفلسطينيين.

لقد جاء احتلال الارض، والعمل، والسوق، لسحب البساط من تحت أقدام الشعب العربي الفلسطيني، من ناحية، ولوضع الاسس لبناء «أمّة يهودية» في فلسطين تمهيداً لاقامة الدولة اليهودية الصرفة، من ناحية أخرى. وقد ربط معظم القادة الصهيونيين بين تأسيس «وطن قومي» لليهود في فلسطين وطرد العرب، واحتلال الارض، والعمل والسوق. فمنذ ان تحدث مؤسس الحركة الصهيونية، هرتسل، عن ضرورة «نقل» العرب الفلسطينيين، وعدم منحهم حق العمل في وطنهم، تطرّق معظم القادة الصهيونيين، وخاصة المنتمون الى التيار «العمالي» الصهيوني، الى طرد العرب وتبنّوه[٣٩]. لم يرغب قادة الحركة الصهيونية في اتباع سياسة تكون نتيجتها اقامة دولة تحتل فيها الاقلية اليهودية الشريحة العليا في المجتمع، بينما يحتل السكان الاصليون، والذين يشكلون الاغلبية، الشرائح الدنيا. لقد اتسم زعماء الحركة الصهيونية ببعد النظر عندما ادركوا الخطر الكامن في الاعتماد على الاقلية المستغلّة. فالحركة الصهيونية ليست حركة كولونيالية تقليدية. وهي تختلف عن بقية الظواهر الكولونيالية التي شهدتها البشرية في العصر الحديث. فهي تختلف عن ظاهرة استعمار الفرنسيين للجزائر، واستعمار البيض لروديسيا (زيمبابوي) وجنوب افريقيا. وتكمن خصوصية استعمار

الصهيونية لفلسطين في حقيقة ان الصهيونية لم تستعمر فلسطين لاستغلال الموارد المادية، أو العمالة الرخيصة، لدى السكان الاصليين، او لاستغلال السوق المحلية؛ بل كانت الاولوية هي بناء دولة محض يهودية في فلسطين. وكوسيلة لبناء «أمّة»، رفعت الحركة الصهيونية الشعارات الثلاثة المذكورة آنفاً، والتي كان هدفها «تحرير» الارض والمساعدة على تكوين طبقة عاملة يهودية وتعزيز البرجوازية اليهودية، بالاضافة الى اقامة البنية التحتية لـ «الأمّة»، مثل نقابات العمّال والمنظمات العسكرية وبعث اللغة العبرية، كلغة «قومية».

أكد الحزب ان جذور السياسة الصهيونية وضعت بالتعاون مع الامبريالية البريطانية أيام الانتداب، ومع الامبريالية الاميركية بعد قيام اسرائيل(٤٠). وأعرب الحزب عن اعتقاده بأن السياسة الصهيونية عكّرت العلاقات بين الشعبين في البلاد، وجعلت من المستحيل التوصل الى تسوية للعلاقات العربية ـ اليهودية، أو العربية ـ الاسرائيلية، لا في السابق ولا في الحاضر. وأعرب عن اعتقاده بأن «الطرف الذي يستفيد أساساً من هذا الوضع هو الامبريالية، التي تمارس سياسة ' فرّق تسُد' التقليدية في الحاضر أيضاً»(٤١).

وفي الوقت الذي عبّر الحزب عن رأيه بأن السياسة الصهيونية تخدم الامبريالية، أكد انها «تتجاهل، وتتغاضى عن، المصالح اليهودية الحيوية عندما يظهر بأنها تتناقض مع المصالح السياسية للصهيونية»(٤٢). واتهم الحزب زعماء الصهيونية بأنهم يتحاشون، بصورة عامة، كل نضال ضد اللاسامية في البلدان الرأسمالية. وكبرهان على ذلك، نوّه الى «الاتصالات والتعاون بين زعماء الصهيونية وحكومة هتلر التي أجريت في الوقت الذي أعلنت جميع القوى المناهضة للفاشية في العالم، والاغلبية العظمى من المنظمات اليهودية، مقاطعة المانيا النازية»(٤٣). وذكر الحزب ان زعماء الصهيونية لم يناضلوا ضد النازيين، الّا عندما بدأ الاخيرون في تصفية وابادة جماهير اليهود جسدياً. واتهم الحزب زعماء الصهيونية بأنهم كانوا يسعون الى ايجاد حل وسط مع زعماء النازية، من اجل تحقيق اهداف الصهيونية، حتى على حساب الشعب اليهودي(٤٤). فذكر انه، خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من حقيقة ان الزعيم الصهيوني الهنغاري، رودولف كاستنر، كان يعرف ان النازيين يرسلون اليهود الهنغاريين الى غرف الغاز، «فانه هو واصدقاؤه» فضّلوا اخفاء هذا السر عن اليهود، مقابل وعد قطعه أدولف ايخمان بالسماح لبضع مئات من زعماء الصهيونية والاثرياء الموالين للصهيونية بالهجرة الى فلسطين(٤٥). وأضاف الحزب، انه لو ان كاستنر أخبر اليهود الهنغاريين، وعرفوا بما كان يعرفه كاستنر، لحاولوا الهرب للالتحاق بالمقاومة(٤٦).

أكد الحزب ان الزعامة الصهيونية تبنّت مثل هذه السياسة ليس فقط في حالة يهود هنغاريا. وذكر ان زعامة الصهيونية «أخفت عن الرأي العام ابادة اليهود على يد النازيين، لفترة طويلة». واضافة الى ذلك، اقتبس الحزب قول زعماء بارزين في منظمات اليشوف العسكرية الثلاث بأن زعامة الصهيونية «لم تبق صامتة فقط»، بل، أيضاً، «أسكتت اولئك الذين كانوا يعلمون»(٤٧). ولكن الحزب اكتفى باقتباس أقوال منتقدي الصهيونية عن السياسة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، دون أية محاولة لتحليلها، تحليلاً مستقلاً، واستكشاف اهدافها.

وتحدث المؤتمر العام، أيضاً، عن السياسة الصهيونية تجاه الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى. وذكر ان التحريض والنشاط الهدّام ضد الاتحاد السوفياتي وضد الحركة الشيوعية الدولية يحتلان مكاناً هاماً في السياسة الصهيونية(٤٨). وفي الوقت الذي تغاضى

زعماء الصهيونية عموماً عن النشاط اللاسامي في البلدان الرأسمالية، نشطوا في الدعاية ضد الاتحاد السوفياتي، مدّعين بأن اللاسامية تزدهر في البلدان الاشتراكية[٤٩]. ونفى الحزب وجود لاسامية في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، معللاً ذلك بقوله ان القاعدة المحلية لظاهرة اللاسامية قد أُلغيت، لأن الطبقات المستغِلّة هزمت وانتهى اضطهاد الامم والأقليات العرقية[٥٠].

وفي الوقت الذي اعتقد الحزب الشيوعي الاسرائيلي بأن المسألة اليهودية حُلّت حلاً ايجابياً في البلدان الاشتراكية، أشار الى ان السياسة الصهيونية كانت تستغل معاناة اليهود «أيام عبادة الفرد» وابّان «انتهاك الشرعية الاشتراكية» للتشهير بالاتحاد السوفياتي[٥١].

اعتبر الحزب ان الدعاية الصهيونية المناهضة للسوفيات كانت جزءاً من السياسة العامة المعادية للاشتراكية التي ينتهجها زعماء الصهيونية، الذين يطمحون الى «تحرير» اليهود من الاشتراكية بنفس النمط الذي تطمح اليه «الرجعية الامبريالية العالمية»، أي «تحرير» جميع شعوب الاتحاد السوفياتي من الاشتراكية[٥٢]. وأشار الحزب الى ان الحكومة الاسرائيلية قرّرت ملاءمة سياستها مع النشاط الايديولوجي للصهيونية ضد الاتحاد السوفياتي. وتطرّق الى ادعاء الحكومة الاسرائيلية بأنها تمثّل يهود العالم، وتدَخُّلها في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية، قائلاً: «ان هذه السياسة تضرّ بالعلاقات بين اسرائيل والدول الاشتراكية»[٥٣].

الحركة الصهيونية ليست حركة تحرّر قومي

اعتقد الحزب الشيوعي الاسرائيلي بأن السياسة والايديولوجية الصهيونيتين اثبتتا ان الحركة الصهيونية، بما فيها جميع تنظيماتها، «ليست حركة تحرر قومي، بل تيار سياسي رجعي، وحركة قومية متعصبة، وأداة هامة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار في صراعه مع القوى الثورية الثلاث في عصرنا»[٥٤].

واعتبر الحزب ان المقياس والمحك لحركة التحرر الوطني يكمن في علاقتها مع الاستعمار والنضال المعادي له. وأعلن ان الحركة الصهيونية ليست مناهضة للامبريالية، بل تستند الى التعاون معها، للأسباب التالية:

- في البلدان الرأسمالية، تتعاون الحركة الصهيونية مع البرجوازية ضد حركة الطبقة العاملة الثورية، وضد الشيوعية، وتدعو الى عزل العمال اليهود عن رفاقهم الطبقيين.
- في الشرق الاوسط، خدمت الحركة الصهيونية، باخلاص، جميع الامبرياليين في مكافحتهم حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، خلافاً للمصالح الوطنية لـ «شعب اسرائيل».
- في اسرائيل، تعمل الحركة الصهيونية ضد مصالح الكادحين، وضد التحرر الوطني لـ «الشعب الاسرائيلي» من الرأسمال الاجنبي والاعتماد على الامبريالية. انها تعزل العمال اليهود عن العمال العرب، وتمارس سياسة اقليمية توسعية.
- وعلى المستوى العالمي، تمثّل الحركة الصهيونية احدى أدوات الامبريالية في صراعها ضد الدول الاشتراكية.
- في العالم الثالث، تساعد الصهيونية نشاطات الاستعمار الجديد التي تمارسها الدول الامبريالية[٥٥].

علاوة على هذه النقاط، أوضح الحزب ان الحركة الصهيونية ليست حركة تحرر وطني، لأنها لا تتخذ لنفسها هدف تحرير أي شعب، أو بلد، من السيطرة الاجنبية. وهي «ليست حركة وطنية اطلاقاً، بل حركة سياسية رجعية للبرجوازية اليهودية». فكما انه لا يوجد «أمّة يهودية عالمية عبر الحدود والسدود»، كذلك لا توجد حركة وطنية عبر الحدود والسدود. وفي الوقت ذاته، أكد الحزب، أيضاً، ان الحركة الصهيونية ليست حركة وطنية اسرائيلية، لأن «الصهيونية تعمل ضد حركة التحرر الوطني للشعب الاسرائيلي من الارتباط بالامبريالية، وتتعاون مع الدول الاستعمارية ضد حركة التحرر الوطني المعادية للامبريالية في الشرق الاوسط ومناطق أخرى»[٥٦].

وهكذا، حاول الحزب، بتصميم، ان يثبت ان الحركة الصهيونية لم تكن حركة تحرر وطني. ومن الهام ملاحظة ان الحزب لم يقل ما هي الصهيونية حقاً. وعلاوة على ذلك، فان محاولته اثبات ان الصهيونية لم تكن حركة تحرر وطني لم ترتكز على جوهر الصهيونية، او على ما تمثّله الصهيونية حقاً، أو على اهدافها وممارستها هي. وبدلاً من التركيز على جوهر الصهيونية، اختار الحزب ان يشدّد على علاقاتها وتعاونها مع الامبريالية. فالحركة الصهيونية تمثّل ـ حسب هذا المنحى في التحليل ـ اداة للامبريالية، وتتعاون مع الامبريالية، وهي تخدم وتعاون الامبريالية، وهي تعزل العمال اليهود، وبالتالي تفيد الامبريالية.

اذا كانت الصهيونية قامت بكل هذه الخدمات للامبريالية، فلا مناص من السؤال: ماذا فعلت وقدّمت لنفسها؟ ما هي أهداف الحركة الصهيونية؟ لماذا تتفانى في خدمة الامبريالية ولا تسعى الى تحقيق أهدافها هي؟ اذا كان الحزب يعتقد بأن الصهيونية لها أهدافها الخاصة التي تحاول تحقيقها، فلماذا لم يحدّد ويحلّل تلك الاهداف؟

كان يمكن للحزب ان يقترب أكثر من الحقيقة، لو انه اسند حجّته الى حقيقة ان حركات التحرر الوطني تقاتل مضطهديها، سواء أكانوا من الامبرياليين أم دولة صغيرة متخلّفة. وهذا لا يعني ان الصهيونية لم تكن لها روابط وطيدة مع الامبريالية. فقد تحالفت الحركة الصهيونية مع الدول الامبريالية لتحقيق أهدافها، على أساس المصالح المتبادلة بينها وبين الامبريالية. وفي الحقيقة، فان الصهيونيين أنفسهم لم يخفوا هذه الحقائق. والسؤال الذي كان على الحزب ان يطرحه هو: هل الصهيونية هي الردّ الصحيح على اللاسامية؟ ولماذا لم تحارب الصهيونية اللاساميين، مضطهدي اليهود في اوروبا؟

اضافة الى ذلك، كان يمكن للحزب ان يكون على صواب، لو انه أكد ان حركة التحرر الوطني تحارب مضطهديها، من اجل تحرير شعب، أو أمّة لها أرضها ووطنها الخاص بها؛ وهي تحارب مضطهديها لتحرر أمّتها وتقيم دولتها الخاصة بها على ترابها هي. ولكن الحزب لم يورد هذا المعيار أبداً.

اسرائيل والصهيونية

بدأ المؤتمر العام تحليله للعلاقات بين اسرائيل والصهيونية بتحدي حجّة زعماء الصهيونية الذين كانوا يصرّون على المقارنة بين «مصير اليهود المرير في أوروبا وانقاذ اليهود في فلسطين، كدليل على صحة الايديولوجية الصهيونية»[٥٧]. ورفض الحزب هذا الادعاء، ووصفه بأنه لا يستند الى أي منطق تاريخي، أو علمي، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ يتجاهل الزعماء الصهيونيون الجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي لانقاذ اليهود، بينما تأخرت الدول الغربية في فتح الجبهة الثانية ضد المانيا النازية.

٢ ـ يتجاهلون حقيقة ان النازية لم تكن لاسامية فقط، بل ابادت الملايين من غير اليهود أيضاً.

٣ ـ يتجاهلون الطابع السياسي، والطبقي، لمنظمي الابادة. فقد أُبيد ملايين اليهود، لأن الرأسمالية، في مرحلتها الامبريالية، ولدت الفاشية في المانيا وبلدان أخرى[٥٨]. وأكد الحزب ان مصير اليهود في فلسطين، خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن أكثر أماناً من مصير يهود اوروبا. ولم يتمكن الجيش النازي من الوصول الى فلسطين، ليس لأنه كان يحترم الاراضي المقدسة، أو بسبب «الطلسم الصهيوني لزعماء الاستيطان اليهودي»، بل لأن الجيش الاحمر نجح، في الوقت المناسب، في كسر ظهر الجيش النازي في ستالينغراد[٥٩].

ان انقاذ اليهود في فلسطين ابّان الحرب العالمية الثانية، يعزز، في رأي الحزب، المقولة الماركسية اللينينية بأن انقاذ اليهود من الاضطهاد والتمييز والابادة يكمن في تعزيز الاشتراكية والشيوعية وانتصارهما[٦٠].

أبدى الحزب اعتقاده بأن قيام اسرائيل وتاريخ وجودها يبرهنان على ان «دولة اسرائيل لم تحلّ، ولا يمكنها ان تحلّ، المسألة اليهودية في الاقطار الرأسمالية»[٦١]. وحاول الحزب، بقوة، ان يتجاهل دور الحركة الصهيونية في اقامة اسرائيل، وان يفصل اسرائيل عن الصهيونية. فذكر ان «دولة اسرائيل قامت نتيجة لعمليات تاريخية معيّنة في اوروبا والشرق الاوسط»[٦٢]. وأضاف ان «أمّة» يهودية تطوّرت في فلسطين في ظروف خاصة؛ فقد ازداد الاستيطان اليهودي عددياً، وأصبح ثلث عدد سكان فلسطين. لقد أمكن لهجرة بضع مئات الالوف من اليهود ـ أغلبهم لاجىء هارب من النازية ـ في ظروف فلسطين تحت الانتداب، الصغيرة في الحجم والسكان، والمتخلفة اقتصادياً، ان «تغيّر الطابع القومي للبلاد وان تحوّلها من بلاد احادية القومية (عربية) مع أقلية (يهودية)، الى بلاد ثنائية القومية»[٦٣]. وأضاف الحزب، انه، نتيجة لهذا التغيير الجذري، غيّر الحزب الشيوعي برنامجه السياسي، بما يتناسب مع ذلك، واقترح حلاً يستند الى حق الشعوب في تقرير المصير[٦٤]. وأكد الحزب انه، «في الحقيقة، لم يتحقق سوى حق تقرير المصير للشعب اليهودي في فلسطين وأُقيمت دولة اسرائيل»[٦٥].

من الواضح، ان الحزب تجاهل، تماماً، دور الحركة الصهيونية في قيام اسرائيل. ولكنه أعلن، في الوقت عينه، ان «الصهيونية، في أيامنا، هي الايديولوجية والسياسة المسيطرة في دولة اسرائيل»[٦٦]. ولا يعني هذا، بأية حال، ان الحزب كان يعتقد بأن اسرائيل دولة صهيونية. وعلى النقيض من ذلك تماماً، فقد أكد الحزب أكثر من مرة «انه يجب عدم مماثلة دولة اسرائيل مع الصهيونية»[٦٧]، لأن «الصهيونية تيار ايديولوجي سياسي برجوازي رجعي في أوساط الشعب اليهودي، مرتبط بالرجعية العالمية ويلحق ضرراً خطيراً جداً بشعب اسرائيل، والكادحين اليهود، والجماعات اليهودية، في العالم»[٦٨].

وفي رأي الحزب ان اولئك الذين يماثلون اسرائيل بالصهيونية امّا ان يكونوا منظّرين صهيونيين، يهدفون الى خلق الانطباع بأن كل من يعارض الايديولوجية الصهيونية، والسياسة

الصهيونية، وسياسة الحكومة، يصبح معادياً لاسرائيل وحتى لاسامياً، وامّا انهم شوفينيون عرب، وزعماء عرب يحاولون، ان يثبتوا ان ليس لاسرائيل الحق في الوجود، لأنها دولة صهيونية[٦٩].

منذ قيام اسرائيل، مازال الحزب الشيوعي الاسرائيلي ينفي، بشدة، ان تكون اسرائيل دولة صهيونية، أو ان تكون الحركة الصهيونية هي التي أقامت اسرائيل. لقد جاء هذا الموقف الساذج، الذي لا يعتمد على أي أساس، نتيجة للوضع الحرج والمتناقض الذي وجد الحزب نفسه فيه. فبينما قبل الحزب، وأيّد بحماس، قيام اسرائيل، هدف الصهيونية الجوهري، ظل يدّعي بأنه معاد للصهيونية. وللخروج من هذا الموقف المتناقض، لم يغيّر الحزب سياسته الرسمية تجاه الصهيونية؛ اذ ظل يدّعي بأنه معاد للصهيونية، ولم يغيّر سياسته المؤيدة لدولة اسرائيل الصهيونية، بل اختار ان يتجاهل الحقيقة والواقع ويتصوره كما يريده هو، ويدّعي بأن اسرائيل ليست دولة صهيونية، وان الحركة الصهيونية لم تُقِم اسرائيل بتاتاً.

ولكن الحزب وجد نفسه في موقف آخر يعتوره الغموض. فبينما أيّد اسرائيل واعتبر انها «حققت حق تقرير المصير للشعب اليهودي في أرض ـ اسرائيل»، ونفى ان تكون الحركة الصهيونية «حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي في أرض ـ اسرائيل»، لم يكشف النقاب عن «حركة التحرر الوطني اليهودية التي انشأت اسرائيل». من الواضح، ان الأمة لا يمكنها تحقيق تحررها الوطني خصوصاً عندما يكون الصراع شرساً ودموياً بدون حركة تحرر وطني؛ وبدون ان تنظمها وتقودها مثل هذه الحركة؛ ومع ذلك، فان الحزب لم يكشف النقاب عمّن تكون حركة التحرر الوطني التي نظّمت أو قادت الشعب اليهودي في «أرض ـ اسرائيل» لانجاز «حقه في تقرير المصير». وذكر، فقط، ان «جمهرة الشعب اليهودي قاتلت من اجل تحررها واستقلالها، ونجحت في انجاز هذا التحرر، على الرغم من توجه زعامة اليشوف نحو الامبريالية، ومصالح البرجوازية الاسرائيلية والانجلو ـ أميركية»[٧٠]. لقد «حقق الشعب الاسرائيلي تحرره من البريطانيين بمساعدة المعسكر الديمقراطي العالمي، تحت زعامة الاتحاد السوفياتي»[٧١]. وبتعبير آخر ـ على حدّ قول الحزب ـ فان الحركة الصهيونية لم تلعب أي دور في «تحرير اسرائيل وشعبها»، بل «اختطفت» انتصار جماهير اليهود. وحسب رأي الحزب، فان حزب مباي والاحزاب البرجوازية حصلت على الاغلبية في انتخابات الكنيست الأول، لأنها خدعت جمهرة الشعب؛ ونسبت انتصار قوات الدفاع الاسرائيلية الى نفسها، وتستّرت على سياستها الموالية للامبريالية، مدّعية بأنها محايدة وان اتفاقها مع «الغزاة الاقطاعيين» سيضمن سلاماً دائماً. واضافة الى ذلك، وعدوا بتوفير المساكن وفرص العمل والدفاع عن مصالح الشعب[٧٢]. وعزا الحزب نجاح مباي والاحزاب البرجوازية في الانتخابات العامة الاولى، أيضاً، الى «التطور التاريخي لليشوف والطبقة العاملة في أرض ـ اسرائيل»، وأكد ان «التطوّر الخاص» لليشوف، في الثلاثين عاماً الاخيرة، لم يخلق الظروف المناسبة لـ «طفرة نوعية تؤدي الى تغييرات نوعية». وبما ان المكانة الاقتصادية والسياسية للبرجوازيين والاصلاحيين حفظت ووجهت بثبات تحت اشراف الامبريالية البريطانية، «فقد وجد اليشوف، بما فيه الطبقة العاملة، نفسه في اطار اقتصادي وسياسي معدّ بعناية تحت زعامة الوكالة اليهودية واللجنة القومية، الخ»[٧٣].

ومن المثير، أيضاً، ملاحظة كيف فسّر الحزب انتصار الاحزاب الاسرائيلية الصهيونية في الانتخابات العامة للكنيست الثاني. فقد فسّر الحزب ذلك بأن الشريحة العليا من البرجوازية

وزعامة مباي لم تسمحا بالانتخابات الحرة من خلال استغلالهما لوسائل الاعلام التي تمتلكها الدولة من أجل خداع الشعب. لقد مارستا الضغوط الاقتصادية والتخويف والارهاب من خلال الشرطة وقوات الأمن والعصابات المرتزقة والرشوات وشراء الاصوات[٧٤].

---

(١) **المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي** (بالعبرية)، تل ـ أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي، ١٩٥٢، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) مئير فلنر، «مبام والمؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي»، **زو هديرخ**، المجلد الرابع، آب ١٩٥٢.

(٣) **الاتحاد** (حيفا)، ٢/١/١٩٥٣.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**، ٢٨/٨/١٩٥٣.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي** (بالعبرية)، تل ـ أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي، ١٩٦١، ص ٦١.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦١ ـ ٦٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.

(١٨) موشي سنيه هو الذي طوّر نظرية «زوال الصهيونية». فعشيّة انعقاد المؤتمر العام الرابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي، نشر سنيه مقالة «زوال الصهيونية» في مجلة الحزب النظرية، في تلك الفترة، **زو هديرخ**، المجلد ٢٨، ١٩٦١.

(١٩) **انفورميشن بوليتين**، حزيران (يونيو) ١٩٦٩، عدد خاص شمل قرارات المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨٨.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٨٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٦.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٩١.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣٨) **المصدر نفسه**.

(٣٩) **أعمال هرتسل المختارة**، تل ـ أبيب: م. نيومان، ١٩٣٤، الجزء الاول، يوم ١٢ حزيران (يونيو) ١٨٩٥.

(٤٠) **انفورميشن بوليتين**، آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٦٩.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٥٦) المصدر نفسه.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٧٠) المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (بالعبرية)، تل ـ أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي، ١٩٤٩، ص ٢٤.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٧٤) «المؤتمر الثاني عشر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

شبتاي؛ انغلاق المكان والاختناق البطيء

رياض بيدس

تشغل كتابات يعقوب شبتاي مكانة هامة في الادب العبري الحديث. فقد اعتبرت روايته الاولى «تذكار ما جرى» فتحاً في مسيرة الادب العبري. ومع ان الموت لم يمهله حتى يتمّ روايته الثانية «نهاية أمر»، وقامت بنشرها زوجته والناقد دان ميرون، الّا ان للرواية اهميتها الخاصة.

سنحاول ان ندرس كتابات شبتاي، لتقديم صورة عمّا يجرى في البلاد. فشبتاي صاحب رؤية سوداوية نابعة من واقع مشحون بضغط عال. ولقد قام شبتاي بتسجيل ذلك، ادبياً، في اعماله.

سنتطرق، في البداية، الى مجموعة قصصه «العم بيرتس يطير»؛ وسننتقل منها الى روايتيه؛ ومن ثمّ سنقدّم صورة اجمالية، مؤكدين ضرورة قراءة هذا الكاتب على المستوى السياسي البحت في احيان.

«تذكار ما جرى» ـ القصة القصيرة

ان الحرب هي السمة الرئيسة في قصة «تذكار ما جرى» القصيرة (من صفحة ٥٥ حتى ٦٢) في مجموعة شبتاي «العم بيرتس يطير»[١]. تتسم هذه القصة بميزات خاصة، وذلك للاسباب التالية:

- عنوان القصة «تذكار ما جرى» يتردد، ثانية، في ادب شبتاي ليكون عنوان اهم رواية يصدرها شبتاي فيما بعد.
- القصة، على الرغم من قصرها، تشكّل كبسولة لفهم عالم شبتاي وموقفه من الحرب والصراع.
- المضمون العام للقصة: اغتراب الاسرائيلي في اسرائيل، بسبب الحرب.

وان كانت امكانات القصة الفنية بسيطة (يبدو شبتاي متأثراً، على نحو كبير، بقصتي ارنست همنغواي، «القتلة» و«مكان نظيف وجيد الانارة»، وقصتي جيمس جويس، «الاختان» و«يوم اللبلاب في غرفة الاجتماع»)، الّا انها تحظى بأهمية خاصة في مجمل قصص المجموعة.

عكيفا، صاحب دكان، يريد بيع الزبونين الاخيرين والعودة الى البيت. الزبونة كامينكا تتحدث مع غابرئيل سلاف عن مقتل ابن عائلة برويير: تحدثا عن ابن عائلة برويير الصغير، الذي قتل في غور الاردن. السيدة كامينكا عادت وذكرت عن مدى روعة مئير برويير: موهوب وجميل. وقالت ان هذه الحرب مخيفة، والذي يخيف اكثر هو انه لا يستطاع رؤية نهاية لها. غابرئيل سلاف وافق على كل شيء، لكنه اشار الى انه ما من حل في يدنا الّا المتابعة والحرب حسب القاعدة «الذي يقوم لقتلك انهض لقتله»[٢].

الزبونان يتفقان ـ وكان غابرئيل سلاف يبدو اكثر تطرفاً ـ على ان الحرب هي سبب المآسي.

فجوّ القصة العام يشير الى مأساوية الحرب عبر مواقف الابطال الثلاثة شبه السلبية: «ذكر غابرئيل سلاف حنان افني وباروخ فريدمان، اللذين قتلا في حرب الاستقلال، لكن السيدة كامينكا عادت لتتحدث عن مئير بروبير، وعن المأساة التي كانت من نصيب والديه»(٣).

السيدة كامينكا تبدي ملاحظة حول مقتل بروبير بأنه كان خطأ، فيجيبها غابرئيل موضحاً موقفه اللاانساني: «كل من يقتل في حرب يقتل لضرورة، مع انه يتعذّر عدم وقوع الاخطاء في الحرب»(٤). وبعد ان تنهي السيدة كامينكا مشترياتها، «بعد ان خرجت، قال غابرئيل سلاف: ' بلاد تأكل مواطنيها ' (٥).

وبعد خروج غابرئيل سلاف، ايضاً، فكر عكيفا في دكانه والخراب الطارىء على المكان، كتواز للخراب الكائن في النفوس، وفي نفسه وجسده المريض. فعكيفا يفكر كثيراً في الموت بعد اصابته بالجلطة: «عندئذ، شعر بما شعر به بعد اصابته بالنوبة القلبية. ان الموت قريب ويربض في داخله، ومن الممكن ان يفاجئه في اية لحظة»(٦).

فالخراب النفسي يتلوه خراب جسدي، وحتى خراب مكاني. ففي الدكان يجب اصلاح الخراب الواقع فيه. ومع ذلك تواصل مونولوج عكيفا: «اجمالاً، قال لنفسه، مئير بروبير ايضاً احس، بالتأكيد، بأن الموت قريب، ومع ذلك لم يعرف، قبل موته بدقيقة، انه سيموت بعد دقيقة»(٧). وحين وصل الاب البيت وجد ابنه العائد من الكيبوتس. زوجته، تسيبورا، قالت للابن انه يتوجب عليه زيارة اهل الفقيد؛ فذكر الفقيد يتردد دائماً. والام تسيبورا سألت الابن عما اذا كان زار عائلة الفقيد: والابن اجاب انه يحتمل ان يقوم بذلك غداً قبل الظهر، قبل ان يسافر الى الكيبوتس. «اجل. اجل. قم بذلك»(٨). ومع ان حديث الام وجّه الى الابن، الّا ان الاب اصيب بتعكّر لأنه على خلاف مع والد الفقيد، ولم يذهب، حتى الآن، للتعزية: «هذه الاشياء، حيث خيل له انها موجهّة ضده عكّرت مزاجه، لأنه منذ ثلاثة ايام يعتزم الصعود لعند عائلة بروبير ويؤجل ذلك. وسبب هذا نزاع وقع قبل ما يقارب الشهر بينه وبين افرايم بروبير، والد مئير بروبير، في ما يتعلق بنظافة غرفة المدخل والدرجات. الموضوع بلا قيمة وغبي؛ لكنه اثار فيه غضباً شديداً، حتى انه كان مستعداً، في دخيلته، ان يضرب افرايم بروبير ضربات قاتلة، الّا انه تمالك نفسه، وحتى لم يردّ بكلمة واحدة على اتهاماته»(٩).

وجلس الاب وحيداً وفكر في الهدية التي سيشتريها لزوجته في عيد ميلادها الخمسين، الى ان وصل لذكرى بروبير وصديقته ثانية. وانتابه احساس قوي بالتعاسة. وفي النهاية، قرر ان يقوم، في الغد، بزيارة عائلة الفقيد للتعزية.

جوّ القصة القصيرة هذه كاب جداً. وشخصية عكيفا (الاب) تعاني من اغتراب شديد جداً، «مع ان العكس مفروض ان يحصل. فهو يعيش في بلاده». ومع ان شبتاي استعار حتى الوان وأجواء جويس الكابية ليدلّل على الجو العام القائم، الّا ان ذلك وجد مبرراته الطبيعية في سياق القصة: خراب روحي وجسدي ومكاني (ثالوث تكّرر في اعمال شبتاي الاخرى على نحو اقوى واعمق واحدّ)، نتيجة للحرب والقتل والدمار. وثمة ملاحظة اخرى بشأن هذه القصة، هي ان جوها، عامة، مشحون بضغط داخلي يوازي الضغط الخارجي. والقصة لا تنجح، او لا تهدف بالاساس الى تفجيره، بل يبقى معلّقاً كحالة الوضع الخارجي العام.

الحالتان الرئيستان اللتان تكررتا في القصة: «مقتل بروبير» و «بلاد تأكل مواطنيها» هما نتيجة حتمية وطبيعية لسياسة الحروب والتوسع التي ينتهجها الحكّام؛ وتحديداً نتيجة للصراع

العـربي ـ الاسرائيلي. وما معاناة الشخصيات وآلامها سوى نتيجة حتمية لهذه الاوضاع المقلقة. وتبقى صراعات الاب عكيفا في آلامه ومعاناته ومخاوفه بمثابة التجسيد والدليل على بشاعة الوضع القائم.

تعتبر مجموعة «العم بيرتس يطير» حجر الزاوية الذي ينطلق منه شبتاي الى كتاباته الاخرى، وهي تشكّل اللمعة لقدرات هذا الكاتب. اختتمت عدنه شبتاي، زوجة الكاتب، المجموعة بقولها: «احدى عشرة قصة من قصص المجموعة تدور في تل ـ ابيب، التي هي حلبة احداث الروايتين اللتين كتبتا بين صيف ١٩٧١ وصيف ١٩٨١. يعقوف شبتاي كان ابن تل ـ ابيب»(١٠).

معـظم القصص ذو رائحـة وطعم وطابع نوستالجي لتل ـ ابيب القديمة والحديثة (باستثناء قصص قليلة) التي عاش ونشأ فيها شبتاي. ورأى الناقد العبري غرشون شاكيد ان شبتاي «مفتون بالموت وعلاقته به غامضة وغريبة. تفتتح مجموعة القصص بموت الجد (' ادوشيم ') وتنغلق بموت الجدة (' انعراف ')، مثلما تفتتح رواية ' تذكار ما جرى ' بموت غولدمان الاب وتنتهي بانتحار الابن غولدمان. الموت هو، ربما، التحقيق الاكثر تعبيراً عن تمرّد البطل الرومانسي ضد بيئته البرجوازية. ينشدّ ابطال شبتاي نحو الموت، لكنهم يطالبون بحياة اخرى في مجال ليس قائماً كثيراً خارج تل ـ ابيب الصغيرة، المستنقع الذي أُلقيوا فيه. من ناحية، يبغض الابطال البيئة الضيقة والخانقة، لكن تظهر، من ناحية اخرى، في كل المجموعة نبرة رثائية نحو ذلك المجال من الماضي البغيض والاثير، الذي يزول شيئاً فشيئاً»(١١).

وكما سنرى في الروايتين اللتين كتبهما شبتاي فيما بعد، ان الموضوع الاثير لديه هو العائلة. فلا فرد دون اطار؛ وقد يكون الاطار العائلة، او البيت، او الايديولوجية، او المحيط، او الحدود. فمن خلال العائلة، او الاطار، قدّم شبتاي صورة واضحة لطبيعة الحياة الاسرائيلية بكل أزماتها وتناقضاتها.

«تذكار ما جرى» ـ الرواية

يجدر الاعتراف، بداية، بأنه يصعب تقديم تلخيص وافٍ لهذه الرواية المعقدّة، المكتوبة كفقرة واحدة التي استغل الكاتب فيها امكانات القص الحديث: التداعيات، وتيار الوعي، والمونولوجات، وتداخل الحكايات. بكل ذلك، استطاع شبتاي ان يقدّم ـ حسب رأي بعض النقاد ـ واحدة من أجود الروايات العبرية الحديثة، وفي الوقت عينه ينبض في الرواية الكثير من الشخصيات التي يجب على القارىء ان يتابعها ويلاحقها، لئلا تفلت، او تتملّص، من بين يديه. وبحق، كتب الناقد العبري دان ميرون: «ان الكـاتب شبتـاي استـطاع ان يقـدّم، في رواية ' تذكار ما جرى ' ، سبطاً كاملاً من الشخصيات داخل اطاراتها العائلية والاجتماعية، واضفى على كل شخصية ـ كائناً ما كان مكانها محدوداً في القصة ـ الحقيقة والتكامل المنشودين...»(١٢).

ركّزت رواية «تذكار ما جرى» على تسعة شهور؛ وذلك بدأ من يوم كذبة نيسان وحتى رأس السنة الجـديـدة. بين هذين التاريخين مات الأب وانتحر الابن. فالرواية افتتحت بالاعلان عن ذلك منذ الاسطر الاولى: «مات والد غولدمان في الاول من نيسان، في حين قضي الابن منتحراً في اول يوم من كانون الثاني»(١٣). الرواية، في مجملها، تحدثت عن جيلين: جيل المؤسسين او الطلائعيين الاوائل الذين اسسـوا احلامهم في البلاد، وهم، في الغالب، من الصهيونيين العماليين الذين ادّعوا بأنهم اشتراكيون؛ امّا الجيل الآخر، فهم جيل السبعينات الذي وجد هوة كبيرة بينه وبين الجيل المؤسس.

فوالد غولدمان هو احد الاشتراكيين الصهيونيين ـ من الطلائعيين ـ الذين حملوا احلاماً كثيرة اصطدمت بصخرة الواقع؛ ومع ذلك ظل صادقاً لمثاليات حزب العمل الصهيوني: يخرّب علاقاته مع معـارفه ويهدم عائلته لأنه يريد ان يثبت للآخرين انه هو الصادق دائماً، دون ان يهمّه الثمن، او المناسبة. واستغل شبتاي ادانة هذا الجيل، حين قتل غولدمان الاب كلب البحار بشاكوش، لأن الكلب يأكل وهناك جائعون، لاثبات موقفه ومثالياته من الحياة. خلافاً لشخصية والد غولدمان، هناك شخص من الطلائعيين المؤسسين يقوم بالتخلي عن كل المبادىء التي آمن بها ذات مرة ويتحوّل الى انسان ثري جداً. وحين بلغ ارذل العمر واقترب الموت منه، طلب ممارسة الجنس مع فتاة ـ اي فتاة ـ عمرها ١٨ سنة، وطلب من ابنه ان يرتّب له ذلك الامر.

شدّ شبتاي كل طاقاته لادانة جيل الآباء المؤسسين واستغل قدرته الساخرة على تعريتهم، لأنهم تركوا جيل الابناء دون اي وقاية، او حماية، ممّا قد يحدث او يقع لهم. بذلك أجاد شبتاي. أمّا بالنسبة الى جيل الابناء (جيل شبتاي نفسه)، فانه بدا غير قادر على استشراف الوضع؛ لكنه ظهر، في اكثر من موضع في الكتاب، بمظهر المتشائم من كل ما يجرى في البلاد. فالآباء هم الذين انجبوا الابناء وحملوا المبادىء التي تناقضت مع الواقع وصدمت الابناء، الذين الفوا انفسهم غارقين في مكان مع افكار جاهزة، صعبة الهضم او التطبيق.

أمّا من مثّل جيل الابناء، او الجيل الجديد، فهم ثلاثة اصدقاء في الاربعين من عمرهم، وهم غولدمان وسيزار ويسرائيل. لثلاثتهم اهمية خاصة جداً، وهم عبّروا عمّا وقع لليهود: الغيتو، والتمثيليّ، والصهيوني. عبر هذه الشخصيات الثلاث، اقام الكاتب، على امتداد الرواية، شبكة من العلاقات بين الاصـدقـاء والاقـارب والمعـارف، مقـدّماً انماطاً مختلفة من الناس، كالعمّال والموظفين والمثقفين. والاحداث وقعت في مدينة تل ـ ابيب؛ مدينة الكاتب المفضّلة التي كتب معظم قصصه القصيرة عنها ودارت احداث روايته فيها.

عبر الشخصيات الثلاث من الجيل الجديد، قدّم شبتاي صورة لجيل يبحث عن معنى، ويحاول ان يخترق الحصار الذي يعيش فيه. فغولدمان الابن ما هو الّا انسان حالم، يحلم، دائماً، بترتيب، وحتى بصياغة، حياته من جديد. ونتيجة لتناقض احلامه مع الواقع، انتحر، وكانت النهاية التراجيدية.

أمّا سيزار، فهو، بحق، الانسان الذي دخل صميم الحياة واختبرها واخبر الناس الذين يعيش معهم. لكنـه، على الرغم من كل ذلك، ليس حكيمـاً. مهنته التصوير، ويقضي معظم وقته في مطاردة النساء، لاشباع غريزته. انه لا يستطيع قضاء نهار دون امرأة؛ لكن كلاً من تيرستا، او تهيلا، او العيزرا، او فيكي، او اية واحدة من عشيقاته، لم تستطع ان تخمد نار شهوانيته، او تحدّ من هواجسه الجنسية التي عبّر بها عن طبيعة حياته الخاوية.

أمّا يسرائيل، فهو موسيقي حلم بأن يصبح موسيقياً شهيراً، فراقب سيزار وحياته غير المرتّبة، كما فعل مع كثيرين من الآخرين، وبضمنهم جثمان غولدمان المسجّى. لقد أقام، مجاناً، في ستوديو سيزار، مع انه كان معرّضاً لأن يخليه لصديقه يومياً، ليمارس سيزار الجنس فيه على راحته.

هذه الشخصيـات الثلاث التي عاشت الحاضر، وحوّلته ـ وبالاحرى حرقته ـ الى ماضٍ، هم الجيـل المكمّـل لجيـل الآبـاء: الاب غولدمان وشقيقاه لازار ويوئيل. فالماضي (جيل الآباء) تداخل

في الحاضر (جيل الابناء) ليكون لبنة المستقبل التي تنبأ بها شبتاي، وكان متشائماً، كما اسلفنا، وكما سنرى.

الواقع السياسي كما ظهر لشبتاي؛ الحوار السياسي

استطاعت رواية شبتاي هذه ان تقدّم صورة واضحة عن خيبة الجيل الجديد؛ كما انها استطاعت ان تقدّم استشرافاً لما سيؤول اليه الحال. فلقد فشل جيل المؤسسين ـ حزب العمل بكل فروعه ـ في تطبيق افكاره؛ لذا، كان صعود اليمين، او الليكود، وارداً. فبعد صدور الرواية، استلم الليكود الحكم في البلاد. ولاهمية موقف شبتاي وعمق طرحه السياسي في الرواية، رأينا ان نقدّم قطعة طويلة لتدلّل على كل ما سيحدث، وحتى ما يحدث، الآن، في البلاد: «حاولوا التحدث بهدوء؛ الّا ان الجدل احتدم وعلا بعد ان قال يحئيل لفنكوبف الذي يمتلك صوتاً غليظاً ان هذه الحكومة غير معنيّة بالسلام البتّة، بل بتخليد الوضع القائم. ولو كان الامر متعلّقاً به لأعاد المناطق كافة، وبضمنها القدس القديمة. فهو لا يرى اية ضرورة في ان يكون الكوشان عليها مسجلاً على اسمنا بالذات. وقال موشي تسلرمئير ' كلام فاضي' ، فعقّب حاييم لييف بالايديش انه لا يمكن ان ننقل الى سلطة الغير ملكاً نحتفظ به كوديعة. فأجاب شموئيل: ' صحيح، صحيح' . أمّا ماكس شبيلمان الذي نقر على الطاولة باصابعه الغليظة المشعرة، فقال ان اية حكومة لن تعيد القدس، ولا اية منطقة اخرى؛ وبحق لأنها مسألة حياة وموت بالنسبة الينا، ولأن من يخسر في الحرب يقع عليه الثمن. وليس ثمة سبب يجعلنا نحن بالذات اخلاقيين اكثر من بقية العالم. قال يحئيل لفنكوبف: ' العالم لا يهمني. ما يهمني هو نحن، وانا اريد السلام' . وماكس شبيلمان، الذي ظل يحتفظ بهدوئه النفسي، قال ان هذه هي الطريق الوحيدة الى السلام، وان السلام قائم من الناحية العملية، وسيقوى، لأن العرب ضعفاء ومتخلّفون، ولأنهم لن يوافقوا على استبدال الرخاء الاقتصادي الذي عاد به اليهود عليهم بأي شيء آخر. ابراهام شختر، الذي قتل ابنه الشاب قبل ذلك بثلاث سنوات في غور الاردن، اشاح بيده بحركة خفيفة، كمن يريد ان يقول شيئاً، لكن يحئيل لفنكوبف، الذي حاولت زوجته تهدئته بحذر، قال بصوت عال ان تلك الاحلام سخيفة، لأن الاغتصاب لن يجلب السلام ابداً، ولأن الرخاء الاقتصادي لن يخفّف من كراهية العرب لليهود، ولن يجعل الفلسطينيين يتخلون عن كرامتهم وتطلعاتهم القومية. قال موشي تسلرمئير ثانية: ' هذا كلام فاضي' ؛ فرد شموئيل: ' لا لزوم للصراخ. نحن، في الاساس، لا نملك شيئاً' ؛ لكن احداً لم يسمع ذلك، لأن شلومو، ابن حاييم لييف، الذي ظل يحتفظ بهدوئه حتى تلك الساعة؛ انفجر وقال اننا، في الواقع، لا نحتاج الى السلام. ولو كان الامر بأيدينا لتسبّب بهجرة العرب كافة من البلاد، مقابل تعويضات بالطبع. وعلى كل حال، فانه لا يمكن التحدث عن التطلعات القومية للفلسطينيين، لأنه لا توجد امة فلسطينية البتّة. شحب لون يحئيل لفنكوبف من شدة الغضب، وقال انها فظاظة وغباء، لأن الفلسطينيين وجدهم اصحاب الحق في تقرير وجود امّة فلسطينية ام لا. لكن شلومو لم يتوقف، وقال: لا وجود لامة كهذه. فتلك فرية يهود وشيوعيين، وارض ـ اسرائيل وعدنا بها في التوراة، نحن، لا احد غيرنا. فابعد يحئيل لفنكوبف بفظاظة يد زوجته التي حاولت الامساك به، وخبط بكل قوته على الطاولة صارخاً: ' لتذهب التوراة الى الجحيم. هذا ليس برنامجاً سياسياً ولا مشروعاً لتقسيم البلاد!' ، واعتزم الاستمرار، لكن زوجته لم تمكّنه، متوسلة ان يكفّ، وكذلك شموئيل وحاييم لييف وتسيبورا، وحتى ماكس شبيلمان الذي قال: ' كفى! كفى! لا لزوم

للغضب لسبب كهذا' . وسألته براخا اذا كان يرغب بالشاي، او العصير، فقال يحئيل لفنكوبف: ' كلا' وعلى نفس واحد قال: ' يا ويلي اذا كان هذا هو الخلاص' ، وهبّ واقفاً. وبنوع من الحياء والتردد، قال ابراهام شختر: ' نعم، هذا هو الخلاص. على كل حال لا يوجد خلاص آخر' . فتحول يحئيل لفنكوبف، الذي بدا انه لم يسمع اقواله البتّة، وقال لزوجته: ' تعالي سأذهب' . وبدون ان ينتظر، غادر الغرفة، فودّعتهم شوشانا جميعاً وتبعته. ساد صمت مطبق، للحظات، فقالت ارملة موشي تسيمر: ' انه عصبي جداً' . فقال شموئيل: ' كان هذا الجدل زائداً عن الحاجة' . وقال حاييم ليف: ' الانسان بحاجة الى عقل ايضاً' . وعاد الصمت ليسود في المكان...»[١٤].

لقد صدرت الرواية «تذكار ما جرى» سنة ١٩٧٧؛ سنة تسلّم الليكود الحكم. وقد يبدو هذا النقاش شبه عادي بعد كل هذه السنين، الّا انه يظهر الصورة واضحة في فترة كتابة الرواية: ثمّة خطر يتهدّد كل احلام المؤسسين، او حزب العمل.

في هذا الحوار، الذي اقتطفناه من الرواية، قدّم شبتاي الينا، عبر ابطال مختلفين، صورة بانورامية للوضع السياسي، ونتائجه. وما هذا النقاش الّا اقرار واضح بفشل سياسة حزب العمل الصهيوني. فلقد اظهر الاحتلال التناقض الرهيب بين الاحلام والنوايا وبين التطبيق العملي الذي يتناقض، تمام التناقض، مع الحلم الذي تحدثوا عنه كثيراً.

تبدو الرواية، خلال القراءة، ان الازمة الدائرة هي ازمة اجيال؛ الّا ان ذلك يسقط حين الانعام بما يحدث: فالازمة هي ازمة سياسية واضحة؛ فالجيل المؤسس الذي يجب ان يوصل ما بناه مع توقعاته الى الجيل الجديد لا يفلح في ذلك، لأن ذلك يتعارض مع الواقع. لذا، نرى ان ابناء الجيل الجديد يتأرجحون في عوالمهم، محاولين تبرير وجودهم في مكان ينغلق عليهم ويضيق الخناق على حياتهم.

كلدرون: «تذكار ما جرى» رواية سياسية

في كتابه «ضمن سياق سياسي»[١٥]، قدّم الناقد العبري التقدمي نسيم كلدرون تحليلاً متميزّاً ومثيراً لرواية «تذكار ما جرى»، باعتبارها رواية سياسية من الطراز الاول. لأهمية هذا البحث، سنتوقف عنده قليلاً، لاضاءة بعض الجوانب الاساسية في عمل شبتاي الهام.

العلاقة بين الجيلين (الآباء والابناء) هي العلاقة الرئيسة التي طبعت رواية «تذكار ما جرى». من هذا المنطلق، رأى كلدرون ان الرواية هي تجسيد ماهر لتسلّم حركة العمل السلطة في البلاد، ولسقوطها. لقد استطاعت العلاقة العائلية (المعايير والعقائد) والدوغمائية الجامدة ان تخنق الابناء؛ والطريق المسدود الذي وصل اليه جيل الابناء هو طريق مسدود على المستوى السياسي، والاجتماعي.

سأل كلدرون عمّا افسده جيل الطلائعيين ـ المؤسسين من جماعة «ارض ـ اسرائيل العاملة»، فرأى ان اول فساد حل هو في اطار العائلة. «فقد عرض شبتاي، في الرواية، ثلاثة ابناء (غولدمان، ويسرائيل، وسيزار) مقابل عدد لانهائي من الآباء والاعمام والانسباء والجيران والاقارب. وقبل ان يتنفّس الانسان نفساً واحداً هنا، يجد نفسه في اطار يخبره كيف يتنفس؛ وقبل ان يكون شيئاً هو شيء في الدور، او قسم من، او ممثّل لـ ، يتوقع منه شيء وهو ملزم بشيء من الخزي والعار اذا تحوّل

الى شيء آخر، ويخذلنا... العائلة، هنا، هي تلك العجنة المضغوطة واللصيقة التي تحدّد معايير، وتولجها الى داخل فمك براحة يد اكبر من الفم. من هنا يجب ان تنبثق الافكار والالتزامات والتسلّل الى السعادة؛ من هنا يفترض ان يحدد معنى وقيمة لكل احساس وموقف وفعل. هكذا قبل ان يقوم ' ابن اسرائيل العاملة ' بأي قيمة عليه ان ينتمي؛ واذا لم ينتم يحدّد الائتلاف العائلي انه ' سقْط ضعيف ' . النتيجة هي ان غولدمان ويسرائيل وسيزار هم سقط اتجاه؛ اذ انهم لا يستطيعون الصمود في هذا الضغط العائلي وهم اشبعوا انفسهم منه كل صباح ليهربوا، وهم تخلّفوا عن الاتجاه، اذ خنقوهم كثيراً، الى درجة انهم لم يستطيعوا الهرب منه، ولم يوجد امل لخلق شيء مغاير»(١٦).

العائلة، هنا، هي العلاقات الصادقة بين البشر. ففي الرواية ابناء العائلات غرباء، مع انهم تحدّروا من عائلة واحدة، وكل عائلة معرّضة للخراب. ومعنى العائلة، هنا، هو الواجبات والمعايير والالتزامات. من هنا، نلاحظ ان ما يمر من الآباء الى الابناء ليس الّا ظلاً باهتاً لعلاقات عائلية ـ معايير ـ غير حقيقية وغير ملائمة في آن. بناءً على ذلك، نرى ان الابناء الثلاثة لم يستطيعوا اقامة، او تأسيس، عائلة بالمعنى الحقيقي. فهم دائمو الهرب من اقامة علاقات عائلية، لئلا تكون علاقات زائفة وباهتة، كعلاقات آبائهم الضيقة والدوغمائية؛ وفي النهاية فشلوا في خلق، او تحقيق، العائلة، او المعيار الصحيح، او الناجح. فالاطار ـ العائلة او الافكار والمثاليات ـ الذي توارثوه عن آبائهم، او كادوا يتوارثونه كليّة ـ شوّش عليهم، ولم يجدوا بديلاً حقيقياً ومحسوساً وغير زائف. فالواحد منهم يرفض الاختلاف والتغاير في الغير واراده كما صورّه في رأسه، الى درجة ان تحوّلت العلاقة بين الرجل والمرأة ـ لدى جيل الابناء ـ الى علاقة امتلاك. فالمرأة، بالنسبة الى احد الابناء، هي كائن يجب ان يعرف عنه كل شيء (بضمن ذلك الرجل الاول الذي عرفته في حياتها)، ويجب ان تلغي كل ماضيها حتى تعيش معه. لذا، رأينا ان امكان اقامة عائلة امر صعب جداً، والعلاقات السائدة هي الهشّة، او التي فيها الكثير من الالم، او الاغتراب، بين الرجل والمرأة.

أمّا جيل الآباء، فعاش ازمته الخاصة: كيف يواصل تحقيق مبادئه ومثالياته وعقيدته في عالم متغيّر لا يتلاءم والطرح الذي حملوه في جوّانيتهم؟ بالنسبة اليهم، المبدأ هو الحل وليس الحل الذي قد، او يجب ان، ينبع من الواقع. وبذلك، تحولوا الى دوغمائيين. والحل كان كنوع من الكذب الصادق؛ والاسهل لتفكيرهم ومعتقداتهم انه «لا يوجد فلسطينيون». و«نهاية، المبدأ هو قوة. وقوة من هذا النوع هي عنف»(١٧). ولكي يتحقق ويسود ذلك المبدأ الذي يحمله الآباء يجب اقامة اطار هرموني يغتصب التفاصيل الواقعية، ليلغي الفروقات بينها؛ وهنا تحوّل المبدأ الى قوة عنيفة. واولئك الاشخاص (الابناء) الذين رأوا التفاصيل الواقعية وعاشوها. وحاولوا زحزحة بعض المعايير ما هم الّا مجموعة من الخارجين على المبدأ وقوانينه. «هنا افترق الابناء عن الآباء. ' المبادىء ' هي التي لا يقدر ولا يريد الابناء ان يرثوها عن الآباء. الهوة التي تفصل بين الواقع الذي يعيشونه وبين ' المبادىء ' كبير ومؤلم جداً، الى درجة تخلوا عنها»(١٨).

مع ان الابناء الثلاثة بدوا وكأنهم اختاروا حياتهم، الّا انهم كانوا، في الحقيقة، غير قادرين على الاختيار، خوفاً من اختيارات آبائهم التي ارعبتهم، وكبّلتهم، ونفّرتهم. ورأيناهم، طيلة الوقت، هاربين من ساعة الحسم ويتلقّون ضربات بسبب اختيارات الآخرين، او «لأن شيئاً تداعى بجانبهم، والكارثة غيّرت الصورة»(١٩).

اذن، ما هو الحل؟ الحل هو التواجد والبقاء في الوسط. لا هنا، ولا هناك. الوسط هو الاسلم

والاكثر ألماً. وعلى الرغم من ان شخصيات الرواية عديدة، وقصصها كثيرة، الّا ان هذه الشخصيات متشابهة الى درجة كبيرة جداً، لأنه: «يوجد زمن واحد، ومكان واحد، وامكانية واحدة، للحياة. امكانية واحدة ووحيدة تعود على نفسها بصورة غير متناهية لا تضيف اليها شيئاً»(٢٠). والحل هو الحلم والهذيان؛ الحلم فقط بتغيير كل الوضع الخانق والراكد. وما ذلك الّا هرباً من المحاولة الحقيقية للتغيير. ولقد سبق ان رأينا ان التغيير الوحيد الذي مارسه غولدمان الابن كان فردياً جداً: انتحر لأنه رأى بالموت العملية الطبيعية المكمّلة للحياة الراكدة.

بالنسبة الى سيزار ويسرائيل وغولدمان، ليس ثمة ما آمنوا به، سوى ضغوط الاطار العائلي، الذي استطاعوا التعامل معه كحقيقة ملموسة في حياتهم. وعدا هذا الاطار الخانق، بدا كل شيء غير واضح كغبار. ورأينا ان المكان تداعى كالشخصيات الثلاث.

وخلص كلدرون الى النتيجة الهامة، وهي ان زيف الافكار والدوغمائية والابناء الثلاثة الذين لم يستطيعوا الامساك بشيء وظلوا عالقين في الوسط أدّت الى كارثة (صعود اليمين). و«ما يوجد هنا هو لقاء مع ' ارض اسرائيل الكاملة' في حالة اندحارها. ان الـ ١٠ ـ ١٥ سنة الاخيرة هي قصة تعرّي وانكشاف ذلك السقوط والاندحار»(٢١).

وبهذا الكتاب قدّم شبتاي صورة واضحة لفشل آراء وتصورات المؤسسين (الآباء) وصعود حزب اليمين الى سدة الحكم. وهذا ما كان!

«نهاية امر»

في رواية «نهاية امر»، اغلق شبتاي دائرة ابتدأت بـ «العم بيرتس يطير»، واكتملت برواية «نهاية امر». ولم يضع حداً لتجربة هذا الكاتب سوى الموت.

نلتقي، في رواية «نهاية امر»، بشخصية ظريفة مليئة بالسخرية هي شخصية المهندس مئير الذي «في سن الثانية والاربعين، بعد عيد العُرْش بقليل، هاجم مئير خوف الموت، وذلك بعد ان عرف ان الموت هو جزء واقعي من حياته...»(٢٢).

وحين عرف مئير بأنه مريض بضغط دم عال اصيب بخوف شديد وغمرته حالة اغتراب مع جسده. فهذا الجسد سيبدأ يحاصره لئلا يحصل على ملذّات العالم. ومع موت امه غير المتوقع أدّى به مرضه الى ان يعتقد بأنه، بموتها، تركت ثغرة، وانه هو المرشح، الآن، للموت: فالحماية التي كانت تمنحه اياها امّه ماتت مع موتها. المرض قاد مئير الى ان يتصرّف تصرفات جديدة، وادخله عالماً من الاسئلة والمخاوف العديدة.

ففي القسم الاول من الرواية، الذي يعتبر استمراراً لرواية «تذكار ما جرى» بحق، تجوّل مئير في مدينة تل ـ ابيب الاثيرة لديه باحساس من المرارة والظلم. ان الروتين اليومي الذي عاشه تحوّل الى عادة، خاصة حين انتقل بين البيت والشغل وزيارة صديقه بغزنر، والتوقف دائماً لزيارة امه، التي احتفظت له بوجبة طعام لذيذة. ونرى ان الشخصية الثانية المتكاملة، بعد مئير في الرواية، هي شخصية الام، فقد امتلكت حسّاً مبهماً من الغرابة في هذه الحياة.

وكان موت الام ومرضه بمثابة الصعقة غير المتوقعة لمئير. عندئذٍ، قرّر ان يخرج في رحلة ليستعيد حيويته، متجولاً، في البداية، في امستردام، ثمّ في لندن، ليصاب، في لندن، في احد المتاجر،

بأزمة مرضية.

مئير عانى من حالة اختناق واغتراب شديدين: زوجته (العائلة) خانته مع احد الاشخاص، وهو عانى من ذلك معاناة شديدة، اضافة الى اغترابه عن جسده وموت امه وخوفه الشديد من الموت، وخوفه الاكبر من ان ينغلق المكان عليه. كل ذلك يضعنا تجاه حالة اغترابية شديدة. ونلاحظ ان الكاتب تحدث كثيراً عن الموت في مجموع اعماله الادبية الاخرى، وهذا يشير الى ازمة البشر كافراد في ظل الظروف والاوضاع السلبية عامة. عن بروز هذه الظاهرة في ادب شبتاي، كتب الناقد ناتان زاخ ما يلي: «اديب في خلاف مع عالمه؛ وهذا يشمل الاديب الذي ليس في وفاق مع حياته الشخصية؛ يقتل ابطاله قبل كل شيء. بعد ذلك، وفي حالات نادرة، يقتل نفسه ايضاً». بهذا اصاب زاخ صلب ادب شبتاي. فمنذ البداية، نلاحظ ان شبتاي أكثر من التحدث عن الاختناق، والسقوط، والتعفّن، وانغلاق المكان، والخوف من الموت. واشدّ ما تجلى ذلك في رواية «نهاية امر»، التي حكت عن المرض والموت كثيراً.

العربي في الروايتين

لا يظهر العربي في الروايتين كشخصية مستقلة، او متكاملة. فشخصيات الروايتين اليهودية هي التي تحدثت بشكل عابر عن العربي. وممّا تحدث به الابطال عن العربي نستشف الموقف العام من العربي؛ فالعربي هو المخيف بالنسبة الى الشخصيات على الغالب. والصورة، عامة، سلبية ومقولبة، كما سنرى. فغولدمان الابن تذكّر، في رواية «تذكار ما جرى»: «والذي من خلاله رأى، في أحد الايام، العربي في العباءة السوداء والكوفية يرقّص، في الرمل، الدبّين والقرد؛ لكن ستيفانا ادعت بأن هذا الامر كان قبل سنين كثيرة جداً، حتى قبل ان يولد. على اي حال حتى اذا رأى ذلك، لا يعقل انه يتذكّر. لكنه تذكّر كل ذلك كما لو حدث امس واثار الامر استغرابه»[٢٣]. هذه القطعة صوّرت العربي المقولب. لكن العربي، في رواية «نهاية امر»، بدا سلبياً تماماً. فالعربي هو مصدر للخوف والقلق. قد يكون سبب ذلك الصورة التي روّجها جيل المؤسسين والحكّام عن العربي. فمئير ليفشيتس، في رحلته للخارج، تجنّب الاصطدام او رؤية العرب، بل هرب من ذلك. فقال معبّراً عن قلقه: «كل المدينة مليئة بالعرب، وكل انواع قطاع الطرق السود»[٢٤].

تحوّل العربي الى كابوس حتى في خارج البلاد. فمئير قد يلتقي مع عرب في الخارج: «وقال لنفسه ما ردّده لنفسه مرات كثيرة خلال النهار، انه تحت منظر الهدوء والسكينة القروية المسيطرة على هذه المدينة يجري عنف قابل للانفجار، جوهره الرئيس هو الرعاع الغرباء القادمون من العالم الثالث، عرب وسود وابناء آسيا»[٢٥].

ان الصورة الرسمية التي قولبتها الاجهزة الرسمية عن العربي والوسائل الاخرى (كأدب الاطفال) والسياسة الرسمية[٢٦] جعلت من العربي «ازمة !» حتى خارج اطار البلاد. فمئير مطارد من «البعبع!» العربي حتى في الخارج، وهو تجنّب رؤيته، او الالتقاء معه في مكان واحد. فصورة العربي المقولبة تكررت في رواية «نهاية امر» ثانية: «لقد تذكر انه، هنا في مكان ما ليس بعيداً من المقثأة، توجد حنفية؛ لكنه لم يرد العبور بجانب عريشة المقثأة، التي ربض فيها العربي احمد على فرشة قديمة ومبقعّة ومغطاة بناموسية ممزقة وملوثة»[٢٧]. هذه الصورة عن العربي هي صورة دامغة لوجهة النظر باللغة القولبة والتنميط عن العربي؛ العربي الوسخ والتافه والمرعب. ولا حاجة بنا الى ان نقف كثيراً عند هذه الصورة للتعليق والتفسير؛ فهي تقدّم صورة واضحة لتغلغل القولبة في

وعي ولاوعي اليهودي. انها صورة غاية في القولبة والتشويه وقلب الحقائق.

العربي في أدب شبتاي هو العابر، وليس ابن المكان الحقيقي. هو البدوي، او المخيف، او المرعب. ولن نغالي في القول ان الصورة السلبية التي تمّ رسمها للعربي، عبر اقوال وهواجس شخصيات الروايتين، تعبّر عن السياسة الرسمية العامة التي انتهجها الحكّام الاسرائيليون. ويصعب القطع في امر موافقة، او عدم موافقة، شبتاي على هذه الصورة؛ فليست هناك دلائل تشير الى حقيقة موقفه من العربي، سوى الاشارات العابرة، التي عبّرت عن مواقف ابطاله اكثر ممّا عبّرت عن مواقف شخصية.

ومهما يكن، فان مخاوف مئير، في الخارج، من العربي، اشارت، ولو اشارات خاطفة، الى التقاء موقف «اللابطل» مع موقف شبتاي نفسه. والخوف من العربي، في اغلب الاحيان، هو خوف سيكولوجي، منشأه تعتيم السياسة وعدم اللقاء مع العربي وتأثير الجو العام (الصراع) على الافراد.

تدور شخصيات الروايتين في اماكن مغلقة وخانقة بحثاً عن معنى لحياتها وللتغلب على خيباتها المتكررة. ولقد برع شبتاي في تصوير انغلاق المكان والاختناق القاتل: اذ لا يعقل ان تظل السياسة الاسرائيلية كما هي، ولا يعقل ان يظل العربي (حسب تصوراتهم هم) مخيفاً، ومرعباً، ومنمّطاً، ومتخلّفاً. ومع ان شبتاي لم يطرح حلولاً واقعية، الّا ان النتيجة التي قد يتوصل اليها القارىء هي: فشل الآباء (السياسة الصهيونية التوسعية)، ووجوب انفتاح المكان على الاماكن الاخرى (السلام، او ما اليه).

صورة العربي السلبية هي نتيجة للسياسة الاسرائيلية، وللتشويه الذي قامت به المؤسسات والمنابر الاخرى عبر سنين طويلة.

تسلّط اليمين

في «تذكار ما جرى»، وضعنا شبتاي تجاه واقع مأزوم: فشل جيل الآباء المؤسسين في تأسيس ارضية حقيقية لافكارهم، وطموحاتهم، ومثالياتهم؛ ومن ثمّ العمل على نقلها الى الجيل الجديد. ببساطة، اوضح شبتاي لنا موقفه من الفكر الذي حمله الجيل المؤسس؛ واوضح لنا، في الوقت عينه، حدسه، او نبوءته التشاؤمية عن تسلّط اليمين على الحكم.

لم يطل الامر كثيراً. فبعد صدور الرواية، استلم الليكود الحكم، وتحققت نبوءة شبتاي: فشل اليسار الصهيوني، المتمثّل في المعراخ.

في رواية «نهاية أمر»، اصبح الليكود حقيقة واقعة، وتحوّل الهاجس المؤرق حول ازدياد سيطرة اليمين الى ظاهرة يومية. لذلك، نرى ان السياسة (على المستوى المباشر والظاهر) تظهر علانية بين سطور الرواية الاخيرة. فجنون وتعنّت السلطة الحاكمة (الليكود) دفعا ام مئير الى ان تعلن، صراحة، عن خيبتها: «من خيّل له ان بيغن سيحكم هنا. لو قام بيرل وبن ـ غوريون ورأيا»؛ وعلت اصوات خطوات من الدرجات، واضافت حالاً: «لم نأت الى البلاد لاجل هذا. ليس لأن يدمّر التنقيحيون كل شيء»[٢٨].

وبعد سيطرة الليكود وازدياد التطرف الاعمى والمجنون، اخذت البلاد تنغلق على نفسها اكثر فأكثر؛ وصارت تل ـ ابيب تتحوّل الى مستنقع، وامسى المنفى حلاً مناسباً لهذا الوضع القاتل؛ فالبلاد اصبحت منفى هي الاخرى: «لا يهمّك ان تعيش في المنفى؟». وقال بيل: «هنا المنفى الكبير جداً»[٢٩]. ولم تعد الازمة هي ازمة الجيل الجديد الشاب؛ بل اصبحت الازمة عامة: ازمة فشل سياسية

تمثلت في فشل ايديولوجية حزب العمل، الذي دعا ورفع شعارات «اسرائيل العاملة» و«الاشتراكية» و«حياة الرفاهية والرخاء والسلام»، الخ. وانقلب كل ذلك، ليظهر الوجه البشع: مبادىء جامدة لم تتماش مع الحياة الواقعية، وفشل في التطبيق، ونجاح الليكود.

ان الخيبة الكبيرة سجلّت في رواية «نهاية امر»: البلاد لم تعد البلاد التي كانت، او التي من المفروض ان تكون. والشخصيات تعيش في «غيتو»، مع انها تعيش في «بلادها»؛ فالمكان منغلق عليها اكثر واكثر؛ وعلى هذه الشخصيات ان تدأب في البحث عن مبررات لوجودها. حتى ان الخروج من المكان المغلق يشكّل خطراً: فقد يلتقي الواحد مع الغرباء الخطرين، او العرب، والعودة الى البيت (المكان الخانق) محتّمة. لذلك، بلغ تذمّر الام اقصاه في الرواية: «بعد خمسين سنة معيشة في البلاد احسّت بها ان نفسها غريبة ومقتلعة، وبالاساس منذ استلم التنقيحيون مع بيغن السلطة. ففي الحقيقة، لا تجد لنفسها زاوية، وكانت ستكون سعيدة لتنصرف من هنا الى اي مكان. وبلهجة متعكرة جداً، قالت: ' هذه ليست بلادي بعد ' »[٣٠]. حالة من الاغتراب والاختناق والتعفّن يعاني الابطال منها. والحل؟

مع ان شبتاي لم يقترح حلاً، وانما قدّم الينا وضعاً خانقاً، فاننا نرى ان الصهيونية فشلت في تحقيق حالة سلم على المستوى الفردي، وعلى المستوى العام (هذا امر واضح لنا، لكنه بمثابة صدمة لشبتاي وللكتّاب الصهيونيين الآخرين). ومن الواضح، ان الصهيونية نجحت في تأسيس «وطن» ليهود الشتات على اراضي فلسطين والفلسطينيين، الّا انها لم تنجح في حل تفاصيل الحياة اليومية، بعد اقامة «الوطن». وفي رأيي، ان كل ما كتبه شبتاي، مع انه لم يقصد ذلك، يدلّل على فشل الصهيونية على صعيد الحياة هنا: المكان يضيّق عليهم بسبب توسعية وعدائية الايديولوجية (ومؤدلجي) الصهيونية، والناس يعانون ويختنقون من كل التضييقات؛ وذلك بسبب الحرب والاحتلال.

نظرة عامة

في ثلاث كتب، وخلال ٤٧ سنة من الحياة والكتابة، استطاع الكاتب العبري شبتاي ان يقدّم الينا تجربة ذاتية ـ روائية صادقة، انطلقت من الخاص الى العام، لتدلّل، في النهاية، عفوياً، على الازمة الخانقة التي تمرّ بها ممارسات الحركة الصهيونية. وستبقى كتابات شبتاي تحدياً صعباً لدى الساسة للعثور على حل يلائم طبيعة المنطقة. فالاسرائيلي لا يستطيع الاستمرار في العيش في مكان مغلق يكاد يخنقه ويدّمر طموحاته. على السياسة ان تفتح المكان وتخلق امكانات جديدة. ومعنى ذلك ـ مع امكانية ان شبتاي لم يقصد ذلك ـ امّا الابقاء على الصهيونية كسياسة توسعية حربية مدّمرة وتحافظ على الناس في مكان اشبه بالغيتو، وامّا الانفتاح، او التخلي عن السياسة الصهيونية وعيش اسرائيل بسلام مع العالم العربي في الشرق الاوسط.

قد يبدو تحليلنا اعلاه خروجاً على سياق النص؛ الّا ان قراءة مدققة لاعمال شبتاي تبدي وتظهر عمق الازمة التي يحياها المجتمع الاسرائيلي، نتيجة السياسة الصهيونية التي تخلق جواً بغيضاً وكريهاً وعدائياً. لقد سجّل شبتاي وصيّته الادبية (اعماله الثلاثة) بناءً على تجربته الذاتية ومراقبته، اضافة الى إعمال احساسه وتجاربه وثقافته لرؤية حل شافٍ للوضع القائم.

ومع ان احداث الكتب الثلاثة دارت، في معظمها، في تل ـ ابيب؛ الّا انها اكدت ان الاختناق نابع من تفاقم السياسة التي اتبعها حزب العمل، والليكود فيما بعد. لقد استطاع الحزبان ان

يتقاسما الادوار، باضافة التفاصيل فوق بعض (الاحتلال الضخم)، الى درجة ان الذي يعيش في تل ـ ابيب اصبح يعاني من ذلك الوضع المزري. ان الازمة الكبيرة التي عانى منها مثقف كشبتاي هو انه نشأ وتربّى على مبادىء حزب العمل. لكن حزب العمل ومنظريّه الذين تحدثوا كثيراً عن المبادىء الجميلة شوّهوا كل ذلك بالاحتلال والفساد. لقد كتب شبتاي عن التردي والانحدار السياسي. واكثر ما اخاف مئير هو المرض والفساد، الى درجة ان الناقد نسيم كلدرون وضع ذلك في اطار سؤال وجواب حادّين جداً: «هل كلنا ميتون؟»، سأل ناتان زاخ عن «تذكار ما جرى» رواية شبتاي. «لا، لن نموت كلنا؛ لكننا كلنا موجودون في داخل شيء اسرائيلي يموت تدريجياً»[٣١].

لقد تبادل ابطال «تذكار ما جرى» الازمة، وحاولوا ان يجدوا السبل ليتغلّبوا على ما يجرى، ولو بالحلم او الهذيان؛ أمّا مئير ليفشيتس، فوضع كل شيء واضحاً وغامضاً في آن: ان كل ما عمله خاوٍ، ويجب ان يمسك بشيء. سافر وتجوّل وراقب، لكي لا يصاب بخيبة تقوده الى الموت. ادرك ان كل ما حكاه الساسة غير ما هو موجود في الواقع. فأمه غريبة في «بلادها»، وهو غريب في «بلاده»، وغريب عن جسده المريض (هل اصبح جسده المريض استعارة للمرض المتفشي في البلاد؟). لقد امسى كل شيء مشبوهاً ومليّئاً. لذا، نرى ان البيوت لم تعجبه، بل اعجب بالشوارع التي تخلق تفاصيلها التي تتراكم شيئاً فشيئاً. ان شبتاي عُني بتجارب الخواء؛ فابطاله (الشباب) عانوا من خواء فظيع.

الاحساس الفظيع بالخواء ناتج عن غربة الاشخاص في «بلادها»: فأم مئير اكتشفت، بعد استلام الليكود وبيغن الحكم، انها غريبة في «بلادها». احساس جارف باللاثبات واللايقين والبحث الدائب عن معنى. جيل قديم مؤسس حاول ان يؤسس معنى في حياة اولاده، لكنه فشل على اكثر من صعيد، مع انه كان هو الجيل العملي والمؤسس. والصراع الاسرائيلي ـ العربي (غير العادل والقائم على سياسة الاحتلال والقمع والتمييز) فرّغ هوية الافراد من معناها الحقيقي، والمكان فقد اهميته مع تعمّق النزاع. فالصراع استنزف طاقات الفرد وسحب المعنى الحقيقي لهويته (كأبطال شبتاي الذين بحثوا عن جدوى حياتهم ومعنى الدور الذي يجب ان يقوموا به) وخلخل المنظر الطبيعي وخرّب غالب الاشياء[٣٢]. ان الروايتين تعتبران ادانة دامغة لسياسة المعراخ الذي نادى بمُثُل، وخرق هذه المثل بالاحتلال والتمييز.

لقد «كتب شبتاي روايتين تل ـ ابيبيتين جداً، فقط تل ـ ابيب. مئير ليفشيتس لا يحب جداً تل ـ ابيب فقط، انما هو سجين فيها»[٣٣].

ان الخروج من تل ـ ابيب عنى الخروج من الداخل الى الخارج. فنتيجة للسياسة الاحتلالية والصراع، عاش الابطال في مكان مغلق يسكنه «ابناء العائلة الواحدة» (اليهود). والخروج هو بمثابة خروج عن اطار العائلة، وخروج عمّا في القلب من خوف. لذا، فضل الاشخاص العيش في وسط المستنقع على الخروج. وبالنسبة الى خروج غولدمان الابن، في رواية «تذكار ما جرى»، فانه تمّ بالانتحار. أمّا خروج مئير، فهو نتيجة لاستفحال المرض وطلباً للتغيير (لذا، نرى ان الخروج هو خروج قاتل، وانتحاري، ومرعب). خروج سريع وغاصب للروح. خروج قسري مرتهن باشكاليات كثيرة؛ قد ينجح الشخص في متابعته، او البقاء غائصاً حيث هو. لقد نجح شبتاي كثيراً في وصفه المستنقع الذي يعيشه الابناء، دون ان يحاول (ولو بالتخييل) اخراجهم ممّا علقوا فيه. وهنا تكمن مصداقية وقوة اعماله في آن: على الكاتب ان يخيّل الوقائع والامور، لكن عليه ان يكون صادقاً. ولقد بلغ شبتاي قمّة الدقة، حين وصف ما يجرى في تل ـ ابيب، التي هي تمثيل لباقي المناطق الاخرى. هل يعتبر خروج مئير خروجاً ؟ انه خروج آني حكمته الظروف المرضية والنفسية. خروج،

استعداداً للدخول في متاهة كبرى خلقها المعراخ وتابعها الليكود: الاحتلال. اذا اردت ان تكون حرّاً، عليك ان تعيش بحرّية وتخرج. معنى هذا التراجع عن الاراضي المحتلة، والعيش بسلام مع العرب.

وبدا الموقف، في رواية «نهاية امر»، غاية العبثية: فمئير (ابن البلاد) عاش في غربة في البلاد، وغربة في امستردام، ولندن، وشعر بالفساد يكمن في البلاد وقريب منه، وكغيره مسؤول عنه. حاول الهرب منه، لكنه صدمه. سافر الى الخارج، فاصيب بفزع من الاغراب، والعرب بالذات. غربة في الخارج، وغربة اشد في الداخل. اي غربة يحتمل؟ لقد كان الوضع بائساً في «تذكار ما جرى». امّا في «نهاية امر»، فالهاوية قريبة. وأين المخرج؟ اسئلة تركها شبتاي معلقة كالابطال المعلّقين في سماء تل ـ ابيب، والذين حاربوا الرتابة والعفن والانغلاق بنسج قصص الحب والتعاسة والهرب بالتفاصيل الصغيرة.

كتب الناقد كلدرون، معلّقاً على كل ذلك: «ثمن التنازل عن الهاوية؛ هو الشفقة على الذات. بحر من الشفقة على الذات يملأ الصفحات في ' نهاية امر ' »[٣٤]. ملاحظة لامعة لناقد لامع لا يفصل بين الواقع والادب والسياسة. فما الذي يبقى للانسان في بحر من الفساد والاحتلال والازمات سوى الشفقة على نفسه والرثاء لحاله؟ ان الشخص يستعين بنفسه ليدفىء بقايا نفسه في برد قارس من الاحتلال وسياسة التمييز.

بدا شبتاي روائياً ممتازاً في عملية الروائيين الوحيدين: انه تحسّر على التغييرات الجارية في تل ـ ابيب، وتحسّر على التغيير الطارىء على البشر حواليه واستذكر ما كان. انه قريب من الرومانسيين الجدد. رومانسي جديد وجد متعة كبيرة في ربط الماضي بالحاضر للوقوف على المستقبل الغامض والمقلق.

في لهجة شبتاي نزعة تهكّمية. ابطاله (الشباب) ساخرون ولاذعون وميّالون الى الانطواء والحزن في احيان. فما الذي اورثه اياهم الجيل المؤسس العمالي؟ الخواء، اللاثبات، اللامعنى، الازمات والاطارات الدوغمائية الجاهزة، ناهيك عن المرض والفساد المتفشيين بينهم والموت الذي يتربص بهم.

سخرية او رثاء؟ أمل او ألم؟ حرية او قمع؟ نبرة عالية من الحزن وقليل من الفرح بالتفاصيل العابرة والنساء الجميلات.

الذات في مرآة الضمير. والآخر في نظر الابن الذي عاش الحلم الكبير. «لن تكون غريباً في بلادك» مقولة سقطت مع الايام. غرباء في «بلادهم». بحثوا، دائماً، عن معنى. احيطوا بآباء اخطأوا بحقهم. سيل هائل من التراكمات والعقد والمشاكل. شبتاي مزج كل ذلك في روايتيه الكبيرتين. قدّم تجارب ذاتية، وعصر تجارب الآخرين، واستشرف ماسيؤول اليه الحال. والقارىء الذي يعيش كل ذلك يومياً قد لا يفاجأ او يسأل: «كل ذلك يجرى قريباً مني وانا لا اعرف؟!». حيوات شخصيات كثيرة قدّمت في الروايتين واثارت اسئلة كبيرة لم تحتملها الشخصيات نفسها، وحاولت الهرب منها.

لقد قدّم شبتاي، في روايتيه وبعض اقاصيصه، صورة طبيعية للمجتمع الاسرائيلي. واهمية طرح هذا الكاتب هو انه قدّم نماذج كثيرة من حيوات شخصيات عديدة، الى درجة ان الوضع الاسرائيلي العام انعكس، تمام الانعكاس، في اعماله. ويستطيع القارىء ان يستشف الكثير من القضايا والاوضاع من خلال كتب هذا الكاتب، التي تبدو صورة صادقة لحياة هذا المجتمع. والملاحظة الرئيسة التي تسم اعماله هي خوفه الدائم من الانحدار، او السقوط؛ انه كاتب قلق من كل ما يجرى، وحاول ان يصوّر الامور بصدق فني رهيف جداً. وللوهلة الاولى، يخيّل للقارىء انه يقرأ مادة

شبـه ذاتية، او روائية تتعلّق بافراد او بقسم من المجتمع. لكن ذلك يسقط حين القراءة المتمعنة، فشبتـاي كاتب سياسي من الطراز الاول. وفي اعماله القليلة التي كتبها، قدّم تجربة غنية، شبيهة بالنظرة البانورامية الى واقع المجتمع الاسرائيلي. فمن خلاله تستطيع ان تستجلي حقيقة ما يحدث هنا، وما قد يحدث. كاتب قدير ورثائي من الدرجة الاولى.

---

(١) يعقـوب شبتـاي، **العم بيرتس يطير**، تل ـ ابيب: سفري سيمان قريناه، الطبعة الاولى، ١٩٧٢، الطبعة المستعملة صادرة سنة ١٩٨٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٦.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٨.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١١) غرشون شاكيد، **موجة بعد موجة في القصة والرواية العبرية**، القدس: كيتر، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(١٢) يعقـوب شبتـاي، **نهـاية امر**، تل ـ ابيب: سفري سيمان قريناه، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، الطبعة المستعملة صادرة سنة ١٩٨٥، ص ٢٤٦.

(١٣) يعقوب شبتاي، **تذكار ما جرى**، تل ـ ابيب. سفري سيمان قريناه، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، الطبعة المستعملة صادرة سنة ١٩٨٦، ص ٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(١٥) نشر هذا البحث في كتـاب نسيم كلدرون ضمن سيـاق سياسي، تل ـ ابيب: الكيبوتس الموحّد، ١٩٨٠. البحث تحت عنوان «حتى ١٧ أيار (مايو) ١٩٧٧». عن «تـذكـار ما جرى» و«ارض اسرائيـل العاملة»، ص ٢٦ ـ ٤٦.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٢٢) شبتـاي، «نهاية امر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٢٣) شبتـاي، «تذكار ما جرى»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(٢٤) شبتـاي، «نهاية امر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦١.

(٢٦) عن ذلك، يستـطيـع القـارىء العودة الى مراجـعتنـا «العـربي في أدب الاطفـال العبـري»، شؤون فلسطينية، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢٧) شبتـاي، «نهاية امر»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٢.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(٣١) نسيم كلدرون، **احسـاس بالمكـان**، تل ـ ابيب: هوتسآت هكيبوتس همئوحاد، ١٩٨٨، ص ٢١.

(٣٢) عن علاقة الاسرائيلي بالمنظر، انظر أ. ب. يهوشع، **لاجل الوضع الطبيعي**، القدس وتل ـ ابيب: شوكين، ١٩٨٤، ص ١٤١ ـ ١٩٦٧.

(٣٣) كلدرون، «احساس بالمكان»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

الاسرائيليون والاتصالات الاسرائيلية ـ الفلسطينية

مرّت الاتصالات الفلسطينية ـ الاسرائيلية والاسرائيلية ـ الفلسطينية، خلال العقدين الماضيين، بمراحل عدة، متداخلة في بعض الاحيان، قبل ان تصل مرحلتها الحالية العلانية، التي جاءت نتيجة طبيعية من نتائج الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة؛ وقد اطلق عليها الاسرائيليون اسم مرحلة المفاوضات غير المباشرة بين القادة السياسيين في اسرائيل وم.ت.ف.

الاتصالات الفلسطينية مع اسرائيليين

تنقسم الاتصالات الفلسطينية مع اسرائيليين الى مرحلتين تعبّران عن وعي وادراك م.ت.ف. تجاه ضرورة معرفة طبيعة المجتمع الاسرائيلي، معرفة شاملة، في الميادين والاتجاهات كافة: السياسية (سلطة وقوى)، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها.

المرحلة الاولى: اقتصرت الاتصالات واللقاءات، في هذه المرحلة، بين ممثلي م.ت.ف. وبين ممثلي القوى التقدمية المعادية للصهيونية في اسرائيل، وفي مقدمها الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحركة ماتسبين الماركسية ـ اللينينية بتفرعاتها كافة وحركة ناتوري كارتا الدينية. وقد أُجريت اللقاءات تلك بسرية تامة.

ومنذ اوائل السبعينات، ادركت م.ت.ف. وجود اوساط مختلفة داخل المجتمع الاسرائيلي من المحتمل كسب نشاطها السياسي في خدمة نضال المنظمة في صراعها ضد اسرائيل. ومنذ الاتفاق الاول الذي وقّع من قبل الفصائل الفلسطينية كافة، بتاريخ السادس من تموز (يوليو) ١٩٧٠، بشأن بلورة انشطة عسكرية وسياسية مشتركة ضد اسرائيل، تمّ النظر الى الاوساط التقدمية المعادية للصهيونية، ذات الاحجام الضئيلة داخل المجتمع الاسرائيلي، على انها غير قادرة على احداث التغييرات المطلوبة داخل اسرائيل، بصفتها دولة صهيونية ـ عنصرية مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالاستعمار (**دافار**، ١٧/٦/١٩٨٧).

المرحلة الثانية: ومن هذا الفهم لطبيعة القوى السياسية وفاعليتها داخل اسرائيل، انتقلت الاتصالات واللقاءات بين م.ت.ف. واسرائيليين الى المرحلة الثانية، الاكثر اتساعاً، حيث شملت، اضافة الى القوى التقدمية، القوى الديمقراطية الاسرائيلية (اليسار الاسرائيلي الصهيوني) التي ابدت استعداداً للاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وكان الرائد في تلك اللقاءات د. عصام السرطاوي، الذي التقى بكل من سكرتير عام حزب العمل الاسبق، اريه (لوفا) اليعاف، وسكرتير تحرير مجلة «هعولام هازيه»، اوري افنيري، ود. يعقوب ارنون، وغيرهم من الشخصيات اليسارية. وقد حصلت تلك اللقاءات على الموافقة الرسمية من قبل المنظمة، بعد وقوعها، في القرار الرقم ١٤، الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في آذار (مارس) من العام ١٩٧٧، في القاهرة. لقد جاء في ذلك في القرار، ولاول مرة: «يقرّ المجلس الوطني الفلسطيني بأهمية العلاقات والتنسيق مع اوساط يهودية ديمقراطية وتقدمية في الاراضي المحتلة، وخارجها؛ هذه الاوساط التي تناضل ضد الصهيونية، قولاً وعملاً» (**المصدر نفسه**).

ومنذ ذلك الحين، تواصلت الاتصالات واللقاءات بين أفراد من م.ت.ف. واوساط اليسار الاسرائيلي، وتوّجت باللقاء الذي تمّ خلال غزو لبنان في العام ١٩٨٢، وبعده، بين زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات وبين ممثلين مختلفين من القائمة التقدمية للسلام، مثل اوري افنيري ومتتياهو بيليد ود. يعقوب ارنون وآخرون. كذلك، عقد لقاء،

قبل بضع سنوات، في هنغاريا بين صلاح خلف (ابو اياد) وبين مجموعة سياسية اسرائيلية ورجال اعلام، تعتبرهم م.ت.ف. من التيار المركزي في معسكر السلام الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٦/٦/١٩٨٦).

وعلى ارضية هذه الانشطة، اتسعت داخل م.ت.ف. القاعدة المؤيدة لعقد مثل هذه اللقاءات؛ وتمّ التعبير عن ذلك في قرار الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في عمّان، في العام ١٩٨٤؛ ومن ثمّ في قرار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في نيسان (ابريل) ١٩٨٧. وممّا جاء في القرارين: «ينبغي تطوير العلاقات مع الاوساط الديمقراطية والتقدمية الاسرائيلية، التي تؤيد نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسّع الاسرائيلي، وتؤيد الحقوق القومية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، والتي تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني» (**دافار**، ١٧/٦/١٩٨٧).

وعلى خلفية تطوّر هذا الواقع والحؤول دون توسّعه وتعميقه، اقرّ الكنيست الاسرائيلي مشروع قانون قدمته الحكومة الاسرائيلية، يقضي بمنع أي اسرائيلي، مقيم في اسرائيل، من القيام، عن سبق اصرار وبدون صلاحية قانونية، باجراء اتصال في البلاد، او في خارجها، بأي شخص يشغل منصباً في ادارة، او في هيئة اخرى، في منظمة اعلنت عنها الحكومة الاسرائيلية انها «منظمة ارهابية»، او بأي شخص يعمل ممثلاً لهذه المنظمة (**عل همشمار**، ١٥/١١/١٩٨٧).

وفي اطار التصدي لهذا القانون، عقدت لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، التي تأسست في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ووسّعت قاعدتها التمثيلية لتشمل اشخاصاً من حزب العمل الاسرائيلي والاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن (راتس) ومبام وراكح والحركة التقدمية للسلام واشخاصاً غير حزبيين، مؤتمراً صحافياً، في القدس، اعلن سكرتير اللجنة، لطيف دوري، خلاله، عن انه «ما من قوة في العالم تستطيع ايقاف الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ومن جانبنا، فاننا سوف نستمر في الحوار في اي مكان وزمان» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار تحدي القانون، عقد اللقاء العلني الاول في مدينة كونستنستي الرومانية، تلبية لدعوة اتحاد الكتاب الروماني الى عقد ندوة حوار، بتاريخ السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، بين مسؤولين فلسطينيين ووفد من قوى السلام الاسرائيلية، شارك فيه ٢٧ اسرائيلياً، برئاسة سكرتير لجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني مسؤول الدائرة العربية في حزب مبام، لطيف دوري، و ٢١ قيادياً وكادراً فلسطينياً من م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى (**المصدر نفسه**).

أمّا اللقاء العلني الثاني، فقد ترافق مع محاكمة اربعة اعضاء من وفد اللقاء الاول الذي عقد في رومانيا، وعقد في بودابست، بتاريخ الحادي عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٧، للتعبير عن احتجاج، واستنكار، قوى السلام في اسرائيل لهذه المحاكمة، من جهة، ولتأكيد التصميم، والاصرار على استمرارية الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني والنضال من اجل الغاء القانون، من جهة أخرى.

ضمّ الوفد الاسرائيلي ٢٥ شخصاً، ترأسه عضو الكنيست تشارلي بيطون (راكح)، للعلم المسبق بصعوبة التحقيق معه ومحاكمته لما يتمتع به من حصانة برلمانية، وضرورة رفع تلك الحصانة قبل بدء المحاكمة. وكان اعضاء الوفد يحملون وجهات نظر سياسية متنوّعة، والجامع المشترك فيما بينهم هو اعترافهم بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وضرورة اعتراف اسرائيل بحقوقه القومية، وبضمنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل (**زو هديرخ**، ١٣/٦/١٩٨٧).

امّا الوفد الفلسطيني، فقد شكّل برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، وعضوية كل من عضو اللجنة التنفيذية، عبدالرزاق اليحيى، ود. رمزي خوري مدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، وسعيد عمارة القائم بأعمال مكتب م.ت.ف. في موسكو، وآخرون (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/٦/١٩٨٧).

وقد تواصلت هذه اللقاءات والاتصالات في عدد من الدول الاوروبية الغربية، وتمّت غالبيتها بصورة غير مباشرة، لأنها، هذه المرة، أجريت بين ممثلين عن م.ت.ف. وبعض رجال السلطة في اسرائيل. ففي العاصمة الفرنسية، باريس، اختتمت، في الاسبوع الاخير من حزيران (يونيو) ١٩٨٩، اعمال لقاء فلسطيني ـ اسرائيلي نظمته اللجنة السياسية في البرلمان الاوروبي، واستمر يومين. شارك في اللقاء وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الحسن، وثلاثة نواب اسرائيليين، بينهم اثنان من الليكود. واعرب عضو اللجنة السياسية للبرلمان الاوروبي، جان بيار فورييه، الذي اشرف على ترتيب اللقاء، عن امله في عقد لقاءات أخرى، لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، حول مبادىء التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط*.

وفي مطلع تموز (يوليو) الماضي، عقد في العاصمة النمساوية، فيينا، لقاء آخر، ترأسه، من الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالرزاق اليحيى، وضمّ من الجانب الاسرائيلي عدداً من اعضاء الكنيست وشخصيات تنتمي الى قوى وأحزاب اسرائيلية عدة، بما فيها حزبا العمل والليكود الاسرائيليان. وأوضح اليحيى ان اللقاء عقد على شكل ندوة حضرها، وشارك فيها، عدد كبير من الاوروبيين، غالبيتهم من البرلمانيين، بالاضافة الى شخصيات اميركية، وسوفياتية، ومن دول اشتراكية أخرى **.

الاتصالات الاسرائيلية مع فلسطينيين

نتجت هذه الاتصالات، ايضاً، عن الوضع الذي استجد بعد حرب الايام الستة، حيث سيطرت اسرائيل على حوالى مليون ونصف المليون فلسطيني، ومن ضرورة ايجاد لغة مشتركة والتعرّف على الفلسطينيين من قرب. وهي، ايضاً، تنقسم الى مرحلتين.

المرحلة الاولى: اقتصرت على الاتصالات واللقاءات بين ممثلي السلطة الاسرائيلية وبعض الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة. لقد بدأت هذه المرحلة في أواخر الستينات، مباشرة بعد حرب الايام الستة، في محاولة لاستثمار نتائجها العسكرية على الصعد السياسية والاجتماعية.

ادار هذه الاتصالات ورعاها وزير الدفاع الاسرائيلي في حينه، موشي دايان، ساعياً الى ايجاد سبل للتعايش بين الاحتلال وسكان المناطق المحتلة. ومع بدء تعاظم نفوذ م.ت.ف. داخل المناطق المحتلة، بدأت السلطات الاسرائيلية بالبحث عن قيادة محلية بديلة. ولهذه الغاية، اجرت العديد من الاتصالات واللقاءات، واستقر رأيها، في عهد وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق، شمعون بيرس، في اواسط السبعينات، على اجراء انتخابات لرؤساء البلديات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، علّها تدفع بقيادة محلية بديلة من م.ت.ف. يمكن التفاوض معها. لكن، على الرغم من الجهود كافة التي بذلتها السلطات الاسرائيلية، اسفرت الانتخابات عن فوز قيادة وطنية مقاومة للاحتلال ومتضامنة مع م.ت.ف.

في العام ١٩٧٧، حدث الانقلاب السياسي في اسرائيل وصعد الليكود الى السلطة، واستلم منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن الأولى عيزر وايزمان، الذي تابع نهج سلفه بيرس في البحث عن قيادة بديلة من م.ت.ف. عبر عقد المزيد من اللقاءات والاتصالات مع الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة.

تزايدت وتيرة وزخم هذه اللقاءات بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر واسرائيل. وبدأ البحث عن طرف فلسطيني لتنفيذ الشق الفلسطيني في هاتين الاتفاقيتين. ومع استقالة عيزر وايزمان، احتجاجاً على التباطؤ في تنفيذ اتفاقية السلام مع مصر، واستلام اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة بيغن

---

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧، آب (اغسطس) ١٩٨٩؛ نقلاً عن **الاهرام** (القاهرة)، ٢٥/٦/١٩٨٩.

** **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **الحياة** (لندن)، ٢٦/٧/١٩٨٩.

الثانية، بدأ شارون بالبحث عن قيادة جديدة في المناطق المحتلة تخلف القيادة الفلسطينية التي برزت في عهد حكم المعـراخ، موجهاً انظاره نحو الريف الفلسطيني، من جهة، ونحو عزل رؤساء البلديات المنتخبين واقامة الادارة المدنية، من جهة اخرى. ومن ابرز التجمّعات التي انشأها شارون «روابط القرى»*.

المـرحلة الثـانيـة: هي استمرار للمرحلة التي سبقتها، لكن باختلاف نوعية الشخصيات التي أجريت اللقاءات معها، وهذا نتيجة مباشرة للنتائج التي افرزتها الانتفاضة وتعاظم نجاحات م.ت.ف. على الساحة الدولية.

وعـلى ارضيـة هذا الواقع، بدأت السلطات الاسرائيلية بسلسلة لقاءات مع رموز فلسطينية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة معروفة تماماً بولائها وتأييدها القوي لـ م.ت.ف. وذلك خلافاً لما سبقها من لقاءات، حيث كانت تجرى جميعها بين رجال السلطة الاسرائيلية وشخصيات فلسطينية محلية معروفة بولائها للاردن، او تلك التي كان يطلق عليها الاسرائيليون صفة الشخصيات «المعتدلة» (**عل همشمار**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

ومع تجذّر الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، واتساعها، وتحوّلها من حالة وليدة الى نمط من انماط الكفاح السياسي والتحرري ضد الاحتلال الاسرائيلي والاصرار على تصفيته، من جهة، وفشل اجراءات السلطة الاسرائيلية، على غير صعيد، في قمعها، من جهة اخرى، بدأ وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بسلسلة لقاءات مع شخصيات فلسطينية محلية، محسوبة على التيار المركزي في «فتح»، عبر توجيه الدعوات اليها من جانب رؤساء الادارة المدنية والحكام العسكريين، في مقدمهم منسق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة، اللواء شموئيل غورن (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٩).

وفي هذا المجال، قال رابين انه، خلال العام الماضي، التقى بمواطنين عرب من سكان المناطق المحتلة اكثر تطرفاً من المحامي جميل الطريفي، من امثال اعضاء من «حماس»، عاملين، في الاساس، في قطاع غزة. واوضح رابـين انـه طالما يدور الحديث حول لقاءات بسكان المناطق المحتلة، فالامر يبقى في اطار المبادرة السياسية الاسرائيليـة، لأن الغـايـة منها العثور على «طرف» للمسار السياسي بين صفوف السكان المحليين (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

وقـد نوّهت اوساط سياسية، رفيعة المستوى، في القدس، تعقيباً على هذا المسار، بأن استعداد السكان المحليين للقاء بمسؤولين اسرائيليين يفنّد ادعاءات رجال الليكود بأن اتصالات وحوارات الولايات المتحدة مع رجال م.ت.ف. تعرقل امكانية اجراء الحوار بين اسرائيل وسكان المناطق المحتلة (**هارتس**، ٢٥/٧/١٩٨٩).

ومع اشتداد الانتفاضة والطريق المسدود الذي وصلت اليه المبادرة الاسرائيلية للشروع في تنفيذ مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة، أجريت، في الآونة الاخيرة، سلسلة من اللقاءات بين وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس (ليكود)، وبين شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، بينها مؤيدون بارزون لـ م.ت.ف. وقال ارنس، انه اكتشف، خلال محادثاته مع حوال عشر شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة، ان تلك الشخصيات تخشى رد فعـل م.ت.ف. وانـه من غير الممكن اجـراء انتخـابـات حرّة في ظل تلك الاجـواء (**المصدر نفسه**، ١٨/٧/١٩٨٩). واضاف ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان «الفلسطينيين الذين التقاهم، مؤخراً، ابلغوا اليه ان اي فلسطيني سيرشح نفسه دون موافقة مسبقة من م.ت.ف... سوف يقتل... كذلك توجد سلطة للترهيب في مدن [الضفة الفلسطينية] وغزة، حيث تقوم بقتل وبحرق سيارات كل من لا يوافق على مواقف المنظمة ...» (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٨٩). وقال ارنس، انه وجد اصغاء جيداً لدى الفلسطينيين، لكن ليس موافقـة على الآراء والتقويمات التي طرحها؛ وان هذه اللقاءات قد أُجريت بعلم وموافقة رئيس الحكومة الاسرائيليـة لدراسـة مدى استعـداد سكـان المنـاطق المحتلة لقبـول المبـادرة السيـاسية الاسرائيلية وبدء

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٧/٩/١٩٨١.

المفاوضات مع السلطات الاسرائيلية حول كيفية اجراء الانتخابات (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٧/١٩٨٩).

رداً على ذلك، اعلن متحدث باسم م.ت.ف. ان «المنظمة تؤيد عقد لقاءات بين فلسطينيين ومسؤولين اسرائيليين، تتمّ بالتنسيق مع قيادة المنظمة في تونس»؛ كما ان م.ت.ف. «تشجع عقد لقاءات بين ساسة اسرائيليين وشخصيات فلسطينية من الضفة وغزة... وهذه اللقاءات تجرى بعلم م.ت.ف. التي تتلقى تقارير مفصّلة عن نتائجها...» (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨٩). ونقل المصدر نفسه عن الرئيس ياسر عرفات قوله: «وفقاً للتقارير التي تلقّاها من شخصيات فلسطينية في المناطق [المحتلة]، فان مباحثات شامير تمحورت في اقتراح بمنحهم سلطة ذاتية بعد الانتخابات. وفي مرحلة لاحقة، يتمّ منحهم ما يشبه الاستقلال... وأصرّ على ان مباحثات مباشرة قد أُجريت، فعلاً، بين مسؤولين اسرائيليين وبين كل من الاستاذ المحاضر في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة، ورئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عيّاش، والصحفي زياد ابو زياد» (**معاريف**، ٢٥/٧/١٩٨٩).

من جهة اخرى، ذكر مراسل صحيفة «هآرتس» في المناطق المحتلة، نقلاً عن شخصية فلسطينية، رفيعة المستوى، في الضفة الفلسطينية محسوبة على «فتح»، انه «على علم بأن شامير قد التقى، على الاقل، بواحد من الاربعة الذين ذكرت اسماؤهم، وانه يعلم بأن هناك شخصيات فلسطينية عدة التقت بشامير في الآونة الاخيرة وأجرت معه محادثات سياسية... وجميع من التقوا بشامير قاموا بارسال تقارير مفصّلة عن مضمون اللقاءات الى قيادة م.ت.ف. في تونس، وان شامير يعلم بهذا الامر جيداً... والذين اجتمعوا بشامير جميعهم من سكان [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وليس بينهم واحد من القدس الشرقية... ولهذا الامر أهمية كبيرة» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٩). وفي السياق ذاته، كشف صلاح خلف (ابو اياد) عن اسماء اربعة فلسطينيين اجتمعوا برئيس الحكومة شامير، وقال: «لا يمكن ان يجرى أي اتصال رسمي، او غير رسمي، بين فلسطينيين ورسميين اسرائيليين دون علم وموافقة م.ت.ف... والاشخاص الذين التقاهم شامير هم: محرر جريدة «القدس»، محمود ابو الزلف، ورجل الاعمال الغزاوي، منصور الشوا، ونائب رئيس بلدية البيرة، المحامي جميل الطريفي، ورئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، عزالدين العريان من رام الله» (**المصدر نفسه**). وقد نفى كل من ابو الزلف والشوا نبأ لقائهما بشامير، بينما رفض الطريفي التعقيب على ذلك (**عل همشمار**، ٢٣/٧/١٩٨٩). غير ان الطريفي عاد وكشف عن لقائه بشامير، في مؤتمر صحافي عقده في بيته في البيرة (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٧/١٩٨٩).

ومن جهته، اكد فيصل الحسيني، في ختام نقاش مفتوح اجراه مع وسط «الحمائم» في حزب العمل («مشوف») في مقر الحزب في تل ـ ابيب، ان قيادة م.ت.ف. على علم باللقاءات كافة التي تجرى مع اوساط اسرائيلية، وبضمنها هذا اللقاء الذي عقد في مقر حزب العمل. وقال: «انني انسّق معهم في كل شيء» (**هآرتس**، ٣١/٧/١٩٨٩).

لقاء شامير ـ الطريفي

بعد تسرّب نبأ لقاء المحامي جميل الطريفي برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وصدور بيان القيادة الموحّدة للانتفاضة، الذي دعا أهالي المناطق المحتلة الى الامتناع عن اجراء اي اتصالات مع مسؤولين رسميين في حكومة اسرائيل الّا بموافقة قيادة الانتفاضة، قام الطريفي بعقد مؤتمر صحافي في بيته في البيرة، اعلن فيه عن حقيقة لقائه برئيس الحكومة شامير في الاسبوع الماضي.

وصرّح الطريفي الى الصحافيين بأنه استدعي الى لقاء مع منسّق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، الذي بدوره، وبدون علمه المسبق، اخذه الى مكتب رئيس الحكومة، حيث التقى بشامير هناك. واضاف، ان اعلانه، اليوم، عن حقيقة هذا اللقاء جاء استجابة للنداء الرقم ٤٣ الصادر عن القيادة الموحّدة للانتفاضة (**الاتحاد**، حيفا، ٢٦/٧/١٩٨٩).

وعن محتوى اللقاء، قال الطريفي: «ممّا قلته لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اننا شعب مثل باقي

الشعوب، لنا الحق في ان نختار من يمثلنا. وقد اختار شعبنا، بطواعية ورغبة، م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً له...». واضاف: «حاول شامير اقناعي بفائدة خطة السلام الاسرائيلية للشعب الفلسطيني، وان قرارات مركز الليكود ليس لها اهمية، ورفض الدخول في تفاصيل الحل النهائي». و«من جهتي، قلت ان خطة السلام هذه هي خطة للتوفيق بين الحزبين الكبيرين في اسرائيل، وتبقى اسرائيلية وغير ملزمة لنا... امّا نحن، فنريد انتخابات ديمقراطية كوسيلة للوصول الى الحل النهائي وليس كهدف...». واجابة عن السؤال هل كان هنالك ضوء اخضر من المنظمة؟ قال: «ليست لي اتصالات، ولم آخذ ضوءاً اخضر؛ لأنني لم اعلم باللقاء مسبقاً. ولكن هناك حقيقة واحدة ذكرتها لشامير هي انه لا يوجد، ولا يتمّ، شيء في الاراضي المحتلة الّا بموافقة م.ت.ف. وبعلمها». واضاف: «حتى لو لم تطلب القيادة الموحّدة الاعلان عن مثل هذه اللقاءات، لا اعتقد بأنني كنت سأبقيه سراً» (**المصدر نفسه**).

مواقف وآراء مسؤولين اسرائيليين

في اعقاب الضجة التي أُثيرت حول اجراء اللقاءات بين مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، حاول رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، تبرير ما فعله، فقال: «انني اجري اتصالات مع شخصيات عربية من [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة؛ ولا ارى فيها مفاوضات؛ وان الاتصالات، دائماً، مجدية، ويجب الحصول على موافقة مبدئية من جانب طرف عربي على المبادرة الاسرائيلية، وبعدها الدخول في مفاوضات حول التفاصيل» (**معاريف**، ٢٤/٧/١٩٨٩). وقال شامير حول امكان ايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. جراء تلك المحادثات: «انني اتفحص الوضع؛ وكلّي ثقة بأن للسكان في المناطق [المحتلة] مصالح خاصة بهم... وان جزءاً من السكان سوف يفهم ان عليه التوصل الى اتفاق، والتعاون معنا، دون انتظار اشارات من أحد... وقد جاء في قرارات مركز الليكود ان المفاوضات سوف تجرى، فقط بعد انتهاء العنف؛ وما اقوم به هو اجراء حوارات، لا مفاوضات» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة، يوسف بن ـ اهرون، ان «محادثات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الخارجية، موشي ارنس، مع سكان المناطق [المحتلة] ليس في استطاعتها السير قدماً بمبادرة السلام الاسرائيلية، لأن الحوار الذي تجريه الولايات المتحدة مع م.ت.ف. في تونس يخطف الأضواء» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٩).

امّا مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الاعلام، آفي بزنر، فقد قال ان رئيس الحكومة سوف يستمر في البحث، بين الفلسطينيين، عن شركاء للحوار، بهدف السير قدماً بمبادرة السلام الاسرائيلية. واضاف بزنر: «ان من يحاولون خلق وهم بأن هناك، ظاهرياً، حواراً غير مباشر مع م.ت.ف. او اي اتصالات معها، فانهم يخدعون انفسهم عن سبق اصرار». ونوّه بأن الطريفي نفسه قال: «ان اللقاء مع شامير لم يتمّ بعلم م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٨٩).

ومن ثمّ، عاد شامير وقال في برنامج «موكيد» المتلفز، ان محادثاته مع الفلسطينيين كانت ذات جدوى؛ وانه يرى ضرورة الاستمرار بها. وعلى حد قوله: «حتى الآن، لم نصل مرحلة المفاوضات. وما اريده هو غرز الثقة في مسامع من التقي بهم بأن طريق تقدم السلام تمر عبر مبادرة الحكومة الاسرائيلية؛ كذلك ادعو الفلسطينيين كافة الى الانضمام الى جهد مبادرتنا» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

وعلى ارضية هذه التصريحات، اشتدت المواجهة بين وزراء «القيود» اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي، وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، حيث وصف نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير البناء والاسكان، ليفي، هذا الوضع بأنه خطير وجديد. وان الوضع داخل الليكود قد اصبح اكثر توتراً. وقال ليفي ان تلك اللقاءات تدخل م.ت.ف. الى وسط الحلبة السياسية. وعلى حد قوله، «فقد اعلن شامير عن انه يلتقي فقط مع فلسطينيين ليسوا اعضاء في م.ت.ف. بينما يقول الفلسطينيون انهم يبلغون الى المنظمة آخر التطورات، واولاً بأول». وشاركه في هذا الرأي الوزير موداعي، حيث قال: «انني انظر بخطورة الى لقاءات شامير؛ ولا اميّز بين اجراء

محادثات واجراء مفاوضات؛ ولا ارى اين يقع الحد الفاصل بين الاثنين. لهذا، اشجب اية محادثات مع اشخاص يمثلون م.ت.ف. سواء أتمّت بشكل مباشر او غير مباشر، لأنها تتناقض مع قرارات مركز الليكود ومع بنود الاتفاق الحكومي» (**الاتحاد**، ٢٨/٧/١٩٨٩). كذلك، دعا وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، شارون، رئيس الحكومة الى الالتزام بقرارات الحزب، وقال: «انني لا اعرف اسماء الشخصيات التي التقى بها شامير، لأن احداً لم يقدّم تقريراً حول تلك اللقاءات» (**المصدر نفسه**).

امّا وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، فقد دافع عن اجراء الاتصالات مع فلسطينيين من الاراضي المحتلة، قائلاً: «ان عدم الاتصال بهم كان احد اكبر اخطاء اسرائيل خلال العقدين الماضيين». وسخر من الشخصيات السياسية التي انتقدت اجراء الحكومة محادثات مع فلسطينيين بشأن مقترحات سلام اسرائيلية. وقال ارنس، في حديث مع اذاعة الجيش الاسرائيلي: «من الصعب ان افهم المنطق الذي يقول اننا يجب ان نبقى في الاراضي [المحتلة] ونعيش مع هؤلاء العرب دون ان نتحدث معهم!». واعترف أرنس بأنه اجرى محادثات مع من اسماهم «عرباً من سكان [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، بهدف تشجيعهم على المضي قدماً نحو اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في المناطق [المحتلة]». واضاف، ان الذين اجتمع بهم لم يؤكدوا له تعاطفهم مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٨٩). كذلك، اعتبر الوزير ايهود اولمرت ان الثلاثي ليفي ـ موداعي ـ شارون سيحاول اسقاط رئيس الحكومة، جرّاء لقاءاته مع شخصيات فلسطينية. واضاف: «الّا ان الاكثرية في الليكود تؤيد رئيس الحكومة، وان من يحاول تنفيذ ذلك سوف يجد نفسه معزولاً» (**حدشوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

اتصالات غير مباشرة

كتبت صحيفة «معاريف» (٣١/٧/١٩٨٩): «توجد جهات عليا في حزب العمل تربط بين لقاء الطريفي ـ عرفات في القاهرة وبين لقاء الطريفي ـ شامير؛ وانها ترى فيها مفاوضات غير مباشرة مع م.ت.ف. وتعتقد هذه الجهات بأن محاولات الليكود الرامية الى تجاهل م.ت.ف. في تونس تتسبب في توثيق الاتصال والتنسيق بين الولايات المتحدة وزعماء المنظمة الفلسطينية على حساب اسرائيل. وقد علّق وزير البحث العلمي والتطوير، عيزر وايزمان بالقول: «يجب التحدث مع م.ت.ف. بطريقة مرتّبة، بدلاً من ان يقوم كل شخص بانتقاء من يلتقي بهم من رجال المنظمة، على اعتبار ان هذا الشخص قتل شخصين، والآخر قتل اربعة اشخاص؛ ففي نهاية المطاف، سوف يجرى الحديث معهم جميعاً. واذا كانت هناك امكانية للقاء الطريفي، الذي قدّم تقريراً الى عرفات، فمن الافضل عمل ذلك بطريقة مرتبة ومنظمة» (**معاريف**، ١/٨/١٩٨٩).

أمّا القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فقد اعتبر المناقشات الجارية مع شخصيات فلسطينية من الاراضي المحتلة انها تشبه كثيراً اتصالات غير مباشرة مع م.ت.ف. ومن المستحيل نفيها. واضاف، ان الفرق القائم بين التفاوض مع م.ت.ف. وفلسطينيين قريبين منها يقل يوماً بعد يوم وسيزداد ضآلة في المستقبل. واعرب عن اعتقاده بأنه طالما واصل رئيس الحكومة، شامير، الاعلان عن ان هدفه هو المحافظة على «سلامة الارض»، فان احتمالات الشروع في مفاوضات مع الفلسطينيين ضئيلة (**الاتحاد**، ٣٠/٧/١٩٨٩). وأكد بيرس، في كلمة الى مركز الكيبوتسات الموحّد، «ضرورة البحث عن طريقة للتحدث مع كل فلسطيني، بغض النظر عن الرأي الذي يحمله» (**دافار**، ٣٠/٧/١٩٨٩).

وفي الاتجاه عينه، اشار وزير الزراعة، يعقوب تسور (معراخ)، الى «ان حقيقة عدم رفض الخطة السياسية الاسرائيلية من قبل فلسطينيي المناطق [المحتلة]، ومن قبل م.ت.ف. تشير الى اننا نمرّ في فترة اعتدال» (**المصدر نفسه**).

على خلفية هذه التصريحات من كلا الجانبين، نشب جدال حادّ في وسائط الاعلام الاسرائيلية بين «حمائم» حزب العمل والليكود حول طابع الاتصالات التي تجرى بين اسرائيل والفلسطينيين؛ اذ اكد نائب وزير المالية الاسرائيلية، يوسي بايلين، موقفه بوجوب التحاور مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، معلّلاً ذلك بأنه ـ اي

عرفات ـ مقبول لدى التيار المعتدل في الحركة الفلسطينية (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٩). وفي استجواب في الكنيست، قال بايلين ان «حكومة اسرائيل تجري محادثات مع ممثلي م.ت.ف. في المناطق [المحتلة]». واشار الى ان المحادثات المباشرة مع ممثلي م.ت.ف. في المناطق المحتلة مستمرة منذ فترة طويلة. «واذا كان هناك من يرغب في عرض جميل الطريفي كممثل لمصلحة الدفاع عن المستهلك، فهذا شأنه !». واضاف: «ان الاتصالات غير المباشرة مع م.ت.ف. تجرى ليس فقط بواسطة الولايات المتحدة، بل، ايضاً، عبر مصر ورومانيا ودول اوروبية اخرى. وهذه الجهات، كافة، تقوم بنقل الرسائل من هذا الجانب الى الجانب الآخر» (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

في المقابل، رد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، على اقوال بايلين بأن اقواله في الكنيست ليست بياناً باسم الحكومة، وانها تشويه للحقائق. وأكد شامير انه لا تجرى مفاوضات مع ممثلي م.ت.ف، سواء أكانت مباشرة، او غير مباشرة (**عل همشمار**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

اسباب وأهداف اللقاءات

كثرت، وتنوّعت، في الآونة الاخيرة، التحليلات والتعليقات حول اسباب واهداف اللقاءات بين مسؤولين رسميين اسرائيليين وبين شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة. فقد وصفها البعض بأنها محادثات غير مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. ووصفها البعض الآخر بأنها تشكل تحوّلاً في سياسة اسرائيل تجاه القضية الفلسطينية، بعد اصطدام مبادرة السلام الاسرائيلية بالحائط المسدود.

وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «عل همشمار» (٢٧/٧/١٩٨٩)، «ان لقاءات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشخصيات فلسطينية في [الضفة الفلسطينية] لا يمكن وصفها بأنها مفاوضات، بل محادثات توضيح واقناع لتلك الشخصيات، للموافقة على فكرة الانتخابات في المناطق المحتلة.

«ان معارضة الليكود لاجراء محادثات مباشرة مع م.ت.ف. التي نعتقد بأنها افضل السبل للتفاهم، لا تنبع فقط من المعارضة لـ م.ت.ف. بل من الرفض المطلق لطلب اقامة دولة فلسطينية. وقد ورد هذا الكلام على لسان الوزير الليكودي، موشي كتساف؛ وبهذا كشف عن الدوافع الحقيقية لرفض م.ت.ف. غير ان بيغن اقرّ، في حينه، بأنه خلال المفاوضات حول التسوية لن توضع اي شروط مسبقة. يستطيع الفلسطينيون المطالبة باقامة دولة مستقلة؛ كما تستطيع اسرائيل المطالبة بضم المناطق اليها. لكن شامير الذي يرفض م.ت.ف. لا يدرك، على ما يبدو، ان الممثلين الذين سوف ينتخبون في المناطق [المحتلة] لن يتفوّهوا بأي كلمة بدون موافقة م.ت.ف. وعندها سوف تضطر اسرائيل الى مواجهة هذا الطلب الذي يحظى بتأييد بين غالبية دول عالم».

كذلك، علّق احد الصحفيين على لقاء شامير ـ الطريفي، فكتب: «نستطيع الافتراض ان الشخصيات التي تدعى الى مقابلة رئيس الحكومة تقوم باسماع شامير مطالب م.ت.ف. وفي احسن الاحوال، سوف تقوم تلك الشخصيات بمهمة ساعي البريد بين القدس وتونس. أمّا الاعلان عن ان لا مفاوضات مع م.ت.ف. فهو مجرد تبنّي لسياسة النعامة؛ هذا لأن شامير ومساعديه يدركون، او سوف يدركون عما قريب، ان كل لقاء يجرى في القدس مع شخصية فلسطينية من المناطق [المحتلة] ليس الّا لقاء غير مباشر مع م.ت.ف. في تونس» (عوزي محنايمي، **يديعوت احرونوت**، ٢٦/٧/١٩٨٩).

وشاركه في هذا الرأي صحفي آخر، فكتب: «ان سلسلة اللقاءات التي بدأها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هي ظاهرة غير عادية، حيث تبدو كأنها بداية مفاوضات مع الفلسطينيين، اي م.ت.ف. او ربما بداية الطريق الى تلك المفاوضات، وهي ذات اهمية كبرى. فخلال سنوات خلت، أجرى شامير لقاءات قليلة جداً مع شخصيات من المناطق [المحتلة]... من بين اولئك الذين كانوا يعتبرون من المعتدلين والمستقلين في آرائهم...» (روني شيكد، «المناطق؛ القادة والاتصالات»، **يديعوت احرونوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

وحول اضطرار شامير الى الالتقاء بشخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة محسوبة على م.ت.ف.

كتب بنحاس عنباري: «لقد سبق شامير في هذا المجال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في استيعاب ضرورة الدخول في حوار مع م.ت.ف. وعلى الرغم من ان اساس اتصالاته مع قيادة م.ت.ف. تتم عبر شخصيات من المناطق [المحتلة]، فان الاميركيين، ايضاً، يقومون بدور حلقة اتصال هامة، ولهذا الامر دلالته...» (بنحاس عنباري، «اتصالات مفروضة»، **عل همشمار**، ٢٧/٧/١٩٨٩).

أمّا الصحفي داني روبنشتاين، فقد اعتبر ان لقاء شامير بالمحامي الطريفي هو بمثابة تحوّل في سياسة اسرائيل. «اولاً، لأن اسحق شامير لم يلتق تقريباً بعرب فلسطينيين من المناطق [المحتلة]؛ وثانياً، لأن جميل الطريفي يعتبر من انصار التيار المركزي في 'فتح'، ولهذا كان مرفوضاً اسرائيلياً حتى الآونة الاخيرة» (**دافار**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتب آخر: «في الوضع القائم، ان السبيل الوحيد هو البدء، على الفور، بمفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. لكن على خلفية معارضة حكومة اسرائيل (بطرفيها الليكودي والمعراخي)، فالامر يبدو غير ممكن. أمّا الممكن، فهو قيام شامير ووزراء آخرون بالتحدث الى رجال م.ت.ف. من خلال عدم التدقيق بهويتهم؛ هذا، لأن شامير، ايضاً، لن يجد في المناطق [المحتلة] تمثيل بديل من منظمة التحرير الفلسطينية» (مارك غيفن، **عل همشمار**، ٣١/٧/١٩٨٩).

صلاح عبدالله

رؤية الى مكوّنات الصراع العربي ـ الاسرائيلي

جيمي كارتر، **دم ابراهام: رؤية الى الشرق الاوسط** (ترجمة سامي جابر)، بيروت: دار المروج، ١٩٨٦، ٢١٦ صفحة.

يُعتبر الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، من أكثر الرؤساء الأميركيين التصاقاً بقضايا الشرق الأوسط. ففي عهده تمّ توقيع أول معاهدة سلام بين أكبر دولة عربية (مصر) وبين اسرائيل، برعايته المباشرة ومشاركته الشخصية. كما يعزو البعض هزيمته في انتخابات الرئاسة الأميركية، العام ١٩٨٠، الى فشله في تحرير العاملين في السفارة الأميركية في طهران. واذا كان هذا السبب صحيحاً، فان فشله في تلك الانتخابات يرتبط، ايضاً، بالشرق الاوسط.

والرئيس كارتر هو أول رئيس أميركي يحدّد موقفاً واضحاً من القضية الفلسطينية. ففي خطاب له، في مدينة كلينتون (ولاية ماساشوستس)، في ١٦/٣/١٩٧٧، ولمّا يمض على تولّيه الرئاسة شهران، قال: «يجب ان يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين، الذين عانوا لسنوات عديدة» (د. محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ترجمة كوكب الريّس، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ١٨٨). وفي مؤتمر صحافي عقده في ١٢/٥/١٩٧٧، أوضح كارتر «ان التحديد الدقيق لما يجب ان يكون عليه هذا الوطن، ودرجة استقلال الكيان الفلسطيني، وعلاقته بالأردن، أو بسوريا، أو بدول أخرى، وحدوده الجغرافية، يجب ان تبلورها الأطراف المعنيّة؛ لكن من الواضح ان حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، أمر ذو أهمية قصوى» (**المصدر نفسه**، ص ١٨٨ ـ ١٨٩). وفي ٤/١/١٩٧٨، في أثناء مروره في مصر، وكان في طريقه من الهند الى واشنطن، أعلن، بعد محادثات مع الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، الصيغة التي صارت تعرف بـ «صيغة أسوان». وأهمّ ما فيها ـ كما قال وزير خارجية مصر، في حينه، محمد ابراهيم كامل ـ الفقرة الثالثة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث ورد فيها: «يجب ان يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية من جميع وجوهها؛ ويجب ان يتضمّن الحل الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصيرهم» (محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة: دار الاهالي، ١٩٨٧، ص ٨٠ ـ ٨١).

والكتاب، الذي سنتناوله، «دم ابراهام؛ رؤية الى الشرق الأوسط»، هو من تأليف الرئيس كارتر؛ وهو حصيلة تجربته الشخصية كرئيس للولايات المتحدة الأميركية، من جهة، وحصيلة مناقشات أجراها مع مسؤولين في دول الشرق الأوسط، عند زيارته للمنطقة في العام ١٩٨٣، بعد تركه منصب الرئاسة بسنتين، وحصيلة مطالعاته لتاريخ المنطقة واهتمامه الديني بها. ولذا، فهو يزاوج بين الاسطورة والتاريخ والواقع الراهن للصراع العربي ـ الاسرائيلي، اذ رأى انه، «لفهم جذور الكراهية وأسباب اراقة الدماء التي ما تزال مخيمة على العلاقات فيما بين أبناء تلك المنطقة، من المفيد العودة الى الكتب المقدسة للأزمنة القديمة. ولدرجة ملحوظة، تكوّن مقولة ' ارادة الله ' الأساس للجدال الخفي، وللهجمات الارهابية الشرسة، بمعظمها، بين اليهود والمسلمين والمسيحيين» (ص ٢٨). و«الاختلافات الدينية والعرقية، والخلاف حول المرجع الأصلي، كلها ساهمت في التوتر السياسي الشامل والسائد في المنطقة، ليس فقط داخل العالم العربي، بل فيما بين مواطني اسرائيل أيضاً» (ص ٢٣). ولكن، «ومع هذا كله، فان السبب الجوهري لاستمرار اراقة الدماء في المنطقة يعود الى الصراع من أجل الأرض» (ص ٣٢).

وتشمل أبواب الكتاب سجلاً بأهم أحداث الشرق الأوسط، تبدأ بالعام ٩٠٠٠ ق.م. وتنتهي في العام ١٩٨٥ م. وهو عام اعداد الكتاب. يلي سجل الاحداث خمس خرائط، توضح أربع منها وضع اليهود في الشرق الأوسط منذ رحلة ابراهام (ابراهيم) من مدينة أور على ضفاف دجلة الى أرض كنعان، حتى وضع اسرائيل الحالي في فلسطين المحتلة. ثمّ استعرض، في مقدمة الكتاب، الوضع العام في الشرق الأوسط بشكل عام، مركزاً على المآسي التي واجهتها هذه المنطقة من العالم؛ اذ «تميّز تاريخ الشرق الأوسط بمعاناة وتناحر هائلين بين شعوبه» (ص ٢٥)؛ كما استعرض مواقف الأطراف المعنيّة مباشرة بوضع الشرق الأوسط، سواء المحلية أو الدولية. وفي الفصول اللاحقة، استعرض مواقف كل دولة من الدول المعنيّة مباشرة بهذا الصراع، بدءاً باسرائيل، فسوريا، فلبنان، فالفلسطينيين، فالأردن، فمصر، فالعربية السعودية. واختتم كارتر كتابه بتصوّر حول مستقبل الحل السياسي لمشكلات المنطقة؛ كما ذيّله بعدد من الملاحق ـ الوثائق المتعلقة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان الكتاب يعني «بذلك القسم من الشرق الأوسط المشتمل على المناطق الاكثر تورطاً في الصراع حول مستقبل الأرض المقدسة، اسرائيل وجيرانها (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، والمناطق المحتلة المشتملة على الضفة الغربية وقطاع غزة) والمملكة العربية السعودية. ولربما كان الشرق الأوسط أكثر المناطق تقلّباً واشتهاء في العالم، ومنطقة جعل منها عدم ثباتها أكبر تهديد للسلام العالمي، وبصورة شبه أكيدة» (ص ٢٧).

الأسطورة والتاريخ وعلاقتهما بالصراع الراهن

كتب كارتر ان نقاشاته مع الرئيس المصري، أنور السادات، ذكّرته «بأخوّة العربي واليهودي، كونهما ابنين لابراهيم... [ودفعته] لاعادة تفحص القصة التوراتية حول ابراهيم والأوائل من ذرّيته، ومتمعّناً في أولى مغامراتهم من وجهة نظر العرب والمسيحيين واليهود على السواء؛ فكيف اتفق لمؤمنين بتاريخ واحد، وعلى اختلافهم، ان اقتنعوا بأن كلاً منهم هو شعب الله المختار» (ص ٢٨). وأضاف، ان موضوع الديانات التوحيدية الثلاث كان مجال نقاش واسع خلال لقاءاته مع السادات ومناحيم بيغن «وأثرها على العلاقات القديمة، والراهنة، بين شعوب الشرق الأوسط؛ وكذلك أثرها علينا نحن كأفراد ـ كيهودي وكمسلم وكمسيحي ـ يبحثون عن السلام» (ص ٣١). فـ «لليهودية، كما للاسلام، تأثير عميق على الحكومات وعلى السياسة العامة في اسرائيل والبلدان العربية» (ص ٣٢). وهذا الجانب الديني كان له أثره في تفكير الرئيس كارتر، حيث كتب: «بالنسبة لي، لم يكن من سبيل للوصول، أو الدخول، الى اسرائيل دون الرجوع، أولاً، الى الكتاب المقدس، وتاريخ البلد، وشعبه. فالأسماء والصور قد أمست جزءاً مكمّلاً لحياتي، كمسيحي، منذ زمن طويل؛ لكن العديد منها اتخذ مدلولاً مختلفاً بالكامل، وجديداً مذ أصبحت رئيساً للولايات المتحدة، وشاركت في حياة، أو موت، المفاوضات الهادفة لحل بعض مشاكل القرن العشرين. وبالواقع، من النادر ان تجد الماضي البعيد منجدلاً بالحاضر الآتي على هذا النحو، ليس فقط أمام رجال الدين وأساتذة التاريخ... بل، أيضاً، أمام رجال الدولة في قاعات الحكم، وأمام القادة العسكريين في ساحة المعركة» (ص ٤٩ ـ ٥٠). وحسب هذا المنطق، تمركز التاريخ القديم لمنطقة الشرق الأوسط والوضع الراهن فيها لدى الكاتب حول اليهود، الذين منذ «حكم الملك داود استمر مفهوم الأمة اليهودية [لديهم] على قيد الحياة، مع ان الشعب اليهودي شُتّت بين امم العالم قاطبة؛ فقط القليل الباقي تدبّر أمره وحافظ على بقائه في فلسطين في ظل حكم فاتحيها العديدين. بدورهم، استمر المسيحيون والمسلمون العرب في العيش على الأرض نفسها، لكن دون أمل، أو حتى أدنى تفكير في تأسيس أمة مستقلة ومنفصلة؛ وجلّ اهتمامهم انصب حول العائلة، والقبيلة، والعالم الاسلامي الواسع بالنسبة الى المسلمين منهم. ان الافكار القومية القوية اخذت تتبلور (بين العرب) فقط في الخمسين سنة الأخيرة، بعد أن رأوا الهجرة الصهيونية الى فلسطين... [و] في صراعهم من أجل تقرير المصير، وأحياناً وسط اراقة الدماء، عاش اليهود والفلسطينيون كجيران قلقين في ظل السيطرة البريطانية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس دولة اسرائيل» (ص ٥١).

وانطلاقاً من مركزة الكاتب للتاريخ حول اليهود، اعتماداً على التاريخ المدوّن في التوراة، تصبح سوريا هي الأرض التي عبرها ابراهيم في طريقه الى ارض كنعان، حيث توقف «في دمشق، عاصمة سوريا؛ تلك

المدينة... التي تعتبر من أكثر المدن القائمة قدماً في العالم... [و] عادة ما تحدد سوريا القديمة كمجال يشتمل على سوريا الحديثة ولبنان واسرائيل [فلسطين] والأردن. واليوم، عندما يشير بعض الزعماء العرب الى سوريا الكبرى، فانهم يتصورون في ذهنهم هذا المجال نفسه» (ص ٧٧)؛ أمّا فلسطين «التي تدعى، أيضاً، أرض كنعان أو الأرض المقدسة»، فلم تكن لها حدود واضحة، حسب الكاتب (ص ١١٥). «وفلسطين اسم قديم العهد استمد من الفلسطينيين الذين عاشوا هنالك. كانوا يعرفون بشعب البحر، وقطنوا، بشكل رئيس، الأراضي على الساحل البحري لما يعرف اليوم بجنوب اسرائيل وقطاع غزة. هذا ولا تقدم التوراة أية صورة جذّابة عن هؤلاء القوم، لأنهم لم يكونوا يعبدون الله، ولأنهم تنافسوا مع واضعي الكتاب المقدس من أجل السيطرة على أرض كنعان» (الصفحة ذاتها). هذان الشعبان المتنافسان على السيطرة على فلسطين «بالرغم ـ ولعله بسبب ـ التشابهات القوية بين التاريخ القديم والحديث يبغض الاسرائيليون والفلسطينيون عموماً كل منهما الآخر، وينكرون، عادة، أي تماثل بين ظروفهما، كما لو أن الاعتراف، بشكل ما، بشرعية قضية الخصم يعني اضعاف قضية الطرف الآخر» (ص ١١١٨). أمّا الأردن، كما ذكر الكاتب، فيبدأ بذلك «الممر الضيق الذي... [يؤدي] الى الاقتراب أكثر من وادي موسى، حيث كان الاسرائيليون الذين تهددهم الفناء قد تلقوا الماء، بمعجزة، من نبع جديد، اذ قال الله لقائدهم ان يضرب صخرة بعصاه» (ص ١٣٥). ومصر هي المكان الذي «تلقى موسى [فيه] من الله وصاياه العشر» (ص ١٥٣) في صحراء سيناء. وبسبب غنى مصر، في ذلك الزمان، «لم يكن مدهشاً ان يستأنف ابراهيم طريقه الى دلتا النيل ـ ليس بعيداً عن مزرعة السادات العائلية ـ ربما ليبتاع المؤن لعائلته وقطعانه، بعد ان اكتشف القحط والجوع لدى وصوله، أخيراً، الى أرض الميعاد في كنعان... [و] عندما تعرّضت أرض كنعان لقحط كبير آخر، عادت عائلة اسرائيل (الذي يعرف أيضاً بيعقوب) حفيد ابراهيم، من جديد الى مصر... لتنقذ نفسها من الموت جوعاً. ظل خلفاؤه هناك أربعة قرون... الى ان أعادهم موسى من جديد الى أرض الميعاد» (ص ١٥٧). والجزيرة العربية هي تلك المنطقة التي جاءت منها ملكة سبأ «لزيارة الملك سليمان، ملك اسرائيل، الأقوى نفوذاً حوالى ١٠٠٠ ق.م» (ص ١٧٥). وهذا الربط بين التاريخ التوراتي لمنطقة الشرق الأوسط والوضع الراهن يتوزع على معظم فصول الكاتب، ان لم يكن على جميعها.

الطموحات المستحيلة والامكانات المعقولة

كي يشير الى استمرار اراقة الدماء في الشرق الأوسط، بدأ الكاتب سطور كتابه الأول بذكر مجازر صبرا وشاتيلا. وقد أخطأ في تحديد تاريخ تلك المجازر؛ اذ أورد انها وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ (ص ٢٥)، والواقع هو انها وقعت في ١٦ و١٧/٩/١٩٨٢؛ واستنتج «انه في تاريخ لعبة السياسة والنضال لتلك الأقطار، يكاد يكون الأبرياء هم من يدفع ضريبة الموت، وبأعداد كبيرة» (ص ٢٥).

وبعد ان استعرض الرئيس كارتر، في كتابه، تاريخ أبناء ابراهيم باختصار، استعرض تاريخ الصراع الحديث على فلسطين، باختصار أيضاً، واوجز الوضع الراهن على النحو التالي: «لدى كتابتي هذه الصفحات (كانون الثاني [يناير] ١٩٨٥) ما تزال اسرائيل جاثمة [على]... جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ كما ان السفير المصري ما برح مسحوباً من اسرائيل في ظل سيادة ' السلام البارد ' الدقيق بين البلدين. أمّا الملك حسين، فان رغبته في احياء عملية السلام، والمفاوضة نيابة عن الفلسطينيين، لا تزال محبطة نتيجة لنقص الدعم من قبل م.ت.ف. والقادة العرب المعتدلين. وبدورها، فان الولايات المتحدة تعاني من الفشل المكلف والمربك في بيروت، في الوقت الذي برز الرئيس السوري، حافظ الأسد، كقوة خارجية لا يمكن اعتراضها في لبنان. في أحسن الأحوال، ثمة ورطة، الآن، في الشرق الأوسط تتفاقم بشكل مطرد بواسطة سياسات وتصريحات وأفعال، في مجمل الأحوال تغذي الارتياب وسوء الفهم» (ص ٣٩). مع ذلك، قال الكاتب: «في بعض الأحيان، وفي ظل ظروف على درجة متساوية من التعقيد، استطاع الرسميون الأميركيون جمع الفرقاء المتخاصمين معاً وتحقيق انجازات بنجاح محدود، مثل العّراب داعم قراري مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨، كيسنجر، في ديبلوماسيته المكوكية، وفي ظل حكم الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، والمواصلة

الى فك ارتباطين في سيناء، واتفاقيتي كامب ديفيد، واتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية» (ص ٤٠).

وحدّد الكاتب أهداف الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط على النحو التالي: «ضمان أمن اسرائيل وجيرانها العرب والعيش بسلام؛ استقلالية كل شعب وعدم التدخل الخارجي في أموره الداخلية؛ منح فلسطينيي الضفة الغربية وغزة حقوقهم الشرعية، بما فيها حق تقرير المصير؛ انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة؛ لبنان مستقل ذو سلطة موحدة مع انسحاب جميع القوى الأجنبية؛ استبعاد الشرق الأوسط من المواجهة بين القوى العظمى؛ الحد من التدخل السوفياتي في شؤون المنطقة؛ وضع حدّ للحرب بين العراق وايران واعادة تعيين حدودهما الرسمية؛ الرخاء الاقتصادي والحياة الكريمة لشعوب المنطقة» (الصفحة ذاتها). ورأى كارتر ان «هذه الأهداف معقولة ومتوازنة بشكل حسن، حتى لمعظم شعوب الشرق الأوسط؛ فلماذا، اذاً، هذه الصعوبة الفائقة ـ وعلى ما يبدو مستحيلة ـ في احلال السلام في المنطقة؟... وماذا يمنع قادة هؤلاء من الذهاب الى طاولة المفاوضات؟ ان كلاً من الفرقاء المتنافسين يؤمن في عدالة قضيته، والبعض منهم على استعداد لمواجهة الموت على ان يغيّر موقفه، أو حتى يعترف بشرعية وجود غريمه. انهم يتصرفون على أساس قناعة مطلقة بأنهم ينفذون ارادة الله. ان معظم الوقائع ليست في تعارض، لذا، كيف من الجائز ان يكون هناك مثل هذه الآراء المتضاربة والحادة بين شعوب تعيش في نفس المنطقة؟ فقط بالاستماع الى أصوات كل من شعوب المنطقة، وتفحّص تاريخ الناس أنفسهم عن كثب، يمكن الوصول الى أجوبة [عن]... هذه الأسئلة» (الصفحة ذاتها).

وهكذا، بدأ الكاتب في الفصول التالية باستعراض تاريخ الصراع بين دول المنطقة؛ كما عرض الطموحات القوية لكل من شعوبها، والتي تشكل مانعاً على طريق تسوية مشكلاتها؛ واضافة الى ذلك عرض للامكانات الواقعية التي، عبر تحريكها، يمكن تحقيق السلام في واحدة من أهم مناطق العالم وأكثرها تهديداً للسلام العالمي. وسنتابع مع الكاتب التسلسل الذي اعتمده جغرافياً.

اسرائيل

فرد كارتر، في كتابه، الجزء الاكبر من صفحاته لاسرائيل (٣٢ صفحة)، وأبرز اعجابه بالتجربة الاسرائيلية، وبديمقراطيتها، مقارناً ذلك بما في البلدان العربية، حيث في ظل «القيادة الأكثر سلطوية، من العبث نشدان حرية التعبير عن الرأي من قبل المواطنين العاديين، وحتى بين رجال الأعمال والصحافيين والباحثين في الجامعات. فقط في اسرائيل حيث الديمقراطية التي تكاد تكون حرية القول [فيها] غير مقيدة، ويمكن للمرء سماع مدى واسع للرأي المتعلق بالنزاعات فيما بين الفلسطينيين والعرب الآخرين والاسرائيليين، وغالباً بين الاسرائيليين والضيوف المميزين» (ص ٥١). وقال، ان الاسرائيليين «يعرفون جيداً ان الأربعة ملايين فلسطيني، مدعومين بمئات الملايين من المسلمين في كل مكان، وبأصدقاء وحلفاء من الشعوب العربية، يدّعون الحق في تكوين شعب على الأرض ذاتها. ان هذا أمر مخيف لأولئك المكرسين من أجل صيانة وازدهار الأمة الصغيرة» (ص ٥٠)؛ ولذا «ورغم وجود النزاعات الهامة بين القادة السياسيين المتعارضين في المناقشات والمناظرات، فان الاختلافات تنحو الى تفاهة، حين تدور الاسئلة حول أمن اسرائيل... فالديانة الواحدة والتاريخ المشترك وذكريات المعاناة المروعة توحّدهم في قوة وانصهار لا يضاهيهما، ربما، أي شيء مماثل في أي مكان من العالم» (ص ٥٢).

واستعرض الكاتب نظرة الاسرائيليين الى مشاكل الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، حيث نقل عن رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، القول: «ان جذور النزاع في الشرق الأوسط، بمعظمها، لا علاقة لها باسرائيل، وان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يقود، بالضرورة، الى استقرار المنطقة، ولا يفتح عهداً جديداً من التقدّم، ويصغّر من أهمية المشكلة الفلسطينية، كما يعتبر اليهود حكاماً طبيعيين للأكثرية في غرب فلسطين (اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة) مع حقهم وواجبهم في تكثيف سكنهم في المنطقة أكثر، في حين أنه يحدد البحث عن وطن الفلسطينيين العرب في فلسطين الشرقية (مملكة الأردن). هذا وصرح انه طالما ان اسرائيل لن تتخلى عن أي جزء من الضفة الغربية، فان حدود ما قبل العام ١٩٦٧ لا شأن لها الآن، قاطعاً بذلك كل علاقة على الاطلاق للبحث عن سلام للمنطقة» (ص ٦٨). واضاف الكاتب «ان بعض الاسرائيليين الآخرين، من ذوي التأثير

الكبير، يذهبون الى أبعد من هذا، موسّعين الحدود النهائية لاسرائيل لتشتمل على أقسام أساسية من لبنان والضفة الشرقية لنهر الأردن، أو داعين الى القيام بمحاولة مدروسة لارغام أعداد كبيرة من غير اليهود على الخروج من الأراضي المحتلة... وفي أواخر آب [أغسطس]، قال شارون ان الضفة الشرقية للأردن ' هي ملكنا، لكنها ليست في يدنا، تماماً مثلما كانت عليه القدس الشرقية حتى حرب الأيام الستة' . حتى في [ظل] حكومة وحدة وطنية يترأسها رئيس وزراء معتدل [بيرس في حينه] تصبح مثل هذه المعتقدات عوامل قوية في رسم السياسة الاسرائيلية» (ص ٦٨ ـ ٦٩)؛ وذكر كارتر «ان معظم وجهات النظر هذه تتعارض مع تلك التي للقادة الأميركيين» (ص ٦٨).

وفي ظل هكذا توجّه مهيمن في اسرائيل، هل هناك امكانية للسلام؟ كتب كارتر ان هناك خيارات عدّة، وليس أي منهما مستحب لدى اسرائيل. والخيارات هي: «الانسحاب كما حدّد في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، وكما صوِّر في اتفاقيتي كامب ديفيد، مشتملاً على حق تقرير المصير للفلسطينيين الى حدّ الحكم الذاتي الكامل في الأراضي المرتبطة بنوع من الكونفيدرالية مع الأردن على أقل تعديل...؛ الالحاق القسري للمنطقة وضمّها الى اسرائيل... [بما يتعارض مع] اتفاقيتي كامب ديفيد التي يعتبر المصريون معاهدة السلام مبنيّة عليها، كما سوف ينتج عنها، في الوقت عينه، تأسيس لمجتمع ثنائي أو مزدوج الانتماء الوطني...؛ الابقاء على الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية مع احتمال ضمها بصورة شرعية بعد انقاص نسبة السكان العرب بنحو لا يستهان به، وبفعل الهجرة...؛ ايجاد شكل من أشكال مشاركة السلطة، ربما مع الأردن، أو تقسيم الأرض الى مجتمعات صغيرة، مع منح جميع من يسكنها حقوقاً متساوية» (ص ٦٤ ـ ٦٥). واستخلص الكاتب «ان أكثر الخيارات جاذبية... هو أول هذه الخيارات: منح حكم ذاتي حقيقي وحق تقرير المصير للفلسطينيين في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اشتراط وجود حياد عسكري حقيقي للمنطقة المحدثة، وضمانات مناسبة لعدم تعرّض أمن اسرائيل والأردن للتهديد. كما يفضل ان يكون، هنا، اتحاد بين هذا ' الوطن' الفلسطيني وبين الأردن» (ص ٦٥). وهذا هو الخيار الأميركي المطروح حتى الآن.

بالمقابل، من الاتجاهات الاسرائيلية الرافضة للتحدث عن أي حق للفلسطينيين في فلسطين، رأى الكاتب ان هناك اتجاهات داعية الى السلام والتسوية. ومن أبرزها، حسب الكاتب، حركة السلام الآن، التي «تدعم عملية كامب ديفيد كأفضل تقدم نحو السلام، شريطة ان توصف كتسوية مؤقتة تؤمن بوجوب استقبال الممثلين الفلسطينيين الى طاولة المفاوضات، على أساس المساواة مع أعضاء مجموعات الدول الأخرى» (ص ٦٥). واستنتج كارتر انه «ما لم تحدث حرب ضخمة بين العرب واسرائيل، فان مفتاح مستقبل اسرائيل لن يوجد خارج البلد، بل داخلها. فلا الولايات المتحدة، ولا أي اتحاد بين القوى العربية، يمكن لهما فرض خياراتهما على اسرائيل في ما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، أو حقوق الفلسطينيين، أو الأراضي المحتلة لسوريا ولبنان. ان الأحكام المثلى لاسرائيل سوف تصنع في القدس... [فـ] القضايا الحادة يجرى نقاشها هناك بحماس كبير... [و] حصيلة هذا النقاش سوف ترسم مستقبل اسرائيل؛ كما يمكن لها ان تقرر احتمالات السلام في الشرق الأوسط، وربما في العالم» (ص ٧٤).

سوريا

تطرقّ الكاتب، في هذا الفصل (١٨ صفحة)، الى سوريا تحت قيادة الرئيس حافظ الأسد، الذي أجرى معه كارتر أحاديث مفصلة خلال اللقاءين اللذين عقدهما معه في العامين ١٩٧٧ و١٩٨٣ (ص ٧٨). فالأسد، والكلام للكاتب، «اشتهر... وسط الزعماء العرب ببطشه وقسوته على من يعارض سلطته من السوريين؛ لكن عرف عنه اخلاصه في الذود عن بلاده ضد التدخلات الخارجية، وحرصه على توسيع دور سوريا بوصفها قوة ذات نفوذ على صعيد مشاكل الشرق الأوسط... [و] يعتبر الأسد لبنان جزءاً لا ينفصل عن بلده؛ لذا، بدا له من الطبيعي، تماماً، ان يرسل القوات السورية، العام ١٩٧٦، لوضع حد للحرب الأهلية اللبنانية. كان يمتعض، بشدة، من أي تحدّ لزعامته العربية من جانب مصر والأردن ومنظمة التحرير، أو أي مصدر آخر. ولم يكن ليقبل أية

مساومة حول هذا المبدأ، مهما كلفه الأمر من مجابهات عسكرية، وسياسية، خطيرة» (ص ٨١). و«يختلف الأسد عن سواه من الزعماء العرب في ان وجهات نظره يقررها هو نفسه وتصدر عن بنات أفكاره... ولم يسبق للأسد ان أذعن لسواه من القادة السوريين؛ كما لم يسبق ان أبدى اهتماماً بردود فعلهم على مواقفه» (ص ٨٥).

ويرى الاسد «ان أصل المشاكل العديدة كان التقسيم الاعتباطي للمنطقة بواسطة القوتين الاستعماريتين، بريطانيا العظمى وفرنسا، ودون اعتبار للحدود الطبيعية، وللهويات الاثنية، والوحدات القبلية» (ص ٨٣). وبالنسبة الى اسرائيل، يرى الاسد ان «هذه الدولة قد قبلت عضواً في الامم المتحدة شرط ان يسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم، وان يعوّض عليهم بالكامل عمّا قد فقدوه من ممتلكات قبل العام ١٩٦٧؛ لكن اسرائيل، تابع الاسد، استمرت في مصادرة أراضي العرب... بل أكثر من ذلك... بادرت اسرائيل الى شنّ حرب العام ١٩٦٧ بغية الاستيلاء على أراض عربية جديدة، ثمّ أعلنت ان ذلك لم يكن سوى خطوة مرحلية نحو ' اسرائيل الكبرى' ... [و] كان الاسد على قناعة بأن اسرائيل لا تريد السلام، وانها ستعمل على احباط المفاوضات فيما هي تكسب المزيد من الأراضي. وأضاف، عن اعتقاد راسخ ومبدئي، ان ما من زعيم عربي يسعه ان يوافق على التخلي عن أية أرض مهما تكن شدة رغبته في الوصول الى السلام» (الصفحة ذاتها).

من جهة أخرى، يرى الاسد، كما نقل الكاتب عنه، «ان حل خلافات الحدود جميعها يكمن في احترام توصيات الأمم المتحدة، وفي اقامة مناطق منزوعة السلاح تحت سلطة قوات دولية ربما، وبوضع حد لمسألة العداء؛ كما يلزم ان تكون القوات تحت غطاء شامل من جانب الأمم المتحدة... ولن تكون ضمانة مجلس الأمن شيئاً ضرورياً، وانما أمر مكمّل» (الصفحة ذاتها). أمّا بالنسبة الى القضية الفلسطينية، جوهر الصراع، فذكر الكاتب: «لم يكن حديث الاسد قاطعاً حول ما اذا كان ينبغي انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بالأحرى نوع من اتحاد كونفيدرالي مع الأردن. بدا مستعداً للأخذ بخيارات الملك حسين حول المشكلة، وهو الخيار الأخير، حسبما علمت، وكنت قد توقعت منه ان يطالب بأن يكون للفلسطينيين وطن لهم؛ لكن موقف الأسد كان منسجماً مع اعتقاده بأن وحدة الهدف العربي (كما تفهمه سوريا) أكثر أهمية من الوطنية الفلسطينية» (ص ٨٤). وحول السبل التي يمكن ان ترسي سلاماً، نقل كارتر عن الاسد ان «أشد الأمور أهمية هو في منع جولة جديدة من الحروب. اذا كان في وسعنا ان ننهي حالة العداء، فمن شأن ذلك ان يقود، بصورة اوتوماتيكية، الى السلام؛ أمّا الاجراءات المتعلقة بالناحية الأمنية... فانها تساعد على توفير الوقت. كذلك يحتاج الامر الى تنمية اقتصادية واعادة اعمار، من أجل منح الناس الثقة بالوضع الجديد وبديمومته؛ ومن شأن هذه الاجراءات ان تخلق استقراراً نسبياً، وان تعمل على تأسيس حقبة جديدة في المنطقة» (الصفحة ذاتها).

والأسد، ذكر الكاتب، «يبدو لي شخصاً طموحاً جداً؛ الّا انه يتوخّى الصبر والمرونة في السير وراء أهدافه البعيدة. ان أعماله وتأثيره على منظمة التحرير ولبنان، وحتى على الأردن في ابان السنوات السبع الأخيرة، قد أثبتت انه مصمّم على الحد من نشاطاتهم الاستقلالية في عملية السلام. ورغم انه حتى اليوم لم يكشف سوى عن فعالية سلبية، الّا ان بوسعه ان يلعب دوراً مساعداً، وأساسياً، في صياغة اتفاق سلام شامل في الشرق الأوسط، بالطبع وفق الظروف التي يشتهيها. فهو لا يريد ان يُستبعَد ويُعزل عن أية عملية سلام تحظى بأية فرصة للنجاح؛ لكن، مهما تكن الظروف، فانه سيصّر على حماية مصالح سوريا، وعلى الاعتراف بدوره في عملية السلام. قد يتفق مثل هذا السلام مع الاطار العام للتأويل السائد لقرار الأمم المتحدة الرقم ٢٤٢. في أية حال، حتى عند ذلك، من غير المحتمل ان يتخلّى الاسد عن حلمه البعيد في أمّة عربية موحّدة تمتد على الشواطىء الشرقية والجنوبية للمتوسط، وجنوباً باتجاه الخليج ' الفارسي' ، ربما في ظل قيادته هو بالذات» (ص ٩٤).

لبنان

بعد عرض تاريخي مختصر لتشكّل لبنان الحديث، وانطباعاته الشخصية عن مشاهداته خلال زيارته للبنان في العام ١٩٨٣، رأى كارتر ان «الانقسام المتساوي نسبياً بين الديانتين التوحيديتين [خلق] مشكلة في مشاركة السلطة، بحيث كافحت الجماعات المختلفة لحماية سيادتها السياسية والجغرافية؛ وقد فاق الولاء

للعائلة، وللطائفة الدينية أي تعهد للوحدة الوطنية... [و] بغية حماية انفسهم، ومن أجل السيادة [على] الساحة الوطنية المضطربة، أسست الجماعات الدينية والسياسية ميليشيا مستقلة، وأبدت الأحزاب استعدادها، تكراراً، لدعوة القوى الاجنبية الى التوسط لمصلحتها... [و] كان معظم الزعماء الاجانب عمليين وغير متحيزين في خطواتهم السياسية؛ وقد سعوا مخلصين للتوفيق بين الظروف المتغيرة في لبنان، وكانوا، دائماً، ينظرون لنوع من الكسب اثر مشاركتهم هذه، وغالباً على حساب اللبنانيين» (ص ١٠٠ ـ ١٠١).

بالنسبة الى علاقة سوريا بلبنان، اعتقد الكاتب بـ «ان معظم اللبنانيين، في الوقت الذي يفضلون الاستقلالية، رغبوا تاريخياً في علاقات وطيدة مع سوريا، الى جانب مطلب الكثير من المسلمين وبعض المسيحيين ان يكون البلدان متحدين» (ص ١٠١).

وبعد تزايد تأثير الوجود الفلسطيني في لبنان، وتعقيدات ظروف الحرب الاهلية التي اندلعت في العام ١٩٧٥، ودخول الجيش السوري لبنان، توصّلت اسرائيل، بدورها، الى ايجاد «حلفاء لها ضمن القوات المسيحية المارونية في الجنوب، وكانت قد زودت القوات المسيحية في لبنان بالعتاد وبالتدريب. كانت الكراهية للفلسطينيين هي ما قرّب بينهما بادىء الأمر. لاحقاً، أضيف الى هذا الأمر رغبة كل منهما [في] ان يرى السوريين يطردون خارج البلاد، وان يرى الموارنة يلعبون دوراً سياسياً يتسم بسيطرة أشد من السابق. الى ذلك، كان الاسرائيليون يريدون تحالفاً سياسياً أوثق مع حكومة لبنانية موالية لهم» (ص ١٠٤). وعلى ذلك، رأى ان من أهداف الغزو للبنان، العام ١٩٨٢، «ازالة التهديد للحدود الشمالية لاسرائيل؛ واجبار السوريين على الخروج من لبنان؛ واقامة حكم لبناني موال لاسرائيل بما يكفي لتوقيع اتفاق سلام دائم؛ وتدمير قوات الفلسطينيين العسكرية؛ وأسر ياسر عرفات، زعيم م.ت.ف. وابعاد أي أثر لـ م.ت.ف. خارج لبنان، وصرف الانتباه، ربما، عن الضفة الغربية وقطاع غزة والمشكلة الفلسطينية عموماً» (ص ١٠٦).

وبعد عرض لتطورات الحرب على أرض لبنان بين الأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، استنتج كارتر «ان جبروت اسرائيل العسكري لا يزال شيئاً غير موضع نقاش. لكن الاستخدام الفعال لهذه القوة الجبارة في صياغة الأحداث في الشرق الأوسط تبيّن انه لا يعتمد عليه» (ص ١١١)؛ و «معنى ذلك ان الغزوات السابقة لم تؤد الاّ الى الشيء القليل، أو لم تؤد الى شيء على الاطلاق. والجواب [عن]... هذا المأزق يكمن في المشكلة الفلسطينية من خلال تحقيق تقدم في الضفة الغربية، ممّا يؤدي الى تسكين المقاومة الفلسطينية لاسرائيل» (ص ١١٠ ـ ١١١).

وماذا يريد اللبنانيون؟ أجاب الكاتب: «يريد اللبنانيون سيادة لا جدال فيها على جميع تراب أرضهم، والأمان والاستقرار والعدل المبني على الاجماع الداخلي، وكذلك الازدهار... ويرون ان من الواجب توحيد بلدهم قبل ان تحترم سيادته، وانه كلما كانت سوريا واسرائيل آمنتين كلما كان لبنان بدوره آمناً. بالطبع، يريد اللبنانيون انسحاب كلتا الدولتين عن أرضهم، لكن ثمة فرق: فالاحتلال الاسرائيلي ينظر اليه كجزء من النزاع الشامل بين العرب واليهود، بينما يعتبر الوجود السوري مسألة عربية صرف، يجب حلها بعد ان تجبر القوات الاخرى على الخروج من البلد...» (ص ١١١). وكتب كارتر ان العالم تعلم بعض الدروس «ممّا جرى في لبنان. والأحداث المستقبلية قد تصاغ في ضوء ما حدث في هذا البلد. فضعف العالم العربي وتشرذمه قد ثبت بوضوح عندما دخلت اسرائيل الى بيروت دون مقاومة نسبياً. وفقاً لذلك، فان الحاجة الى عودة مصر للحظيرة العربية واقعة اعترف بها الزعماء العرب الذين كانوا أكثر تضرراً في أعقاب خطوة السادات باتجاه السلام مع اسرائيل» (الصفحة ذاتها).

وفي ضوء فشل الغزو الاسرائيلي للبنان في تحقيق أهدافه، وفي ضوء خروج القوة العسكرية لـ م.ت.ف. من لبنان، استنتج الكاتب ان لبنان «لم يعد على مركز الحلبة، وهذا لا يريح الكثيرين. والاهتمام العالمي يركز الآن، على بقعة أخرى، هي بدورها في الشرق الأوسط على الأرجح. هذا وان معظم الممثلين سيحتفظون بأدوارهم في نفس المأساة، لكن ما يجب معرفته هو ما اذا كان هذا الفصل التالي سيؤدي الى الاستقرار، او الى مزيد من

سفك الدماء» (ص ١١٢).

الفلسطينييون

الفلسطينيون هم الشعب الذي عاش على أرض فلسطين التي استمدت اسمها منهم (ص ١١٥). كتب كارتر ان فلسطين، تحت الانتداب البريطاني، كانت «تشمل اراضي اسرائيل الحديثة والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن. وفي العام ١٩٢٢، فصل الاردن عن الانتداب» (الصفحة ذاتها). و«تعني كلمة ' فلسطيني ' ، بصورة منطقية، كل من عاش، أو لديه المواطنية، في تلك المنطقة؛ لكن الأمر ليس منطقياً كثيراً في ما يتعلق بـ ' الأرض المقدسة ' ... [فـ] اليهود الفلسطينيون... أصبحوا، فيما بعد، اسرائيليين؛ أمّا العرب الفلسطينيون الذين لم يقبلوا الدولة الجديدة، ولم يقبلوا ان يعيشوا فيها كمواطنين، فقد ظلوا يعتبرون أنفسهم فلسطينيين. وتعريفنا سيشتمل، فقط على العرب وذرّيتهم، مسلمين ومسيحيين، ممن عاشوا في هذه المنطقة، والذين ما زالوا يزعمون ان فلسطين وطنهم» (الصفحة ذاتها).

وبعد ان استعرض كارتر تاريخ تطور القضية الفلسطينية، وتشتّت الشعب الفلسطيني، وتشكيل حركته الوطنية المعاصرة، منظمة التحرير الفلسطينية، رأى انه «في التعامل مع الصراع وآفاق السلام في الشرق الأوسط، لا مفرّ من ملاحظة كيف ينجدل، بصورة جوهرية، التاريخ والتطلعات ومصير شعبين عانيا زمناً طويلاً... بالتعبير المبسّط، ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو صراع بين هويتين قوميتين سعى كل منهما الى السيطرة على الأرض؛ لكن ثمة، أيضاً، مشاكل تاريخية ودينية واستراتيجية وسياسية ونفسية، تصبغ المجابهة بلونها وتؤخر الحل السلمي. ان ما يريده كل من الطرفين ليس أقل من الاعتراف، [و] القبول، [و] الاستقلال، والسيادة، وهوية مكانية. لم يعترف أي منهما، رسمياً، بوجود الآخر؛ لذا، فأي فحص للنوايا يمرّ عبر وسطاء لا يوثق بهم. وكلاهما ينشد القبول العالمي والدعم المالي والمعنوي والعسكري من الحلفاء الخارجيين ومن أحد الجبارين. كل جانب يخشى التدمير الشامل والرفض المطلق من قبل الآخر، ويغذّي هذا الخوف تاريخ من العنف والكره سعى كل طرف، خلاله، الى ان يسلب الآخر شرعيته، فيما هو يسعى الى تقديم وعرض مزايا قضيته الفريدة والاستثنائية» (ص ١١٧ ـ ١١٨).

ورأى الكاتب ان هناك ثلاث وجهات نظر رئيسة حول امكان تحقيق صلح بين اليهود والفلسطينيين. «أولهما، ان المشكلة الفلسطينية هي مركز العداء العربي ـ الاسرائيلي؛ فاذا ما أعطي الفلسطينيون ضرباً من المساواة والتقرير الذاتي، فان الصراع سيبدأ بالتلاشي مع قبول العالم العربي باسرائيل كواقعة سياسية... [الثانية] ان العنصر الفلسطيني في الصراع سيحل بصورة أكثر سهولة في أعقاب حل الخلاف العربي ـ الاسرائيلي الشامل... أمّا وجهة النظر الأشد سوداوية وتشاؤماً، [فهي] ما يعبر عنها أولئك الذين يقولون انه لا يمكن ان يأتي السلام الدائم الى المنطقة، طالما ان دولة يهودية تعيش في قلب العالم العربي؛ أو، من ناحية أخرى، ان أي شكل من تقرير المصير للفلسطينيين سيكون حتماً الخطوة الأولى نحو تدمير اسرائيل» (ص ١١٩).

وبعد ان استعرض كارتر الخطوات والاجراءات الاسرائيلية الهادفة الى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، عرض مواقف الاتجاهات الفلسطينية من حل المسألة الفلسطينية. ونقل عن راديكاليين فلسطينيين القول: «لم نؤسس منظمتنا لنحرّر الخليل ونابلس وغزة؛ فهذه تعتبر محررة، وانما اسسناها لنحرر يافا وحيفا والرملة والنقب» (ص ١٢٦)؛ واقتبس عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، قوله: «سنقبل بجزء من فلسطين في البداية؛ لكن لن نتوقف عند ذلك مهما تكن الظروف؛ وسنكافح حتى نحرر كل زاوية فيها» (الصفحة ذاتها). في المقابل، اقتبس عن رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات القول ان «منظمة التحرير الفلسطينية لم ترفع، مطلقاً، لواء تدمير اسرائيل... قلنا اننا نريد اقامة دولة ديمقراطية، حيث يمكن لليهود والمسيحيين والمسلمين ان يعيشوا معاً... [و] قلنا لليهود الصهيونيين: حسناً، اذا كنتم لا تريدون دولة ديمقراطية علمانية للجميع، فاننا سنسلك سبيلاً آخر. وفي العام ١٩٧٤، قلنا اننا مستعدون لانشاء دولتنا المستقلة على أي شطر قد تنسحب منه اسرائيل» (ص ١٢٧). كما نقل عن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مواقف مختلفة؛ «فهم يطلبون

حقوق الانسان الأساسية، كحرية التعبير والعدل والانصاف أمام القانون، وانهاء الحكم العسكري، وحق التملّك دون ان يستولى على أملاكهم، والحق في تقرير المصير... ونادراً ما ذكروا الدولة الفلسطينية في أحاديثهم معي، كما لم يذكروا، مطلقاً، نهاية اسرائيل كدولة... وكانت غالبيتهم راغبه في ان يتحدث امّا الأردنيون أو الفلسطينيون من م.ت.ف. في المفاوضات باسمهم، لكنهم يقبلون قرار م.ت.ف. كجواب [عن]... هذه المسألة» (الصفحة ذاتها). واعتقد المؤلف بأن الفلسطينيين في المناطق المحتلة يمكن ان يشكلوا جسراً «بين الاسرائيليين الذين يعيشون في كنفهم واخوانهم في البلاد العربية» (الصفحة ذاتها). واستخلص «ان معظم زعماء م.ت.ف. لا نيّة لديهم للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، ما لم تكن الاخيرة مستعدة لمنح حقوق عادلة للفلسطينيين، ويصرّون على وجوب قبول الاسرائيليين بجميع قرارات الأمم المتحدة التي تعنى بالشرق الأوسط، والتي تؤيد، بقوة، القضية الفلسطينية، كشرط لقبول الفلسطينيين بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨» (ص ١٢٨).

واعتقد الكاتب بأن م.ت.ف. تسعى وراء الأهداف الأساسية التالية: «سلطة مستقلة ومتحررة من سيطرة أي قوة عربية؛ القبول بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ التمسك بالالتزام الثابت بتحرير ما يمكن تحريره من فلسطين؛ عدم الاعتراف الواضح بحق اسرائيل في الوجود؛ بناء الوحدة العربية مجدداً، وهذا يعني اعادة مصر الى الحظيرة العربية؛ الحصول على مزيد من دعم الشعوب الأخرى لصالح م.ت.ف. وأعضائها» (ص ١٣٠). ونصح كارتر الفلسطينيين بوجوب «ادراك ان اتباع سياسة المواجهة والتصلب الراهنة لم تمكّن م.ت.ف. من ان تكسب بوصة واحدة من الأرض، أو أي نصر للفلسطينيين» (الصفحة ذاتها)؛ وهو يعتقد بـ «ان خطوة حقيقية صوب السلام من جانب م.ت.ف. تجلب فوائد غنية بافادتها الدعم في الولايات المتحدة والامم الأخرى. هناك الكثير من الاسرائيليين ممّن يعتقدون بأن الفلسطينيين يستحقون وطناً... [و] ان مصير أربعة ملايين فلسطيني يعتمد على ما اذا كانت م.ت.ف. ستختار السعي وراء أهدافها بوسائل سلمية، أو باستمرار سفك الدماء» (ص ١٣١).

الاردن

بعد ان عرض الكاتب شيئاً من التاريخ القديم للأردن، انتقل الى تشكّل المملكة الأردنية الهاشمية في العصر الحديث، ومن ثمّ علاقتها بالصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال ضمّ الضفة الفلسطينية الى شرق الأردن، من جهة، واستيعاب المملكة الوليدة أكبر كمّ من اللاجئين الفلسطينيين، جراء حرب العام ١٩٤٨ (ص ١٣٨)، من جهة أخرى. وبعد ذلك، استعرض، في الصفحات التالية، تطور علاقات الأردن بالموضوع الفلسطيني، من خلال وجود المقاومة الفلسطينية على أراضيه حتى العام ١٩٧١. ورأى الكاتب ان «من بين بلدان الشرق الأوسط جميعها يشاطر لبنان فقط الأردن قلقه العميق بصدد الظروف السائدة. والملك حسين يشعر، على الأرجح، بقلق أشد من أي زعيم آخر حول التغيرات المعادية التي قد تتعرض لها بلاده لاحقاً. بالمقابل، تشعر اسرائيل وجارتاها، مصر وسوريا، برضى نسبي عن الوضع القائم، أو عن استمرار المسارات الراهنة في الصراع من أجل السلطان والأرض والنفوذ» (ص ١٤٠). ونقل كارتر عن الملك حسين، انه «يخشى من ان تصب في الأردن موجات جديدة من اللاجئين بعد اجبار الفلسطينيين على مغادرة لبنان والدول العربية الأخرى، ومن الجهود الاسرائيلية لضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل كلياً» (ص ١٤١). ويعتبر الأردنيون، والكلام للكاتب، «ان العجز الفلسطيني عن ايجاد وسائل مرضية للتعبير عن حقوقهم المشروعة، [هو] السبب الأساسي لمعظم الأمراض السياسية التي تجتاح المنطقة كوباء» (الصفحة ذاتها). ويرى الأردنيون، حسبما نقل الكاتب عنهم، ان «بلدهم محاصر بين قوتين عسكريتين اقليميتين، اسرائيل وسوريا، كل منهما تدعمه احدى الدولتين العظميين، وكل منها قد أثبت، بأقواله وأعماله، عن ميوله التوسعية القوية، على حساب الأردن جوهرياً» (الصفحة ذاتها). وذكر كارتر: «خلال نقاشاتي مع مجموعة كبيرة من المسؤولين والزعماء في عمّان، وجدت ان المشكلة الفلسطينية تحوز على أهمية دائمة ومباشرة وحيوية في الأردن، وأنها الموضوع الأكثر أهمية تقريباً في أي حديث عن السلام في المنطقة. [و] أوضح لي الملك حسين انه يشعر بخيبة شديدة جراء انصباب الاهتمام العالمي، بصورة حصرية تقريباً،

على المشكلة اللبنانية التي يعتبرها نتيجة ليس الاّ لجذور الصراع المستمر [:] حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وتزايد السيطرة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة» (ص ١٤٢ ـ ١٤٣). ولخّص الكاتب وجهة نظر الأردن، حيث «الزعماء السياسيون في عمان مقتنعون بأن خطوة اسرائيل الراهنة ' استعمار، وفي نهاية المطاف الحاق' الأراضي المحتلة، لن تغيّر هوية اسرائيل الجوهرية فحسب، بل ستهدد اتفاقية السلام مع مصر أيضاً؛ ومن شأن ذلك ان يقضي على كل المحاولات الممكنة للوصول الى حسم للخلافات العربية ـ الاسرائيلية، وان يؤدي، أخيراً، الى حرب مقدسة أخرى أوسع وأشد ضراوة هذه المرة مع القوى الاسلامية التي تفرض عليها التزاماتها الدينية استعادة حقوق اخوانهم العرب... وحتى بدون هذه الحرب العنيفة والمفاجئة، يشعر الأردنيون بأن الفشل في حل المسألة الفلسطينية، عبر المفاوضات السلمية، قد يؤدي الى دمار وطنهم» (ص ١٤٣ ـ ١٤٤). وحول اسهام الأردن في صيانة عملية السلام في الشرق الأوسط، اورد الكاتب: «لا يريد حسين ان يكون الممثل الأوحد للفلسطينيين؛ بل يفضل ان يقيم علاقات سلمية متبادلة وعملية مع منظمة التحرير الفلسطينية» (ص ١٤٨). وبغية الحفاظ على مصالحهم، «سيسعى الأردنيون الى المحافظة على دور مهدىء على صعيد كل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والخلافات العربية الداخلية... [و] الهدف النهائي هو ان يكون الأردن والمناطق المحتلة منطقة وسط بين افريقيا والدول المنتجة للنفط في الجزيرة العربية جنوباً، من ناحية، وقوة العمل الماهرة والتكنولوجيا العالمية في لبنان وسوريا والعراق شمالاً، من ناحية أخرى، حيث يعيش العرب في وفاق وتعاون مع اسرائيل آمنة ومطمئنة» (ص ١٤٩).

مصر

سجّل الكاتب، في الصفحات الأولى من هذا الفصل، انطباعاته الشخصية عن مصر، ومعلومات مختصرة عن تاريخها القديم والحديث، وصولاً الى مشاركة مصر وانخراطها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث «اعتبر المصريون، وعملياً كل العرب، انشاء ' وطن قومي' لليهود خطأ لن يكتب له البقاء طويلاً، وعملاً قام به البريطانيون من أجل أهدافهم السياسية. ان اتساع وعمق المشكلة الفلسطينية قد أخذ المصريين وزعماء الشرق الأوسط على حين غرة؛ ببساطة، لم يكونوا مهيئين لمواجهته. لقد فاتتهم أهمية الحاجة الى ملجأ للشعب اليهودي، واستهانوا بقوة وعناد الصهيونيين في الحصول والاحتفاظ بموطىء قدم في فلسطين. كان الطرفان، كلاهما، يعتقد بأن المشكلة تحل بالقوة. واعتقد اليهود بأنه امّا ان يرحل السكان العرب، او ان يتقاسموا الأرض معهم، فيما اعتقد العرب، من جانبهم، بأنه في استطاعتهم منع الأعداد الكبيرة من اليهود من المجيء والبقاء» (ص ١٥٩). ثم استعرض تطور الصراع الذي شاركت مصر في حروبه، وصولاً الى زيارة السادات للقدس، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وكتب كارتر حول الزيارة، وموقف الزعماء العرب منها: «في رحلة سريعة في رأس السنة الجديدة استشرت زعماء الأردن وايران والعربية السعودية ومصر، فوجدت ان العرب الآخرين يدعمون السادات سراً، لكنهم ينتقدونه بشدة في تصريحاتهم العلنية، التزاماً بموقف الاجماع مع اخوانهم العرب الأشد تطرفاً» (ص ١٦٢). بعد ذلك، استعرض محادثات كامب ديفيد، والنتائج التي توصّل اليها المؤتمرون في حينه، حيث «كان السادات يصر، دائماً، على ان الاولوية يجب ان تعطى لتقرير المصير للفلسطينيين» (ص ١٦٣). وذكر كارتر: «لعل أشد أخطاء محادثات كامب ديفيد خطورة عدم التوضيح، كتابة، الوعد الذي قطعه بيغن بما يتعلق بتجميد حركة الاستيطان خلال محادثات السلام اللاحقة. ويعتقد المصريون بأن أسوأ الأخطاء التي ارتكبوها في كامب ديفيد هو حذف فقرة ' تقرير المصير' للفلسطينيين؛ لكني أشك، من ناحيتي، بأن بيغن كان سيقبل بدولة فلسطينية مستقلة. كذلك لم نفلح، السادات وأنا، في ابقاء الملك حسين على علم وافٍ بما كانت تنتهي اليه الاتفاقات النهائية، الأمر الذي أدى، يقيناً، الى رفضه الانضمام [الى] المحادثات التالية التي تتعلق بالحكم الذاتي» (ص ١٦٤). واستخلص الكاتب من نقاشاته مع الزعماء المصريين، بعد تنفيذ معاهدة السلام مع اسرائيل، انهم يأملون «من الاسرائيليين، الذين يدعمون اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام، ان يشاطروهم الاعتراف بأن السلام بين البلدين، في صراع النفوذ في الشرق الأوسط، لا يحتاج، بعد الآن، الى ان يكون لعبة بلا طائل، حيث لا يستطيع أي جانب ان يحصل على المكاسب الاّ على حساب الجانب الآخر... ويقرّ الزعماء المصريون بالشلل

السياسي لحكومة الوحدة الهجينة في اسرائيل، الأمر الذي يدفع القاهرة الى مواصلة التطلع الى واشنطن في سبيل أي مبادرة للتفاوض» (ص ١٦٧). ولخصّ كارتر الآلية التي يتصورها المصريون لدفع عملية السلام قدماً؛ اذ تتطلب تبدلاً حقيقياً في مواقف الفرقاء المعنيين، وتعهدات بعدم ممارسة العنف خلال المفاوضات، وعروض حسن نوايا، ودمج بين المفاهيم للنواحي المشتركة لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ واتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة ريغن وقرارات مؤتمر فاس، وان توضع عملية السلام بين أيدي المعتدلين، وضرورة تشجيع فلسطينيي الضفة والقطاع على المفاوضات المباشرة، بتصريح من عرفات، أو من محافظي المناطق، أو من الشخصيات الموثوق بها في الأراضي المحتلة، أو من البرلمان الأردني، والمشاركة الكاملة والمثابرة من قبل الولايات المتحدة كوسيط في التعاطي مع القضايا الحادة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين وانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة الأخرى (ص ١٦٨). وفي فترة ما، حسب التصوّر آنف الذكر، كتب كارتر: «يتوجب على المصريين والأردنيين والفلسطينيين التحرك معاً في التعاطي مع الاسرائيليين. ولجعل الاستقرار النهائي ممكناً يجب انضمام السوريين أيضاً» (الصفحة ذاتها). وقال كارتر ان الخطوة الأولى التي بدأت لاظهار تغير في المنطقة كانت «اللقاء بين عرفات ومبارك في كانون الأول [ديسمبر] ١٩٨٣، بعيد الرحيل القسري الثاني للفلسطينيين عن لبنان» (ص ١٦٩). وذكر الكاتب ان القادة المصريين يعتبرون «معظم قيادة م.ت.ف. معتدلة نسبياً، ويفضلون ان يحمى عرفات ويدعم في ميله في مسألة مشاركة الممثلين الأردنيين والفلسطينيين في محادثات السلام. ولدى زيارة الرئيس مبارك والملك حسين الرئيس ريغان في شباط [فبراير] ١٩٨٤، حسم الرئيس المصري، رسمياً، في أمر دعم عرفات. وفي تشرين الثاني [نوفمبر] من العام نفسه، سرّ المصريون لرؤية الملك حسين يرّحب بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان» (الصفحة ذاتها). ورأى كارتر ان «ممّا تعقد عليه الآمال ألّا يعمد الاسرائيليون، امّا بالسبل العملية او من خلال الوسائط القانونية، الى ابطال الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين وانسحاب قواتهم العسكرية من الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعنيّة بشروط قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. ان مثل هذا العمل، والذي طالما هدد به الزعماء الاسرائيليون، سوف ينهي حلم السادات بالسلام، ويعود بالشؤون الشرق أوسطية دورة كاملة الى الوراء، الى اسرائيل المعزولة والمحاطة بأخصامها العرب غير المستكينين، الذين ينتظرون، بصبر، وهم يحضّرون لفرصة أخرى كي ينزلوا بها ضربة ساحقة» (الصفحة ذاتها).

السعودية

كتب كارتر ان أهمية السعودية برزت مع بروز ثروتها النفطية «وتنامي نفوذها في الشؤون الاقليمية والعالمية؛ [ولذا] باتت آراء وقرارات زعمائها ذات أهمية في تحديد مستقبل الشرق الأوسط» (ص ١٧٣). والسعوديون «يريدون الاستقرار في المنطقة، ويجاهدون، على الدوام، من أجل تحقيقه. وحينما يغيب الاجماع العربي، أو يتعرض للتآكل، كما هو الأمر منذ سنوات، يكون السعوديون مشغولي البال» (ص ١٨٠). وأضاف كارتر: «بالرغم من الحضور السوفياتي في أفغانستان، والاضرابات والتهديدات لشبه الجزيرة من جانب اليمن الجنوبية، وحتى بالرغم من الحرب الدائرة بين العراق وايران، ينظر الزعماء السعوديون الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي على انه العقبة الأشد خطورة لأي حل دائم للخلافات» (ص ١٨١)؛ وهم «يعتبرون الاحتلال لأي جزء من فلسطين مماثلاً لما فعله الصليبيون الذين ' تمكنوا من الاحتفاظ بوجود باهظ الكلفة ودموي ومحفوف بالمخاطر من حين لآخر مدة قرن على الجانب الشرقي من البحر المتوسط' . وأشار أحد الناطقين السعوديين الى اسرائيل بوصفها ' شيئاً غريباً يعتمد في بقائه على تنفّس اصطناعي من الخارج، دائم ومتزايد، ومع ذلك يتعارض أو يعجز عن ان يصبح جزءاً من المنطقة' . [مع ذلك]... عبّروا عن دعمهم لحل الخلاف القائم عبر المفاوضات السلمية، بشرط الّا يؤدي ذلك الى تهديد حقوق الفلسطينيين الأساسية، كما عبرت عنها القرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة» (ص ١٨١ ـ ١٨٢). وذكر كارتر، انه في «العام ١٩٧٧، حين كنت استكشف مع زعماء الشرق الأوسط عن أية درجة من المرونة من أجل اجراء المفاوضات، تفرّد السعوديون تقريباً بالاصرار دائماً على حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة» (ص ١٧٩). ورأى الكاتب انه «يمكن لزعماء العربية السعودية ان يكونوا، بكيفية حذرة، قوة حاسمة ومفيدة في الشرق الأوسط، عندما يتضح ان لنفوذهم بعض الأهمية في اعادة

الاستقرار والسلام الى المنطقة، بدلاً من الحرب والاضطراب السياسي المستمر» (ص ١٨٣).

امكانيات السلام وشروطه

عَنْوَن الرئيس كارتر الفصل الأخير من كتابه بعنوان «المستقبل»، وكتب: «ليس هناك من حل سحري لمعضلة الشرق الأوسط؛ كما ان وصف القضايا البالغة التعقيد ووجهات النظر المتعارضة بأي درجة ملحوظة من التفاؤل لتبدو مسألة بعيدة من الواقع. ومنذ توقيع معاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية أريق الكثير من الدماء دون طائل، كما خبت آمال عديدة من أجل السلام. وفي الوقت [عينه]، فانه من المستحيل الاقلاع عن البحث عن السلام، رغم ان العقبات تكاد لا تحصى. ان التساؤلات التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار تكاد تكون دون نهاية: ما هي احتمالات المستقبل؟ ما هي لوازم السلام الأساسية؟ هل يمكن ايجاد سلام متوازن نسبياً يديم الظروف والاتجاهات العامة الحاضرة فحسب؟ هل يرضى اولئك المضطهدون بالانتظار بسكينة اتفاقية سلام مشكوك بها، في المستقبل القريب؟ هل يتدهور الوضع باطراد حتى يبلغ أزمة تدفع الفرقاء المعنيين الى الفعل حسبها؟ هل يوجد امكانية أفضل للنجاح تعتمد الجهد الدبلوماسي المثابر والهادىء، أو التحرك الرسمي الجريء باتجاه المفاوضات؟ ما هي الأسس المشتركة الحاضرة التي يمكن للفرقاء المتصارعين ان يبنوا عليها مستقبلاً أكثر أمناً؟ وأكثر ما يثير الرعب، هل يمكن للخلافات الحالية ان تقود الى استخدام الأسلحة النووية، أو الى مواجهة عسكرية مباشرة بين القوى العظمى؟» (ص ١٨٧). وحاول، في الصفحات التالية، تلخيص أوضاع المنطقة، واستنتج ان الأوضاع الداخلية لدولها باتت الهمّ الأساس، حيث «ان اسرائيل وغالبية الأنظمة العربية أصبحت مشغولة بمشاكلها الداخلية أكثر فأكثر، والتي تشتمل على مسائل تتعلق بالهوية الدينية، كمشكلة منبعثة مجدداً... والخوف من تدخل أبعد من القوى الخارجية، بما فيها القوى العظمى، وأخيراً من الانخفاض الشديد لعائدات النفط. لقد تسببت هذه العوامل بقلق كبير لبعض الدول العربية التي سلطت اهتمامها، حتى الآن، على القضايا الخارجية، بما فيها السلام مع اسرائيل، وايجاد حل ما للمشكلة الفلسطينية. أمّا الآن، فان العرب يسعون [الى]... تحرير أنفسهم من عبء الفلسطينيين» (ص ١٨٨ ـ ١٨٩). ورأى ان القرار الرقم ٢٤٢ ما زال يشكل الأرضية المقبولة للتسوية في المنطقة، حيث يلقى قبولاً «لدى غالبية حكومات الشرق الأوسط» (ص ١٩٠)؛ كما ان العرب أقرّوا، «في تداولهم وفي بياناتهم الرسمية، بالحاجة الى التفاوض مع اسرائيل بغية الوصول الى حل سلمي لخلافاتهم» (ص ١٩٢)، لكن «القضية الأساسية والأكثر اثارة للجدل، بطبيعة الحال، [هي] ماذا يتوجب عمله بالنسبة الى الفلسطينيين، الذين عاشوا لأكثر من جيل كلاجئين، أو لأكثر من سبعة عشر عاماً تحت الاحتلال العسكري المستمر. ان المفاوضات الناجحة بصدد السلام الدائم لا يمكن تحقيقها دون اشتمالها على الفلسطينيين. هذا ويقرّ المسؤولون الأميركيون بهذه الحقيقة، في الوقت [عينه]... الذي يرفضون الاعتراف أو التفاوض مباشرة مع م.ت.ف.» (ص ١٩٤). وأضاف الى ذلك ان «هناك مشكلة صعبة أخرى، وتعنى بتأثير الاتحاد السوفياتي... وفيما يبدو ان دور الاتحاد السوفياتي هو في البقاء، وفي التجنّب، وفي الاتلاف ـ البقاء في المنطقة من أجل تجنب أية مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وللحيلولة دون أي جهد ناجح بصدد اقامة تسوية سلام دائمة يكون فيها الكرملين مستبعداً» (ص ١٩٥ ـ ١٩٦).

وأخيراً، رأى كارتر ان في السعي الدائم الى حل خلافات الشرق الأوسط ثمة شروط أساسية واعتبارات معيّنة قد تكون عوامل مساعدة وهي: «يجب ان يعترف العرب... بأن اسرائيل حقيقة لها الحق في العيش بسلام... وعلى هذا الأساس يجب حل الخلاف داخل اسرائيل في سبيل تعيين حدودها الدائمة؛ يجب ان تؤكد اسرائيل، مجدداً، ارادتها في الانسحاب من الأراضي المحتلة، كما ينص عليه قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢...؛ يجب الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، بما فيها حق تقرير المصير، ان من شأن ذلك افساح في المجال... [لـ] امكانية اتحاد كونفيدرالي بين الفلسطينيين والأردن؛ ان تركيز الاهتمام على لبنان يجب الّا يكون على حساب عملية السلام... هذه المشكلات لا تنفي أحداها الآخرى، وانما هي مرتبطة ببعضها على نحو لا يمكن التملّص منه. يجب الّا يسمح لأي من الرافضين ان يمنعوا التحرك نحو الاعتراف باسرائيل وضمان أمنها، أو تحدّ [من]

منح حق تقرير المصير للفلسطينيين، من طريق خلق، أو ادامة، المشاكل؛ يجب الغاء الشروط من أجل المفاوضات...؛ القبول بحل وسط أمر ضروري لكلا طرفي أي تفاوض... يجب اقامة حدود واضحة بين ما تمليه عليهم أحلامهم وأيديولوجيتهم، وبين ما هو ممكن عملياً: لا يمكن لاسرائيل ان تعيد انشاء مملكة داود؛ كما لا يسع الفلسطينيين ان يمحوا اسرائيل عن الخارطة... على كل واحد ان يتذكر ان الاتفاق النهائي يجب ان يكون ارادياً ومقبولاً من كل جانب؛ يحق لكل من سوريا واسرائيل في ان ترقب عدم مهاجمة احداهما للأخرى من لبنان بواسطة قوتيهما المحليتين؛ لا يتوقع ان تأخذ الاطراف المتخاصمة المبادرة في الشرق الأوسط...؛ دون القيادة الأميركية، سيكون المؤتمر الدولي في ظل قرار الأمم المتحدة الرقم ٣٣٨ هو البديل المنطقي الوحيد... [و] في أية جهود سلمية مستقبلية، يجب على الولايات المتحدة ان تقنع كلاً من العرب والاسرائيليين، بالقول والفعل، بأنها تريد ان تكون عادلة وغير منحازة ازاء جميع الأطراف» (ص ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ١٩٨)؛ واختتم كارتر كتابه بنداء يفيد بـ «ان دم ابراهيم، أب شعب الله المختار، ما يزال يجري في عروق العرب واليهود والمسيحيين، وقد سال منه الكثير سعياً لوراثة الاب المبجل في الشرق الأوسط. ان الدم المراق في الأرض المقدسة لا يزال يصرخ [الى] الله صرخة سلام أليمة» (ص ١٩٨). ونسي كارتر ان الانتماء اليهودي للام وليس للاب، مما يعني ان اليهود غير معنيين بأخوتهم لابيهم من المسلمين والعرب والمسيحيين، فكلهم «غوييم».

ملاحظات عامة

تشكل المعلومات الواردة في كتاب كارتر رصيداً هاماً لمن يود متابعة الوضع في الشرق الأوسط؛ تلك المعلومات التي توفرت له من موقعه حين كان رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، واتصالاته المباشرة، وغير المباشرة، بمراكز القرار في الشرق الأوسط.

وقد حدثت تطوّرات هامة في العالم، وفي المنطقة، منذ تاريخ تأليف الكتاب (١٩٨٥). فبعد ذلك التاريخ، سلك الاتحاد السوفياتي، العملاق المنافس للولايات المتحدة الاميركية، سبيلاً مغايراً في سياساته الخارجية لما كان عليه الحال قبل ذلك، حيث يطرح الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الغاء الخيار النووي من صراع العملاقين، وانهاء الحرب الباردة والتوجه نحو التعاون في المجالات الكونية كافة على أساس «توازن المصالح». وقد بدأت مبادراته تلقى استجابة لدى أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة ذاتها.

على الصعيد الاقليمي، توقفت، في ١٩٨٨/٨/٢٠ الحرب العراقية ـ الايرانية التي كانت تشكّل التهديد الأول لمصادر النفط في الخليج. وبالنسبة الى القضية الفلسطينية، جوهر نزاع الشرق الأوسط، باعتراف الأميركيين أنفسهم، حدث تطوّران هامّان: فالفلسطينيون، تحت الاحتلال الاسرائيلي، تحدّوا، في ١٩٨٩/١٢/٩، السلطات العسكرية الاسرائيلية، وهم يخوضون، منذ ذلك التاريخ، حرب الاستقلال؛ وفي موازاة الانتفاضة الفلسطينية تتحرك القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، بجرأة وتحدّ نادرين، ليس فقط كداعية الى السلام في الشرق الأوسط، بل كمبادرة الى طرح حلول واقعية تمثلت في قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؛ كما انهت الولايات المتحدة الأميركية مقاطعتها لمنظمة التحرير الفلسطينية. ووقفت، بدورها، الحكومات العربية الى جانب المبادرة الفلسطينية. وحدها اسرائيل ما زالت متقوقعة على وهم أحلامها في دولة اسرائيل الكبرى، التي طالبها الرئيس الأميركي، جورج بوش، بوجوب التخلي عنها.

وعلى الرغم من التطوّرات آنفة الذكر، فان التصور والشروط الأولية التي وضعها كارتر في ختام كتابه ما زالت قابلة للتشغيل؛ بل هي المطروحة حالياً في حرب «عض الأصابع» القائمة الآن بين الشعب الفلسطيني والحكومة الاسرائيلية.

أحمد شاهين

مبعدون يتحدثون لـ شؤون فلسطينية عن الانتفاضة، واستمراريتها، وانجازاتها

بعد أكثر من عشرين شهراً على انطلاقة الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كبرت الاسئلة، وتشعّبت، وتطوّرت، لتشمل مسيرة الانتفاضة وتجربتها خلال هذه الفترة، وتمتد في اتجاه الماضي، بحثاً عن دروس المراحل التي سبقتها، منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع في العام ١٩٦٧، وفي اتجاه المستقبل، بحثاً عن اجابات عن اسئلة كثيرة أخرى اطلقتها التجربة، من شأنها تحديد آفاق الانتفاضة، ومستقبل عملها، في المجالات التنظيمية الحزبية، والجماهيرية التعبوية، ومدى قدرتها على الاستمرار وتوليد عوامل شحنها بالطاقة والدينامية النضالية، للعبور نحو اهدافها السياسية المعلنة. هذه الاسئلة انتجت محاور عدة كانت مجال مناقشة وحوار بين شؤون فلسطينية وستة من المناضلين الفلسطينيين، المبعدين، مؤخراً، عن أرض الوطن، ممّن قدّموا شهادات حيّة، وحيوية، عن كامل نشاطات الانتفاضة، خلال فترة العشرين شهراً التي عايشوها، وكانوا من ضمن الذين عملوا وسيّروا دفّة الأمور في مناطقهم.

مثّل الشهود الستة اجيالاً عدة، وجاءوا من مواقع اجتماعية ووظيفية مختلفة، ما بين مهندس وتاجر وفلاّح وطالب وابن مخيم وابن مدينة؛ ما بين سن السابعة والعشرين وسن الخمسين. ومثلما تفاوتت مواقعهم الاجتماعية وأعمارهم، تفاوتت خبراتهم النضالية، بين ابن انتفاضة اليوم وابناء انتفاضة الأمس التي لم تتوقف منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع، وان تباعدت الفترات فيما بينها، الى ان تقاربت وتفجّرت بتاريخ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ في شكلها الجديد، المتواصل، الذي حمل، منذ لحظات الانطلاقة الاولى، كل عوامل الاندماج والتواصل التي تبشّر بتخطي كل الصعوبات نحو تحقيق الاهداف.

تحدث المناضلون الستة عن ظروف ابعادهم واهدافه؛ عن عملية الانتقاء التي تقوم بها سلطات الاحتلال لاختيار المبعدين من بين نشطاء الانتفاضة؛ عن الانتفاضة ذاتها: عفويتها، وتنظيمها، وأشكال عملها، وأساليبها، ووسائلها، واهدافها؛ عن مراحل الصعود، ومراحل الانكسار التي سبقتها، والاخطاء التي وقعت، والدروس التي استخلصت عبر تجارب عشرين سنة قبل الانتفاضة ومهّدت لها واعطتها المقدمات الضرورية للتفجّر في زمانها ومكانها، وبزخمها المعروف، وحفظت لها آلية عملها.

المبعدون الستة هم:

عطا ابو كرش: عمل مهندساً في بلدية غزة. اعتقل مرات عدّة منذ العام ١٩٥٤ وحتى العام ١٩٨٨؛ بعضها لفترات قصيرة لا تتعدى الثلاثة شهور، بهدف التحقيق معه؛ وبعضها امتد؛ فامضى ابو كرش قرابة السبعة عشر عاماً من عمره في السجن، عمل فيه، وخارجه، في مواقع مختلفة، وكان مسؤولاً عن «فتح» في قطاع غزة.

نبيل محمد طموس (٢٥ عاماً): من مخيم الشيخ رضوان في غزة. متزوج، وله بنت، اعتقل منذ العام ١٩٨٢، اثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان، مرّات عدة. مارس نشاطه الوطني ضمن لجان الشبيبة التابعة لـ «فتح». أُبعد في ١٩٨٩/٦/٢٩، مع زملائه الآخرين، بتهمة قيادة الجهاز الضارب في قطاع غزة ومسؤولية اللجان الشعبية في منطقته.

رياض عجور: من حي الدرج في غزة. اعتقل بتاريخ ١٩٨٨/٦/٣٠. أُصدر قرار بابعاده بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٧، بتهمة الانتماء لـ «فتح» ومسؤولية عن اللجان الشعبية في غزة.

محمد عبدالجليل المطور: محاضر في الكليات العربية للمهن الطبية في البيرة. من مواليد سعير ومن

سكان البيرة قبل ابعاده. عمره اربعون عاماً. اعتقل لفترة تحقيق قصيرة العام ١٩٧٦؛ وأُعيد اعتقاله، ثانية، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٤، بتهمة عضوية قيادة «فتح» في المناطق المحتلة، والمساهمة في التخطيط للانتفاضة، والاشراف المباشر على القيادة الوطنية الموحّدة في المناطق المحتلة.

محمد سعيد مدوخ (٣٠ عاماً): من غزة. عمل مزارعاً. اعتقل العام ١٩٧٤ بتهمة الانتماء لـ «فتح». أمضى احد عشر عاماً في السجن؛ وخرج منه ضمن صفقة التبادل في العام ١٩٨٥. ثمّ اعتقل، مجدداً، بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٧، بتهمة العمل ضمن اللجان الشعبية، حيث أُبعد في الفترة عينها، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩.

تيسير محمد نصرالله (٢٨ عاماً): من مخيم بلاطة. أعزب، وكان طالباً في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. اعتقل مرات عدة، كانت اولاها العام ١٩٨٠، ومن ثمّ العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٥، حيث افرج عنه وسلّم من المحكمة الى الاقامة الجبرية في البيت؛ فكان أول طالب يتخذ بحقه قرار عسكري بعدم دخول الجامعة. مُدِّدت فترة اقامته الجبرية؛ لكن السلطات اعادت اعتقاله خلال الفترة الثانية من اقامته الجبرية، حيث اتهمته بأنه مسؤول كبير في «فتح» في جامعة النجاح الوطنية.

في شهاداتهم الى شؤون فلسطينية، تحدث المبعدون حول المحاور التالية: العفوية والتنظيم في حياة الانتفاضة؛ تجربة العمل ما قبل الانتفاضة؛ صلة القيادة الوطنية الموحّدة في المناطق المحتلة بـ م.ت.ف. عمليات الابعاد؛ دور الحركة الاسلامية وعلاقتها بالحركة الوطنية والقيادة الموحّدة. وتحدثوا، أيضاً، عن الظروف الاجتماعية في ظل الانتفاضة، اللجان الضاربة، الانتفاضة والعمل المسلّح، قوات الـ ١٧، العملاء والمتعاونين مع اجهزة الاحتلال الاسرائيلي، سلطة الانتفاضة، نفوذ المخاتير والعائلات الثريّة، دور المرأة قبل الانتفاضة، وبعدها، دور فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨. وتحدثوا، أيضاً، عن الحجارة التي يحملها الصغار في حقائبهم المدرسية.

محمد عبدالجليل ابو كمال (المطور): من الضروري العودة الى مرحلة ما قبل الانتفاضة، لاستخلاص العوامل التي ساهمت في انطلاق الانتفاضة، وأثّرت فيها. تبدأ هذه المرحلة بالعام ١٩٨٢، أي بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، نتيجة للاجتياح الاسرائيلي للبنان، وتستمر حتى بداية الانتفاضة. خلال المرحلة هذه، تعرّضت المقاومة الفلسطينية لفترات جزر ومضايقة، فأُجريت محاولات لتغييب دور م.ت.ف. والمسألة الفلسطينية على الساحتين، العربية والدولية. دفع هذا الوضع بالقيادة الفلسطينية في الخارج، والمناضلين المعنيين في الداخل، الى اعادة تركيز جهودهم، مجدّداً، على ساحة الوطن المحتل. وقد بدأ الجميع يدرك أهمية، ومركزية، هذه الساحة، ومراهنة اعداء الثورة الفلسطينية عليها، كونها الورقة الاهمّ التي من شأنها ان تحسم نتائج المعركة. يتمثّل التركيز الذي قصدناه في عمليات تنظيم، وتأطير، الجماهير. فلا يمكن لثورة ان تنجح من دون تنظيم. من هنا، بات الهمّ الاكبر، لدى الجميع، تعزيز العمل التنظيمي، وبناء التنظيم القادر على المواجهة، والأخذ بيد الجماهير لمجابهة مؤامرات التقاسم الوظيفي، ومساعي ايجاد حكم ذاتي، في الوطن المحتل، وتغييب دور م.ت.ف. وواكب أهلنا في الوطن المحتل هذه التطورات بدقة. وموبرست، في الفترة عينها، سياسة «العصا والجزرة»، التي تمثّلت في توفير بعض المشروعات من قبل الولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول العربية، وقيام الجانب الاسرائيلي بتقديم تسهيلات كبيرة، في هذا الصدد، طاولت عناصر ونوعيات محدودة داخل المناطق المحتلة؛ كما تمثّلت، في المقابل، في سياسة «القبضة الحديدية» التي مارستها أجهزة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، فشاهدنا تصاعد الاعتقالات الادارية التي تكثّفت بدرجة كبيرة لاسكات كل صوت يعارض سياسة التقاسم الوظيفي. في المرحلة هذه، عملت جميع القوى على تنظيم، وتأطير، الجماهير، وتعبئتها للمرحلة المقبلة، واستهدفت الجيل الجديد فعلاً، الذي تربّى وتطوّر تحت الاحتلال الاسرائيلي، لتمكينه من أخذ أدوار ومهام تنظيمية ايضاً. ولاحظنا، على الصعيد العام، نضج الظروف الموضوعية التي مهّدت لاندلاع الانتفاضة: قمع وبطش في المناطق المحتلة، وتغييب دور م.ت.ف. اضافة الى القمع الذي شهده قطاع غزة،

والعمليات التي طاولت معهد الحكمة في الخليل، ومخيم بلاطة؛ وشكلت، جميعها، ظرفاً موضوعياً ناضجاً لتفجّر الانتفاضة.

بقي العامل الذاتي: التنظيم. كان التنظيم («فتح») مهيأً ومستعداً للمرحلة الجديدة. فكان لديه برنامجه لكيفية تطوير الانتفاضة التي لم تكن حدثاً جديداً. فقد سبقتها انتفاضات في قطاع غزة وبلاطة والخليل ورام الله وغيرها؛ لكنها كانت انتفاضات محدودة ولأمد قصير. وقد أُجريت دراسة دقيقة لكيفية تطوير الانتفاضة، وكيفية الزج بقطاعات الشعب الفلسطيني كافة فيها. يبقى موضوع الحدث الذي يمثّل الشرارة التي ألهبت الوضع. كان هناك رأي بأن تبدأ انتفاضة جديدة، أو حدث جديد، مع ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية في ١/١/١٩٨٨. وتمّ الاتفاق على تصعيد الاحداث في الفترة السابقة لهذا التاريخ. الّا ان ما حدث في جباليا وبلاطة والاعتداء على الطلاب في الخليل (احداث معهد الحكمة) ألهبت الاوضاع في المناطق المحتلة قبيل حلول ذكرى الانطلاقة المخطط لها بأسابيع معدودة، فسارعت القيادة الى دراسة الحدث، وعملت على تطويره، بما في ذلك تطوير البرنامج الذي أعدّته بحيث يستوعب التطورات الجارية. كان الاستعداد تامّاً لبرمجة العمل لاستقبال ذكرى الانطلاقة وتصعيد النضال؛ وهذا يعني ان الشعب وتنظيماته كان مهيّأً لالتقاط الحدث، والسير به الى أمام. وجاء حادث جباليا (مقتل حاتم السيسي - ١٧ عاماً) ليكون الشرارة التي انتظرناها، وقد جاءت مبكّرة قليلاً.

قبل العام ١٩٨٢، كانت ثمّة بؤر تنظيمية. وقد اعتمدت «فتح»، بالتحديد، على نمط الخلايا الانتشارية الموزّعة التي تمارس دوراً عسكرياً. ومع نضج الظروف، تمّ التوجه نحو البناء التنظيمي وتأطير الجماهير. فيما بعد، أُجري التركيز على اطار هام جداً، هو اطار الشبيبة للعمل الاجتماعي. وبعد العام ١٩٨٣، لعب الاطار هذا دوراً هاماً في تغلغله بين الجماهير وتأطيرها وتدريبها وتوعيتها.

اخطاؤنا

عطا ابو كرش: لمعرفة تأثير كل فترة على ما يليها من فترات ينبغي الالمام بالحقبة التاريخية التي مرّ بها شعبنا قبل الانتفاضة.

كان لهزيمة ١٩٦٧ دور كبير محبط في نفوس الشعب الفلسطيني، الذي شعر باليأس من الفشل العربي في انقاذ قضيته. هذا الاحساس دفعنا، داخل الارض المحتلة، الى الانتماء الى فصائل المقاومة الفلسطينية التي تواجدت على الساحة، وشجّعنا على العمل ضد اسرائيل بكثافة كبيرة جداً. كان عملنا، في بعضه، عفوياً، نتيجة احساس بالظلم والاحتلال الذي يجب مقاومته حتى من قبل غير المنتمين من الناس. بعد فترة وجيزة على الاحتلال، اتضحت الامور لنا؛ لكن الهبّة الجماهيرية، التي شهدناها في هذه المرحلة، بدأت تخبو نتيجة غياب الخبرة النضالية التي تؤهلنا لمقاومة الاحتلال. فالاحتلال عنيد، متمكّن، واثق من نفسه، هزم جيوش ثلاث، أو أربع، دول عربية خلال أيام معدودة. وهو شاعر بكونه جندياً لا يقهر. امّا نحن، فينبغي ان نقاومه مقاومة بدائية، لعدم توفر خبرات نضالية كافية لتأهيلنا للنضال. لهذا كانت هبّاتنا قوية جداً وعاطفية، وكانت، ربّما، تلقائية احياناً؛ لكننا نريد ان نقاوم. نتيجة لذلك كله، أُجريت اعتقالات كثيرة جداً، ووقعت ضربات وانتكاسات في عملنا. مارسنا، خلال عملنا النضالي، اخطاء نعترف بها، وسبق ان اعترفنا بها من قبل، عندما قوّمنا مرحلة نهاية الستينات ومنتصف السبعينات. كان لنا تقويم وادراك لاخطائنا. كان بعضها عفوياً، ووقعت اختلافات بين فصائل الثورة.

لا نريد تحميل فصيل معيّن مسؤولية الاخطاء هذه. نحن نتحمّلها جميعاً، كثورة. وبعد تقويم الاخطاء، اصبح عملنا منصبّاً على مقاومة الاحتلال.

منذ منتصف السبعينات حتى بداية الثمانينات، انتاب العمل نوع من الركود، على الرغم من وجود المقاومة، واستمرار العمل والعمليات التي تبرهن حدوثَها الزيادةُ في عدد المعتقلين في السجون، الذين لم يأتوا من فراغ. فقد جاءوا نتيجة لانتمائهم. كنّا ننظر الى المقاومة في الخارج على انها المنقذ لشعبنا وتملك قوة كبيرة؛ امّا نحن، فمساعدون لها. كان العامل الاساس، بالنسبة الينا، يكمن في قوتنا العسكرية خارج الوطن المحتل. وكان الاحساس هذا ينتاب اخواننا في الخارج. كان هذا تقديراً خاطئاً، لأننا، في الارض المحتلة، نقوّم بدقة

مدى أهمية الداخل، وتأثيره على العدو الصهيوني: ندرك، تماماً، كيف يكون تأثير القاء قنبلة داخل تل ـ أبيب. كنا ندرك أهمية ذلك، وهذا ما تدركه اسرائيل أيضاً. ففي تصوّر كثيرين من اليهود، يبدو هذا الادراك واضحاً. وهم يقولون انه عندما ضربنا الذراع العسكري لـ م.ت.ف. في العام ١٩٨٢، كان ذلك تهديداً للداخل، خوفاً من تمرّده الذي يمثّل خطورة كبيرة جداً على الكيان الصهيوني. أضف الى ذلك الاجتياح الاسرائيلي للبنان الذي أدى الى اخراج م.ت.ف. رسمياً منه. لقد شعرنا بمرارة شديدة، وشعرنا بها أكثر، عندما قامت سوريا والمنشقون عن الثورة بتحقيق ما لم تستطع اسرائيل تحقيقه. دفعنا هذا الحدث الى اعادة تقويم مسيرتنا، وما يتوجب علينا ان نفعله، وتحديد دورنا. تتذكرون التظاهرة التي خرجت في نابلس وقت حصار طرابلس، وكيف احرقت الجماهير صورة حافظ الاسد. كانت الجماهير الفلسطينية في الداخل تتفجّر غضباً. بدأ الشعب يدرك ان ثمّة قوى خارجية تتآمر على الثورة بشكل عام. اذا كانت م.ت.ف. هي القوة الاساسية المساندة لنا ولنضالنا، فنحن، في الداخل، نحتمي بصوتها في الخارج وبقواها الاساسية خارج الوطن. لقد شعرنا بأن تأثير هذه القوة بدأ يتعرّض لمؤامرات؛ حتى ظهرت «روابط القرى»، ومؤسسات اسرائيلية أخرى؛ وظهر من يريدون حلولاً منفردة؛ وآخرون يريدون ان يكونوا بدائل من م.ت.ف. عندما يشعر مناضل، دفع من دمه ثمناً لصالح الثورة والشعب، بأن ثمة من يتآمر عليه، يقوم برد فعل؛ يتحرك. أدّت ردّات فعلنا الى اعادة تقويم أنفسنا بشكل جيد، واعادة تنظيم أنفسنا. بدأنا الاعداد لعمليات تنظيم داخلية مبنيّة على اكتاف الجديد الجديد. كان على الجيل القديم، صاحب التجربة، ان يشارك ليعلّم الجيل الجديد كيف يمضي في المرحلة المقبلة. بعد العام ١٩٨٢، ظهرت عندنا حركات شعبية، كلجان العمل ولجان الشبيبة. وكان ظهورها يمثّل بداية العمل الجماهيري الذي لم نكن نعتمد عليه من قبل. كنّا نعتمد العمل التنظيمي، ابن «فتح» لديه مجموعات لـ «فتح»، وابن «الشعبية» لديه مجموعات لـ «الشعبية»، وكذلك ابن الديمقراطية، وهكذا. اليوم، وبعد تقويم مرحلة ما بعد العام ١٩٨٢، توجّهنا الى العمل الجماهيري؛ الى المؤسسات.

وبالفعل، بدأت لجان العمل واللجان الشعبية والمؤسسات والنقابات العمالية التي ضمّت فئات عمالية واجتماعية عدة تعطي الدور للجماهير. لم يكن الدور ملقى على عاتق ابناء «فتح» الملتزمين أو ابناء «الشعبية». أصبح العمل جماهيرياً يخص الجميع.

حين بدأت الانتفاضة، كانت هناك أرضية انطلقت منها، وهبّات سابقة استفدنا منها في العمل التنظيمي. كانت هناك ممارسات عربية ضاغطة على م.ت.ف. ولم يكن عندنا مثل هذه الظواهر. لقد تلافيناها. والقيادة الوطنية الموحّدة تمارس دورها، اليوم، بأمانة وصدق، بعيداً من أي تأثيرات اقليمية خارجية.

الى ذلك، ليس هناك أي فرق بين م.ت.ف. والقيادة الموحّدة؛ انما لـ م.ت.ف. الدور الأساس في القيادة الموحّدة. لقد منعنا كل تدخل من قبل بعض الدول العربية. لم تكن الانتفاضة حدثاً عابراً، بل تراكمات للظلم والمعاناة التي عاشها شعبنا في الخارج أيضاً. أحسسنا بمجازر صبرا وشاتيلا، بأحداث برج البراجنة والرشيدية، باعتداءات أمل، وبكل المؤامرات على قضيتنا من بعض الدول العربية وبعض التنظيمات اللبنانية. كل هذا دخل حساباتنا عندما قوّمنا عملنا في الداخل. لهذا، تعلّمنا وحاولنا الاستفادة من الدروس، وطبّقنا ما استفدنا به في الانتفاضة.

هناك تفاهم كلي بين م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة. وليس هناك فارق بينهما. ان ما عانت منه م.ت.ف. من تأثيرات بعض الدول العربية غير وارد عندنا. حاول بعض الدول العربية التدخّل في الانتفاضة فقطعنا يده. حتى ايران حاولت ذلك وادّعت بأنها تحرك الانتفاضة. كل الايدي هذه قطعت. مارسنا عملنا كفلسطينيين مستقلين بعيداً من تأثير الدول العربية. ما يهمّنا هو مصلحة شعبنا. وما دامت م.ت.ف. هي ممثلنا الشرعي والوحيد، فيجب ان يقوم تفاهم بيننا وبينها. لهذا نقول ان القيادة الوطنية الموحّدة هي الذراع الكفاحي لـ م.ت.ف. داخل الوطن المحتل؛ والقول بأن هناك آراء مختلفة هو كلام عابث ويهدف الى التفرقة.

هناك تنظيم للانتفاضة. انا في القيادة الموحّدة

جهّزت طابوراً خلفي، ليحلّ محلي اذا اعتقلت. كل واحد ترك خلفه عدداً من القادة ليحل محله بمجرّد اعتقاله، ويمارس عمله ذاته؛ ولدى هؤلاء البرنامج الخاص بذلك. لهذا لا تتأثر الانتفاضة باعتقال أي من قادتها، ممّن لديهم برنامج. وهناك برنامج للتصعيد، وآخر للتهدئة؛ فتتمّ العملية بشكل منسّق وليس عفوياً. فعندما تقع تظاهرة قوية في غزة وتشهد الخليل هدوءاً، فان الامر لا يقع صدفة، انه عمل منسّق ومنظّم. وقد تلافينا التأثيرات الاخرى التي تتحدث عن الحجوم وتعتبر هذا أكبر وذاك أقل حجماً منه، وتضع اعتبارات النصف زائداً واحد، او الثلثين، عند التشكيل القيادي. للفصائل المشاركة في القيادة حقوق وعليها واجبات متساوية؛ فلا فرق بين «فتح» التي لها تسعون بالمئة من المناضلين داخل الوطن المحتل، وبين فصيل آخر له عشرة، أو خمسة، بالمئة. فالجميع سواسية، ولكل منهم ممثّل واحد في القيادة الوطنية. والعمل يجرى بصورة ديمقراطية، وتسود فيه مناقشات ديمقراطية، ونتلافى الاخطاء؛ وكثيراً ما نتنازل عن أشياء كثيرة لمصلحة الانتفاضة واستمراريتها. من هنا، لا تتأثر الانتفاضة، لا بابعاد عشرين، أو خمسين، أو ستين، شخصاً، ولا حتى باعتقال ثلاثين ألفاً.

تشمل عمليات الابعاد كل الاجيال، وتطاول جميع الأعمال والمهن، وجميع الفئات الاجتماعية. فبين المبعدين عمّال ومحاضرون واطباء ومهندسون وطلاب. ليس هناك شرائح خاصة بالانتفاضة. لا غني يقول أنا غير مشارك في الانتفاضة: الاغنياء ساهموا فيها، ودفعوا ثمناً غالياً، نتيجة مشاركتهم. دفعوا من أموالهم لفك الازمات التموينية في المخيمات. فتحوا متاجرهم لتوزيع المواد الغذائية مجاناً. هذا يولّد احساساً بأن لا طبقات برجوازية وأخرى كادحة فقيرة؛ الكل شركاء في الانتفاضة. ابن الغني دخل السجن واعتقل وضرب؛ وكذلك ابن الفقير. الجرحى والشهداء هم ابناء الجميع. الكل سواسية تحت الاحتلال، الذي لم يفرق بين غني وفقير. الكل تلقى الضرب والتكسير ووقع تحت طائلة التعذيب. لا فوارق بيننا. لا فرق بين فلّاح وتاجر ودكتور ومهندس وختيار وامرأة وبنت وشبل صغير. كل شعبنا مشارك في الانتفاضة، وليس ثمّة طبقة اجتماعية خاصة بالانتفاضة وطبقة لا علاقة لها بها. هناك قلّة قليلة تعتبر نفسها خارجاً، لكنها تعاني مثلنا. لهذا كله شملت عمليات الابعاد الجميع. احد المبعدين كان في الثامنة عشرة من عمره؛ ولا مجال للقول ان هناك من لا تريد سلطات الاحتلال ابعاده.

دور ما للحركة الاسلامية

تيسير نصرالله: شكّلت الحركة الدينية نفسها تحت اسم الحركة الاسلامية، في أعقاب اصدار القيادة الموحدة بيانها الرقم ٢، أي بُعَيْد انطلاق الانتفاضة. واطلقت على نفسها شعار «الذراع القوي للاخوان المسلمين داخل الارض المحتلة». حظي الاخوان المسلمون بوجود جماهيري قبل انطلاق الانتفاضة؛ ولكن لم يكن لهم دور نضالي فعّال، وانما محاولات أُجريت بهدف تعبئة عناصرهم تعبئة دينية واسلامية تمهيداً للتحرير. كان مجال العمل مفتوحاً لهم، فلم تمارس سلطات الاحتلال عمليات اعتقال ضدهم، ممّا أفسح في المجال أمامهم لاكتساب قاعدة عريضة. لكن، مع بداية الانتفاضة، تمكّنت القيادة الموحدة من ادارة العملية النضالية بشكل مذهل، وحازت على ثقة وتعاطف فئات شعبنا الفلسطينية كافة. وصار السؤال الذي يتردّد في أوساط الاتجاهات الدينية وبين عناصرها ونشطائها هو الذي يتعلق بتحديد الموقف في مرحلة الانتفاضة. كانوا يفتقرون الى التجربة الصدامية مع الاحتلال الاسرائيلي، ممّا أوجد تململاً داخل صفوفهم، أخذ يتصاعد ويشكل ضغطاً على قياداتهم، وخصوصاً قيادة الاخوان، بهدف دفعها الى الاسراع للدخول في عملية الانتفاض الجارية. في هذا الوقت، كان تيار الجهاد الاسلامي يمارس نشاطات نضالية ضد الاحتلال الاسرائيلي. وظهر تمايز بين تيارات الحركة الاسلامية، بين الاخوان والجهاد وحركة التحرير الاسلامية. في البداية، كسبت الجهاد الاسلامي على حساب الاخوان المسلمين، الذين صارعوا ودخلوا المواجهة، حيث من لا يشارك فيها يخسر مواقعه ويفقد دوره. الآن، ما يزال الاتجاه الصدامي المتديّن سائداً ومسيطراً في أوساط الحركة الاسلامية، و«حماس» هي التنظيم الطاغي على هذا الصعيد. ونحن، في القيادة الوطنية الموحّدة وم.ت.ف. نلتقي معهم حول الانتفاضة وضد الاحتلال الاسرائيلي. لقد اصبحوا أكثر قدرة على العمل الحزبي من الجهاد الاسلامي.

حاولت سلطات الاحتلال، في البداية، اظهار «حماس» تنظيماً منافساً لـ م.ت.ف. وسعت، بشكل حثيث، الى ابرازها. غير ان الصورة الحقيقية بقيت مختلفة؛ اذ لـ «حماس» وجود في الشارع الوطني، لكنه ليس بالحجم الذي أظهرته وسائل الاعلام الغربي، والاسرائيلي، فنفوذها لا يتعدى العشرة بالمئة.

بيننا وبين الحركة الاسلامية خلافات عدة حول الموقف من شعار الدولة المستقلة؛ حول قضايا المرحلة التي نعيشها، وحول الكثير من القضايا السياسية المطروحة. لكننا نلتقي معها، الآن، حول الحجر في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. نطمح، باستمرار، الى ايجاد المزيد من التنسيق فيما بيننا؛ فكانت هناك دعوات القيادة الموحدة لـ «حماس» الى الدخول في حوار ونقاش حول سبل التنسيق، والاتفاق على تحديد أيام الاضرابات التي شهدت خلافاً حولها في البداية. فقد دعت القيادة الموحدة، باستمرار، الى الاضراب في ذكرى انطلاقة الانتفاضة كل شهر. وقد تمّ الاتفاق حول هذا الموضوع، والتزم الجميع بالاضراب الشهري في التاسع من كل شهر. أمّا المناسبات الاخرى، فلم تزل موضع خلاف، ولم يجر اتفاق حولها بصورة نهائية، حتى اليوم. وتسعى القيادة الموحدة الى حل هذه الاشكالات.

محمد عبدالجليل المطور: يعترف العدو الاسرائيلي، وكذلك تفيد المشاهدة اليومية، بأن الاحتلال غضّ النظر، في البداية، عن نشاطات «حماس» تحديداً، وأفلت لها الحبل. ولم يكن ذلك تعبيراً عن عدم ادراك من جانب الاحتلال الاسرائيلي للدور النضالي لها، بل هدف الى خلق اطارات موازية لـ م.ت.ف. فعندما تتمكن اسرائيل من خلق قوى موالية ومناقضة لـ م.ت.ف. فهذا يعني تفكيك الصف الفلسطيني الموحّد داخل الاراضي المحتلة، من خلال الصراعات الداخلية التي قد تنشأ من ذلك، واضعاف دور م.ت.ف. وخلق حالة ارباك داخل الشارع الفلسطيني، ممّا يعكس نفسه على الانتفاضة. والهدف من هذا كله هو ضرب الانتفاضة بطريقة غير مباشرة؛ من داخلها. لكن الاسرائيليين يدركون ان «حماس» ليست قوة موازية لـ م.ت.ف. ومع ذلك، فقد دفعوا بهذا الاتجاه ليخلقوا تناقضات مربكة. هذا لا يعني ان اسرائيل تلتقي مع «حماس»؛ ولا يعني ان لها اتصالات معيّنة معها؛ لكنه نوع من الدهاء الذي يمارسه جهاز الامن الاسرائيلي.

دفعت السياسة، هذه، جميع القوى الوطنية، والحريصين فيها، للردّ عليها. فالاسرائيليون ليسوا أكثر ذكاء من شعبنا الذي اكتسب الكثير من الخبرات. لقد أدركت القوى الفلسطينية ومنظمة التحرير مدى هذه اللعبة الاسرائيلية، وبالتالي بادرت بالاتصال مع «حماس» مباشرة وطلبت منها الجلوس الى طاولة التنسيق ضمن برنامج الانتفاضة والنضالات اليومية والميدانية داخل الارض المحتلة. حصل هذا في الشهر الثامن، أو العاشر، للانتفاضة. في بداية الامر، رفضت «حماس» أي نوع من التنسيق مع القيادة الوطنية الموحّدة، على أمل ان تبقى قوية، وعلى أمل ان تأخذ دور المبادر والدور الريادي داخل الارض المحتلة. وهذا الهاجس كان يسيطر على البعض في «حماس»، وليس على جميع من فيها. فالبعض الآخر، من قياديي «حماس»، كان يقول بضرورة وجود تنسيق مع بقية القوى الوطنية. هذا الموقف تمّ ادراكه من خلال الاتصالات واللقاءات التي كانت تجرى مع «حماس». فيما بعد، وعندما شعرت «حماس» بأن لا مجال لها الّا بأن تنسّق مع القيادة الوطنية الموحدة لأن الشارع الفلسطيني حسم هذه المعركة وأكد التفافه حول م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، وافقت، الى حدّ معيّن، على مسألة التنسيق حول النضال اليومي والميداني، طبعاً بدون الخوض في المواقف السياسية.

عندما وافقت «حماس» على التنسيق مع القيادة الوطنية الموحّدة، وجّه الاحتلال ضربة قوية وشاملة الى «حماس». لقد لاحظنا، كلّنا، ولمسنا هذا التوجّه. بدأ الكثير يتساءل لماذا؟ الاحتلال تابع «حماس» على مدى عشرة شهور أو على مدى سنة كاملة، فلماذا الآن؟ لماذا لم يعتقل من قبل، ولم يبطش من قبل، ولم يوجه ضرباته الى «حماس» من قبل»؟ يكمن سبب ضرب «حماس» في موافقتها على التنسيق مع القوى الوطنية، على صعيد البرنامج اليومي والنضالي داخل الارض المحتلة.

لقد تمّ الاتفاق حول خطوط عريضة

للتنسيق. الّا ان «حماس»، حتى اليوم، ما زالت تخّل بالاتفاق بين فترة وأخرى. انها تسعى الى التميّز، باستمرار، بمواقف وبأشكال محددة داخل الارض المحتلة لابراز نفسها كواقع موجود داخل الارض المحتلة. القوى الوطنية، وبالتحديد «فتح»، فتحت حواراً دائماً مع «حماس»، منذ البداية وحتى الآن. وتمّ الاتفاق على ان تواصل «فتح» الاتصال مع «حماس» والتنسيق معها حول هذه القضية، باتفاق كل القوى الوطنية. وكما تحدث الاخ تيسير، تمّ الاتفاق على أيام الاضراب، حتى لا يكون هناك أي تضارب في أيام الاضراب وتحدث ارباكات في الشارع الفلسطيني وفي الصف الفلسطيني. الّا انه، وعلى الرغم من الاتفاق، ما زالت «حماس» تخلّ به وتصرّ على التمايز واثبات الذات، بشكل مربك. ومع ذلك ما زالت القوى الوطنية تكثّف اتصالاتها مع «حماس» حفاظاً على الوحدة الوطنية، وحفاظاً على الصف الفلسطيني الموحّد داخل الارض المحتلة، لأن هذا يشكل الارضية القوية لمواصلة الانتفاضة، وتفويت الكثير من مراهنات العدو الصهيوني على ضرب الانتفاضة وارباكها.

تكافل اجتماعي

محمد سعيد مدوخ: نحن نعلم ان «فتح»، بالذات، بعد العام ١٩٦٧، كثّفت جهودها في داخل الارض المحتلة. أكبر دليل على ذلك هو وجود اجهزة تنظيمية تعمل داخل الارض المحتلة. أول جهاز ضُرب في العام ١٩٦٩. وضرب الجهاز الثاني في العام ١٩٧٤. وضرب الثالث في العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠.

يشبه عمل الجهاز عمل دولة مصغّرة في داخل التنظيم. الّا ان هذا لم يدم سوى لفترات محدّدة، حيث يتمّ اعتقال الشباب وتجهض المحاولة. وقد سعت م.ت.ف. أو بالاحرى «فتح»، الى توسيع هذا النطاق الى النطاق الجماهيري، وعدم الاكتفاء بالنطاق التنظيمي فقط، فاتجهت نحو الحركة الشبيبية. وكانت نتيجة ذلك الانتفاضة.

من خلال الانتفاضة، نعرف انه توجد أنشطة عديدة؛ من ضمنها النشاط على الصعيد الاقتصادي كنشاط موجود داخل مجتمعنا الفلسطيني، حيث نشأ نوع من التكافل بين الفئات الاجتماعية. في الفترة الاولى من الانتفاضة، كانت اسرائيل تفرض حظر تجول لفترات طويلة جداً، لمدة اسبوعين، وشهر، واحياناً أربعين يوماً، بهدف تجويع السكان، بمن فيهم الاطفال في المخيمات وكبار السن والعاجزون عن العمل. وفي الحال، قام شعبنا بمبادرات ذاتية من قبل المزارعين والتجار داخل الارض المحتلة وفي مناطق الـ ١٩٤٨، لتقديم المساعدات والمواد التموينية الى اخوانهم داخل المخيمات. كان التجاوب كاملاً. وكانت مقطورات كاملة تحمل التموين فتتوقف عند مداخل المخيمات. هذه الممارسات عكست صورة ايجابية عن نفسية أهلنا. ففي اثناء فترات الحصار، كان هناك أناس يهتمون بشؤون المحاصرين ويسألون عنهم. علاوة على ذلك، هناك تنظيم يلعب دوراً ايجابياً في عمليات التموين، وفي الحالات الأخرى. فالتنظيم يهتم بشؤون الفرد في اثناء قيامه بنشاطات، وكذلك في حالة اعتقاله، وفي حالة الطرد، أو الابعاد، التنظيم يهتم بعائلة المبعد التي تبقى في المناطق المحتلة. هذه الممارسات أخذت تدعم الروابط التنظيمية بصورة أكبر من الفترات السابقة. هناك جوانب أخرى أيضاً. فنحن نعلم بأن مجتمعنا لا يتمتع كله بمستوى عالٍ من الثروة والغنى. وهناك من كانوا بعيدين بعض الشيء من أماكن المخيمات، ولا يملكون شيئاً، وهم معدمون. وقد قام التنظيم بتزويد هذه الفئات بالمواد التموينية، بغض النظر عن انتمائها.

اللجان الضاربة والعمل المسلّح

نبيل محمد طموس: في أول الأمر، كانت اللجان الضاربة والعمل المسلّح مبتدئين. لكن الانتفاضة خرّجت نواة وكوادر تنظيمية على مستوى الحدث، تتمثّل في القيادة الوطنية الموحّدة؛ وهي أعلى سلطة موجودة داخل الوطن المحتل، وهي التي تسنّ القوانين وتعطي التعليمات للجان المنبثقة عنها. هناك لجان فرعية يعمل جميعها ضمن اطار القيادة الموحدة وحسب تعليماتها، منها اللجان الشعبية واللجان الضاربة، ولها أقسامها، ومنها لجان الحراسة وقوات خاصة ذات مهام صعبة، وهناك لجان المرأة، ولجان التدريس (لجان التعليم)، ولجان المزارعين، ولجان شعبية أخرى. كانت كلها بدائل للجان التي أوجدها الكيان الصهيوني في فترة ما قبل الانتفاضة. ما يهمني، هنا، هو التحدث عن

اللجان الشعبية، بشكل عام، وعن اللجان الضاربة، بشكل خاص.

تتلقى اللجان الشعبية تعليماتها مباشرة من القيادة الموحّدة، وهي التي تقوم بالعمل اليومي في تسيير الانتفاضة بشكل منظّم، بحيث استطعنا، من خلال عمل هذه اللجان، ان نضبط سير الانتفاضة ونمسك زمام الامور بأيدينا، بحيث نتحكم في وتيرة تصعيد الانتفاضة، وتهدئتها، وتوقيت ذلك. وقد اصبح معظم الشعب الفلسطيني يعمل ضمن اطار اللجان الشعبية الموجودة في الوقت الراهن. قبل الانتفاضة، اقتصرت اللجان على شبان معيّنين، كان يتمّ انتقاؤهم. امّا حالياً، فقد انضمّ مئات الشبان الى هذه اللجان الشعبية، وصاروا يتلقّون مخصصات، ولهم اسماؤهم، وأصبح الانسان يشعر بقيمة الانتماء الى هذه الثورة والى هذه اللجان الشعبية. وصار بامكان القيادة الوطنية الموحدة ان تلهب الوضع في قطاع غزة بقرار تصدره، وفي مدة لا تتجاوز الساعتين. أمّا الجهاز الضارب، فهو الذراع الكفاحي القوي للقيادة الموحّدة، وهو القبضة الحديدية والثورية التي تضرب بها القيادة كل عابث بمقدرات هذه الانتفاضة، وتضرب بها كل مؤسسات الكيان الصهيوني، من عملاء ومجالس قروية وجباة ضرائب، وغير ذلك. تنبثق من اللجان الضاربة لجان حراسة ليلية، كما أسلفنا، تتولى حراسة ممتلكات المواطنين.

استطعنا تكوين لجان خاصة من اللجان الضاربة في قطاع غزة، اطلقنا عليها اسم «القوات ١٧»، كقوات خاصة تقوم بعمليات ومهام صعبة، ولها فروع في ارجاء المناطق المحتلة، وهي التي تقوم بالمصادمات اليومية مع جيش الاحتلال، وهي التي تُلحق الخسائر بشكل مباشر به، وتقوم بحرق المزارع تنفيذاً لتعليمات القيادة الموحّدة. فاذا تقرر، في احد الايام، تصعيد قذف زجاجات المولوتوف ضد جيش الاحتلال، تأتي التعليمات الى مسؤول القيادة في الجهاز الضارب، ويتمّ توزيعها على مسؤولي اللجان الضاربة في القطاع، وتنفّذ بحذافيرها. كان للجهاز الضارب الدور الاكبر، والفعّال، في استمرار الانتفاضة. واذا اردنا التحدث، بصدق، نقول انه كان هناك كثيرون غير مقتنعين بالانتفاضة، في بدايتها؛ ولكن بعد استمرارها، وتصاعدها، والانجازات التي حققتها م.ت.ف. تتويجاً لانتفاضتنا، تشكّلت لدى الناس قناعة تامّة بها. في البداية، لم يستجب الجميع لنداء الاضراب وغلق المحال؛ ولا نستطيع القول ان الجميع كانوا ملتزمين، أو انبياء. لقد وقع بعض التجاوزات وأعمال خرق قرارات الاضراب وتعليمات القيادة الموحدة، فأُرسلت تحذيرات الى هؤلاء الاشخاص مرات عدة قبل اتخاذ اجراء ضدهم، فهم في نهاية الامر جزء من شعبنا، ومن الضروري المحافظة عليهم. امّا في حال استمرار الشخص المعني، في ممارسة التصرّفات عينها، واستمراره في موقفه المتعنّت والرافض للالتزام بقرارات القيادة الموحدة، فان اللجان الضاربة تأخذ على عاتقها حرق محله، وضربه مباشرة. وقد قام الجهاز الضارب، أيضاً، بتصفية الكثير من العملاء.

الموقف من المتعاونين

من الواجب ان يلتزم الشعب الفلسطيني بقرارات القيادة الموحّدة، وهذا ما تحقق مع استمرار الانتفاضة وتصاعدها والانجازات التي حققتها؛ حيث اصبح الناس يلتزمون بالاضراب وغلق المحال، التزاماً تامّاً وشاملاً. ومن غير الصحيح القول انه لم يكن للعنف دور في البداية. في السابق، كانت السيارات تذهب الى العمل في اسرائيل، وكنّا نرابط لها منذ الساعة الرابعة فجراً، ونقوم بتحطيم زجاجها، لأنه من الضروري فرض الالتزام على من لا يلتزم بقرارات القيادة الموحّدة. اننا نعتبر هذا عنفاً ثورياً، وليس موجّهاً ضد الشعب.

بالاضافة الى ما تقدم، شكّلنا لجاناً خاصة لحل المشاكل. فقد حدث بعض المشاكل التي كادت تتسبّب في اراقة الدماء بين العائلات؛ وكانت اللجان الضاربة سبّاقة الى حل هذه المشاكل بالعنف الثوري، وبتعليمات من القيادة الموحّدة، كبديل للحلول العشائرية وحلول المخاتير التقليدية التي كانت سائدة في العهود السابقة. واذا وقعت أي مشكلة في مخيم ما، توجّه اصحابها الى مسؤول اللجنة الشعبية في منطقتهم ينشدون حلاً لها.

تمّت مراعاة السرية في وضع المسؤولين هؤلاء. غير ان الطابع العام لعملنا، ظل طابع العمل الجماهيري الشعبي؛ وبالتالي، فهو مكشوف،

وهو ليس سرياً أو عسكرياً. حتى في العمل العسكري تحدث اعتقالات بعد فترة شهرين أو ثلاثة؛ فما بالك بالعمل الجماهيري الذي هو، بالضرورة، مكشوف. على سبيل المثال، كان هناك بعض من حاولوا فرض خوّة على اصحاب المحال مدّعين بأنهم يمثّلون القيادة الموحّدة، مقابل السماح لهذه المحال بالاستمرار في العمل بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً (ساعة بدء الاضراب عادة). وحاول آخرون التخريب على التعليم في المدارس وانتظام سيره، ودفعوا الطلاب الى الخروج ومغادرة المدارس باسم القيادة الموحّدة أيضاً. ومثل هذه الاعمال يندرج في اطار وسائل التشويه التي تقوم بها أجهزة المخابرات الاسرائيلية، حيث تزجّ بالبعض للعمل على خلق شرخ ما بين القيادة الموحّدة وجماهيرها. فكان على اللجان الضاربة ان تتصدى، بشكل حاسم، لهم، وان تحدّد أماكنهم، فتمّ طعن بعضهم بالسكاكين، وتمّ تكسير أيادي البعض الآخر.

تنفّذ تعليمات القيادة الموحّدة ضد جميع العملاء والمتعاونين، بغض النظر عن انتماءاتهم العائلية والعشائرية. فلا فرق، على هذا الصعيد، بين متعاون من هذه العائلة أو تلك. ومثال على ذلك، كان في قطاع غزة عائلة وجد بين افرادها من هم منحرفون ومتعاونون، الى أبعد حدّ، مع اسرائيل. وكان لهذه العائلة نفوذ كبير ورهيب في مرحلة ما قبل الانتفاضة. أمّا في اثنائها، وفيما كان يلتزم الجميع أوامر القيادة الموحدة ويغلق محاله، كان ابناء هذه العائلة يعصون الأوامر ويبقون محلهم الكبير مفتوحاً، وكذلك فعل جيرانهم ممّن احتموا بهم. وقد اتخذت اللجان الضاربة قراراً بحرق المحل الكبير التابع لهذه العائلة، وبه من البضائع ما تقدر قيمته بمئة الى مئة وخمسين ألف دولار، فتمّ احراقه بكامله. وأُرسلت ورقة صغيرة الى صاحبه، كتب عليها عبارة: «ان حاولتم، بأي شكل من الاشكال، البحث عن الفاعل، فسوف يكلّفكم ذلك ثمناً غالياً». وهكذا حُسم الموضوع. وطالما ان الرأس الكبيرة ضُربت، فقد اختفت الاذناب فوراً. وفي السياق عينه، تعرّض شخص آخر من العائلة ذاتها للطعن بالسكاكين من قبل القوات الضاربة بسبب تعاونه مع الاحتلال؛ وما يزال يقبع حتى الآن بين الحياة والموت. اصبح للقيادة الوطنية الموحّدة، الآن، السلطة العليا. ولا يجرؤ احد على التشكيك بقراراتها، أو مخالفة تعليماتها. في الفترة السابقة، لم يكن احد ليستطيع التصدي لمثل هؤلاء الاشخاص من العائلات ذات النفوذ، والّا تعرّض للترحيل عن المنطقة فوراً هو وجميع افراد عائلته واقربائه. أمّا الآن، فقد انتهت هذه العشائرية، وأصبح للقيادة الوطنية الموحّدة كامل السلطة العليا، والسلطة التشريعية، وسلطة حل المشاكل.

عموماً، في ما يتعلق بتصفية المتعاونين والخوف من تكرار تجربة العام ١٩٣٦، أودّ ان أؤكد، اولاً، ان القيادة الموحّدة تحنّ على ابناء شعبنا مثلما تحنّ الأم على ابنائها. اننا لا نقدم على تصفية عميل، ولا تتخذ القيادة الموحدة قراراً بتصفية عميل، الّا بعد ارسال تحذير مرات عدة اليه، ودعوته الى التوبة. ذلك اننا اذا خسرناه، فاننا نخسره من صفوف شعبنا وليس من صفوف العدو. والاسرائيلي لا يهتم كثيراً لهؤلاء الاشخاص، الذين، على الرغم من كل شيء، هم من أبناء شعبنا. وحتى عندما نعاقب واحداً من هؤلاء، فاننا، أيضاً، نسعى الى معالجته، والى محاولة اصلاحه.

تيسير نصرالله: موضوع العملاء والمتعاونين دقيق للغاية، وحسّاس جداً، ويثير العديد من التساؤلات باستمرار. هناك ضوابط ومعايير لعمليات التصفية. ضوابط تضعها القيادة الموحّدة واللجان المسؤولة عن هذه الاجراءات، نظراً الى حساسيتها. فالعدو الاسرائيلي يستغل هذه الامور، ويحاول تضخيمها واستغلالها اعلامياً، وكذلك فعلت أجهزة اعلامية أجنبية ومعادية، فركزت على هذا الجانب وأظهرته كأنه اقتتال فلسطيني، وكأن الفلسطينيين دخلوا في حرب أهلية ضد بعضهم البعض، وكأن هناك، أيضاً، تصفية للمعارضين السياسيين داخل م.ت.ف. حسب ما أوردته بعض أجهزة الاعلام، خصوصاً في المرحلة الاخيرة التي شهدت زيادة في عمليات التصفية. ربما حدث بعض الاخطاء القليلة في هذا المجال، فاصبح من الملحّ، والضروري، ان تعمل القيادة الموحدة، بكل جهد، على وضع ضوابط لمركزة القضية ووضعها في يدها، فصار، ضرورياً، دراسة كل حالة، وتشخيصها، ومعرفة ظروفها، وهل أعطيت الفرصة الكافية للتوبة والاصلاح والعودة الى حضن الشعب والثورة، أم لا ؟ وهذه مسائل

باتت ملحّة لتحديد الامور.

محمد نبيل طموس: العملاء ليسوا من صنف واحد، بل يمكن تقسيمهم الى فئات وأصناف. ولا يُقتل الاّ القاتل. لا يُقتل الاّ من رفع السلاح في وجه الشعب الفلسطيني وقتل اشخاصاً. لا يوجد انسان فلسطيني ارتبط بالعدو بمحض ارادته وتعاون معه تلقائياً. المسألة عبارة عن توريط ناجم عن أسباب عدّة وعن الوضع النفسي للمتعاون. لا داعي للتفصيل في هذه الامور؛ ولكن الاسلوب المتبع من قبل الاحتلال يقوم عادة على تكليف المتعاون، في بادىء الامر، بمهام بسيطة، مثل جمع المعلومات عن الحي، والجيران؛ ثمّ يتواصل توريطه تدريجياً، الى ان يصل المتعاون الى نقطة، نسميها في اللجان الشعبية والعمل الثوري، «نقطة اللاعودة»، حيث يحمل المتعاون السلاح ضد شعبه ويقوم بقتل أبناء شعبه، فيكون قد وصل الى حدّ لا يمكن معه ان يعود الى صفوف شعبه وصفوف ثورته في يوم من الأيام، لأنه يصبح حجر شطرنج في يد رجل المخابرات الاسرائيلية الذي نظّمه. هذا الانسان لا يمكن اصلاحه بأي شكل من الاشكال. لكن من ارتبط بالمخابرات الاسرائيلية نتيجة مشاكل معيّنة، أو تورط في أمور صغيرة، فاننا نحاول مساعدته ومساعدة امثاله قبل ان يزداد تورطهم مع العدو، وبالتالي، انقاذهم. وبالفعل، أثبتت التجارب داخل المعتقلات صحة ذلك. فقد قمنا بعملية صقل واعادة تثقيف البعض ممّن تورطوا مع العدو وانحرفوا عن مسيرة الشعب، فجاءت النتائج جيدة. فبعد خروج هؤلاء من المعتقل انضموا الى صفوف الثورة، وقاموا بعمليات عسكرية، واستشهدوا، فانضموا الى قافلة الشهداء، بعد ان كانوا من العملاء والمرتبطين بالعدو. مثل هؤلاء الاشخاص كسبناهم الى صفوفنا، وبدلاً من اعدامهم، انضموا الى صفوف الثورة.

رياض عجور: أود توضيح مسألة تتعلق بمن حرقت محالهم التجارية في غزة، ويقارب عددها الـ ١٥ محلاً. لقد تمّ ذلك في الشهرين الاولين للانتفاضة؛ ولم تعد هذه الظاهرة موجودة حالياً؛ اذ لم تعد هناك حاجة الى مثل هذه الاساليب لمقاومة معارضي الاضراب. فالدعوة الى الاضراب تصدر قبل يومين، أو ثلاثة، من تاريخه، فيستعد الجميع لذلك، ويكون الالتزام بالموعد تامّاً. في البداية، كانت الحاجة الى هذه الاساليب ضرورية، نظراً الى الصراع الذي كانت تواجهه الانتفاضة والقيادة الموحدة، ليس فقط تجاه العدو، ولكن، أيضاً، تجاه بعض فئات الشعب الفلسطيني، من أجل تثبيت سلطة الثورة.

المرأة في قلب الانتفاضة

عطا ابو كرش: سوف نتناول قضيتين رئيستين هنا. أولاً، المرأة، ودورها في مرحلة الانتفاضة؛ وثانياً سلطة المخاتير وأبناء العائلات والأسر الثرية وذات النفوذ.

بالنسبة الى دور المرأة، كان قطاع غزة يعتبر، باستمرار، أكثر المناطق «محافظة»، في ما يتعلق بقضايا المرأة. والحقيقة، ان المرأة لعبت دوراً كبيراً جداً في العمليات العسكرية في المرحلة التي سبقت الانتفاضة، ووصل عدد المعتقلات، في قطاع غزة وحده، الى أكثر من ٣٠٠ معتقلة على امتداد سنوات الاحتلال. وحتى قرابة العام ١٩٨٠، ارتفع العدد الى أكثر من ٦٠٠ امرأة معتقلة شاركن في عمليات عسكرية وعمليات نضالية. وما حصل في اثناء الانتفاضة احدث تغيّراً كبيراً جداً في مسلكية المرأة، حيث أُلقي على عاتقها دور كبير في التحرّك بين المخيمات والمناطق المختلفة. تلعب المرأة، حالياً، دوراً في التوعية داخل الاسرة، وفي عمليات الاسعاف الأولي، وفي التظاهر؛ وتقوم، أحياناً كثيرة، بحماية المتظاهرين. فتسير امامهم، ومعهم، وتقوم بنقل الحجارة اليهم، ومحاولة التصدي للجيش الاسرائيلي، وتعيق حركته عندما يحاول القبض على الشبان. اليوم، تشتبك المرأة مع الجندي الاسرائيلي بكل جرأة واندفاع، خلافاً لما كان يحدث في السابق، حين كان الخوف من اقتراب الجندي نحوها يسيطر على تصرّفاتها. اليوم، تمسك المرأة برقبة الجندي وبسلاحه، وتضربه، وتواجه ضرباته بشجاعة. احياناً، يتجمع ما يقرب من خمسين امرأة حول دورية عسكرية لانقاذ احد الاولاد وتخليصه من الاعتقال. كسرت المرأة، اليوم، حاجز الخوف والخجل تجاه نفسها، ولم تعد تقبل حياة البيت، بل تشارك، كالرجل تماماً. حتى المرأة المتحجبة في قطاع غزة من مؤيدي «حماس» اصبحت تقف في طليعة

رماة الحجارة على الدوريات الاسرائيلية. وكذلك الامر لدى النساء من باقي التنظيمات الفلسطينية. تخرج المرأة مع ابنها لرمي الحجارة. لا توجد حواجز أمام المرأة مطلقاً؛ ونساؤنا في القطاع يشاركن في المهام على قدم المساواة مع الرجال، وبدون تمييز بين قطاع ريفي وقطاع مديني؛ فنساء حي الرمال (أرقى احياء مدينة غزة عمرانياً) يخرجن قبل الرجال الى رمي الحجارة. وفي العمليات القتالية اليومية، للمرأة دور هام تمارسه بحرّية وشجاعة. وتشارك النساء من العائلات الكبيرة أيضاً في العمل الوطني، على الصعد والمستويات كافة، بما في ذلك قيادة العمل الوطني. اصبحت الزوجة تشارك زوجها في المواجهة والتصدي والاشتباك مع الجنود وتتعرّض للاصابة والتكسير. اصبحت لدى المرأة قناعة ذاتية بدورها، وبضرورة ممارسته. وهي تقوم بتوزيع التموين داخل المخيمات؛ وتشرف على أسر الجرحى والمعتقلين والشهداء وتوزيع المخصصات لهم بثقة ووعي وبدون خوف. وتقوم المرأة بنشاط في تجمعات لجان المرأة في المخيمات والمدن. وتمارس الاعمال اليدوية. وتقدم المساعدات الى الاسر المعوزة، بالاضافة الى المشاركة في التظاهرات والفعاليات القتالية.

محمد عبدالجليل: لقد اثبتت المرأة وجودها بشكل تام. وتشكلت قناعات ومفاهيم اجتماعية جديدة تتعلق بدور المرأة، التي باتت تمارس دورها السياسي، والنضالي، والاجتماعي، على قدم المساواة مع الرجل، من خلال ترسيخ قناعات ومفاهيم جديدة لدى الشعب الفلسطيني بكامله. لقد حصل نوع من الانقلاب في هذا المجال، بحيث ان ما كان موضع تساؤل وشك في الماضي، أصبح، الآن، مقبولاً تماماً ومعترفاً به، لجهة مشاركة المرأة ودورها الفعّال.

رياض عجور: بالاضافة الى ما ذكر، أُلقيت على عاتق المرأة مهام كثيرة، ومتعددة، تمارس، الآن، من داخل لجانها الخاصة. فمنهن من يتولّين توعية الاسر الفلسطينية بعمليات ترشيد الاستهلاك، ومنهن من يقمن بعمليات الربط والاتصال بين اللجان الشعبية في كل المواقع، ويشكّلن مفتاح هذه العمليات. وتقوم المرأة بتوزيع الميزانيات على اللجان الشعبية وأسر الشهداء والمعتقلين. وهناك اللجان الصحية التي تتولّى عمليات الاسعاف وتوعية ربّات البيوت وتدريبهن عليها. كما تمارس المرأة دورها في اطار التعليم الشعبي، وفتح رياض الاطفال، وتتولّى اعداد البحوث الاجتماعية عن الاسر الفلسطينية وتقدمها الى القيادة الوطنية الموحّدة. وتهتم المرأة بالمعتقلين، وتعمل على توفير الملابس لهم، وفتح المشاغل، وتنقل المواد القتالية الى القوات الضاربة، وجميع مستلزمات النشاط الوطني اليومي.

تيسير نصرالله: بالنسبة الى الشق الثاني من السؤال، والمتعلق بالمخاتير ودورهم، كان المخاتير سابقاً يشكلون حلقة وصل ما بين الجماهير الفلسطينية وسلطات الاحتلال، وهو الدور الذي رسمته لهم السلطات الاسرائيلية، ومن قبلها السلطات الاردنية وسلطات الانتداب البريطاني. لكن سلطات الاحتلال حاولت ان تجنّد هؤلاء المخاتير وتجعل منهم أداة لتنفيذ سياستها، وعملت باستمرار على زجهم في أعمال لا تنسجم مع مصالح جماهير المخيم، أو القرية، الى درجة أصبح المخاتير مرفوضين وغير مرغوب فيهم من قبل الشعب. ومع الانتفاضة، أصبح دورهم ثانوياً وهامشياً، وتراجع نفوذهم الى حدّ باتت المخابرات الاسرائيلية تجد صعوبة في اعتقال أي شخص لعدم وجود مختار يقوم بعملية ارشادها. حتى ان بعض المخاتير لم يعد يجرؤ على الخروج من بيته. ومن كان منهم معادياً لتطلعات الشعب الفلسطيني، اتخذت بحقه عقوبات رادعة واجراءات، وبعضهم تمّت تصفيته.

السلاح ضرورة

محمد سعيد المدوخ: لا بدّ من دعم الانتفاضة بالسلاح داخلياً. اننا نخوض، الآن، غمار معركة سياسية بالحجر والمولوتوف. لكن لا بدّ من دعم الحجر والمولوتوف. ولا بدّ من ان نكون حذرين أيضاً من عدونا، لأنه يطور وسائل الاعتقال والملاحقة بواسطة الطائرات المروحية. اذن، لا بدّ من وسائل احتياطية، بديلة من الحجر.

عطا ابو كرش: ايقاف العمل بالسلاح كان تنفيذاً لقرار القيادة، والتزاماً بتعليماتها.

فلسطينيو العام ١٩٤٨

عطا ابو كرش: اخواننا في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، لا يزال دورهم مقتصراً على الدعم

المادي والمعنوي للانتفاضة. أي ان الدعم موجود مادياً، من ناحية التموين، حيث كانوا، في اثناء الحصار، يلجأون الى ادخال الشاحنات بالقوة، وبأوامر تنبع من قوانين العام ١٩٤٨، وحصولهم على الجنسية الاسرائيلية، ممّا أتاح لهم ادخال هذه الشاحنات والتموين الى المناطق المحاصرة. وما زال هذا النشاط مستمراً حتى الآن. من ناحية أخرى، هناك تبرّعات مادية وعينية مختلفة، وتضامن جماهيري في العديد من المناسبات، حيث خرجت التظاهرات في القرى والمناطق العربية المحتلة العام ١٩٤٨ لدعم المخيمات والمناطق المحاصرة في الضفة والقطاع. ويشارك معهم، أيضاً، أعضاء من حركة السلام الاسرائيلية لاثارة الرأي العام العالمي ضد ممارسات الجيش الاسرائيلي ضد هذه القرية، أو تلك المدينة. هناك، أيضاً، التضامن العملي، مثل أهالي وادي عارة الذي شهد، بصورة يومية، حوادث القاء حجارة وزجاجات مولوتوف على الجيش الاسرائيلي. وفي حيفا، انتشرت الشعارات على الجدران تأييداً لـ م.ت.ف. وتأييداً للانتفاضة. وهناك العمّال العرب الذين يقومون بنشاطات تخريبية داخل المؤسسات والمصانع الاسرائيلية، وبحرق المزارع، وتعرّض عدد كبير منهم للاعتقال. وفي المرحلة الحالية، ليس مطلوباً منهم أكثر من هذا الدور.

هناك، أيضاً، علاقات واتصالات مع القوى التقدمية الاسرائيلية وحركات السلام الداعمة والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من ان دورها ما زال ضعيفاً، ولا يستطيع التأثير في السياسة الاسرائيلية. وقد رحّبت الجماهير الفلسطينية بالزيارات التي قام بها بعض الجماعات الاسرائيلية ووفود حركة السلام، خصوصاً بعد مذبحة نحالين، والزيارات لبعض المناطق التي حوصرت لفترة طويلة من قبل الجيش الاسرائيلي، حيث عقدت لقاءات في بيت ساحور وبيت لحم ومخيم الفارعة وطوباس في منازل السكان الفلسطينيين، وكانت القوات الضاربة في استقبال الوفود في تلك المواقع. وشعبنا يرحّب بهذه الزيارات، ويهتم بها الى حدّ كبير، لكسب مزيد من التعاطف والتأييد داخل اسرائيل، ولدى الرأي العام العالمي.

سلطة ومناطق محرّرة

تيسير نصرالله: في مراكز التجمّعات والمناطق الساخنة، حيث هناك صدام ومواجهة مستمرة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الاسرائيلي، لا شك في ان هناك، باستمرار، تركيزاً من جانب السلطات لتكثيف تواجدها العسكري، بينما هناك مناطق نائية وبعيدة استطاعت اللجان الشعبية وأذرع القيادة الموحدة فيها ان تقيم شبه سلطة وطنية ومناطق شبه محررة لا يدخلها الجيش الاسرائيلي، لكونها نائية وأيضاً غير مؤثّرة على حركة المرور الاسرائيلية وطرق المواصلات. ولكن في اللحظة التي تشكل هذه المناطق خطراً على الجيش الاسرائيلي وتصبح بؤرة مشعّة للقرى المجاورة، فان السلطات الاسرائيلية تحاول، باستمرار، اقتحامها. واذا لم تستطع القيام بذلك بالدبابات والدوريات، فانها تلجأ الى الطائرات وانزال الجنود من المروحيات، لمحاصرة هذه القرى والمناطق. وبالتالي، لا نستطيع القول ان هذه القرى محررة بالمفهوم التامّ والكامل. ولكن، في حال غياب الجيش، فان السلطة تكون، فعلاً، في يد اللجان الشعبية. وهذه هي المرحلة الاولى لبداية تفكك وخلخلة سلطة الاحتلال وهيبته.

حجارة في حقيبة المدرسة

نبيل محمد طموس: في البداية، كان الحديث المألوف هو ان جميع الدول العربية هزمت أمام الجيش الاسرائيلي، فكيف سيتمكن الشباب من هزيمته بحجر؟ وسادت، أيضاً، عقلية «الكف والمخرز» (اشارة الى المثل: الكف لا تقاوم المخرز). امّا الآن، وبعد انجازات الانتفاضة، فقد اصبح الختيار هو الذي يدفع ابنه الى المشاركة. وصارت الأم تضع لابنها الحجارة في حقيبة المدرسة، بدلاً من قطعة الخبز. ونقلت التلفزة ذات مرة مشهداً لأحد الآباء ذكر خلاله انه لا يعطي مصروفاً يومياً لابنه، الاّ اذا قام برشق الجنود الاسرائيليين بالحجارة. لقد بات الجميع مقتنعاً بالمشاركة.

اعداد: مها بسطامي وربعي المدهون

تقويم المبادرة المصرية

وضعت مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك، حدّاً لما كانت تعاني منه أجواء السلام في الشرق الاوسط ، من ركود وتريّث. فبعدما وصلت مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة الى طريق مسدود، على أثر ما لاقته من رفض فلسطيني واضح تركّز على عدة اعتبارات، أبرزها ان م.ت.ف. ليست ضد مبدأ الانتخابات، ولكنها تعارض أية انتخابات تتمّ في ظل الاحتلال، ولا تكون جزءاً من عملية سلام شاملة ومتفق على مراحلها وآليتها، ووفقاً لمبادرة السلام الفلسطينية التي لاقت، منذ الاعلان عنها في المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة، ترحيباً واسعاً من معظم دول اوروبا وآسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية. وترجمت تلك الدول ترحيبها بمزيد من الاعتراف بدولة فلسطين. الّا ان هذا الترحيب، مضاف اليه فتح الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، كان من شأنه التمهيد «لأن يدرك الكثير من قادة م.ت.ف. ان عليهم ان يعملوا شيئاً معيّناً قبل أي شيء آخر، اذا ما أرادوا التخلّص من الاحتلال، ونيل حقوقهم السياسية. وهذا الشيء هو اقناع الرأي العام الاسرائيلي، [و] اقناع [حكومة] اسرائيل بأن أمنها وسلامتها يكمنان في الاتفاق معهم وليس في السيطرة عليهم» (انتوني لويس، **القبس**، الكويت، ٢٢/٩/١٩٨٩؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعلى هذا الاساس، قامت م.ت.ف. بالمزيد من التحركات الدبلوماسية، كان من شأنها كشف أوراق السياسة الاسرائيلية المعادية للسلام في الشرق الاوسط، وكذلك الكشف عن حقيقة مواقف الدول الاوروبية، والولايات المتحدة الاميركية. وفي هذا السياق، أكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ومن على منصّة القمة التاسعة لحركة دول عدم الانحياز، في بلغراد، بتاريخ ٥/٩/١٩٨٩، «الرغبة الفلسطينية الصادقة [في]... تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط؛ وفنّد مواقف مختلف الاطراف ذات العلاقة بالصراع من مبادرة السلام؛ وأعلن ان الادارة الاميركية لم تتجاوب مع مبادرة السلام الفلسطينية وتبنّت خطة الحكومة الاسرائيلية؛ ولذا، كانت نتائج الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ولا تزال، دون الأمل المرجوّ منها» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٠/٩/١٩٨٩).

مبادرة مبارك

بعد ان أجمع المراقبون على ان مشروع رئيس الوزراء الاسرائيلي، شامير، بشأن اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة، وصل الى طريق مسدود، بات المعنيّون بأزمة الشرق الاوسط يبحثون عن مخارج أخرى. وفي هذا السياق، نشطت الدبلوماسية المصرية، خلال الشهر المنصرم، لتحريك أجواء السلام، وشهدت القاهرة نشاطاً ملحوظاً. وزار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة مرتين خلال الاسبوع الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، وكان التقى وزير الخارجية المصرية، عصمت عبدالمجيد، عقب اجتماعات اللجنة التنفيذية وانتهاء الدورة ٩٢ لمجلس وزراء خارجية الدول العربية التي عقدت في العاصمة التونسية (**وفا**، تونس، ١٣/٩/١٩٨٩).

وكانت مباحثات مبارك ـ عرفات تناولت، خلال لقاء ١١/٩/١٩٨٩، تطوّرات القضية الفلسطينية بشكل عام، وسبل تحريك جمود عملية السلام في المنطقة، ومشروع «النقاط العشر» المصري المقترح بشأن كيفية اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وكذلك الموقف الاسرائيلي من الخطة المصرية (**الأهرام**، القاهرة، ١٢/٩/١٩٨٩).

وأوضحت مصادر فلسطينية، في القاهرة، ان الموضوع الذي يحظى بالاهتمام الاكبر في المحادثات بين القاهرة والمنظمة، هو مدى تأثير التحرك

المصري في الموقف الاسرائيلي من التسوية، والمدى الذي يمكن ان يصل اليه. وأضافت المصادر تلك ان عرفات أكد لمبارك أهمية هذا التحرك، الذي نجح، حتى الآن، في الحدّ من الجمود الذي خيّم على جهود التسوية، خلال الايام الماضية (**الحياة**، لندن، ١٥/٩/١٩٨٩).

ورأت الاوساط الفلسطينية في المبادرة المصرية انها «لا تشكل مبادرة بالمعنى المفهوم، وانما هي استيضاحات لبعض النقاط الواردة في المبادرة الاسرائيلية للانتخابات في الاراضي المحتلة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٩/١٩٨٩). وأكد رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان «ليس هناك مشروع مصري بهذا الاسم [النقاط العشر]، فقد قدّمت مصر [اسئلة] الى اسرائيل صوّرتها وسائل الاعلام على انها نقاط عشر لمبادرة مصرية جديدة» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، رأى البعض ان مبادرة مبارك لم توضع، أصلاً، بهدف الحصول على موافقة شامير عليها، وانما بهدف ايجاد طريقة تسمح ببدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي بشأن الانتخابات، متوقّعاً «ان تأتي الحكومة الاسرائيلية الى المفاوضات، حاملة مبادرتها الخاصة ومن دون موافقة رسمية من جانبها على المبادرة المصرية، في حين يأتي الوفد الفلسطيني حاملاً المبادرة المصرية، ومن دون موافقة رسمية من جانب م.ت.ف. على المبادرة الاسرائيلية» (جلال الاحمد، **الافق**، نيقوسيا، ٢١/٩/١٩٨٩).

الى هذا، وجدت م.ت.ف. تلك النقاط مناسبة جديدة لتأكيد مصداقيتها في السعي نحو السلام. «فمع ان النقاط العشر لا تتطابق مع مبادرة السلام الفلسطينية، الّا ان بحث هذه النقاط ودورها في تحريك عملية السلام في المنطقة كان من بين أولويات المسائل المطروحة للحوار بين المستويات القيادية الفلسطينية والمصرية. وقد كانت أولى النقاط المطروحة على جدول أعمال لقاءات الرئيسين، عرفات ومبارك» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

ويشار، في تطور آخر، الى ان وكالة «وفا» الفلسطينية أذاعت توضيحاً لمتحدث رسمي باسم م.ت.ف. يفيد بأن مستشار الرئيس عرفات، بسام ابو شريف، ليس مخوّلاً بالادلاء بمثل ما أدلى به من تصريحات لا تعكس وجهة نظر م.ت.ف. وكان ابو شريف صرّح بأنه مستعد للتوجّه الى القدس، أو تل ـ أبيب، للتفاوض مع مسؤولين في حزب العمل الاسرائيلي حول المبادرة المصرية (**اليوم السابع**، باريس، ١٨/٩/١٩٨٩).

ردود الفعل

من أوائل ردود الفعل التي ظهرت لدى الجانب الفلسطيني، تصريح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، الى وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية، حيث نسبت اليه قوله ان المبادرة المصرية جيدة ومتكاملة، غير انه أخذ على وسائل الاعلام الغربية تركيزها فقط على الجانب المتعلق من المبادرة بالانتخابات.

أمّا ممثل م.ت.ف. في القاهرة، سعيد كمال، فصرّح بأن المنظمة ستحدّد ردّها الرسمي، بعد دراسة «النقاط العشر». والى ان يتمّ ذلك، ستظل القنوات مفتوحة مع مصر، في اطار استمرار التنسيق المصري ـ الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

الى هذا، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً خصصته لدراسة نقاط المبادرة المصرية. وعبّرت في بيانها الختامي عن «تمسّكها بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرّتها قمة الدار البيضاء الأخيرة، وان الانتخابات يجب ان تتمّ بعد ازالة الاحتلال، وباشراف دولي؛ كما أكدت المنظمة انها لن تسمح لأي طرف بتجاوزها» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

ورأت أوساط اللجنة التنفيذية، ان مشروع «النقاط العشر» تغيب عنه ثلاث نقاط جوهرية، وهي انه لا يشير الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ ويتجاهل دور م.ت.ف. في أية مفاوضات متعلقة بالتسوية السياسية وفي عملية السلام؛ ولا يحدّد المؤتمر الدولي اطاراً للمفاوضات، وللحل.

ويمكن القول، في هذا السياق، ان الاوساط الفلسطينية، ومنذ اللحظة الاولى لطرح «النقاط العشر»، أجابت بأن هذه النقاط لا تلبّي الحدّ

الادنى من المطالب الفلسطينية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني (**الحرية**، نيقوسيا، ٢٤/٩/١٩٨٩).

ولعل موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان الموقف الاكثر حدة؛ اذ انتقدت المبادرة المصرية، ورأت فيها «ملحقاً لمشروع شامير» (**اليوم السابع**، ١٨/٩/١٩٨٩). ذلك ان المبادرة تتجنّب ذكر م.ت.ف. أو الدولة الفلسطينية. ورأت أوساط صحفية أخرى انه ما دام الجانب الفلسطيني يدرك «ان مصر لن تبدّل سلوكها، وان الموقف العربي غير مرشح للتحوّل القريب الى الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل؛ فمن المنطقي ألّا يتعاطى هذا الجانب مع المبادرة المصرية بأكثر من كونها حركة من الحركات العديدة المماثلة التي تبقي القضية تحت الأضواء، ليس أكثر» (فيصل حوراني، **الحرية**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

وفي ضوء ذلك، فان ما تمّ تداوله بشأن تسمية وفد فلسطيني من أجل السلام، وما تعلق به من ذيول، وتحركات، وتصريحات، لم يتعدّ، على الرغم من سخونة الحدث، تحريك الاجواء، وتهيئة الظروف لخطى مقبلة.

ورأت اوساط صحفية فلسطينية ان العقبة الاساسية أمام المبادرة المصرية، تكمن «في ايجادها الرابط المقبول بين مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية، بوساطة مصرية، وباشراف سوفياتي ـ اميركي، وبين صيغة ' اللجنة التحضيرية' المقترحة كمدخل للمؤتمر الدولي. فاذا لم يوجد الحل المقبول لهذا الرابط، فلا يمكن تجنّب تجربة الخيار الآخر: مفاوضات فلسطينية ـ اسرائيلية مباشرة» (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

والواقع، لقد أعرب عرفات عن أمله في ان تقوم الادارة الاميركية، والرئيس بوش، بدور في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وان تعمل على اقناع اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة وبالحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير. وجدّد عرفات الدعوة للمسؤولين الاسرائيليين، وللشعب الاسرائيلي، الى فتح حوار مع الفلسطينيين، لاقرار سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

وأيّاً تكن التفسيرات المرافقة، والتالية، لطرح المبادرة المصرية، فانه، وبرأي المراقبين، ان شيئاً ما حقيقياً بات يجرى في الكواليس، بعد ان دفعت مصر بمبادرتها، فكسرت حالة الجمود التي كانت أحاطت بعملية السلام وقلّلت من مرتبتها في سلّم أولويات الاهتمام الدولي (**اليوم السابع**، ١٨/٩/١٩٨٩).

سميح شبيب

«النقاط العشر» مبادرة تحريك

شهد المناخ السياسي، في أيلول (سبتمبر)، سخونة عزاها المراقبون الى ان هذا الشهر يمثّل بداية موسم النشاط بعد انتهاء عطلة الصيف، من جهة، والى الاستعداد العالمي لبدء دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي تفتتح في هذا الشهر من كل عام، من جهة أخرى. وفي سخونة هذا المناخ، حظيت القضية الفلسطينية، موضوع اهتمامنا، بنصيب لا بأس به، حيث عادت الى مركز الصدارة كموضوع شرق أوسطي رئيس، بعد ان بدأت تظهر بوادر حلحلة للموضوع اللبناني، الذي استأثر باهتمام الدول العربية في فترة ما بعد قمّة الدار البيضاء، فـ «طيلة الاشهر الماضية، لم يكن في يد الشعب الفلسطيني من سلاح لفرض قضيته على العالم سوى سلاح الانتفاضة؛ وهنا يمكن الجزم بأن هذا السلاح استخدم الى أقصى حدّ ممكن... ولكن الناقص بقي ناقصاً؛ والناقص، هنا، هو اضافة الوزن العربي كاملاً الى الوزن الفلسطيني، من أجل كسر الجمود الذي تسعى اليه اسرائيل وأميركا بقوة. ان هذا الوضع هو الذي يفسّر ظهور مبادرات تحاول كسر الطوق، ولو كان ذلك من طريق الايحاء بالاستعداد لتنازلات جديدة، أو من طريق احاطة بعض المطالب الوطنية الفلسطينية بابهام مقصود. ان السبيل أمام العرب من اجل كسر الجمود، من دون أي تراجع، هو تسليط الضغوط على الولايات المتحدة تحديداً، من اجل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبار المؤتمر الدولي اطاراً للحل النهائي ورفع مستوى مضمون الحوار مع منظمة التحرير» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ٥).

وقد كان أول المحافل الدولية الذي شهد نشاطاً ملحوظاً حول القضية الفلسطينية مؤتمر قمّة دول عدم الانحياز، الذي عقد في بلغراد، في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حيث ألقى فيه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، كلمة الدول الآسيوية الممثلة في الكتلة، اذ تنازلت له عنها دولة البحرين، التي قال وزير خارجيتها، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، «ان بلاده تنازلت عن القاء كلمة دول عدم الانحياز الآسيوية... الى دولة فلسطين... انطلاقاً من تقدير دولة البحرين للقضية الفلسطينية... [و] ان من الاسباب التي دعت الى ذلك، أيضاً، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، يحضر أول مؤتمر دولي على هذا المستوى، بصفته رئيساً للدولة الفلسطينية» (**الاهرام**، القاهرة، ٤/٩/١٩٨٩). وكان من بين ما طالبت به قرارات تلك القمة «انسحاب اسرائيل من كافة اراضي دولة فلسطين [المحتلة] منذ [العام] ١٩٦٧ والاراضي العربية الأخرى، مع الحفاظ على أمن جميع الدول في المنطقة، بما فيها دولة فلسطين، وحل مشكلة اللاجئين، على أساس القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨» (**المصدر نفسه**، ٨/٩/١٩٨٩).

وعلى هامش تلك القمة، التقى الرئيس الفلسطيني، عرفات، مع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، الذي كان يرأس وفد سوريا الى قمة دول عدم الانحياز؛ وسوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تعترف، بعد، بقيام دولة فلسطين. وربط رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، بين العلاقات الفلسطينية ـ السورية وتطور حل الأزمة اللبنانية، وقال: «لا بدّ من وضع حد للأزمة اللبنانية... أولاً، ثمّ، بعد ذلك، يغدو الحوار نافعاً بيننا وبين السوريين ويجرى في أجواء ملائمة... [وقد] استقبل الاخ ابو عمار عبدالحليم خدام مراراً عدة في الجناح المخصص له في بلغراد، ودار حديث كثير عن ضرورة تطبيع العلاقات السورية ـ الفلسطينية» (من مقابلة مع فاروق القدومي، **الحياة**، لندن، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ٣). وكان خدام أجاب عن سؤال حول احتمال عقد لقاء بين الرئيسين، الفلسطيني والسوري، «بأن مثل

هذا اللقاء ممكن، وهناك استعداد مبدئي لعقده في أي وقت» (**القبس**، الكويت، ٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). وذكرت مصادر صحفية ان القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، واللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في سوريا، قد اتخذتا قرارين «اعتبرا منعطفاً في العلاقة السورية ـ الفلسطينية، وقد تمثّلا في ضرورة فتح صفحة جديدة بين سوريا ومنظمة التحرير، وتصحيح العلاقة بين الطرفين، من خلال توجيه دعوة رسمية الى الرئيس ياسر عرفات، بوصفه رئيس دولة فلسطين لزيارة دمشق في أقرب وقت... [و] سوريا ستحاول، في اثناء زيارة عرفات، اقناعه بالتخلي عن دعم العماد ميشال عون، رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية؛ كما ستحاول التوسط بين المنظمة والفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق، بغية اصلاح ذات البين واعادة اللحمة الكاملة للجسم الفلسطيني» (**المحرر**، باريس، العدد ٨٦، ٣٠/٩/١٩٨٩، ص ٨). وقال الرئيس عرفات، ان «العلاقات السورية ـ الفلسطينية عادية؛ لكننا فوجئنا بتطاول وزير الدفاع السوري على القيادة الفلسطينية، وذلك بعد المحاولة التي أُجريت لتطبيع العلاقات من قبل خدام والشرع في اللقاءات التي تمّت مع القيادة الفلسطينية في بلغراد. ولكن يبدو ان وزير الدفاع السوري هو صوت سيّده... [و] نرجو ان يتمكن الأخوة الجزائريون من اطلاق سراح أربعة آلاف سجين فلسطيني من ' فتح' ، هم في السجون السورية» (من مقابلة مع عرفات، **الحياة**، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ١١).

وتبقى مصر من أكثر الدول العربية اهتماماً بالموضوع الفلسطيني، الذي يشكل نقطة دائمة على جدول اهتمامات الرئيس المصري، حسني مبارك، الذي يربط، في عرضه للموضوع في المحافل الدولية، بين مركزية القضية الفلسطينية في مشكلة الشرق الاوسط وبين الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة؛ ويدعو الى ايجاد حل سلمي لها من منظور عصر الوفاق الدولي الحالي. ففي كلمة في الجمعية العمومية للامم المتحدة، قال مبارك ان مشكلة الشرق الاوسط مرّت بتطورات عديدة، «وأبرزت مركزية القضية الفلسطينية، وأهمية التعامل معها من كل جوانبها، اذ كان المراد هو تحقيق مصالحة تاريخية شاملة بين العرب والاسرائيليين تضع حداً للحرب والصراع والدمار... وتجمع بينها مصلحة واحدة في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية لصالح كافة شعوب المنطقة. ومن هنا كان اصرارنا على ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في جهود التسوية بشكل مباشر من طريق حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، تؤيده كافة القوى المحبة للسلام، ويهدف الى تضييق الفجوة القائمة في المواقف واستكشاف الطريق الذي يؤدي الى اقتلاع الصراع من جذوره، على أساس تطبيق مبدأ ' الارض مقابل السلام' وتحقيق التعايش والتعاون بين جميع دول المنطقة... وان الظروف قد اصبحت الآن مهيّأة لبدء هذا الحوار دون شروط مسبقة... هذا الحوار لن يدور من فراغ، بل انه سوف يستند الى القرارات والمواقف التي توفر له الشرعية الدولية، وفي مقدمها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» (من كلمة مبارك في الامم المتحدة، **الاهرام**، ٣٠/٩/١٩٨٩، ص ٣).

وفي ضوء هذا الفهم المصري لمركزية الموضوع الفلسطيني، جاءت المبادرة المصرية الاخيرة لكسر الجمود السياسي، الذي أعقب مبادرة الحكومة الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩، وانشغال الدول العربية بالموضوع اللبناني، ومراوحة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني دون تقدم، وتصاعد حدّة المواجهة بين الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والسلطات العسكرية الاسرائيلية؛ وقد حملت المبادرة اسم «النقاط العشر»، أو كما سمّاها الرئيس الفلسطيني «الاستفسارات العشر».

اسئلة تحوّلت الى مبادرة

في ١٤/٥/١٩٨٩، أقرّت حكومة اسرائيل تبنّي مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية، كان قدّمها اسحق شامير الى الولايات المتحدة الاميركية، التي تبنّتها، واعتبرت مسألة اجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة موضوعاً مركزياً لتشكيل وفد فلسطيني يبحث مع اسرائيل في التسوية المرحلية التي طرحتها الخطة، ويمهّد للبحث في التسوية الدائمة التي أشارت اليها أيضاً. وقد اتسمت الخطة الاسرائيلية بالغموض، ممّا أثار جدلاً حول أهدافها داخل اسرائيل، وخارجها، وربط رئيس

حكومة اسرائيل ايضاحها بقبول طرف عربي بها. وقال في تصريح له، «انه لن يبدأ المسار حتى يوافق العرب عليه برمّته» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٤/٦٤، تمـوز ـ يوليـو ١٩٨٩، ص ٣٦٣؛ نقـلاً عن **عل همشمار**، ١٤/٦/١٩٨٩).

ومن بين من وجّـه استفسـارات لاستيضـاح مضمون فكرة الانتخابات، التي تضمّنتها المبادرة الاسرائيليـة، مصر، وهي كمـا قال رئيس الدائـرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، انها «اسئلة وجّهتها مصر ـ بمبادرة منها ـ الى اسرائيل، وحملها السـيـد بطرس غالي، ولم ترد اسرائيـل على هذه الاسئـلة» (مـن مقـابلة مع القـدومي، **الحيـاة**، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ٣). وأكد مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، انها «انـمـا هي نقـاط طرحـنـاهـا كتسـاؤلات، أو استيضـاحات طلبناها من الطرف الاسرائيلي، كي يوضح لنا موقفه من نقاط معيّنة... [و] قصدنا... ان نتحدث حول رأي اسرائيل في المبادىء التي أعلنتها الولايات المتحدة الاميركية... والتي تقترح ان تحكم هذه المبـادىء التسـويـة، ومن بينهـا الحقـوق السيـاسـيـة للشعب الفلسـطيني» (من مقابلة مع الباز، **الشرق الاوسط**، لندن، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٤). وشـدّد الرئيس الفلسـطيني، عرفات، على ان «الرئيس مبـارك يقـول انه لا توجد نقاط عشر، بل توجد عشرة استفسارات... [و] عرضها المصريون علينا، بعد ارسالها الى الاسرائيليين؛ وهذا جزء من التنسيق المستمر بيننا وبين الاخوة في مصر... [و] نحن نقع في المصيدة الاسرائيلية عندما نكرر انها النقاط العشر. انها المصيدة التي يريد الاسرائيليون جرّنـا اليها حتى يتهرّبوا من الاجابة عنها بقولهم انها نقاط، علماً انها استفسارات» (من مقابلة مع عرفات، **الحياة**، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ١ و١١). وفي مؤتمـر صحـافي، عقـده الرئيس المصري، حسني مبارك، بعد لقائه مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي زار القاهرة في ١٧/٩/١٩٨٩ للبحث في مبادرة مصر، قال مبارك: «أود ان أقول ان النقاط العشر المصرية ليست مبادرة بالمعنى المفهوم، وانما هي استيضـاحـات لبعض النقـاط التي وردت في المبادرة الاسرائيلية التي تقدّم بها شامير من اجل اجـراء الانتخـابات في الأراضي المحتلة» (**القبس**، ١٩/٩/١٩٨٩)؛ وأوضح مصدر دبلوماسي مصري، في حديث الى وكـالة «رويتر»، «ان النقاط العشر في خطة مبـارك... لا تشكـل خطة جديـدة. ولكن مع تصـاعد الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، والغـارات الفـدائيـة على الحـدود، فان القـاهرة تعتبر النقاط العشر وسيلة لمحاولة الابقاء على الخـطة الاسرائيليـة للانتخـابـات» (**القبس**، ١٣/٩/١٩٨٩).

ولم تنشر مصر، رسمياً، نقاط مبادرتها، الاّ ان المصادر الصحفية صاغتها استناداً الى ما أذاعته وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية، حيث تضمّنت ما يلي: «١ ـ تتعهد اسرائيل، مسبقاً، بقبول كل نتـائج الانتخابات؛ ٢ ـ يقوم مراقبون دوليون بالاشراف على عمليات الاقتراع؛ ٣ ـ توفير نوع من الحصانة لحماية المنتخبين من أية ملاحقة قضائية؛ ٤ ـ تنسـحب القـوات الاسرائيليـة مسبقـاً من القـطاعـات التي ستـدور فيها عمليات الاقتراع؛ ٥ ـ تتعهد اسرائيل بدء مباحثات نهائية خلال مهلة ثلاث، أو خمس، سنـوات تحـدد مدتهـا باتفـاق مشترك، وتعتبر فترة انتقالية؛ ٦ ـ انهاء نشاطات الاستيطان الاسرائيلية؛ ٧ ـ يتمتع المرشحون بحرية كاملة للتعبير عن الرأي؛ ٨ ـ يحظر على الاسرائيليين دخول الاراضي المحتلة يوم الانتخابات؛ ٩ ـ اشتراك الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية في الاقتراع؛ ١٠ ـ قبول اسرائيل بمبدأ مبادلة الارض بالسلام، كجـزء لا يتـجـزأ من أيـة تسـويـة نهـائيـة» (حسـين شعـلان، **اليـوم السـابـع**، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ٨). وأفادت صحيفة «الأهرام» المصرية بأن «النقطة العاشرة من المشروع تنصّ على أربعـة مبـادىء رئيسة، أعلنتها الولايات المتحدة، ويتعيّن على اسرائيل قبولها، وهي: ١ ـ ان يرتكز حل القضيـة الفلسـطينيـة على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨؛ ٢ ـ مبـدأ الارض مقـابـل السلام؛ ٣ ـ ضمـان الامـن لجـمـيـع دول المـنـطـقـة؛ ٤ ـ اقـرار الحقـوق السيـاسيـة للفلسـطينيـين» (**الأهرام**، ١٥/٩/١٩٨٩).

دعوة الى الحوار

أسفـر الاتصـال والتداول حول خطة مبارك، سالفـة الذكـر، خاصـة فيمـا بين مصر والولايات

المتحدة، عن فكرة اجراء حوار بين وفدين، فلسطيني واسرائيلي، حول موضوع الانتخابات. وقال الرئيس المصري، مبارك، في حديث الى صحيفة «واشنطن بوست»، انه سيعمل على التوفيق وتقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية وكل من اسرائيل والولايات المتحدة، لكي ننجح في التوصل الى بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي حول موضوع الانتخابات في الأراضي المحتلة، كخطوة أولى نحو اقرار السلام بالاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٩/١٩٨٩). وأضاف، في حديث آخر: «نحن نريد ان نبدأ حواراً اسرائيلياً ـ فلسطينياً، حتى يتمكّن الطرفان من بدء النقاش؛ وسوف يتباحثان بشأن الانتخابات وتشكيل الوفد الذي سيشترك في المفاوضات... هناك أزمة ثقة بين الطرفين، الفلسطينيين والاسرائيليين، ولا بدّ من بناء الثقة؛ وكيف نبني هذه الثقة دون بدء الاتصال والحوار؟... [و] أنا أطالب ببدء الحوار... [ف] بالحوار يبدأ التفاهم وتُبنى الثقة، ثمّ يلي ذلك التفاوض... والقضية لن تحل الّا بمفاوضات؛ والأرض لن تسترد الّا بالمفاوضات؛ والحرب لن تحسم القضية» (من مقابلة مع مبارك، **القبس**، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٨). وأوضح مستشار الرئيس المصري، د. أسامة الباز، دور مساعي مصر، بالقول: «نحن نحاول ان نضع الخطوة الاولى على الطريق. والخطوة الأولى، في تقديرنا، هي اجراء حوار مباشر بين الفلسطينيين والاسرائيليين دون شروط مسبقة، للتعرّف على امكانية اجراء مفاوضات... [و] نحن نصرّ على اجراء الحوار دون شروط، وان لا يتدخل أي طرف في قرارات الطرف الآخر، سواء بالنسبة الى تشكيل الوفد الفلسطيني، أو بالنسبة الى الأساس الذي سيتمّ عليه الحوار» (من مقابلة مع الباز، **الشرق الاوسط**، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٤).

وقد برزت فكرة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، التي تدعو اليها مصر، عقب مباحثات الرئيس المصري، مبارك، مع وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، الذي زار القاهرة ليوم واحد، في ١٧/٩/١٩٨٩، للبحث في مقترحات الرئيس مبارك. وأيّدت الولايات المتحدة، بدورها، فكرة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، حيث قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في أول مؤتمر صحافي عقده بعد تولّيه مهام منصبه: «ان هناك حاجة ماسة الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين... [و] ان واشنطن تعتزم ان تقوم بدورها، بشكل مفيد وهادىء» (**الاهرام**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وتبنّي فكرة الحوار طرحت موضوع تشكيل الوفد الفلسطيني الى مثل هذا الحوار. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، أعلن، في القاهرة، «ان اسرائيل يمكن ان تقبل دعوة الى عقد هذا اللقاء الذي تتقدم به مصر... على ان تبلغ الينا مصر أسماء المشاركين من الجانب الفلسطيني... [و] ان اتفق مع القيادة المصرية ان تتولّى القاهرة مهمة تحديد ونشر أسماء الوفد الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بالانتخابات، وذلك بعد تنسيقها مع مختلف الجهات... [و] انه اتفق مع الرئيس المصري، حسني مبارك، على ان تساعد مصر على جميع وفدين، اسرائيلي وفلسطيني، للافساح [في] المجال أمام اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، كجزء من مسيرة ذات مرحلتين، بغية التوصل الى تسوية نهائية... [و] ان مصر هي التي ستبادر الى تحقيق هذا الاجتماع» (**الحياة**، ٢٠/٩/١٩٨٩). لكن شامير لا يرى ما يراه رابين الذي حمل اليه رسالة من الرئيس مبارك. فقد قال شامير: «ان الرسالة التي تلقاها من الرئيس حسني مبارك، في الأيام الاخيرة، قد أكدت له اهتمام مبارك باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل والولايات المتحدة؛ وأعرب... عن اعتقاده بأن اشتراك المنظمة في مثل هذه المفاوضات من شأنه ان يهدّد أي محاولة لتحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية» (**الاهرام**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وتباينت المواقف من المبادرة المصرية، أيضاً، في أوساط الرموز الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة. فجميل الطريفي، مثلاً، قال: «انه لا يوجد أي تحفظ لدى الشعب الفلسطيني على النقاط العشر المصرية التي يدور أغلبها حول مسائل اجرائية» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٨٩)؛ بينما قال رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، رضوان أبو عياش: «ان فكرة الوفد والحوار ليس المقصود بهما الحل، لأنهما ليسا مبادرة سلام

متكاملة تشمل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو اقامة الدولة الفلسطينية، أو انسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة، ولكنها مجرد بداية للتوصل الى تسوية شاملة اذا ما صدقت النوايا» (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٩، ص ٦).

ويبدو ان الفلسطينيين، في صراعهم من أجل الاستقلال، هم آخر من قد يراهنون على صدق النوايا. فقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس، فيما بين ١٠ ـ ١٢/٩/١٩٨٩، وناقشت المبادرة المصرية. وقال عضو في اللجنة: «ان الاجتهادات التي طرحت في الاجتماع، الذي رأسه ياسر عرفات، أدّت الى نوع من الوفاق على اعتبار المشروع ناقصاً لغياب ثلاث نقاط جوهرية منه هي: انه لا يشير، بتاتاً، الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ [و] انه يتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات مقبلة للتسوية السياسية وفي عملية السلام كلها؛ [و] انه لا يحدّد المؤتمر الدولي اطاراً للمفاوضات... [و] ان الرأي الموحّد الذي استطعنا الخروج به هو عدم قبول المشروع المصري، مع ترك الباب مفتوحاً لمناقشة أي افكار أخرى تطرح» (**الحياة**، ١٤/٩/١٩٨٩). وقد عكس بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الصادر عن دورة الاجتماعات اياها، مناخ الشك في سلامة الدوافع الى طرح المبادرة. فمن بين ما جاء في البيان «أكدت [اللجنة التنفيذية] على ان تجرى انتخابات بعد جلاء الاحتلال الاسرائيلي، وتحت الرقابة الدولية، وان تكون جزءاً من عملية السلام الشامل في المنطقة... ومن هنا ترى اللجنة أهمية التحرك العربي، من اجل وضع قرارات قمة الدار البيضاء موضع التنفيذ... ولقد عبّرت اللجنة التنفيذية، بناء لذلك، عن استعدادها للمشاركة في أية خطوات تحضيرية وتمهيدية لعقد المؤتمر الدولي، بما في ذلك الحوار مع الاطراف المعنيّة، تحت الاشراف الدولي ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، ولن تسمح، بأية حال من الاحوال، لأي طرف ان يتجاوزها، أو يفرض عليها التنازل عن مبادرة السلام الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٦٥، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٦). ونُقل عن احد مسؤولي م.ت.ف. في القاهرة قوله «انه تمّ الاتفاق على ان يسير التعاطي مع طرح الرئيس مبارك في اتجاهين: التأكيد على ان ما طرح ليس مبادرة، انما هي تساؤلات مصرية...؛ [و] انتظار ما تسفر عنه ردود الفعل الدولية على هذه المبادرة، خصوصاً لدى الطرف الاسرائيلي، الذي عليه ان يعلن موافقته، أو رفضه للمبادرة؛ وحينئذٍ يأتي الرد الفلسطيني» (أسامة عجاج، **الحوادث**، لندن، العدد ١٧١٧، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٦).

ويبدو ان الموقف الفلسطيني، سالف الذكر، دفع القيادة السياسية المصرية الى تأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية، التي «لا بدّ ان تكون لها الكلمة. الاسرائيليون يقولون انهم غير راغبين في الحديث مع منظمة التحرير. حسناً، سنتفق نحن مع المنظمة على أسماء الفلسطينيين من الخارج ونخطر الاسرائيليين» (من مقابلة مع مبارك، **القبس**، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٨). و«المبادرة لمصلحة الفلسطينيين وقضيتهم، لأننا لا نبحث عن أية نقاط لمصلحتنا»، حسب قول الرئيس مبارك (**الاهرام**، ١٠/٩/١٩٨٩). وقال سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، خلال لقائه مع خمسة من دعاة السلام الاسرائيليين: «ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشارك في أي اتفاق يؤدي الى محادثات سلام... [و] مصر لا توافق على شيء ترفضه منظمة التحرير؛ ونحن، دائماً، نتعاون وننسّق مع المنظمة» (**الحياة**، ٢٥/٩/١٩٨٩). ومنظمة التحرير، كما قال الرئيس مبارك، «موجودة في الخارج مثلما توجد في الداخل... ولذلك، يجب ان يكون لها دورها» (**الأهرام**، ٢٨/٩/١٩٨٩).

والدولة العربية التي عنتها مبادرة مبارك هي الاردن، حيث أوفد الرئيس المصري اليها، في ١٧/٩/١٩٨٩، مستشاره للشؤون السياسية، أسامة الباز؛ كما أوفدت م.ت.ف. عضو اللجنة التنفيذية محمود عباس (أبو مازن) في ٢٣/٩/١٩٨٩. وكان ولي عهد الاردن، الامير حسن، أوضح موقف الاردن بالقول: «نؤيد توضيح ماهية هذه الانتخابات؛ ومنظمة التحرير الفلسطينية قالت، وهي محقّة، ان أي خطوة، في هذه المرحلة، يجب ان ترتبط ـ وهذا موقفنا أيضاً ـ بالانسحاب من الأراضي المحتلة... [فـ] هل الانتخابات هي جزء من التصور الداعي الى الوصول الى الانسحاب وتطبيق قرارات الامم المتحدة؛ اذا كان هناك

وضوح في الاجابة [عن]... هذا السؤال، فان قضية النقاط العشر المصرية تصبح آلية ايجابية ميسّرة لهذا التوجّه العام» (**القبس**، ١٣/٩/١٩٨٩).

آراء حول المبادرة المصرية

تباينت الاجتهادات لدى المراقبين العرب والفلسطينيين حول قيمة المبادرة المصرية والدور الذي قد تؤديه في الصراع الدبلوماسي الدائر بين مشروع السلام الفلسطيني، المدعوم بقرارات قمة الدار البيضاء، وبين خطة شامير لتسوية الموضوع الفلسطيني، المدعومة اميركياً؛ حيث رأى احدهم ان التجربة العملية أوضحت «ان التسوية المدعومة بالوزن والدور العربيين ووقوف الدول العربية طواعية خلف الموقف الفلسطيني، كما تمّ التعبير عنه في قمّة الدار البيضاء الاخيرة، هذه التسوية تبدأ، برأيي، مع الاسرائيليين، وتمرّ في واشنطن وموسكو، وتنتهي في مجلس الامن الدولي» (سعيد كمال، **الاهرام**، ١٣/٩/١٩٨٩، ص ١٧)، وعلّق على موضوع النقاط العشر بالقول، ان مصر، «بعد عدة اتصالات، فكرت في وضع نقاط وصيغ تعهدات في شأن موضوع الانتخابات في الاراضي المحتلة ومبادىء التسوية النهائية تلتزم بها اسرائيل وصولاً الى التسوية النهائية، باعتبار الانتخابات خطوة في الطريق اليها... [فكانت] النقاط العشر التي باتت معروفة» (**المصدر نفسه**).

ورأى آخر ان الاتصالات التي قامت مصر بها في اتجاه كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هي حوار غير مباشر بين اسرائيل وم.ت.ف. وبالتنسيق مع الاخيرة، اذ «لم تكن رحلات عرفات [الى] القاهرة المتكررة مجرد رحلات بروتوكولية، بقدر ما كانت رحلات عمل وتشاور واتصالات كُشف عن النزر اليسير [منها] وبقي، في حيّز الكتمان، أمور كثيرة، لكنها، كلها، تندرج تحت بند المسؤولية القومية لمصر تجاه شعب فلسطين... [و] ما جرى في القاهرة، خلال الأيام الماضية، هو حوار غير مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، رغم الرفض الاسرائيلي الرسمي لاجراء أي حوار مع المنظمة... وسواء أقرّت اسرائيل، أو لم تعترف، فان الحوار قد بدأ، ولا يبقى الّا ان يتكرّس، وبصفة رسمية، للخروج من حالة الجمود الراهنة... [و] موقف مصر تجاه المنظمة وقضية فلسطين موقف مبدئي لا يخضع لمزايدات، أو مساومات... وعندما تستقبل القاهرة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ثلاث مرات خلال أسبوع واحد، لاجراء محادثات سياسية مكثّفة مع الرئيس مبارك، فان هذا يعطي دلالة ذات معنى بمتانة وقوة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية... واسرائيل، قبل غيرها، تعلم ان موقف مصر يتلخّص في [عبارة] واحدة: لا حل للقضية الفلسطينية في غياب المنظمة، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (احسان بكر، **الأهرام**، ٢٥/٩/١٩٨٩، ص ٥).

ورأى احد الخبراء المصريين في السياسة العربية والدولية ان مصر، «بعد ان طرحت نقاطها العشر، تريد، الآن، عقد اجتماع اسرائيلي ـ فلسطيني يكون، في الواقع، أول محطة في رحلة المفاوضات بين الطرفين الاساسيين في الصراع... [و] السياسة المصرية تواصل، وباخلاص ظاهر... التمسّك بأهداب الأمل والرجاء؛ وان تكون لديها، من وراء ذلك، أهداف تريد تحقيقها، وبينها ان تكشف للعالم كله ان اسرائيل لا تريد السلام، وهذا هدف مشروع، وان كانت المشكلة الحقيقية فيه ان العالم كله ليس متفرغاً، الآن، لقضايا الشرق الاوسط... وهكذا، فان العالم كله مكتف، الآن، بـ ' تشجيع ' المحاولات المصرية، وهو بها يبرىء ذمّته ازاء هزّة الضمير التي احدثتها الانتفاضة... وفي النتيجة، فان مصر تبقى وحدها؛ وهذا محظور لا بد من التحسّب له... [فـ] ذلك معناه ان مصر سوف تجد نفسها في دور الوسيط؛ ومثل هذا الدور ليس لها بالقطع؛ فهي، في هذا الصراع الدائر في الارض المحتلة، طرف أصيل، وليست... وسيطاً... [فـ] الوسيط سوف يكون من مهامه ان يُقنع، او يضغط، على الاطراف لتقديم تنازلات متبادلة؛ والضغط على اسرائيل لا تتوافر لمصر وسائله؛ وهكذا سوف تجد نفسها ـ بالحاح الرغبة في تجنّب الفشل ـ ضاغطة على الطرف الفلسطيني وحده، وهو موقف مرهق للجميع... ولا أظن ان الرأي العام العربي... [سوف] يشعر بأي نوع من أنواع الراحة، اذا ما وجد مصر ـ لا سمح الله ـ تضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات، تشوّقاً الى انجاح عملية التفاوض المقبلة على فرض انها بدأت... [و] أخشى ان

يكون معظم ما نراه الآن ـ اميركياً واسرائيلياً ـ مجرّد عمليات التفاف حول الانتفاضة، وحول منظمة التحرير، وحول الشعب الفلسطيني» (محمد حسنين هيكل، **المصدر نفسه**، ٢٤/٩/١٩٨٩، ص ٦).

مراقب آخر رأى ان «النقاط العشر هي مرحلة فاصلة وانتقالية بين الجمود والحركة المطلوبة على أرضية ما تحقق حتى الآن من مواقف فلسطينية معتدلة ودعم دولي، وبما أصبحت تمثّله مصر، عربياً، بعد قمّة الدار البيضاء؛ ممّا يعني ان الأجواء العربية حريصة سلفاً على انجاح المبادرات السلمية العادلة. واذا ما كان هناك مبرر للشلل في التحرّك الاميركي، فمردّه اسرائيل، وليس الجانب العربي» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٧١٦، ٢٢/٩/١٩٨٩، ص ٢٦).

وعلى الرغم من كل ما أثارته المبادرة المصرية من ضجة، وضجيج، حولها، يبدو ان حسم أمرها مرهون برئيس حكومة اسرائيل، شامير، بحيث لا تُحرج القيادة الفلسطينية في قول «لا» لمبادرة مصرية. وتستشهد المقالة الاسبوعية لمجلة «الحوادث» بقول يكرره الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، دائماً، وهو «ان وجود متطرف على رأس الحكومة الاسرائيلية خير لي، لأنه يجعل مواقفي مقبولة من العالم». وأُضيف في المقالة: «وهذه المرة جاءته [عرفات] فرصة ليجسّد اعتقاده، فصمت وترك شامير يتكلم؛ وأوساطه تقول: ان الحكمة تقضي بذلك، فلماذا يعترض الفلسطينيون على مشروع، وهم يرون هذا المشروع يكاد يمزق اسرائيل؟ ولماذا يأخذون على عاتقهم، بالمواقف المتسرعة، اراحة الحكومة الاسرائيلية من مأزق داخلي ودولي؟ ويهوّن الفلسطينيون من سلبيات بعض ما في المشروع بالقول ان هذه النقاط يجب ان تفهم على انها أسئلة موجهة الى الاسرائيليين، لا اليهم؛ وأولئك، لا هم، يبدون المحرجين بها والمتضررين» (**الحوادث**، العدد ١٧١٧، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٧).

أ. ش.

التحرّك المصري ومتطلبات الوفاق

اشارت احداث الشهر الماضي الى تلازم عنوانين اندرجت تحتهما فاعليات البحث عن مخرج لجمود عملية السلام في المنطقة. الاول، التفاعلات التي افرزتها خطة «النقاط العشر» المصرية لدى الجانبين، الاميركي والاسرائيلي؛ والثاني، لقاء وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ونظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في ولاية وايومنغ، حيث اتضحت وجهة نظر الجبارين، اكثر فأكثر، تجاه تبنّي الحلول «المحلية» لأزمة الشرق الاوسط، واضفاء ضمانات دولية عليها.

ولكن، هل من توافق ما بين التحرك المصري الجديد وانعكاسات الوفاق بين العملاقين على المنطقة؟ لعل تداخل هذين المعطيين يفرض، هنا، التذكير بالبيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك الذي أُصدر في ختام المباحثات الثنائية، وما قاله وزيرا خارجيتي البلدين في المؤتمرين الصحافيين اللذين عقداهما، بعد اختتام تلك المباحثات.

ما يمكن تأكيده، في هذا الشأن، انه على الرغم من ان قضيتي افغانستان ونيكاراغوا احتلتا مركز الصدارة من بين القضايا الاقليمية الاخرى التي أجري بحث مطوّل فيهما، بحكم موقع كل منهما في دائرة الأمن القومي لكل من موسكو وواشنطن (مايكل دوبس، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧/٩/١٩٨٩)، فان الذي لفت نظر المراقبين ذلك الاهتمام المميز الذي اولاه الجباران لعملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، حيث اكدا اهتمامهما بضرورة دفع هذه العملية الى امام، وعبّرا عن دعم بلديهما للحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، «الذي تبذل الجهود للبدء فيه، كعنصر من عناصر عملية السلام التي يعتقد الطرفان بأن تشارك جميع الاطراف المعنيّة فيها» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٩/١٩٨٩).

وبدا لعدد من المراقبين من هذه الاشارة المحدّدة الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في البيان المشترك انها مباركة وتأييد للجهود المصرية، وان هذه المسألة ستكون مركز المباحثات التي ستجرى على هامش أعمال الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة، في نيويورك؛ وكذلك بدا ان هذه الاشارة عكست زيادة التقارب بين وجهتي نظر موسكو وواشنطن بشأن عملية السلام، وقبول واشنطن لدور موسكو في المساعدة على تحريك العملية برمّتها (باتريك تايلور، **المصدر نفسه**).

تحفظات اميركية هادئة

ولا ريب في ان بعض عناصر تحريك هذه العملية يكمن في الاسباب التي زادت من اهمية النقاط المصرية العشر، على الاقل لدى الجانب الاميركي، حتى قبل الاعلان عنها. فقد سرّبت الصحافة الاميركية، مطلع الشهر الماضي، تقريراً كان مستشار شؤون الامن القومي، برينت سكوكروفت، رفعه الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، دعا فيه الى قيام حكومته بوضع خطة اميركية محدّدة تتضمّن مفهوم واشنطن للانتخابات في الارض المحتلة، على ان تشمل الموافقة الاميركية المسبقة على مشاركة سكان القدس الشرقية في العملية الانتخابية، وسحب الجيش الاسرائيلي من المواقع السكنية خلال عملية الاقتراع، ومشاركة مراقبين دوليين في الاشراف على الانتخابات للتحقق من نزاهتها (**الواشنطن بوست**، ١/٩/١٩٨٩)؛ وألمح الى ان هذه الفرصة قد تضيع قريباً، اذا لم تتقدم واشنطن بمقترحات ومواقف اكثر وضوحاً حول الانتخابات، لاقناع الفلسطينيين بقبولها، ومنع الوضع في الارض المحتلة من الوصول الى مرحلة الانفجار. وكشف، كذلك، عن ان بيكر ليس متحمساً بما فيه الكفاية للضغط على اسرائيل لقبول هذه المقترحات. واستخلص ان عدم القبول بهذه المقترحات يعني انه «ليس من المحتمل ان تحاول الادارة الاميركية منع رئيس الوزراء

الاسرائيلي، اسحق شامير، من الوصول الى ما يعتبره العديدون هدفه الحقيقي: تعطيل اي حركة في الارض المحتلة حتى العام المقبل عندما تجعل انتخابات الكونغرس أي ضغط على اسرائيل اكثر صعوبة» (**المصدر نفسه**).

النقاط العشر التي تضمّنتها المبادرة المصرية لم تخرج، بأي حال، عمّا اشار سكوكروفت اليه فيه تقريره. فقد نصّت على ضمان حق الانتخاب والترشيح لسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بمن فيهم سكان القدس الشرقية، واشراف مراقبين محايدين على العملية الانتخابية، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من مواقع الاقتراع، اضافة الى شروط أخرى تضمن حرية الانتخابات. ونصّ البند العاشر على موافقة اسرائيل المسبقة على المبادىء الاربعة للسياسة الاميركية للتسوية في الشرق الاوسط، والتي تشمل الحل طبقاً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ مقايضة الارض بالسلام، وضمان أمن جميع الاطراف في المنطقة، وضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٩).

ولّما كان الامر كذلك، فقد رحّبت الولايات المتحدة بالنقاط المصرية العشر. وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان ادارة بوش مستمرة في «تشجيع جميع الاطراف على ايجاد وسيلة لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي لمناقشة مبادرة الانتخابات الاسرائيلية». واضافت: «نرحب بجهود مصر بمقدار ما يمكن النقاط المصرية العشر المساعدة على تحقيق ذلك» (**الحياة**، لندن، ١٣/٩/١٩٨٩).

وللمزيد من توضيح مقصد تتوايلر، بشأن المبادرة المصرية، اكد احد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية ان ادارة بوش لا تعتبر النقاط المصرية العشر، المتعلقة بالانتخابات في الارض المحتلة، «بديلاً من مشروع شامير»، وانما تعتبرها «تصوراً مصرياً للانتخابات وسبل انجاحها»، مشيراً الى انها تمثّل «جهداً بنّاءً» في محاولة دفع عملية السلام الى امام؛ وان ادارة بوش لا تعتبر ان هناك «اقتراحين» لاجراء الانتخابات، وانما اقتراح واحد هو المشروع الاسرائيلي. واكد استمرار دعوة بلاده الى قيام حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في شأن الانتخابات (**المصدر نفسه**، ١٥/٩/١٩٨٩).

وهكذا، فان الادارة الاميركية عندما تصف النقاط المصرية العشر بأنها «بنّاءة»، فانها تفعل ذلك بقصد توقّع قيام الفلسطينيين انفسهم بالموافقة على تلك النقاط. وفي هذا الصدد، قالت مصادر دبلوماسية مطلعة في واشنطن ان الادارة الاميركية شدّدت، في اتصالاتها مع الطرف المصري، على امور ثلاثة اساسية:

«اولاً: تعتبر ادارة بوش ان الخطة المصرية تشكّل اساساً جيداً لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي حول كيفية اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بهدف اختيار ممثلين فلسطينيين لمفاوضات السلام مع الحكومة الاسرائيلية. كما ان الادارة الاميركية تعتبر ان الخطة المصرية تسد بعض الثغرات في خطة شامير حول الانتخابات، وانها تشدّد على ضرورة ايجاد تسوية نهائية للنزاع، على اساس مقايضة الارض بالسلام، وتعتبر خطة الانتخابات جزءاً من عملية سلام شاملة.

«ثانياً: تنصح ادارة بوش قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن تأخذ المبادرة المصرية، وتعلن، بصورة رسمية، قبولها النقاط العشر، بغض النظر عن موقف الحكومة الاسرائيلية ازاءها؛ وان مثل هذا الموقف الفلسطيني سيلقى ترحيباً وتشجيعاً من الادارة الاميركية يمكن ان يساعد على اخراج جهود السلام من الطريق المسدود.

«ثالثاً: تعتبر ادارة بوش انه اذا ما وافقت م.ت.ف. رسمياً، على الخطة المصرية، فان ذلك يمكن ان يشكل عنصراً ضاغطاً على الحكومة الاسرائيلية، خصوصاً ان اعضاء بارزين في هذه الحكومة رحّبوا بالاقتراحات المصرية، وأبدوا استعداداً لاجراء الانتخابات على اساسها» (**القبس**، الكويت، ١٤/٩/١٩٨٩).

الملاحظ، ان ادارة بوش، في ضوء النقاط اعلاه، اوحت، بطريقة ما، بتأييدها العام للتحرك المصري. وفي هذا الاطار، اوضح مسؤولون اميركيون ان الادارة دعمت المقترحات المصرية لاسباب عدة؛ منها ان مصر عضو في مجلس التعاون العربي الذي يدعم هذه المقترحات، وان بصورة غير مباشرة؛ اضافة الى علاقاتها الخاصة والوثيقة بمنظمة

التحرير؛ كما انها، في الوقت عينه، البلد العربي الوحيد الذي يرتبط بمعاهدة سلام مع اسرائيل. ولهذا، فان مقترحاتها ينبغي ان تؤخذ بجدية من قبل تل ـ ابيب (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٩). وكان السفير الاميركي الجديد في اسرائيل، وليام براون، اوضح، في حديث اجراه مع المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، ايتان بن ـ تسور، ان الولايات المتحدة قد تربط ما بين المبادرة السياسية الاسرائيلية والنقاط العشر المصرية، اذا كان ما تتضمّنه يساعد على احراز تقدم في المسيرة السلمية (**جيروزاليم بوست**، ٦/٩/١٩٨٩).

غير انه مع الرفض الاسرائيلي المتصاعد للنقاط العشر، والحذر من التعامل معها كخطة متكاملة، وربما بديلة من الخطة الاسرائيلية، اسرعت واشنطن الى «فك الارتباط» بالنقاط المصرية، والاصرار، من جديد، على ان الخطة الوحيدة المعروضة على الطاولة هي الخطة الاسرائيلية، وان النقاط المصرية العشر لا تعني سوى موافقة مصر على الخطة الاسرائيلية (توماس فريدمان، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

من هنا، اصبحت النقاط المصرية مدخلاً ضرورياً للاعلان عن تأييد الخطة الاسرائيلية. ولم يكن من المستغرب ان يأتي «فك الارتباط»، هذا، على لسان الوزير بيكر، الذي اعلن، في مؤتمر صحافي، عن دعم الولايات المتحدة الخطة الاسرائيلية لاجراء الانتخابات في الارض المحتلة، فقال: «لا نزال ملتزمين الاقتراح الاسرائيلي عقد انتخابات. وما زلنا نعتبر ان الخطة المصرية المؤلفة من عشر نقاط تعني موافقة مصر على الاقتراح الاسرائيلي. وسنستمر في التزامنا السعي الى تشجيع مناقشات مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وما زلنا نعتبر ان هذه الاقتراحات هي وسيلة محتملة للوصول الى سلام في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وفي رسالة غير مباشرة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، قال بيكر ان مصر «سلّمت» بأن اقتراح النقاط العشر، الذي تقدمت به في شأن الانتخابات في الارض المحتلة، «يعني قبولاً بفكرة الانتخابات كما قدمتها اسرائيل، وليس، في اي صورة من الصور، اقتراحاً منافساً». واضاف، ان النقاط العشر هي «المواقف التي يعتنقها الفلسطينيون عند بدء الحوار مع اسرائيل في شأن شكليات الانتخابات» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٨٩ ـ ١/١٠/١٩٨٩). واكد ان «الولايات المتحدة راغبة في ان تتحرك الحكومة الاسرائيلية الى امام في صدد مبادرتها التي اعلنت عنها في أيار (مايو) الماضي، لتصل الى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن الانتخابات». أمّا اذا فشلت الحكومة الاسرائيلية في تلبية ما تريده الولايات المتحدة، «فلن يؤثر ذلك، جذرياً، في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الجوهرية»، حسب قول بيكر، الذي اضاف «ان ما نريده هو التحرك نحو السلام»، وان «الطريق طويلة ووعرة» (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، رأى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، ان النقاط العشر المصرية تمثل «مساهمة بناءة» في النقاش الدائر حول الانتخابات، ويمكن ان تبني جسراً بين الفلسطينيين والاسرائيليين؛ مؤكداً، من جديد، ان النقاط المصرية ليست بديلاً من الخطة الاسرائيلية. واضاف كيلي، في شهادة ادلى بها الى احدى لجان الكونغرس، انه يرى بعض المؤشرات الى ان م.ت.ف. تسير في اتجاه اعطاء رد ايجابي على خطة الانتخابات، وانها تدرس، بجدية، النقاط المصرية؛ ورأى ان واشنطن تسمع اصواتاً فلسطينية «مختلفة» في هذا الشأن (**اليوم السابع**، باريس، ٢٥/٩/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٤).

وبغية تفسير ما صرّح به اعلاه، احتاج كيلي الى قدر كبير من الاستطراد في خطاب القاه في ميريلاند، في معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، حيث كرر رفض حكومته اشراف مراقبين دوليين على عملية الاقتراع، قائلاً: «ان وسائل الاعلام الدولية والزوار البرلمانيين يمكنهم ان يضمنوا لجميع الفرقاء الطبيعة الحرة والعادلة للانتخابات». واعتبر ان الصحافة العالمية تعطي للفلسطينيين ضمانات حول سلامة الانتخابات لا يستطيع توفيرها «ما يسمى بالمراقبين». واشار الى سياسة حكومته التقليدية حول طبيعة الحل النهائي الذي تفضله، قائلاً: «نحن لا ندعم قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ كما لا ندعم ضمّ اسرائيل للضفة والقطاع وسيطرتها الدائمة عليهما. وما ندعمه، بالفعل، هو حكم ذاتي للفلسطينيين في الارض المحتلة، بطريقة مقبولة

للفلسطينيين والاسرائيليين والاردنيين». وألمح الى ان واشنطن لا تعتزم القيام «بدور الوسيط» بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وقال انه ليس المطلوب من بلاده ان تقترح جدولاً زمنياً لتقديم عملية المفاوضات، بل على الطرفين ان يتوصلا الى اتفاق بهذا الشأن في مفاوضات مباشرة. واضاف، في رسالة واضحة الى الجانب الفلسطيني، ان «الانتخابات ليست هدفاً في حد ذاته... بل ان واشنطن تعتبرها محطة على طريق المفاوضات حول المرحلة الانتقالية التي هي، ايضاً، محطة على طريق الحل النهائي». وبعد ان اشار الى انه يحق لكل طرف ان يحمل معه الى طاولة المفاوضات اي موقف يرغب به، قال، في اشارة الى الفلسطينيين، ان على الفرقاء انفسهم الاتفاق على طبيعة الحل النهائي، وان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تضمن لأحد ما هي طبيعة الحل النهائي، لأن «عملية المفاوضات لا تشمل نتائج مضمونة، وليست دون مجازفات». وتابع: «وهكذا يحمل كل فريق حق النقض (الفيتو) المطلق على مستقبل التقدّم»؛ ورأى ان ذلك يسمح لاي فريق بالانسحاب من المفاوضات في أي وقت يختاره، اذا ما شعر بأن المفاوضات لا تناسبه (**المصدر نفسه**).

منهج تجريبي

رأى بعض المراقبين، وبحق، ان معيار نجاح التحرك المصري الجديد هو مقدار تكيّفه مع متطلبات الوفاق الدولي. وفي تقديرهم، ايضاً، ان التفهّم المصري مبني، من حيث الاساس، على تفهّم منطلقات الجانب الاميركي، الذي ينحو الى التعامل مع ازمة المنطقة من منهج يختلف عن المنهج الاوضح الذي تعامل به مع الجانب السوفياتي لحل القضايا الاقليمية الاخرى في غير منطقة ملتهبة من العالم (مازن مصطفى، **الحوادث**، لندن، ٢٩/٩/١٩٨٩، ص ٢٢).

صحيح ان منطلقات التنافس بين القطبين الكبيرين، في اطار الاستقطاب الثنائي، لم تعد قائمة، كما هو الحال في الماضي، الاّ انها لا تزال ترسم الخارطة السياسية للمنطقة باللونين، الابيض والاسود، وتحول، حتى اللحظة على الاقل، دون بروز اللون الرمادي. لماذا؟ الاجابة ليست سهلة. غير ان ما يمكن استشفافه من تصريحات الجانبين، الاميركي والسوفياتي، هو انهما ما زالا متباعدين في مواقفهما من صورة الحل النهائي في المنطقة. من هنا يمكن ان نفهم دلالة ما قاله المدير العام لدائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، في تصريحات نشرتها صحيفة «ازفستيا» الحكومية، من «اننا على استعداد لمواصلة الحوار مع الولايات المتحدة في شأن الشرق الاوسط... وثمة شعور، يا للاسف، بغياب التوازن المطلوب في الموقف الاميركي، وتركيز توجهه الى اسرائيل. وهذا يعقدّ البحث عن نقاط تماس» (**الحياة**، ٨/٩/١٩٨٩).

ولكن، على الرغم من غياب «نقاط التماس» هذه، فان شيفاردنادزه اشاد بموقف واشنطن الجديد من التعاون السوفياتي ـ الاميركي ازاء التسوية في الشرق الاوسط، وقال انه «يبعث على الامل». واضاف، في حديث ادلى به الى صحيفة «ازفستيا» المسائية، ان الدولتين «تستطيعان العمل وفق منهج موزون وبنّاء لنزع فتيل النزاعات الاقليمية»، والحؤول دون «بروز نزاعات جديدة، وخلق ظروف مؤاتية لحلول عادلة». واضاف، ان موسكو وواشنطن « لا تملكان حقاً اخلاقياً في فرض وصفات التسوية السياسية والمصالحات الوطنية الناجمة عن النزاعات الاقليمية». ونوّه بمساهمة الطرفين، عبر جهودهما الدولية، في ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية، وفي الاتفاقيات بشأن استقلال ناميبيا والتسوية في جنوب افريقيا (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٨٩).

تصريحات الوزير السوفياتي، هذه، أوحت كأن استراتيجية «الاستقطاب الثنائية»، التي حكمت العالم منذ الحرب الكونية الثانية، تلفظ انفاسها الاخيرة. وهو ما أكده شيفاردنادزه نفسه، بعد اجتماعه بنظيره الاميركي، حين قال ان مشكلة الشرق الاوسط بحث فيها بجدية على مستوى مجموعات العمل، وفي الاجتماعات بينه وبين بيكر، وان المباحثات «كانت بناءة»، وان واشنطن وموسكو اتفقتا على مواصلة العمل لحل المشكلة، وان الفرصة متاحة، الآن، لمثل هذا العمل. وقال: «ان البلدين، سعياً منهما الى التوصل الى افضل السبل لحل المشكلة، قرّرا ان يجتمع مبعوث من قبلهما،

بشكل دوري، ومواصلة البحث في المشكلة، وفي ما تتطلبه من قرارات لحلها» (دوبس، **مصدر سبق ذكره**).

ولكن ماذا قدّمت موسكو بالمقابل؟ اعلن مسؤول اميركي مطلّع على ما دار في اروقة الاجتماع، ان الجانب السوفياتي بدأ بـ «التحرك في الاتجاه الذي ركزّنا عليه منذ مدة»، وانه «وافق على اهمية قيام حوار اسرائيلي ـ فلسطيني»، وبدأ يتحدث عن الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اساساً لامكان «خطوة هامة». وقال، ان الجانب الاميركي اطلع الجانب السوفياتي على «النشاط الدبلوماسي الراهن الذي يهدف الى قيام الحوار». واوضح ان السوفيات، على الرغم من انهم لم يقبلوا كل الطروحات الاميركية، اكدوا انهم «ينظرون الى ما يجرى حالياً بعين الرضى؛ وهذا يعكس بعض التحرك من جانبهم». واضاف، ان ما تمّ تحقيقه بالنسبة الى الشرق الاوسط لا يعني، بأي حال، «ازالة الفجوات بيننا»، وان الجبارين معنيّان في ما يقولانه. غير انه اكد ان طبيعة المحادثات عن الشرق الاوسط كانت مختلفة هذه المرة عن السابق (**المصدر نفسه**).

التحرك السوفياتي الجديد كشف شيفاردنازه نفسه عنه عندما اقترح على نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، استضافة لقاء مباشر بين اسرائيل وم.ت.ف. في العاصمة السوفياتية، موسكو. وقال: «اعتقد بأن مثل هذا اللقاء سيكون مفيداً للغاية». واكد «ان ما قمت به هو حضّ ارنس على الدخول في اتصالات مباشرة وحوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية»، (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٩).

ودعم، بصورة غير مباشرة، فكرة الانتخابات التي جاءت في خطة شامير ومعها النقاط المصرية العشر، فقال: «اننا لا نستثني احتمال تطبيق فكرة الانتخابات؛ ولقد اخذنا علماً بعناصر معقولة جاءت في اقتراحات شامير؛ كما يوجد عدد من العناصر المثيرة للاهتمام في اقتراحات الرئيس المصري، حسني مبارك؛ وكذلك قلنا للاسرائيليين ان قادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذوا، مؤخراً، عدداً من الخطوات الهامّة جداً في اتجاه ايجاد تسوية الشرق الاوسط، واعني القبول بقرارات مجلس الامن المعروفة، ممّا يخلق اساساً جيداً للغاية لقيام الحوار بين الفلسطينيين والقادة الاسرائيليين؛ كما يخلق اساساً جيداً، ايضاً، للحوار الذي بدأ، والذي ندعمه، بين الفلسطينيين والادارة الاميركية» (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، فقد ارتسمت ردود الفعل الاميركية على الاقتراح السوفياتي استضافة حوار مباشر بين اسرائيل وم.ت.ف. بالاستياء. وقد عبّر الوزير بيكر عن ذلك بقوله: «ان ما نركز عليه، الآن، ليس الافكار المختلفة، وانما الاقتراح الذي تقدمت به اسرائيل لاقامة حوار مع الفلسطينيين. فدعونا نجمع الاطراف الى طاولة واحدة، والاّ فلن نحرز اي تقدم». واضاف «ان اقتراح شيفاردنادزه لا يلقى رداً ايجابياً من جهتي» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٩/١٩٨٩ ـ ١/١٠/١٩٨٩).

وما يمكن ان يقال، هنا، ان هذا الكلام الصريح يعني ان المراهنة على دور اميركي «وسيط» و «نشط» على مستوى عال، هي في غير محلّها (وولف بليترز، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٣/٩/١٩٨٩، ص ٣).

د. نبيل حيدري

تصاعد المقاومة وعمليات حدودية

بعد نشوء حالة انتقالية خلال الفترة السابقة، اختلطت الاساليب بها وتشابكت، أخذت السياسة الاسرائيلية لقمع الانتفاضة تكتسب شكلاً أوضح في الآونة الاخيرة. وقد تمّ التعبير عن ذلك من خلال تصريحات المسؤولين، وعبر تزايد العنف والاستقرار على مجموعة من أساليب العمل الهجومية، كالاغتيال والاقتحام. كما تجسّدت الاتجاهات الناشئة للوضع الجديد في نمو عنف المقاومة الشعبية الفلسطينية، وفي تصاعد العمليات الهجومية للقوات الضاربة، ممّا انعكس ارتفاعاً في عدد المصابين والمعتقلين. وسجّلت الحدود الفلسطينية، وخاصة تلك التي مع الاردن، موجة من العمليات والاشتباكات المفاجئة، ممّا زاد حدّة التوتر العام الذي تصادف مع استمرار الغارات الاسرائيلية على جنوب لبنان.

ارتسام معالم السياسة الاسرائيلية

باتت الاجراءات التي تطبّقها قوات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، تمارس، بوضوح، ضمن خطة عمل أوسع لقمع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ وهذا ما أكدته تصريحات عدة للمسؤولين الاسرائيليين، الذين أوضحوا طبيعة الخطة واهدافها. فقد أعلن وزير الدفاع، اسحق رابين، في ٣١ آب (اغسطس)، ان القيادة قرّرت «كسر النواة الصلبة» للانتفاضة وقواتها الضاربة (**الحياة**، لندن، ١/٩/١٩٨٩). وأوضح رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، بعد اسبوع من ذلك، ان الجيش يبحث عن ٧٠٠ ناشط مطارد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يشكلون قائمة من المطلوبين بسبب دورهم الاساسي بتنظيم وادارة أعمال المقاومة (**المصدر نفسه**، ٧/٩/١٩٨٩). هذا، وقد أعلن الجيش، أيضاً، عن ان خطته العامة للتطوّر والتسلّح، خلال العقد المقبل، تفترض استمرار وجوده في الاراضي المحتلة حتى العام ٢٠٠٠، وانه ينوي زيادة مدة خدمة المجنّدين داخل الضفة والقطاع الى ثلاث سنوات، أي كامل فترة خدمتهم الالزامية، بدلاً من نظام التناوب السابق، وذلك لتقليص الاعباء المعنوية، والمادية (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٨٩). كما تقضي الخطة بتعزيز اجهزة الاستخبارات عموماً، من أجل تقوية دورها ضد الانتفاضة، والاسهام في استعادة السيطرة الميدانية. واخيراً، اضاف وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، صوته الى الجدال الدائر؛ اذ جدّد انتقاده لسياسة الحكومة، مطالباً باغتيال زعماء الانتفاضة وأعضاء القيادة الفلسطينية، وفي مقدمهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (**المصدر نفسه**، ١٥/٩/١٩٨٩).

انعكس استقرار السياسة القمعية الاسرائيلية في تصعيد العمل الهجومي للجيش، من جهة، وفي اتباعه أسلوب العنف البالغ ضد المواطنين الفلسطينيين. فقد استشهد ما مجموعه ٣٧ مواطناً خلال الفترة الممتدة من ١٦ آب (اغسطس) حتى ١٥ أيلول (سبتمبر)، منهم مواطن وجد مقتولاً بعد الاعتقال في ٢١ آب (اغسطس)، وآخر في سجن حيفا في ٢٧ من الشهر عينه. كما شهدت أيام معيّنة ذروة من العنف؛ اذ استشهد أربعة مواطنين في ٢١ من الشهر عينه، وستة بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) وحده. هذا، وقد أكدت المصادر الفلسطينية ان ٢٩ مواطناً سقطوا شهداء خلال آب (اغسطس)، ٤٤ بالمئة منهم دون السادسة عشر من العمر (**الطليعة**، القدس، ٣١/٨/١٩٨٩). وأضافت م.ت.ف. ان ١١ مواطناً قتلوا، وجُرح ٨٨٠ (منهم ٥٨٤ في قطاع غزة)، علاوة على اعتقال ٤٠٣ وهدم ٢٠ منزلاً، خلال الاسبوع الاخير من الشهر عينه (**الحياة**، ٣٠/٨/١٩٨٩). وبذلك ارتفع العدد الاجمالي للشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ٦٩٣، حسب الاحصاء اليومي. امّا عدد الجرحى، فشهد تكاثراً مستمراً؛ اذ سقط ما بين ٥٠ ومئة جريح يومياً

في نصف الشهر تقريباً، على الاقل. بل وأكد احصاء فلسطيني من الاراضي المحتلة ان عدد الجرحى بلغ ٢٤٤٩ خلال آب (اغسطس) وحده، أي بمعدل ٨٠ يومياً، تقريباً (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٩).

اذا كانت هذه التصرّفات شبه «تقليدية»، على الرغم من اتسامها بالعنف المتزايد، فان الامر الاخطر هو تزايد حالات الاغتيال المتعمّد. فقد جاءت الحادثة الاولى في ١٩ آب (اغسطس)، حين قام ثلاثة جنود يتنكرون بلباس السياح بقتل شاب فلسطيني وجرح أربعة آخرين وسط مدينة بيت لحم. وتكرّرت العملية بعد أربعة أيام، ممّا أدّى الى استشهاد مواطن؛ كما أدّى الاغتيال الى مقتل رئيس لجنة الشبيبة التابعة لـ «فتح» في الجامعة الاسلامية في غزة، في ٢٩ من الشهر (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣١/٨/١٩٨٩). كما حصل اشتباك داخل منزل في الحي القديم لمدينة نابلس، في الثاني من أيلول (سبتمبر)، استشهد خلاله عضوان مسلّحان في القوات الضاربة و«فتح»، ضمن ظروف أشارت الى احتمال قتلهما عقب وقوعهما في الأسر (**الحياة**، ٤/٩/١٩٨٩). وجاءت تلك العملية اثر قيام وزير الدفاع، رابين، بالسماح باطلاق النار على الملثّمين المشبوهين وفي اثناء القيام بالاعتقال (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٩/١٩٨٩). امّا الاغتيال الاخير، فوقع في ١٤ أيلول (سبتمبر)، حين تمكّن جنود العدو من اللحاق بعضو في «فتح» مطارد في دير البلح، كان هرب من السجن في وقت سابق (**الحياة**، ١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٩).

لم تقتصر الاعتداءات الاسرائيلية على ذلك؛ بل عثر على جثة شاب، في منطقة رام الله، في ١٨ آب (اغسطس)، مقتولاً بالرصاص بعد تعرّضه للضرب واطفاء السجائر في جسده، وذلك بعد ان تمّ خطفه واثنين من زملائه من قبل الجنود (**المصدر نفسه**، ١٩ ـ ٢٠/٩/١٩٨٩). كما تعرّض مواطنان للاصابة بالرصاص على يد جنود استخدموا السيارات العربية المصادرة في خان يونس، في ١٢ أيلول (سبتمبر)، وتمّ تعرّض آخريْن للخطف من قرية كفر قدوم في اليوم التالي، بالطريقة ذاتها. وكان اسرائيليون متنكرون بزي القوات الضاربة اعتقلوا احد الناشطين في طولكرم، في السابع من الشهر. هذا، واستمرت قائمة الاعتداءات، حيث شملت، أيضاً، قيام الجنود باطلاق النار على سيارة اسعاف في نابلس، في ١٧ آب (اغسطس)، وجرّ فتى خلف سيارة عسكرية داخل شوارع غزة، في ٢٨ من الشهر، وصدم مواطن بسيارة عسكرية، في ١٤ أيلول (سبتمبر)، في غزة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٣ و٢٤/٩/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٣١/٨/١٩٨٩). هذا المسلسل كان احد الاسباب التي دفعت رئيس الاركان، شومرون، في ١٣ أيلول (سبتمبر)، الى توجيه رسالة الى الجيش، حثّ فيها على «عدم اذلال، او اساءة، المعتقلين، وعدم الافراط باستخدام القوة»، وكذلك «عدم ضرب الرأس، أو المناطق الحسّاسة، أو كسر العظام، عمداً»، وعدم التعرّض لسيارات الاسعاف، او للاجهزة الطبية التي تستخدم لمعالجة الجرحى (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٩).

امّا الاجراءات الاخرى، فقد ابتدأت بقرار قائد المنطقة الوسطى (الضفة)، اللواء اسحق مردخاي، في ٢٠ آب (اغسطس)، لاقامة المفارز الثابتة والمتحركة ونقاط الحراسة الدائمة على طول طريق الغور ـ الساحل، وغيرها من الطرق، وذلك لحماية المستوطنين من الهجمات الفلسطينية، ولتوفير قوات تدخل سريع ضدها (**الحياة**، ٢١/٨/١٩٨٩ و**فلسطين الثورة**، ٣/٩/١٩٨٩). وبموازاة ذلك، تمّت، أيضاً، اقامة وحدة جديدة خاصة لمكافحة الانتفاضة، تستخدم الاساليب الخاصة بمواجهة المتظاهرين و«الشّغب المدني» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣١/٨/١٩٨٩). هذا، وقد شملت الاجراءات الاسرائيلية، أيضاً، بدء استخدام الطائرات المروحية لتعقّب المطاردين الفلسطينيين، بموجب اتفاق بين اللواء مردخاي وقائد سلاح الجو، وادراج قنابل غاز يحدث حساسية عالية بالجلد لاستخدامها ضد المتظاهرين، واستقدام بالونات ثابتة مجهّزة بآلات تصوير تلفزيوني لمراقبة ٢٢ مخيماً في الاراضي المحتلة (**الحياة**، ٢٥/٨/١٩٨٩ و٦ و١٦/١٩٨٩). امّا الامر الآخر المثير، فهو لجوء الجيش الاسرائيلي الى محاولة تشكيل ميليشيا خاصة من العملاء والمتعاونين الفلسطينيين، كما حصل عند الادعاء بتسليح ٧٠ منهم في منطقة الخليل، مطلع أيلول (سبتمبر)، بحجة توفير

الحمـايـة لهم، ولكن بهدف ارهاب المواطنين وكسر تضامنهم (**المصدر نفسه**، ٦/٩/١٩٨٩).

الى جانب ذلك، صعّدت قوات الاحتلال سياسة الاقتحـام ودهم القرى والاحياء في حملات تفتيش واعتقـال، بهـدف القضـاء على «النـواة الصلبة» وارهاق المواطنين في آن. ويدل على نمو هذا الاسلوب ارتفاع عدد الحوادث مقارنة بالفترة السابقة؛ اذ زاد معـدّل الاماكن التي تعرّضت للاقتحام على عشرة يومياً، في نصف أيـام الفتـرة الممتدة من ١٦ آب (اغسطس) الى ١٥ أيلول (سبتمبر). وقد صاحب ذلك نمو مماثل بالعدد الاجمالي للمعتقلين؛ اذ ارتفع الى ٢٥ ـ ٣٥ في أيام عدّة، والى ٥٠ ـ ٨٥ في كل من ٢٨ آب (اغسطس) و٣ و٧ من أيلول (سبتمبر)، حتى بلغ الذروة في ٢٩ آب (اغسـطس) باعتقـال ١٥٠ مواطناً. وجدير بالذكر ان سلطات الاحتلال قامت بفصـل السجنـاء الذين قتلوا اسرائيليـين ووضعتهم في ملحق خاص في سجن بيسان، حيث حجبت عنهم الحقـوق المعتـادة، وبـاشرت بخـطة لتـوسيع معتقل انصار ـ ٣ ليضمّ ١٢٠٠ سجيناً اضـافيـاً (**الحيـاة**، ٥/٩/١٩٨٩؛ **وانتـرناشونال هيرالد تربيـون**، ١٢/٩/١٩٨٩). والمعـروف ان المعتقل يحتوي ٤٤٠٠ مواطن معتقلين حالياً، أي بزيـادة ٧٥ بالمئة على عددهم في شباط (فبراير) الماضي، وان عملية التوسيع قد كلّفت خمسة ملايين دولار حتى أيار (مايو) الفائت.

الى ذلك، أصـدرت المحـاكم العسكرية حكماً بسجن شاب من غزة لمدة أربـع سنـوات، بتهمـة الانتمـاء الى «فتح»، في ٣٠ آب (اغسطس)، بينما تلقّى عضوان في منظمة «الجهاد الاسلامي» بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩، عقـوبـة مدتهـا ٣٠ عاماً، بتهمة محاولة مهاجمة معسكر حدودي قرب رفح، في آذار (مـارس) ١٩٨٩ (**الحـيـاة**، ٣١/٨/١٩٨٩ و١٣/٩/١٩٨٩). كما أعلنت السلطات عن اعتقال سائحـين يهـوديـين يهـرّبـان مليـون دولار دعماً للانتفـاضـة، في أواسط آب (اغسطس)، واعتقال مواطن اسرائيلي في بيت ـ يام (احدى ضواحي تل ـ أبـيب)، في ٢٩ الشهـر، بتهمـة بيـع سلاح الى فلسـطيـنـيـين من غزة (**المـصـدر نفسـه**، ١٩ و٣٠/٨/١٩٨٩). وقد تمّ كشف خلية تضمّ ثمانية فلسطينيين في يافا، ضمن الحادثة الاخيرة.

رافق تصعيد اسلوب الاعتقال ازدياد حالات الترحيل عن الاراضي المحتلة. وقد تجسّد ذلك في طرد ما مجمـوعـه ١٢٤ من النساء والاطفال من قرى عابود وبدّو ونبي صالح وغيرها بين الاول والخامس عشر من أيلول (سبتمبر)، بحجة عدم حصولهم على «لمّ شمـل». انمـا وقعت الحادثة الاكثر اثارة سياسياً قبل ذلك، في ٢٧ آب (اغسطس)، حين تمّ ابـعـاد خمسـة مواطنـين بسـبب مواقفهم، أو نشـاطاتهم، الوطنيـة. وفيمـا تمّ ترحيـل الاستـاذ الجـامعي تيسـير عاروري جواً الى فرنسـا، أُبعد الاربعة الآخرون الى لبنان، بينهم ثلاثة من الجبهة الديمقـراطيـة لتحـريـر فلسطين وواحد في «فتح» (**فلسـطين الثـورة**، ٣/٩/١٩٨٩؛ **وانتـرناشونال هيرالد تربيـون**، ٢٨/٨/١٩٨٩). وبـذلك، ارتفع اجمالي عدد المبعدين، منذ بدء الانتفاضة، الى ٦١.

على صعيد آخر، تواصلت، أيضاً، عمليات هدم المنـازل الفلسـطينيـة، واقتـلاع الاشجار، وجرف الاراضي المـزروعـة، ومصادرتها؛ اذ تمّ نسف، أو جرف، ما مجموعه ٣٦ منزلاً وبقالة واحدة وخمسة غرف، علاوة على غلق ستـة منـازل، بسبب اتهام افراد من اصحابها بالانتماء الى «فتح» والقاء قنابل مولوتـوف واعـدام العمـلاء، وعـدم الحصول على تراخيص بنـاء، في الفترة بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبـر)، بمختلف انحـاء الضفة والقطاع. وقد أوضح تقرير حكومي اسرائيلي انه تمّ تدمير ٢٠٠ منزل فلسطيني، بين مطلع العام ١٩٨٩ ونهـايـة آب (اغسـطس)، علمـاً بأن الاحصاءات الفلسـطينيـة تدل على نسف ما مجمـوعه ١١١٢ منـزلاً، منـذ بدء الانتفـاضـة، بمختلف الحجـج (**الحـيـاة**، ٢ ـ ٣/٩/١٩٨٩؛ **ومـيـدل ايـسـت انترناشونال**، ٨/٩/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، تمّ اقتـلاع ما يزيـد على ٥٠٠ شجـرة مثمرة، كعقاب جماعي أو فردي، في حين أُحرقت خمسة دونمات من شجر الزيتون قرب عنبتا، في ١٦ آب (اغسطس). كمـا تمّت مصـادرة أربعـة آلاف دونم في منـطقة الخليل، في الثالث من أيلول (سبتمبر)، من اجل بناء مستوطنة جديدة، علاوة على مصادرة اراضٍ اضـافيـة لشق طريق توصـل بئر السبع بالخليل، بكلفـة ٣٥ مليون دولار (**الحياة**، ٤/٩/١٩٨٩). هذا، وذكـرت المصـادر الفلسطينية في الداخل ان

قوات الاحتلال قد اقتلعت ٢١٠٠ شجرة، خلال آب (اغسطس)، علاوة على اتلاف ٧٠ هكتاراً من الكروم في منطقة الخليل، بواسطة رشها بالمواد السامّة (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٩).

لم تكن أعمال الجيش، في هذا المجال، بعيدة من تصرّفات المستوطنين، الذين تصادموا مع المواطنين الفلسطينيين، في اثناء اقتحام مخيم الدهيشة، في ٢٢ آب (اغسطس)، وعزموط، في ٢٥ من الشهر، وكفر مالك، في اليوم التالي، واذنا (حيث تمّ احراق اربعة منازل ومتجر)، وبيت سوريك، في التاسع من أيلول (سبتمبر)، اضافة الى القاء أربع قنابل حارقة على مكتب صحافي في بيت لحم، في ١٥ من الشهر (**فلسطين الثورة**، ٣ و١٧ و٢٤/٩/١٩٨٩). وقد أكد عضو الكنيست ابراهام بورغ علمه بوجود معلومات تفصيلية لدى وزير الدفاع، رابين، حول وجود ١٥ ألف قطعة سلاح لدى المستوطنين في الضفة والقطاع، ممّا يدعم الحديث عن وجود ميليشيا سرية لديهم (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٨٩). وتزامن ذلك، طبعاً، مع السعي الاسرائيلي الى تشكيل ميليشيا من العملاء الفلسطينيين، الذين قاموا بالهجوم على قريتي الغرابة وكفر دان، في ٢٥ و٢٦ آب (اغسطس).

عمليات فلسطينية حدودية

وسط التصاعد العام في حدّة عنف المقاومة الشعبية داخل الارض المحتلة، وقعت سبعة حوادث مسلّحة على الحدود الفلسطينية، وكان ابرزها عند الحدود مع الاردن، التي يسود فيها الهدوء منذ العام ١٩٧١، باستثناء العمليات النادرة. فقد قام شخص مجهول، تمكّن من الفرار، بالتسلل الى المنطقة قبالة كفر روبين، في الثاني من أيلول (سبتمبر)، وأطلق النار على دورية اسرائيلية عبر النهر، فقتل جندياً وجرح اثنين، توفى احدهما لاحقاً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٩/١٩٨٩). وتشكّل هذه العملية الرابعة انطلاقاً من الاردن، منذ مطلع العام ١٩٨٩. ولم تمر سوى خمسة أيام، حتى شهد نهر الاردن عملية خامسة، هي اطلاق صواريخ كاتيوشا عدّة، عيار ١٠٧ ملم، علماً بأن اسرائيل اكدت سقوط واحد فقط، دون احداث اضرار، أو اصابات. ويلاحظ انه، في الوقت الذي اكتفى رئيس الوزراء، اسحق شامير، بتأكيد اهمية الحذر وعدم تبدّل السياسة الاردنية حيال منع العمليات الفدائية عبر اراضيها، نبّه رابين الاردن بأن اسرائيل لن تسلّم باستمرار الهجمات (**المصدر نفسه**، ٤ و٨/٩/١٩٨٩). بل وأضاف رابين اتهاماً للحكومة الاردنية بفتح ابوابها، منذ ستة شهور، لجميع التنظيمات الفدائية (**الحياة**، ٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). وبغض النظر عن التهديد المبطّن في ذلك، فقد اتخذ الجيش الاسرائيلي بعض الاحتياطات الدفاعية لدرء خطر العمليات الجديدة من الاردن، اهمّها استنفار سكان المستوطنات في الغور، وحثّهم على حمل السلاح، في اثناء قيامهم بأعمالهم (**المصدر نفسه**، ٧/٩/١٩٨٩).

في الوقت عينه، اشتعلت الحدود اللبنانية، ابتداء من ٣٠ آب (اغسطس)، حين تمّ اطلاق ثلاثة صواريخ كاتيوشا على كريات شمونه، اصاب احدها منزلاً دون اصابة أحد. ولحق ذلك سقوط صاروخ على مستوطنة لم يذكر اسمها، في اليوم التالي. وقد أعلنت حركة «أمل» اللبنانية عن عثورها على سبعة صواريخ اضافية معدّة للانطلاق صوب اسرائيل، في حادثتين منفصلتين، في الاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر)، وتمّ ابطال مفعولها (**المصدر نفسه**، ١ و٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). غير ان العملية البارزة هي تلك التي نفّذتها مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على سفح جبل الشيخ، في التاسع من أيلول (سبتمبر)، ممّا أدى الى استشهاد فدائي ومقتل جندي اسرائيلي خارج «حزام الأمن» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١١/٩/١٩٨٩). ثمّ ما لبث ان حصل اشتباك حدودي آخر، هو الثامن خلال العام ١٩٨٩، بعد يومين فقط، ممّا أدى الى جرح ثلاثة جنود واستشهاد فدائي. وقد صادف ذلك مقتل مقاوم وطني على أيدي دورية اسرائيلية، في اثناء قيامه بزرع عبوة على مسافة كيلومتر من المطلة (**المصدر نفسه**، ١٢/٩/١٩٨٩).

مقابل هذا النشاط، تعرّضت المواقع الفلسطينية، في لبنان، للضربات الاسرائيلية أيضاً. فبعد غارة جوية على مواقع حزب الله قرب عين بوسوار، في ٢٧ آب (اغسطس)، ممّا أدى الى استشهاد تسعة أشخاص وجرح ٢٥، غالبيتهم من المدنيين، قام الطيران المعادي بضرب مقرّ

للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب مجدل بلهيص (راشيا الوادي)، فجر الرابع من أيلول (سبتمبر)، ممّا جرح أربعة مقاتلين (**المصدر نفسه**، ٢٨/٨/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٥/٩/١٩٨٩). واخيراً، قامت ثلاث طائرات مروحية بغارة ليلية على مقرّ جماعة «فتح ـ المجلس الثوري»، في ١٤ أيلول (سبتمبر)، ممّا أصاب مؤسسات اجتماعية مجاورة أيضاً وجرح ثلاثة أشخاص، بالضربة الجوية الحادية عشرة منذ بداية السنة (**المصدر نفسه**، ١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٩).

المقاومة الشعبية في الداخل

ان الأهمية الخاصة للعمليات الحدودية هي تزامنها مع نمو المقاومة الشعبية تحت الاحتلال؛ حيث نفّذت القوات الضاربة الفلسطينية، في الضفة والقطاع، عشرات الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة وقنابل المولوتوف، أسفرت ـ حسب احصاء فلسطيني ـ عن مقتل ضابط اسرائيلي وجرح ٥٥ ضابطاً وجندياً، وتحطيم، أو تعطيل، ٦٧٠ سيارة، خلال شهر آب (اغسطس) وحده (**المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٨٩). ويدل احصاء الخسائر، في الخامس من أيلول (سبتمبر)، على اصابة ٢٤ سيارة، منها ١٥ عسكرية، بينما تعرّض ١٢ جندياً للاصابة، بتاريخ ١٥ من الشهر، ممّا يقدم صورة عن التوزيع بين المدنيين والعسكريين (**المصدر نفسه**، ٦ و١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٩). وممّا يذكر، ان غالبية هذه الخسائر ناجمة عن الهجمات بالحجارة والعصي وقنابل المولوتوف وغيرها من الوسائل البدائية، وان عملية حرق سيارة عسكرية واحدة على الاقل قد حصلت بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر)، علماً بأن المعدّل الفعلي هو ضعفا ذلك، حسب التقديرات المحلية. ومن بين الهجمات واحدة على منزل الوزير شارون في القدس، في ٢٥ آب (اغسطس)، وثانية على مصنع للخيام في منطقة ايرز الصناعية (غزة)، في الخامس من أيلول (سبتمبر)، وثالثة على سيارة الحاكم العسكري في خان يونس، في العاشر من الشهر، اضافة الى رشق سيارة وزير البيئة، روني ميلو، في الخليل، في ٢٣ آب (اغسطس).

اتضح اشتداد المقاومة، كذلك، من خلال تزايد عدد العمليات الصدامية المسلّحة، أو شبه المسلحة. فقد استخدم افراد القوات الضاربة الاسلحة النارية، ومنهم احد نشطاء بيت جالا، الذي استشهد في قرية اذنا، حاملاً رُشيش «عوزي»، في ١٦ آب (اغسطس)، بعد هربه من سجن الخليل في وقت سابق (**المصدر نفسه**، ١٨/٨/١٩٨٩). ثمّ تعرّضت نقطة عسكرية في نابلس للنار في اليوم التالي، ووقع صدام مسلّح بين الجنود والمطارَدين في مكان غير محدّد، في ٢٢ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٣/٩/١٩٨٩). هذا، وقد تعرّض أربعة اسرائيليين للاصابة، أو القتل، بحوادث أخرى بالفترة ذاتها؛ اذ طُعن جندي في القدس، في ٢٠ آب (اغسطس)، وتوفى جابي ضرائب في ٣١ من الشهر، متأثراً بجراح تعرّض لها اثر انفجار قنبلة مولوتوف، وطُعن سائق باص على طريق تل ـ أبيب ـ القدس، في التاسع من أيلول (سبتمبر)، وعثر على جثة اسرائيلي مقتول في تل ـ أبيب، في ١١ من الشهر (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ١/٩/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٢/٩/١٩٨٩). كما تمّ اختطاف تاجر اسرائيلي داخل طولكرم، في ٢٤ آب (اغسطس)، ما لبث ان تمّ العثور عليه حيّاً بعد يوم، اثر اعتقال احد الخاطفين، الذي دلّ على مخبئه في بئر، في قرية عبوش (**المصدر نفسه**، ٢٨/٨/١٩٨٩). الّا ان السلطات لم تعثر على مستوطن آخر من قرية بياليك (قضاء حيفا)، اختفت آثاره في أوائل أيلول (سبتمبر). واخيراً، أُلقيت قنبلة يدوية تحت سيارة رئيس بلدية تل ـ أبيب، ليلة ٣١ آب (اغسطس)، وهو الاعتداء الثاني عليه، علماً بأن الدوافع لم تتأكد بعد؛ وتمّ العثور على عبوة ناسفة قبل انفجارها داخل موقف للجنود في كيبوتس برديس حنّا، في الثامن من أيلول (سبتمبر).

ازاء هذا الوضع، برزت مخاوف القيادة الاسرائيلية؛ اذ اعترف قائد المنطقة الجنوبية (قطاع غزة)، اللواء متان فلنائي، ان الانتفاضة تزداد عنفاً، على الرغم من ادعائه بأن أقلية تشارك فقط؛ كما أقرّ بأن القضاء «على الذين يعدمون العملاء سيستغرق وقتاً» (**المصدر نفسه**، ٨/٩/١٩٨٩). وأضاف رئيس الادارة المدنية في الضفة، العميد شاكي ايرز، مشاعر مشابهة؛ اذ أعرب عن قلقه حيال زيادة

الخسائر والعنف (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٨٩). الّا ان احد مصادر القلق هو التخوّف من انتقال الانتفاضة الى الارض المحتلة العام ١٩٤٨؛ اذ لوحظ ظهور الشعارات الوطنية على الجدران والحواجز هناك، ممّا دفعه الى التهديد بمنع مثل ذلك التطوّر بشتى السبل (**المصدر نفسه**، ٦/٩/١٩٨٩).

في مقابل الهجوم على قوات الاحتلال، استمرت عمليات اعدام وتأديب العملاء المحليين حتى بدء عملية ضبطها وتقييدها من قبل القيادة الوطنية الموحّدة. فقد حصلت ٣٧ عملية من هذا النوع بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر)، أدّت الى مقتل ١٩ عميلاً ومتعاوناً وجرح خمسة، عدا الحاق الضرر بمنازل ومتاجر عشرة منهم وسيارات ثلاثة آخرين. وبذلك، بلغ مجموع الذين أُعدموا ١١٠، والجرحى ٢٤٨، منذ بدء الانتفاضة، علماً بأن السلطات أكدت حدوث ٧٧٠ هجوماً ضد العملاء، من أصل ١٧٥١ هجوماً عنيفاً داخل الاراضي المحتلة، منذ مطلع السنة (**المصدر نفسه**، ٢ ـ ٣ و١٤/٩/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ٥/٩/١٩٨٩).

ازاء هذا الوضع، توجّهت القيادة الموحّدة، عبر النداءين ٤٤ و٤٥، الصادرين في ١٧ آب (اغسطس والخامس من أيلول (سبتمبر)، الى القوات الضاربة لتجنّب الاعدام، الّا بعد تجميع الادلة والاثباتات كافة، واجراء محاكمة، وبعد الحصول على الاذن المحدّد من القيادة العليا (**فلسطين الثورة**، ٣ و١٠/٩/١٩٨٩). وكان النداء الرقم ٤٥ طالب، أيضاً، بتوحيد القوات الضاربة، لتضمّ الفصائل والتنظيمات كافة، وذلك بموازاة نمو نشاطها في مختلف انحاء الارض المحتلة.

د. يزيد صايغ

محاولات فاشلة لاختراق الانتفاضة

على الرغم من الاجراءات والاساليب كافة التي اتبعتها السلطات الامنية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة واخماد جذوتها، الّا ان تلك السلطات لا تزال تحصد الفشل المتواصل. وقد ثبت الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن معركة الانتفاضة ضد الاسرائيليين قد تحوّلت الى صراع على الارادة وطول النفس، التي اثبت الفلسطينيون قدرة نادرة على خوضها، وتحقيق نجاحات متتالية فيها.

لقد استخدم الاسرائيليون، حتى الآن، كل انواع القمع، واتبعوا كل الأساليب المعروفة، والمبتكرة، واستنفدوا كل امكانية لتحقيق حسم في معركتهم ضد الانتفاضة. وكان لفشلهم انعكاس على واقع المجتمع الاسرائيلي ذاته، حيث أصبحت التصريحات العلنية عن الاعتراف بالفشل حقائق يومية ملموسة، ممّا يعني وصول الاسرائيليين الى مفترق طرق حاسم، قبل اتخاذ الخطوة التالية.

بعض الاسرائيليين وصل به اليأس من انهاء الانتفاضة الى درجة المراهنة على الطبيعة، وعلى قيظ فصل الصيف وحرارة تموز (يوليو) في القيام بالمهمة نيابة عنهم، فكتب احدهم معبّراً عن ذلك، في مجرى تحليله لانخفاض وتيرة الاحداث اليومية في الاراضي المحتلة، خلال تموز (يوليو) الماضي: «ربما يئس الملثّمون من الكوفية والحجارة في حرارة تموز (يوليو)» (دان مرغليت، **هآرتس**، ٢٦/٧/١٩٨٩). الّا ان ذلك الوهم تلاشى سريعاً، وتبيّن أن هبوط نشاط الانتفاضة ما هو الّا حالة استعداد وتأهب في دورة عمل الانتفاضة المتلاحقة، والمتجددة. وقد استوعب بعضهم هذه الحقيقة فكتب في السياق ذاته: «لقد كان واضحاً ان الهدوء بعد حرارة تموز (يوليو) وآب (اغسطس)، والذي كان على ما يبدو قابلاً للتصدع في كل لحظة، قد تصدع فعلاً مع وصول الخريف» (بابي سيلع، **يديعوت احرونوت**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

تشديد القمع

ومثل سلطات الاحتلال الاخرى، فان السلطات الاسرائيلية لجأت الى مزيد من اجراءات القمع والاضطهاد، من كل نوع، في محاولة قهر السكان واخضاعهم لمشيئة الاحتلال واملاءاته.

وقد لاحظت أوساط صحفية ان السلطات الاسرائيلية ضاعفت، خلال الفترة الماضية، اجراءاتها القمعية، وخصوصاً عبر استخدام الطلقات النارية الحية، ممّا تسبب في ارتفاع كبير في نسبة الاصابات بين الفلسطينيين. وفي هذا السياق، ذكر عضو الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد، انه قتل في المناطق المحتلة، في الايام العشرة الأولى من أيلول (سبتمبر) الماضي، نتيجة اطلاق النار من قوات الجيش الاسرائيلي، نحو ٥٦ فلسطينياً على الاقل، منهم أربعة أولاد تراوحت أعمارهم بين ١٢ الى ١٤ عاماً (**دافار**، ١١/٩/١٩٨٩). وبناء عليه، طلب ساريد من وزير الدفاع ومن رئيس الاركان الاسرائيليين اعادة التدقيق في اجراءات فتح النار في المناطق المحتلة، بسبب الارتفاع المستمر، الذي لا سابق له، في ارتفاع عدد الاصابات بين الاولاد الفلسطينيين.

ولفتت ظاهرة قتل الاولاد جهات اسرائيلية تعنى بالحقوق الانسانية للطفل. واشارت معطيات نشرها ممثل شكاوى الأولاد والشباب في المجلس المقدسي من أجل الطفل، د. مناحيم هوروفيتس، الى انه قتل، منذ بداية الانتفاضة، بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، ١١٥ ولداً حتى سن ١٦ عاماً. وقد ازدادت المشكلة حدّة في آب (اغسطس) الماضي، حيث قتل اثنا عشر ولداً، كان منهم ثلاثة تحت سن ١٢ عاماً (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وعلى الرغم من التفسيرات العديدة التي تعطى للأسباب الكامنة وراء قتل الاطفال، مثل تعليمات فتح النار، وكون الجنود الاسرائيليون رماة

سيئين، او اطلاق النار على أرجل الكبار، ممّا يصيب مقتلاً في رؤوس الاطفال، فقد تبيّن، في حالات كثيرة قتل فيها اولاد نتيجة اطلاق نيران جنود الجيش الاسرائيلي، ان الاولاد لم يكونوا «متورطين في رشق الحجارة، أو قذف الزجاجات الحارقة» (**عل همشمار**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وحقيقة الأمر، ان الاسرائيليين يصابون بارتباك كبير في مسألة مواجهة شبان الانتفاضة، وأساليب عملهم المختلفة، ودوافعهم الشديدة ازاء مواجهة جنود الجيش الاسرائيلي. وقد نقل عن مصدر عسكري اسرائيلي قوله، وعلامات الاحباط تسيطر عليه: «انظر الى هؤلاء الآباء الفلسطينيين؛ انهم يرسلون ابناءهم الى الموت. أمّا الأولاد الأكثر تميزاً، فانهم يرسلونهم الى اشعال الحرائق» (**المصدر نفسه**).

ولا تقل قسوة سلطات الأمن الاسرائيلية على الاولاد في السجون والمعتقلات عمّا تمارسه ضد الشبان الأكبر سناً. فعلى نقيض كل الأعراف الدولية، يلقى الاولاد المعتقلون معاملة قاسية في السجون والمعتقلات الاسرائيلية. ففي جولة على السجون والمعتقلات، وجد أعضاء جمعية حقوق الطفل ـ حسب ما جاء في معطيات قدمها البروفسور لاسلي سابا ـ اكتظاظاً كثيفاً تغص به السجون. فالمكان المخصص للطفل المعتقل يبلغ، في المتوسط، نحو مترين مربعّين مقابل ثمانية امتار مربعة تفرضها المقاييس العالمية المتعارف عليها. كما يوجد نقص في تقديم العلاج الطبي. وخرج اعضاء الوفد بانطباع ان الوضع الذي يعاني منه الاولاد المعتقلون صعب جداً (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/٩/١٩٨٩).

وعلى الرغم من ادعاءات بعض المسؤولين الاسرائيليين بأنهم بصدد اتخاذ اجراءات تقلص حجم الاصابات بين الفلسطينيين، عبر التدقيق في تعليمات فتح النار، والتحقيق مع الجنود الاسرائيليين في الحالات التي تؤدي الى قتل اطفال، الّا ان سياسة تشديد القمع والاضطهاد هي سياسة مبرمجة، وتأتي في سياق مخططات السلطات الاسرائيلية لتحقيق نتائج بعيدة المدى، كما ذكر الصحفي أوري نير. والطموح الذي تسعى اليه السلطات الاسرائيلية من وراء ذلك، هو الوصول الى نتائج على المدى البعيد، هدفها احداث فجوة عميقة بين نشطاء الانتفاضة وبين الجماهير، وصولاً الى نقطة الانفصال، ووصول أطراف «معتدلة» الى موقع القيادة «والسلوك في مسار لحل وسط مع حكومة اسرائيل، حسب قواعد اللعبة العامة المقبولة لدى الحكومة» (**هآرتس**، ٢٩/٨/١٩٨٩).

ومن مفارقات الموقف الاسرائيلي، الذي يعكس ارباكاً لدى السياسة الاسرائيلية ازاء المناطق المحتلة، ان بعض الأوساط الأمنية يعارض زيادة اجراءات القمع ضد المواطنين الفلسطينيين، لأن ذلك يؤدي الى نتائج عكسية. فالقسوة تستدعي من الطرف الآخر رداً موازياً. وهذا «يخدم أهداف القائمين على الانتفاضة في المحافظة على زخمها وتوجهاتها تجاه الرأي العام». وحسب تأكيدات رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، فان نشطاء الانتفاضة «لا يعتقدون بأنهم سوف ينجحون في طرد الجيش الاسرائيلي، أو اخراج اسرائيل من المناطق [المحتلة]. ان هدفهم هو استمرار اشغال الرأي العام في اسرائيل. وفي العالم، على حدّ سواء، من أجل أهداف الانتفاضة؛ وان اطلاق العيارات الحيّة من جنود الجيش الاسرائيلي يخدم هذا الهدف؛ والجيش يدرك ذلك» (**يديعوت أحرونوت**، ٦/٩/١٩٨٩).

ومن أجل تحقيق هدف احداث فجوة بين قيادة الانتفاضة والجماهير الفلسطينية، عبر ممارسة ضغوط مختلفة على المواطنين الفلسطينيين، لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مؤخراً، الى اتباع اجراءات عدة لتحقيق هذا الهدف. فقد تمّ اصدار التعديل الرقم ٤ للقرار الخاص بشأن المعتقلين الاداريين، والقاضي بتمديد الاعتقال الاداري لمدة عام بدلاً من نصف عام، وتجديد القرار الخاص بالاعتقال حتى نصف سنة. وقد اتخذ القرار لاحداث تأثيرات نفسية لدى المعتقلين، و«لتحسين» الوضع الأمني، حسب ما صرّحت به المصادر الأمنية الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، سأل القاضي موشي دروري كيف يمكن لمثل هذا القرار ان يحسّن الوضع الأمني، على الرغم من أنه لم يغيّر شيئاً في جوهر الوضع السابق؟ وأضاف: «صحيح انه من الصعب ان نرى بذلك خطوة تناقض ميثاق جنيف، لكن من الصعب، أيضاً، رؤية كيف يدعم مثل

هذا القرار صورة اسرائيل. فسوف يبدو الأمر تجاه الخارج قسوة ومسّاً بالحقوق الشخصية، بينما هو، عملياً، لا يحدث أي تغيير جوهري في الحقوق التي كانت للمعتقل قبل التعديل؛ وان حق تجديد الاعتقال لمدة ستة شهور كان موجوداً أيضاً». وأكد دروري انه «من الصعب ان نرى في التعديل أي تغيير بارز في شروط الاعتقال الاداري، باستثناء الاعتبار النفسي (من وجهة نظر المعتقل)... ولا يزال الوضع كما كان سابقاً» (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨٩).

وكانت الاهداف الكامنة وراء توزيع البطاقات المغنطة على الفلسطينيين في قطاع غزة تتساوق مع أهداف الخطة الاسرائيلية العامة، القاضية بالتأثير على السكان، والضغط المادي والنفسي عليهم، وصولًا الى احداث الشق المطلوب بين قيادة الانتفاضة وجماهيرها. وقد توقع كثير من الاسرائيليين أن يحدث الضغط الاقتصادي على سكان القطاع ضعفاً في قوة الانتفاضة هناك؛ الّا انهم فوجئوا بأن «ادراك الفلسطينيين للنضال ضد السلطات الاسرائيلية لا يتأثر بالضائقة الاقتصادية. وان هذا الضغط هو عامل [اضافي] لصالحهم» (داني تسدكوني، **دافار**، ١٧/٩/١٩٨٩). وحدث هذا على الرغم من انخفاض مستوى الحياة في قطاع غزة من ٢٥ ـ ٤٠ بالمئة، نتيجة امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل. وكان الدخل من العمل في اسرائيل شكّل من ٣٥ ـ ٤١ بالمئة من دخل القطاع الاجمالي الذي يصل الى مليار شيكل سنوياً. ولكن مع وجود العمل، أو بدونه، «يواصل الغزّيون النضال من أجل هدف هام أكبر، على ما يبدو، هو اقامة دولة فلسطينية، التي يتطلعون اليها كحل لكل مشاكلهم» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، يعاني سكان قطاع غزة من سياسة اسرائيلية صحية «واضحة ومقصودة» لتدمير بقايا قاعدة النظام الصحي الباقي في المناطق المحتلة، حسب ما جاء في تقرير طبي فلسطيني ـ اسرائيلي. وأورد التقرير انه يقيم في قطاع غزة نحو ستمئة وخمسين الف نسمة على مساحة تبلغ ٣٥٠ كيلومتراً مربعاً. ويخدم هؤلاء جميعاً ست مستشفيات تضم ٩٠٠ سرير. ويوجد في القطاع ١٤ سيارة اسعاف فقط، بدون قطع غيار لها. وحتى نيسان (ابريل) من العام الحالي، أصيب، في قطاع غزة ـ حسب التقرير ـ ١٩٢٥٥ مواطناً؛ ١١٠٥ منهم بعيارات مطّاطية، و٦٠٩ بعيارات بلاستيكية، و٤٠٨٧ من الغاز المسيل للدموع، و١٠٨١٥ نتيجة تعرّضهم للضرب. واتضح، أيضاً، ان ٧٦,١ بالمئة من المصابين كانوا ذكوراً، و ٢٣,٩ بالمئة اناثاً (**عل همشمار**، ١٧/٩/١٩٨٩).

ولجأت السلطات الاسرائيلية، مؤخراً، الى وسيلة قديمة ـ جديدة من وسائل الاضطهاد والقمع. فبعد ان استنفدت اساليب العقاب كافة، ابتداء من الضرب والتكسير، وانتهاء بالاجراءات القضائية والادارية، عادت الى اسلوب الطرد والابعاد من جديد، على أمل ان تكون هذه وسيلة ناجعة أكثر من سواها. ولكن ـ حسب ما يعتقد بعض الاسرائيلين ـ لن يطول الوقت حتى تكتشف سلطات الأمن الاسرائيلية أن هذا الاسلوب ما هو الّا وهم اضافي، وخيار لا يحل المشكلة. كتب أرييه ناؤور في هذا الشأن: «لقد نفّذنا اسلوب الطرد هنا وهناك. وكانت اضراره اكثر من فوائده دائماً. فقد تحوّل المبعد الى رمز وطني وعالمي. وهو يستقبل في العالم مناضلاً من اجل التحرير، لا كارهابي خطر. وبدلاً من ان يردع الطرد عائلة وأصدقاء المطرود، فانه يزيد من البواعث لديهم.

«ان ديناميكية هذا المسار هي التي تقود الى تصعيد لا مناص منه في الانتفاضة. وان كل تصعيد من جانب الفلسطينيين يواجه بزيادة حدّة الوسائل المضادة الاسرائيلية. وفي كل مرة نستخدم وسائل جديدة، أو متجددة، ينتج شعور بأن القليل جداً قد بقي، وأن كل شيء سوف ينتهي على ما يرام. لكن هذا لم يحدث. فزيادة حدّة الوسائل من جانبنا تؤدي، تقريباً، وبصورة اوتوماتيكية، الى تصعيد من جانبهم» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٧/٨/١٩٨٩). وطالما ان التصعيد لا يخدم أهداف اسرائيل دائماً، فان القرار الاسرائيلي، في هذا الاتجاه، يبقى مربكاً ومشوشاً.

المتعاونون طابور خامس

ولا يقل خطر المتعاونين في تنفيذ المخطط الاسرائيلي في احداث الصدع الداخلي بين الانتفاضة والفلسطينيين في الاراضي المحتلة عن

باقي أخطار الوسائل القمعية الاسرائيلية الأخرى. بل على العكس، قد يكون خطر هؤلاء في احداث ضغط مجتمعي ونفسي أخطر من بقية الوسائل المعتمدة حتى الآن. وقد يشكل هؤلاء، في ما اذا أهملوا، وقويت شوكتهم، نواة لطابور خامس يزعزع، الى حد ما، من قدرة الجبهة الداخلية على الصمود.

لقد استندت أجهزة الأمن الاسرائيلية، مثلها مثل أية سلطة احتلال أجنبي، الى شريحة هامشية من المجتمع ارتبطت معها بمصلحة ما في تقديم المعلومات السرية عن السكان المحليين. وقد احتاجت اسرائيل، بصورة ملحّة مع اندلاع الانتفاضة، الى مثل هؤلاء، الذين أصبحوا يعرفون بـ «المتعاونين» وهم من الذين «ضبطوا في مخالفات متنوّعة وجنّدوا في اثناء التحقيق معهم، ويحصلون على النقود مقابل خدماتهم، أو على منافع أخرى» (ران كسلو، **هآرتس**، ١٣/٩/١٩٨٩). وهناك فئة أخرى من المتعاونين ارتبطت بالاحتلال من خلال سرقة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين لصالح السلطات الاسرائيلية، للاستيطان اليهودي فيها، أو لأغراض عسكرية.

وتنظر السلطات الامنية الاسرائيلية بقلق كبير الى المبادرات التي تقوم بها القوات الضاربة في تحذير المتعاونين وتصفيتهم، اذا لم يرتدعوا بعد تنبيهات عدّة. وكان هؤلاء وفّروا لسلطات الاحتلال معظم القوائم بأسماء النشيطين في الانتفاضة، الذين أصبحوا «مطلوبين» للسلطات الامنية، حيث يجنّد الجيش الاسرائيلي، منذ شهور عدّة، كل جهوده لالقاء القبض عليهم.

ومن أجل الحفاظ على المصداقية الاسرائيلية تجاه المتعاونين، والمحافظة على أهم مصدر للمعلومات، أُعطيت التوجيهات والتعليمات الى الجيش الاسرائيلي للرد بسرعة، وبشكل هجومي، «على كل محاولة تستهدف شخصاً يطلب المساعدة، بسبب كونه متعاوناً»، على الرغم من اعتراف الاسرائيليين بأن مواجهة مثل هذا الواقع صعب جداً بالنسبة الى جهاز الأمن الاسرائيلي (افي بنياهو، **عل همشمار**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

ويلاحظ الاسرائيليون ان تصفية المتعاونين أظهرت قدرة قيادة الانتفاضة على تنفيذ تعليماتها بالنسبة الى استخدام السلاح الناري في فعاليات الانتفاضة. فعلى الرغم من اعلان القيادة الفلسطينية، تكراراً، عن ضرورة المحافظة على الطابع الشعبي ـ الجماهيري للانتفاضة، وحصر استخدام الوسائل البسيطة سلاحاً لها، الّا ان السلاح الناري استخدم لتصفية المتعاونين. ويؤكد هذا الأمر، في الواقع، وجود «انضباطية لدى الأوساط التي تدعو الى العنف، حيث يتمّ تقييد استخدام السلاح الناري في عمليات خاصة فقط» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**).

وتشير عمليات تصفية المتعاونين، كذلك، الى «اثبات اضافي لقدرة الانتفاضة على تقويض نظام الأمن الاسرائيلي في الأراضي [المحتلة]» (كسلو، **مصدر سبق ذكره**).

ومن المؤكد، انه لولا شبكة المتعاونين لما وصل عدد معتقلي الانتفاضة الى العدد الذي وصله اليوم؛ ولما استطاعت القوات الاسرائيلية ان تدخل بعض الاحياء والأزقة، التي لا يمكن ان تدخلها اعتماداً على وسائلها الخاصة. وبذلك، فان تصفية المتعاونين تربك القسم الآخر المجهول من المتعاونين، وتردع آخرين من التفكير في الخضوع لمكائد وضغوط سلطات الاحتلال للتعاون معها.

وكان المتعاونون ساهموا في جمع، واعداد، قوائم بأسماء نشطاء الانتفاضة وقادتها الميدانيين في اللجان الشعبية والقوات الضاربة. وقد استندت السلطات الاسرائيلية الى قوائم الأسماء تلك في اعتقال كثيرين من الشريحة القيادية للانتفاضة، ممّا اضطر تلك القيادة الى تغيير الكثير من تكتيكاتها، واصدار تعليمات الى نشطائها في تغيير أساليب عملهم، والاختفاء نهاراً، والحفاظ على قدر كبير من السرية.

وقد رافق تلك المرحلة بروز ظاهرتين محددتين. الأولى، زيادة الشكوك والحذر من المشتبه بهم كمتعاونين؛ والثانية، القيام بعملية تغيير في الكادرات التي تقود العمل الميداني اليومي، الأمر الذي دفع قيادة الانتفاضة الى تسليم شبان جدد مسؤوليات قيادية. ووصف أحدهم الكادرات القيادية الجديدة بأنها صغيرة السن، «وأقل تجربة ووعياً... وأشدّ تطرفاً. وأن انضباطهم وكوابحهم أقل. وتحمل نشاطاتهم العدائية طابعاً عفوياً...» (أوري

نير، **هآرتس**، ١٩٨٩/٨/٢٩).

الى هذا، لقد اعتقدت سلطات الأمن أن قدرتها على اعتقال «المطلوبين» البالغ عددهم نحو سبعمئة نشيط، سوف يحدث تغييراً جذرياً في المعركة ضد الانتفاضة. الّا ان أوساطاً اسرائيلية رأت عقم هذا التقدير، وأكدت أن القاء القبض على سبعمئة شاب لا يغيّر من الأمر شيئاً. فمراكز الاعتقال والسجون الاسرائيلية «تضمّ ١٣ الفاً، وربما عدداً أكبر، من المعتقلين العرب من المناطق [المحتلة] (يشمل الرقم المعتقلين قبل الانتفاضة). ومن الصعب فهم أي وزن سيكون لبضعة مئات وحتى آلاف الشبان» (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٩٨٩/٩/١٥). ومن الواضح للجميع، في اسرائيل، ان جهاز الأمن الاسرائيلي قد استنفد، تقريباً، كل الوسائل التي يملكها، من أجل تطويق الانتفاضة. لكن «الحقيقة، ان الانتفاضة غيّرت شكلها مرات عدة... لقد تحوّل اطلاق النار والضحايا الكثيرة والعنف، منذ مدة، الى روتين اعتاده الكثيرون. ومثل كل أمر سيىء يتم الاعتياد عليه، سوف يمكن استيعاب ذلك بسهولة كبيرة» (**المصدر نفسه**).

تناقض داخلي

ومن دون شك، ان مقياس الانتفاضة للنجاح يتلخّص في قدرتها على نقل التناقض الى داخل المجتمع الاسرائيلي ذاته، لاحداث الفرز المطلوب داخله، بين مؤيد لبقاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية مع الخسائر الباهظة المتوقعة على أكثر من صعيد، أو الانسحاب بأقل قدر من الخسائر. وقد بدأت اشارات أولى تحدث داخل المجتمع الاسرائيلي في هذا الاتجاه، وعلى الصعد كافة.

ففي مقالة كتبها أحد رؤساء كيبوتس ارز، في صحيفة كيبوتسية، نقلتها «معاريف» (١٩٨٩/٩/٢٤)، لخّص خلالها حقيقة الوضع الذي بدأ يشعر به كثير من الاسرائيليين. وجاء فيها: «أعلن براءتي منكم، لأنني يئست؛ ويمكن القول انني حُطّمت. سوف أهرب، لأنه لا يوجد لهذه الدولة أية آمال. وأنا مهاجر، لأنني يائس من كوني اسرائيلياً. أهاجر، لأنني لم أعرف الاجابة عن سؤال طفل نابغ لا يتجاوز عمره السبع سنوات ونصف السنة عندما سألني عمّا اذا كان صحيحاً ان ضابطاً أصدر أمراً الى جنوده الذين يقودهم لتحطيم أيدي وأرجل معتقلين عرباً، وبعد ذلك حصل على ترقية، ثمّ تلقى توبيخاً، وبعد ذلك أصدرت الاركان العامة أمراً الى الجنود تمنعهم من استخدام الضرب كعقاب وتمنع تكسير العظام؟ وهل كان صحيحاً ان أحداً من الجنود لم يرفض هذا الأمر النازي؟».

أمّا جنود الجيش الاسرائيلي، فقد أعربوا عن واقع رفضهم الخدمة في المناطق المحتلة والنتائج المترتبة عليها. وجاء في معطيات نشرها معهد البحوث العسكرية بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨، ان نحو ٥٣ بالمئة من الشبان الاسرائيليين يؤيدون رفض الخدمة في المناطق المحتلة. ويشكل هذا ـ حسب الصحفي افي بنياهو ـ شهادة على السياسات «غير الصحيحة التي يتبعها الجيش الاسرائيلي حتى الآن تجاه رافضي الخدمة في المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٩). وكانت رئاسة الاركان الاسرائيلية أصدرت تعليمات جديدة بشأن العقاب المفروض على رافضي الخدمة في المناطق المحتلة. ويفهم منها أنها تشكل تراجعاً عن العقوبات الصارمة السابقة. والواضح من قرارات الاركان انها تهدف الى تخفيف وطأة رفض الخدمة في المناطق المحتلة حتى لا يتحوّل ذلك الرفض الى مناسبة يمكن استغلالها لزيادة حدة الانقسام الداخلي في اسرائيل، ومن أجل عدم تحويل رافضي الخدمة الى «أبطال ورموز سياسية» (**المصدر نفسه**).

ومن المؤشرات الهامة الى نجاح الانتفاضة في احداث التأثير المطلوب داخل اسرائيل، القناعات المتزايدة لدى كبار المسؤولين الاسرائيليين بأن استخدام القوة لن ينهي الانتفاضة، وهو الامر الذي أكده أكثر من مسؤول اسرائيلي خلال الفترة الماضية. وقد أشار ارييه ناؤور، في مقالة كتبها، انه اذا ما واصلت اسرائيل معالجة الانتفاضة باسلوب عسكري أمني فقط، فسوف يستمر الوضع الغريب القائم، حيث يمكن النجاح في مهمة القمع بحد ذاتها، ولكن مع تسجيل فشل في انجاز الهدف العام. واذا كانت اسرائيل سوف تنجح على المستوى التكتيكي، فانها سوف تبتعد أكثر من انجاز الهدف الاستراتيجي. وأضاف، ان الضغط على منظمي الانتفاضة وعلى السكان «لا يؤدي الى اخماد الانتفاضة، وانما سيكون عاملاً يساعدها في

تغيير شكلها؛ وان اليأس من انجاز حلّ قريب يدفع الى التطرف والتصعيد، وليس الى الاعتدال والاستسلام» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٩/١٩٨٩).

لقد ثبت من تجربة استخدام القوة وسفك الدماء أنها لا تعود بالفائدة على الاسرائيليين. ومع ذلك تواصل السلطات الاسرائيلية استخدام المزيد من القسوة في قمع الانتفاضة، في حالة أشبه ما تكون بفقدان السيطرة على الدفّة. واذا كان لكل فعل فائدة ترتجى منه، فان سفك مزيد من الدماء لن يحقق «الهدوء» الذي يدعي الجيش الاسرائيلي بأنه يسعى الى تحقيقه، وان اطلاق العيارات القاتلة التي «تسبب الخسائر البشرية ليست وسائل ناجعة...» (اوري نير، **هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٩).

وأكثر من هذا، رأى أحدهم ان استخدام العنف يعطي نتائج عكسية. فهو، من جهة، اذا لم يترافق مع أعمال قاسية يؤدي الى نظرة استخفاف بالنسبة الى سكان المناطق المحتلة، ومن جهة أخرى، اذا ما ترافق مع أعمال قاسية، فانه يحدث انفجاراً متصاعداً للعنف. «لقد وصل الجنرال اسحق مردخاي الى الضفة الغربية بعد ان ترك في غزة منظمة حماس... وهناك امل في ان لا يتكرر نجاحه هذا في الضفة [الفلسطينية] أيضاً» (عنباري، **مصدر سبق ذكره**).

وكانت نتائج العنف الاسرائيلي المتصاعد ايجابية على الفلسطينيين الذين توحّدوا ضد سلطات الاحتلال وأدوات قمعها. فاذا كان هناك من حاول، قبل الانتفاضة، الابتعاد من سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الانسجام مع الخط الوطني العام الذي تمثله، فقد نجحت الانتفاضة في «بلورة الجمهور في الضفة [الفلسطينية] والقطاع، والتفافه حول م.ت.ف. واستمدت المنظمة قوتها، في الأساس، من أوساط القرويين وسكان مخيمات اللاجئين... وهكذا تبلور الفلسطينيون في المناطق [المحتلة]، وخارجها، في وحدة واحدة في النضال تحت راية م.ت.ف. بقيادة ياسر عرفات» (روني شاكيد، **يديعوت احرونوت**، ٢٨/٧/١٩٨٩).

الى هذا، رأى كثير من الاسرائيليين ان الوضع الراهن لا يمكن ان يستمر على شكله الحالي. ولا يمكن للجمود ان يتواصل على ما هو عليه، حيث نتج نوع من توازن غريب في القوى. كتب الصحفي يوئيل ماركوس، ان المناطق المحتلة «أصبحت خالية من الاسرائيليين. وفي الوقت الذي عادت حدود العام ١٩٦٧ الى وضعها السابق، تدور حرب استنزاف من دون حسم. وكان كثيرون اعتقدوا، قبل نصف عام، بأن هذا الوضع لا يمكن ان يستمر، وان شيئاً ما ينبغي ان يحدث» (**هآرتس**، ٥/٩/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتبت «عل همشمار» في افتتاحيتها، بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٩: «ان تصاعد الانتفاضة وزيادة عدد القتلى اليهود والعرب، وزيادة الحوادث على الحدود الشمالية ولبنان، تشير الى خطورة الوضع الأمني الاسرائيلي في الأسابيع الأخيرة». واستندت الصحيفة، في تقويمها، الى تصريحات منسوبة الى وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ربط فيها بين خطورة الوضع الامني والجمود في المبادرة السياسية وفي المفاوضات مع الجانب الفلسطيني. وعلّقت الصحيفة أمالاً كبيرة على حزب العمل الاسرائيلي، ودوره في دفع مسيرة السلام والحسم داخل اسرائيل. وتابعت: «ان أي تأجيل في البدء بالمسار السياسي سوف يتسبب في اضافة ضحايا بريئة. ولذلك، يجب عدم الموافقة على غلق النقاش السياسي في حزب العمل. فالجمهور الاسرائيلي يطلب من زعامات هذا الحزب تحديد موقف حاسم ازاء المسائل المركزية لاسرائيل ... وعلى وزراء حزب العمل ان يضعوا مطلب التحرك السياسي قبالة أعينهم، للبدء في المفاوضات، وان يتخلّوا عن كل تلكؤ اضافي».

محمد عبد الرحمن

شامير رفض المبادرة المصرية

في الصيف الماضي، وعلى خلفية الاخفاق الذي منيت به الجهود التي بذلت على غير صعيد لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، ارتفعت حرارة الازمة السياسية الداخلية، مهددة بنسف الاستقرار السياسي الداخلي الممثل في حكومة الوحدة الوطنية.

من ناحية اخرى، كشفت الازمة السياسية الداخلية، في الصيف الماضي، عن بعد آخر هو مدى الارتباط السلبي بين الاستقرار السياسي الداخلي (الحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية) وبين الفرص المتاحة لتحريك عملية السلام، وشروط التقدم بها.

هذه الاشكالية التي تحكمت بالتحرك السياسي في الصيف الماضي، وهددت بنسف الاستقرار السياسي، والجهود المبذولة لتحريك عملية السلام، تبرز الآن، من جديد، على خلفية المستجدات الجديدة.

ومحور هذه المستجدات، التي عصفت بالوضع السياسي الداخلي في اسرائيل، منذ مطلع ايلول (سبتمبر) الماضي، كان، حسب اجماع المراقبين السياسيين في اسرائيل، مبادرة «النقاط العشر» للرئيس المصري، حسني مبارك، والاقتراح الذي ارفق بها لاحقاً بعقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني في القاهرة، لاجراء حوار (مفاوضات) بين الجانبين حول الجوانب الاجرائية في خطة الانتخابات المضمّنة في مبادرة شامير، على ان يسترشد الجانب الفلسطيني، في الحوار، بمبادرة النقاط العشر المصرية، والجانب الاسرائيلي بمبادرة السلام الاسرائيلية. واحدثت المبادرة (النقاط العشر) والاقتراح بعقد اللقاء، وتحديداً مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني الى اللقاء، انقساماً عمودياً بين جناحي الحكم، ممّا اضاف إشكالاً جديداً الى الاشكالات السابقة المتعلقة بالجوانب الاجرائية للانتخابات، والمراحل المفترض ان تتبعها، والتي لحظتها مبادرة النقاط العشر.

من ناحية، اخرى، احتلت مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح المصري بعقد اللقاء، حيزاً كبيراً في المحادثات التي اجراها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في كل من واشنطن والقاهرة، خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى هناك، في السادس من ايلول (سبتمبر) والثامن عشر منه، على التوالي. وساهمت نتائج مباحثات رابين في العاصمتين، الاميركية والمصرية، في تأجيج حدة الخلافات بين الليكود والمعراخ، مهدّدة باحداث ازمة وزارية، كما توقع المعلق الصحفي الاسرائيلي، عكيفا ايلدار: «ان ترحيب الرجل القومي [اي رابين] في اسرائيل بالشروط المصرية... قد يفتح الباب لخطوة معقدة جداً؛ بدايتها في واشنطن على شكل استئناف العلمية السياسية، ونهايتها في القدس، على شكل استئناف الازمة السياسية (هآرتس، ١٩٨٩/٩/٦).

المبادرة وفكرة اللقاء

على الرغم من ان مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح بعقد لقاء بين الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، كانا محور جدل ومناقشات حامية بين اقطاب الحكم في اسرائيل، وكذلك على الصعيدين، الحزبي والعام؛ الّا ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، وكذلك وزير خارجيته ـ خلافاً لوزيري الدفاع والمالية ـ رفضا، باصرار وعناد، طرح المبادرة وفكرة اللقاء على جدول اعمال المجلس الوزاري المصغر لمناقشتهما واتخاذ قرار بشأنهما. فقد اكد الاثنان، في غير مناسبة، انه طالما ان الحكومة الاسرائيلية لم تتلق رسمياً نص المبادرة والاقتراح، فانه ليس هناك ما يتوجب البحث فيه. ففي معرض رد شامير على سؤال طرحه الوزير اسحق موداعي، عمّا اذا كان المجلس الوزاري المصغر، سوف يبحث في مبادرة النقاط العشر، قال: «ليس هناك ما يتوجب

البحث فيه، لأن اسرائيل لم تتلق، رسمياً، اية اقتراحات مصرية» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٩/١٩٨٩). مع ذلك، اعترف شامير باطلاعه على المبادرة والاقتراح بعقد اللقاء: «انني، بالفعل، على علم بتلك النقاط؛ لكنني لا اعتقد بأنها تقدّم أية مساعدة لنا» (**المصدر نفسه**). امّا وزير الخارجية، موشي ارنس، فقال، رداً على سؤال خلال جلسة لجنة الخارجية والامن بشأن موضوع المبادرة المصرية: «حتى الآن، لم نتلق من المصريين اية مبادرة او اقتراح». وقال، ايضاً، انه طالما لم يطالب اي من وزراء الحكومة، حتى الآن، بتغيير، او تعديل، الموقف الاصلي للحكومة في موضوع مبادرة السلام، فانه يتوجب على جميع الوزراء مواصلة دعم المبادرة الحكومية، والكفّ عن الادلاء بتصريحات «ايجابية» بشأن مبادرات اخرى، على غرار مبادرة النقاط العشر (**معاريف**، ١٣/٩/١٩٨٩).

لكن هذا الجدل بشأن الجانب البروتوكولي في الموضوع، تهرّباً من اتخاذ موقف محدّد، لم يعد مطروحاً في اعقاب قيام السفير المصري في تل ـ ابيب، محمد بسيوني، رسمياً، بتسليم نص مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح بعقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، لاجراء حوار بين الجانبين في موضوع الانتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة. وذكر بعض الصحف الاسرائيلية ان الرئيس مبارك يقترح ان يتم اللقاء تحت الرعاية المصرية، او الاميركية، او الاميركية ـ السوفياتية (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/٩/١٩٨٩). وقال السفير المصري، لدى تسليمه نص المبادرة المصرية والاقتراح الى وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في الخامس عشر من ايلول (سبتمبر) الماضي، ان بلاده، وعلى الرغم من اعتقادها بأن «النقاط العشر سبق وقدمت الى اسرائيل، من طريق وفد الكونغرس الاميركي، قبل بضعة اسابيع، الّا انه تقرر تسليم الوثيقة رسمياً، لأن الوزير ارنس قال ان اسرائيل لم تتلق نص المبادرة بشكل رسمي» (**المصدر نفسه**) (انظر نص بنود المبادرة في هذا العدد، ص ١١٩).

لكن بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية اشار الى اختلافات في الصياغة، وكذلك في ترتيب البنود، بين الصيغة التي قدمها وتلك التي سبق للصحف الاسرائيلية ان نشرتها قبل تقديم المبادرة رسمياً الى الحكومة الاسرائيلية. وتتلخص الاختلافات في الصياغة بين الوثيقتين في انه حذف اسم اسرائيل من الفقرة التي تقول ان العملية السياسية تهدف الى توفير الأمن لدول المنطقة. كذلك اضيف، في الصيغة الثانية، مطلب تحديد موعد مسبق ومحدد لبداية البحث في التسوية النهائية؛ وتمّ ايضاً، شطب الاشارة الى التسوية المرحلية، اضافة الى مطالبة اسرائيل بايقاف كل نشاط استيطاني، بينما تحدثت الصيغة الاولى عن الامتناع عن اقامة مستوطنات جديدة خلال فترة المفاوضات (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩).

وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان رئيس الحكومة، شامير، قد لفت نظر وزير الدفاع، رابين، الى هذا الامر، خلال آخر جلسة للطاقم السياسي الرباعي، قبل سفر رابين الى القاهرة، وذلك في سياق تدعيمه لوجهة نظره بأن لا وجوب للتسرع في تقديم رد على تلك المبادرة (**المصدر نفسه**).

وبالفعل، طلب الوزير رابين، في سياق المحادثات التي اجراها مع الرئيس مبارك، توضيحاً لهذا الامر، وبخاصة الى خلو الصيغة الجديدة من ذكر اسم اسرائيل في سياق البند الذي يتحدث عن ضمان الأمن لدول المنطقة. لكن الرئيس المصري اكتفى ـ حسبما نقله بعض المصادر الصحفية ـ بالرد، مؤكداً ان الصيغة الاولى التي نقلها وفد الكونغرس الاميركي الى الحكومة الاسرائيلية، هي الصيغة المقبولة منه (**معاريف**، ١٩/٩/١٩٨٩).

وتحدثت الصحف الاسرائيلية، باسهاب، عن كيفية، «ولادة» مبادرة النقاط العشر، وكيف ارفق بها الاقتراح المصري بعقد اللقاء. وجاء في تقرير بهذا الشأن ما يلي: «في حزيران (يونيو) زار اسرائيل وفد من الكونغرس الاميركي برئاسة عضو الكونغرس وليام غراي. وكان اعضاء الوفد زاروا القاهرة قبل ذلك، حيث التقوا بالرئيس المصري، مبارك، الذي طلب منهم ان يبحثوا مع كل من شامير وبيريس وارنس ورابين في موقف اسرائيل من مبادرة النقاط العشر التي طرحها، والتي تشكل رد مصر على المبادرة السياسية، للحكومة الاسرائيلية، التي أقرّت بأغلبية كبيرة، في ١٤/٥/١٩٨٩.

«والتقى اعضاء الوفد بكل من شامير

وارنس. وفي هذه اللقاءات، كشف النقاب، لاول مرة، وعلناً، عن وثيقة النقاط العشر. وفي الثالث من تموز (يوليو)، قدّم السفير الاميركي في اسرائيل، وليام براون، الى وزير الخارجية، موشي ارنس، الصيغة الرسمية لوثيقة النقاط العشر المصرية. كذلك، فان السفير المصري في اسرائيل تباحث مع الوزير ارنس في موضوع المبادرة المصرية. وفي ذلك اللقاء، رفض الوزير ارنس البنود المتعلقة بالانتخابات في شرق القدس، وبمبدأ مبادلة الاراضي بالسلام.

«وفي ١٧ آب (اغسطس)، ارسل وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، رسالة الى وزير الخارجية المصرية، عصمت عبدالمجيد، ارسلت نسخ عنها، ايضاً، الى وزيري خارجيتي السعودية والاردن. وفي رسالته هذه، يدعو بيكر الدول العربية المعتدلة الى اقناع زعماء م.ت.ف. بتفويض وفد فلسطيني من سكان المناطق [المحتلة]، البدء بمفاوضات مع وفد اسرائيلي، على قاعدة النقاط المصرية العشر. واكد بيكر، في رسالته، ان مبادرة من جانب الدول العربية المعتدلة، قد تتمكن من اخراج العملية السياسية من الجمود الذي يعتريها.

«وبدأ الرئيس مبارك اتصالات حثيثة مع م.ت.ف. بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني للمحادثات. واصرّت قيادة م.ت.ف. على ان يضمّ الوفد الفلسطيني شخصيات فلسطينية من غير سكان المناطق [المحتلة]. وفي لقاء مع اعضاء في الكونغرس الاميركي، في القاهرة، في أواخر آب (اغسطس)، قال مبارك ان موافقة اسرائيل على اشراك الاستاذين الجامعيين، ادوارد سعيد وابراهيم ابو لغد، اللذين يحملان الجنسية الاميركية، وهما من اصل فلسطيني، او بالمقابل، اثنين من سكان المناطق [المحتلة] ممّن ابعدتهم السلطات الاسرائيلية، مثل السيدين محمد ملحم واكرم هنية، هو شرط أولي لاجراء اللقاء» (جدعون الون، **هآرتس**، ١٧/٩/١٩٨٩).

الى هنا انتهى الفصل العربي ـ الاميركي في مراحل ولادة النقاط العشر واقتراح اللقاء الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ليتبعه، بعد وقت قليل، الفصل الاميركي ـ الاسرائيلي، الذي سوف يحدد مصير المبادرة والاقتراح، سلباً وايجاباً، وبالتالي مصير العملية السياسية بمجملها.

وثيقة النقاط الاربع

مع ان الهدف الرسمي لزيارة رابين الى الولايات المتحدة، كان، وفقاً لما نشرته الصحف الاسرائيلية، هو المشاركة في الاجتماع السنوي لمنظمة الـ «بوندس» (**دافار**، ٣/٩/١٩٨٩)، الاّ ان مصادر امنية رسمية اكدت ان وزير الدفاع سوف يجري، بمناسبة وجوده في الولايات المتحدة، محادثات مع وزيري الخارجية والدفاع في الادارة الاميركية، وكذلك مع مستشار الرئيس بوش للأمن القومي، الجنرال برنت سكوكروفت (**المصدر نفسه**).

وقالت مصادر اسرائيلية ان مستوى التوقعات من محادثات رابين في واشنطن، بين الاميركيين والاسرائيليين، «ليس عالياً». ونقلت عن مصدر اميركي قوله، «لا شيء مثير»، وان كل ما في الامر هو «تبادل للافكار». فالادارة الاميركية تود ان تستمع من رابين الى نصيحة بشأن كيفية الخروج من الجمود السياسي بواسطة الجسر الذي تشكله النقاط العشر (**هآرتس**، ٨/٩/١٩٨٩).

وقال مراقب سياسي في واشنطن ان الادارة ترى في الوزير رابين، منذ فترة طويلة، «مفتاحاً لعملية السلام. ففي يديه السيطرة على المناطق [المحتلة]، وهو يتملكه الاحساس بالالحاح، ولديه رؤية واضحة الى اين يريد الوصول، ويتمتع بدرجة من المرونة التكتيكية». وعلى حد قول ذلك المراقب ـ وهنا بيت القصيد ـ «فالاميركيون سوف يصغون لرابين، وسوف يرغبون في معرفة موقفه من اعطاء دور ما لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، ومن امكان اشراك فلسطينيين من الشتات في المحادثات» (**المصدر نفسه**).

وكتب المعلق الصحفي اريئيل غناي عن اجواء الادارة الاميركية، عشية وصول رابين الى الولايات المتحدة، فأشار الى ان خبراء البيت الابيض في شؤون الشرق الاوسط، قدّموا مذكرة الى الرئيس بوش، قالوا فيها ان خطة شامير في طريقها الى الاحتضار، واقترحوا بضع خطوات لاحيائها لتأخير انفجار القنبلة الموقوتة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ولو قليلاً (ملحق السبت، **يديعوت احرونوت**، ٨/٩/١٩٨٩).

واضاف غناي انه اتضح للادارة الاميركية

انه لا يمكن فرض خطة شامير على الفلسطينيين، وانها تميل، الآن، بهدف الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه عملية السلام، الى «الاعتماد اكثر على خطة النقاط العشر التي طرحها مبارك، كمخرج ممكن لاجراء مفاوضات مع اسرائيل ومع منظمة التحرير الفلسطينية. وواضح للادارة الاميركية ان حكومة شامير غير متحمسة للخطة المصرية، حتى انها لم تردّ عليها، كما طلب مبارك. ولكن، مع ذلك، يبدو للاميركيين ان الاسرائيليين سوف يجدون ان رفض خطة من انتاج مبارك اصعب عليهم بكثير من رفض خطة فلسطينية. وفي الوقت ذاته، فان خطة مبارك قد تجتذب م.ت.ف. بسبب الصلة الوثيقة المقترحة فيها بين الانتخابات والحل النهائي؛ هذه الصلة المرتكزة على مبدأ «مبادلة الارض بالسلام» (**المصدر نفسه**).

وخلص غناي الى ان «كل هذه الامور تؤكد حالة الاحباط التي يشعر بها الاميركيون. فرسمياً، ما زالوا ملتزمين بدعم مبادرة شامير، وبتسويقها الى الفلسطينيين؛ ولكن، عملياً، لا يؤمنون بنجاحها، ويجنحون نحو خطة مبارك، كمخرج من الطريق المسدود. لكن فرصهم ليست كبيرة؛ فشامير سوف يذكّرهم بأن حكومة اسرائيل تعترف بخطة واحدة هي خطتها. وموسم الزيارات الخريفية بدأ في واشنطن. وفرص عملية السلام لم ترتفع، بعد، واحتمالات المواجهة بيننا وبين الاميركيين لم تهبط ايضاً» (**المصدر نفسه**).

في ضوء هذه التقديرات، برز اهتمام خاص بمحادثات رابين في واشنطن، وبما يمكن ان تؤدي اليه. وقال بعض المصادر الاسرائيلية انه، على الرغم من انه لم يتسرب شيء كثير عن تفاصيل المحادثات التي أجريت على انفراد بين رابين وبيكر، الّا انه بات معروفاً ان الاميركيين كرروا رأيهم بأن النقاط العشر جديرة بأن يتواصل البحث فيها (**هآرتس**، ١٠/٩/١٩٨٩). ونسبت المصادر ذاتها الى موظف اميركي، رفض الكشف عن هويته، قوله ان الولايات المتحدة لا تشاطر اسرائيل الرأي بأن لا مجال للبحث في الاجراءات الانتخابية قبل العثور على محاور فلسطيني يقبل بالخطة الاسرائيلية. وبحسب رأي هذا الموظف، فالاميركيون لا يرون اي سبب يحول دون بذل الجهود في هذا الشأن بشكل متواز (**المصدر نفسه**).

وتضاربت المعلومات الصحافية بشأن ما دار بين رابين وبيكر في محادثاتهما التي أجريت على انفراد. فبينما نسب بعض المصادر الى رابين قوله، بعد خروجه من اللقاء مع بيكر: «لم اطلب منهم ان يتطرقوا الى النقاط العشر، ومن جانبهم لم يفعلوا ذلك» (**المصدر نفسه**)، فان المعلق الصحفي يوسف حاريف كتب في تعليق تناول فيه موضوع النقاط العشر وزيارة رابين الى واشنطن، ان المحادثات بين رابين وبيكر تمحورت في كيفية تحريك عملية السلام، اي «كيف يمكن ردم الهوّة بين المبادرة الاسرائيلية والمبادرة المصرية. فوفقاً لمصادر في واشنطن، فان الادارة هناك تتلهىّ بفكرة قوامها ان يأتي كل طرف الى طاولة المفاوضات مع مبادرته ـ اسرائيل مع المبادرة كما صادقت عليها الحكومة، والفلسطينيون مع مبادرة النقاط العشر المصرية (ملحق السبت، **معاريف**، ١٥/٩/١٩٨٩).

من ناحية اخرى، نسب الى مصادر في واشنطن القول ان الولايات المتحدة ومصر تعدّان صيغة تمكّن من قدوم وفد فلسطيني من القاهرة على اساس خطة النقاط العشر، دون ان يطلب من اسرائيل تبنّي تلك النقاط. واضافت المصادر تلك ان الرئيس المصري سوف يحاول ان يعقد، في القريب العاجل، محادثات تحضيرية بمشاركة وفد فلسطيني من المناطق المحتلة ووفد اسرائيلي رسمي، حيث بامكان الوفد الاسرائيلي مواصلة تمسكه بالنقاط الاربع الاصلية لمبادرة شامير، على ان يتم، في ذلك اللقاء، بحث في الجوانب الاجرائية المتعلقة بالانتخابات في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٨٩).

واكدت مصادر مقربة من العملية السياسية ان الفكرة اعلاه تمّ البحث فيها يوم الجمعة (٨/٩/١٩٨٩) خلال المحادثات بين الوزير، رابين، والوزير الاميركي، بيكر. واضافت المصادر تلك ان الاميركيين اسدلوا ستاراً من الكتمان حول لقاء رابين ـ بيكر، حيث ان المتحدثين باسم الخارجية الاميركية امتنعوا، في الايام الاخيرة، عن الاجابة عن الاسئلة المتعلقة باللقاء، او التوسع في الحديث عن موقف الولايات المتحدة من النقاط العشر (**المصدر نفسه**).

وكما يبدو، فان هذا الحرص على التكتم مبعثه

ان الوزير رابين لم يبد رأياً في الفكرة المقترحة، لأنه، كما نسب اليه، قال للوزير بيكر: «انا غير مفوّض باعطائك رداً. سأطرح ذلك على رئيس الحكومة» (ملحق السبت، **معاريف**، ١٥/٩/١٩٨٩).

لكن الامر الاكثر اهمية في محادثات رابين، في واشنطن، والذي وسّع شقة الخلافات لاحقاً بين الليكود والمعراخ، كان يتعلق بموضوع تشكيل الوفد الفلسطيني للقاء المقترح مع وفد اسرائيلي، الذي كان موضع بحث واتصالات بين الجانبين، الاميركي والمصري. فقد ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان رئيس قسم التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية، دنيس روس، سلم الوزير رابين وثيقة من اربع نقاط، قال انها مقبولة من م.ت.ف. ومتفق عليها، تضمّنت ما يلي:

« ○ تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني يكون مشكّلاً من سكان المناطق [المحتلة] وايضاً من اوساط اولئك الذين ابعدوا منها مؤخراً.

« ○ ستكون المنظمة على استعداد لتفويض الوفد الفلسطيني البحث في خطة الانتخابات، على اساس النقاط المصرية العشر.

« ○ تقوم مصر بتقديم المساعدة الى الطرفين خلال المحادثات.

« ○ لن تصر منظمة التحرير الفلسطينية على اعطاء دور للامم المتحدة في مرحلة المفاوضات الاولى» (شمعون شيفر، ملحق السبت، **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر اسرائيلية انه تمّ، خلال المحادثات بين رابين وبيكر، اطلاع الأول على نص الاقتراح المصري بشأن الدعوة الى اللقاء. وقالت تلك المصادر ان رابين قد ادخل تعديلات عليه كما يتضح من النص ادناه.

وينص الاقتراح المصري على ما يلي:

«١ ـ ان الرئيس المصري يطلب موافقة الولايات المتحدة واسرائيل والفلسطينيين على الاقتراح التالي:

«وفي موعد محدّد ينبغي اعلان بيان يقوم على ثلاثة مبادىء:

«(أ) دعوة وفد اسرائيلي، وآخر فلسطيني، الى القاهرة، لاجراء مباحثات تحضيرية في موضوع الانتخابات.

«(ب) ان الوفد الفلسطيني (في الاصل كان مكتوباً ان الوفد الفلسطيني تعيّنه م.ت.ف. لكن رابين حذف هذه الكلمات التي تذكر اسم المنظمة) يعتبر النقاط العشر اساساً لموقفه، بينما يرتكز الوفد الاسرائيلي على مواقف حكومة اسرائيل.

«(ج) يضم الوفد الفلسطيني (في الاصل كان مكتوباً ان الوفد الفلسطيني الذي تبلوره م.ت.ف. لكن رابين حذف ايضاً هذه الكلمات) ممثلين عن المناطق [المحتلة] وممثلاً او ممثلين (واحد او اثنين) من خارجها، ومن ضمنهم من طرد منها، او طردوا منها، مؤخراً» (**معاريف**، ١٥/٩/١٩٨٩).

بوادر الازمة

اتفق معظم المعلقين الاسرائيليين على ان العلاقات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، ووزير دفاعه، رابين، كانت تتسم بوحدة الموقف وكانت بمثابة صمام امان للحفاظ على الحكومة الى ما قبل زيارة رابين الى واشنطن، حيث «تشوّش شيء ما في الايام الاخيرة بين الرجلين اللذين تميزت علاقاتهما بالثقة وبأخذ كل منهما لرأي الآخر في عين الاعتبار، وبالاساس بالادراك انه من الممكن السير معاً مسافة طويلة على طريق السلام» (يوسف حاريف، **المصدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

فالى ما قبل عودة رابين من واشنطن، وحتى بعد تقديمه، الى رئيس الوزراء، تقريراً عن نتائج مباحثاته التي اجراها على انفراد مع الوزير بيكر، وتقديم وثيقة النقاط الاربع اليه، كان لدى شامير انطباع بأن رابين «لا يزال معه»؛ ولذا، فانه قال، في اعقاب اللقاء، وعلى الرغم من ان الخلافات بين الليكود والمعراخ بدأت تظهر على خلفية الموقف من مبادرة النقاط العشر: «سوف نواصل السير معاً، وفقاً لمبادرتنا». ولكن، في اليوم التالي، خلال اجتماع الطاقم السياسي الرباعي، نشبت الازمة وكانت المفاجأة. فقد اعلن رابين تأييده للخطوة المصرية بأكملها، وتحديداً لمسألة ضمّ بعض المبعدين الى الوفد الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

فوزير الدفاع، وعلى الرغم من اتفاقه في

الرأي مع رئيس الحكومة بأنه لا يجب على اسرائيل التطرق الى المبادرة المصرية، الاّ انه اقترح، في الوقت ذاته، اتخاذ موقف ايجابي من فكرة عقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني في القاهرة، او واشنطن، او في أي مكان آخر (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٩).

ووفقاً لاقتراح رابين، فالمطلوب هو عقد لقاء بين وفد اسرائيلي يكون مرتبطاً بمبادرة النقاط الاربع الاسرائيلية، ووفد فلسطيني له الحرية في الارتكاز على مبادرة النقاط العشر المصرية. وحسب رأيه، فالاساس ان يلتقي وفد يمثل السكان مع وفد اسرائيلي. وكما يبدو، فان رابين لا يرفض، ايضاً، امكان ان يضم الوفد الفلسطيني بعض الشخصيات الفلسطينية التي اضطرت الى مغادرة المناطق المحتلة، في اعقاب اوامر الطرد التي أُصدرت بحقها (**المصدر نفسه**).

لكن محاولات رابين اقناع شامير وارنس بذلك ذهبت ادراج الرياح. فقد رفض الاثنان هذا الاقتراح. لقد اكد شامير وارنس انه يجب تأجيل تقديم رد على المبادرة المصرية لبضعة اسابيع، الى حين عودة بيرس وارنس من الولايات المتحدة. وانه، خلال هذه المهلة، يجب القيام بعملية فحص واستيضاح شاملة في هذا الموضوع، الذي يحتم، حسب رأيهما، تفكيراً عميقاً وليس قراراً متسرعاً. وقال الاثنان انه يجب مطالبة المصريين والفلسطينيين بتبنّي مبادرة السلام الاسرائيلية قبل عقد اللقاء. واكد شامير وارنس ان نقاط مبارك العشر تتضمن الغاماً عدّة، كونها تضفي الشرعية على م.ت.ف. وقد تتسبب في تآكل مبادرة السلام الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وانتقد رئيس الحكومة، بشدة، وزير الدفاع، لأنه غيّر رأيه خلال اربع وعشرين ساعة، بالنسبة الى خطة مبارك: «لقد فاجأنا جداً موقف رابين. فقبل يوم من اللقاء الاول للطاقم السياسي الرباعي، كان رابين نفسه الذي قال لي ان قرار الحكومة هو الملزم فقط» (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩).

وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الجلستين، الاولى والثانية، اللتين عقدهما الطاقم السياسي الرباعي للبحث في الخلافات بين الليكود والمعراخ، اثر رفض رئيس الحكومة طرح موضوع المبادرة المصرية والدعوة الى اللقاء في المجلس الوزاري المصغر، لم تسفرا عن تخفيف حدة تلك الخلافات (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٩). وهكذا، عقد المجلس الوزاري المصغر، ولكن دون ان يبحث في الخلافات. وقال رابين، في اعقاب ذلك الاجتماع: «اذا كانت هناك، اليوم، عمليات استيضاح ومباحثات، فانها تتعلق اكثر بمسألة امكان عقد لقاء بين اسرائيليين وفلسطينيين من المناطق [المحتلة]، من اجل دفع مسار المفاوضات الى امام» (**المصدر نفسه**). ودافع رابين عن فكرة عقد اللقاء، في كلمة القاها في مركز حزب العمل، فقال: «ان حزب العمل غير معني، الآن، في معالجة مسألة حل الحكومة، بل يبذل كل جهد لديه لاتخاذ قرار حكومي يمكّن من عقد اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي قد يقود الى شق الطريق للعملية السياسية». واوضح رابين ان الخلاف الشديد مع الليكود قائم، في الاساس، حول مسألة تركيب الوفد الفلسطيني، ومسألة اشتراك المبعدين في ذلك الوفد. وبلهجة ساخرة، قال رابين ان حكومة الليكود بالذات هي التي توصّلت، في العام ١٩٨١، الى اتفاق مع عرفات ومع م.ت.ف. بشأن وقف اطلاق النار في لبنان. واضاف رابين: «انا لا افهم موقف الليكود من موضوع المبعدين. فموقفنا هو ان الوفد الفلسطيني يجب ان يتشكّل بنسبة مئة بالمئة من سكان المناطق [المحتلة]. وحتى لو ظهر في عداد الوفد واحد، او اثنان، من المبعدين، فانهما يعتبران، ايضاً، من سكان المناطق [المحتلة]. واذا كان بعضهم قد نسي، فان وزراء الدفاع في عهد الليكود هم الذين سمحوا، في عدد من الحالات، بعودة بعض المبعدين الى المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

في المقابل، اعرب مقرّبون من رئيس الحكومة عن خيبة أملهم من اقوال الوزير رابين في جلسة مركز حزب العمل. وقال هؤلاء ان رابين «يصب الماء في طاحونة الرئيس مبارك». كذلك اكدوا، في مكتب شامير، انه «من الغريب ان رابين، الذي كان احد المبادرين الى خطة الحكومة وأحد اشد المعارضين لاشراك م.ت.ف. في اية مفاوضات من اجل السلام، يتبنّى، منذ الآن، مبادرة مبارك، الهادفة الى تمكين م.ت.ف. من تحديد تركيبة الوفد الفلسطيني الذي

سوف يشارك في الحوار مع الوفد الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

رابين في القاهرة

في ظل هذه الاجواء من المشاحنات بين الليكود والمعراخ، توجّه وزير الدفاع الاسرائيلي الى القاهرة في زيارة خاطفة لاجراء مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك. وقالت مصادر صحفية ان رابين سوف يبحث مع الرئيس مبارك في النقاط العشر، وكذلك في الخطة الاسرائيلية لاجراء الانتخابات في المناطق المحتلة. وقالت تلك المصادر، أيضاً، ان رابين سوف يوضح للرئيس مبارك النقاط غير المقبولة من اسرائيل، وان الموضوع الاساسي موضع الخلاف، هو مسألة ضمّ مبعدين فلسطينيين الى الوفد الفلسطيني الى المفاوضات مع اسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٩/١٩٨٩).

واعربت مصادر صحفية اسرائيلية عن اعتقادها بأن موضوع لقاء رابين ـ مبارك قد تمّ التداول فيه خلال المحادثات التي اجراها رابين في واشنطن مع الوزير بيكر. وقالت هذه المصادر ان «بعضهم» في الادارة الاميركية قد المح الى رابين عن رغبة الرئيس مبارك في لقائه، وانه قد يوجه اليه الدعوة الى زيارة القاهرة (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩). وانتقدت اوساط مقربة من شامير امتناع رابين عن اطلاع رئيس الحكومة على موضوع الدعوة المحتملة، خلال لقائه به على انفراد بعد عودة رابين من الولايات المتحدة. وقالت الاوساط هذه ان رابين لم يطلع اعضاء الطاقم السياسي الرباعي على امر الدعوة، الاّ بعد ان تسلّمها من السفير المصري، رسمياً، يوم الجمعة (١٥/١/١٩٨٩)، قبل وقت قصير من عقد جلسة الطاقم السياسي الرباعي الثانية خلال ذلك الاسبوع (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر صحفية اخرى ان الدعوة الى رابين وجّهت بعد اعلان موافقته على خطوة الرئيس مبارك بشأن اللقاء، وان جهات مصرية، واميركية، شاركت في ترتيب ذلك اللقاء؛ كما أُحيط به علماً بعض الشخصيات الفلسطينية (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٩/١٩٨٩). من ناحية اخرى، ذكرت مصادر صحفية ان هناك شكوكاً وشبهات في مكتب رئيس الحكومة ازاء تحركات وخطوات رابين الاخيرة. وحسب رأي موظفين في مكتب رئيس الحكومة، فان وزير الدفاع قد اعطى موافقته، خلال زيارته للولايات المتحدة، على خطوة سياسية مخططة جيداً، سوياً مع الاميركيين والمصريين وم.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، اشارت المصادر اياها الى ان شامير لم يعارض اللقاء بين رابين ومبارك، مع انه كان بامكانه ان يفعل ذلك. وعلّلت هذه المصادر موقف شامير بأنه، وكما يبدو، يفضل عدم قطع الخيط الذي بدأ رابين بنسجه في الولايات المتحدة (**المصدر نفسه**).

على صعيد آخر، وصفت الادارة الاميركية لقاء رابين ـ مبارك بأنه كان «مشجّعاً» (**عل همشمار**، ١٩/٩/١٩٨٩).

بعد عودته من القاهرة، حيث بقي هناك ثماني ساعات فقط، من بينها ثلاث ساعات استغرقها اللقاء مع الرئيس مبارك، قال رابين ان مصر سوف تعمل للمساعدة في عقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني، لاجراء حوار يمكّن من اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة، كجزء من مسار على مرحلتين نحو الحل الدائم، وانها (أي مصر) هي التي سوف تحدد، وتعلن، تشكيلة الوفد الفلسطيني، بعد التنسيق مع اطراف اخرى، من ضمنها اسرائيل (**المصدر نفسه**). من ناحية اخرى، قال رابين، الى بعض المقربين منه، بعد انتهاء محادثاته مع الرئيس المصري: «يوجد من يمكن التحدث معه. فالرئيس مبارك لا يهتم بالامور الصغيرة. انه ينظر الى الامور الكبيرة. ولا يهمّه اذا ضمّ الوفد الفلسطيني اثنين من الشتات، ام لا. انه يطمح الى اجراء حوار؛ وهو يسعى الى ذلك» (**معاريف**، ١٩/٩/١٩٨٩).

وذكرت مصادر صحفية ان رابين اوضح، في لقائه مع الرئيس مبارك، انه اذا ضم اعضاء من م.ت.ف. الى الوفد الفلسطيني، الذي سيدعى الى اجراء محادثات مع اسرائيل، فان حكومة اسرائيل، بتركيبتها الحالية، لا تستطيع اتخاذ قرار ايجابي بشأن هذا اللقاء. واضاف رابين انه، من ناحيته، يمكن ان يشارك في الوفد مبعدون، حتى لو كانوا انضموا الى م.ت.ف. بعد ابعادهم؛ لكن هذا الامر غير مقبول من رئيس الحكومة، شامير. ووعد الرئيس مبارك الوزير رابين بأن تنسّق مصر مع اسرائيل،

مسبقاً، في موضوع تركيبة الوفد الفلسطيني؛ لكن مسألة اذا كانت اسرائيل ستملك حق النقض بشأن تركيبة الوفد بقيت عالقة (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، لفت رابين النظر الى انه لم يكن مخوّلاً من الحكومة بالتوصل الى اتفاقات. ونظراً الى ان الحكومة لم تتخذ قراراً بشأن تركيبة الوفد الفلسطيني والمواقف الافتتاحية، فقد كان بامكانه، فقط، ان يوضح للرئيس مبارك جوهر ومضمون مباردة السلام الاسرائيلية، وان يؤكد ان القرار الاسرائيلي بشأن الحوار بين الوفدين سيتخذ في الحكومة، بعد سلسلة اللقاءات التي سيجريها بيرس، وارنس، في الولايات المتحدة (**عل همشمار**، ١٩/٩/١٩٨٩). ورداً على سؤال بشأن الانتخابات، قال رابين: «ان فكرة الانتخابات ما زالت قائمة وملزمة، ولكن دون حوار مع فلسطينيين من سكان المناطق [المحتلة]، وهناك من يقول: من سكان المناطق [المحتلة] فقط لا يمكن الوصول الى مرحلة الانتخابات». كذلك، المح رابين الى الصعوبات القائمة في اسرائيل، عندما قال: «هناك قضايا علينا استيضاحها بيننا وبين انفسنا» (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر صحفية ان رابين اكد لمبارك معارضته القاطعة لضم اساتذة فلسطينيين يحملون الجنسية الاميركية الى الوفد الفلسطيني، لأن الامر قد يفسّر اعترافاً اسرائيلياً بـ «حق العودة». الى ذلك، كرر رابين عدم معارضته لضم عدد من المبعدين الى الوفد، لكنه اشترط الّا يكونوا اعضاء ناشطين في م.ت.ف. (**معاريف**، ٢٠/٩/١٩٨٩). وحدّد ما تمّ التوصل اليه بهذا الشأن مع الرئيس مبارك بقوله: «اتفقنا على ان يقوم الرئيس مبارك بتعيين المندوبين الفلسطينيين، بعد التشاور مع كل الاطراف التي لا اريد ذكر اسمائها، ولكن من ضمنها اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

امّا الرئيس مبارك، فقال، بعد اللقاء، انه استمع لبضعة افكار جيدة، ولكن هناك حاجة الى مواصلة الاتصالات، وان المواضيع التي تمّ البحث فيها مع رابين سوف تتبلور اكثر في لقاءاته المرتقبة مع ارنس وبيرس، في الولايات المتحدة. واكد مبارك ضرورة اشراك فلسطينيين من خارج المناطق المحتلة الى الوفد الفلسطيني، للحؤول دون المشاكل. وشدّد على ان النقاط العشر ليست مبادرة جديدة، بل نقاط استيضاح لخطة شامير. وقال، ايضاً، انه مستعد للالتقاء مع شامير، للبحث في خطته، عندما يتوفر اساس للخروج ببيان مشترك متفق عليه. ووصف مبارك المحادثات مع رابين بأنها كانت مثمرة؛ فهناك بضع نقاط جيدة، واخرى بحاجة الى الاستيضاح والدرس (**عل همشمار**، ١٩/٩/١٩٨٩).

وفور عودة رابين الى اسرائيل، عقد لقاء على انفراد مع شامير، ذكرت المصادر الصحفية ان اجواء صعبة سادت فيه وتميز بخلافات عميقة في وجهات النظر. وكان رابين قدم تقريراً مفصّلاً الى شامير عن الافكار التي طرحها مبارك في لقائهما، في القاهرة. لكن شامير كرّر رفضه الاقتراح المصري بضمّ فلسطينيين من الشتات الى الوفد الفلسطيني، «لأنه من الواضح ان مبارك سوف يشكل ذلك الوفد بالتنسيق مع م.ت.ف.» (**هآرتس**، ٢٠/٩/١٩٨٩).

وفي حفل افتتاح السنة القضائية في القدس، تطرق شامير الى المقترحات المصرية، فأشار الى انها تحمل في طياتها اخطاراً عديدة. فعلى حدّ قوله، «ليس هناك مكان، ولا مبرر، للمطلب العربي بضم سكان من الخارج الى الوفد الفلسطيني. وهذا ليس فقط لأن هذا الطلب هو غطاء لتمثيل م.ت.ف. بل، بالاساس، لأن مبادرتنا غير موجهة، جملة وتفصيلاً، الى الفلسطينيين في الخارج. ولا يجب لأحد ان يتصور ان اسرائيل سوف توافق على ما يسمى 'حقهم في العودة'. وبالقدر ذاته، لا يجب لأحد ان يتصور امكان دمج القدس وسكانها العرب في عملية الانتخابات» (**المصدر نفسه**). كذلك رفض شامير اقتراح مبارك المضمّن في خطة النقاط العشر، بالنسبة الى الحل النهائي. واعلن ان صيغة «اراض مقابل السلام» غير مقبولة، لأن معناها هو اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري

احتلت «النقاط العشر» المصرية، المتداولة في الاوساط السياسية الاقليمية، والدولية، الآن، حيّزاً كبيراً من اهتمام الشخصيات السياسية والمواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فللمرة الأولى، منذ شهور، يدفع طرح «النقاط العشر» جميع المعنيين بأزمة الشرق الاوسط الى تحرّك سياسي مكثّف، بعد مرحلة جمود توقفت عندها النشاطات المختلفة في اتجاه ايجاد مخرج للازمة، وراوحت، في اثنائها، الحلول عند مبادرات غير قادرة على اختراق حاجز الركود، او دفعه الى وراء. وللمرة الاولى، أيضاً، تتفاعل الشخصيات الوطنية في الضفة والقطاع، بصورة مباشرة، مع طروحات سياسية لم تكن ساحتها اسرائيل، او مناطقهم، وان كانت الاخيرة تشكّل ساحة عمل وفعل وتأثير هذه المقترحات. وفي حين كانت الطروحات السياسية تنتقل الى الضفة والقطاع وتأتي سريعاً ردود الفعل عليها، ينتقل المعنيّون بالامر، في المنطقتين، الى مركز انطلاق النقاط العشر ذاته، حيث أُجريت، وتجرى، صناعة التحرك السياسي الجديد، على الرغم من ان احتمالات ظهور نتائج ايجابية ونهائية له أمر لا يزال مستبعداً في وقت قريب. ومع ذلك، اهتم المراقبون بالحركة الفلسطينية الجديدة القادمة مع شخصيات من الضفة والقطاع نحو القاهرة وتونس، لما لهذه التحركات من دلالات ونتائج وانعكاسات على مستوى التحرّك السياسي المطروح.

ففي تطوّر هامّ، وصل الى القاهرة، في أواسط أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، عدد كبير من الشخصيات البارزة، من الضفة الفلسطينية، لاجراء مشاورات في اطار الجهود المصرية الرامية الى الاطلاع عن قرب على احوال الشعب الفلسطيني في الداخل. وأجرت القيادات هذه، ومن ابرزها نائب رئيس بلدية البيرة، المحامي جميل الطريفي، ونقيب رابطة الصحافيين الفلسطينيين، رضوان أبو عياش، والمحامي غسان الشكعة، وبسام السايح، نجل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، وقيادات مهنية وعمالية أخرى، اتصالات ومشاورات عدة، من بينها، حتى حينه، اجتماع عقده معها نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز.

وصرّح غسان الشكعة، في أعقاب الاجتماع، بأن أي وفد فلسطيني لمحادثات مع وفد اسرائيلي يجب ان تسمّيه م.ت.ف. وان يضمّ قيادات من الداخل والخارج معاً؛ وان م.ت.ف. ترشّح المرشحين للانتخابات المقترحة حال حصولها. وأضاف الشكعة، ان لا تسوية بدون ضمان حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، في ما اعتبره مراقبون رداً على دوائر اسرائيلية بعينها (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨١، ٢٥/٩/١٩٨٩، ص ١٢). وكانت مصادر اميركية نقلت عن الرئيس المصري، حسني مبارك، قوله انه سوف ينقل الى واشنطن، في خلال زيارته لها، أسماء فلسطينيين قد يشتركون في محادثات سلام مع مسؤولين اسرائيليين (**الرأي**، عمّان، ٢٥/٩/١٩٨٩).

امّا المحامي جميل الطريفي، فرحّب بالجهود المصرية من اجل تحرّك سياسي لحل القضية الفلسطينية. وقال، انه لا يوجد أي تحفّظ من النقاط العشر المصرية، التي يدور أغلبها حول مسائل اجرائية. ووصف الموقف المصري بأنه متميّز بمسألتين: أولاهما اصرار مصر على الّا تكون معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية معاهدة منفردة، ولكن مقدمة لسلام شامل وعادل في الشرق الاوسط؛ وثانيتهما حرص مصر الدائم على القضية الفلسطينية («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ـ ١٣).

ووصف رضوان ابو عياش النقاط المصرية

بأنها «مفتاح لتحريك القضية، وليست خطة سلام». وأوضح ان الموقف الاسرائيلي الرافض للسلام لم يتغيّر حتى الآن، وان اسرائيل، الى الآن، تبحث «عن قيادة ضعيفة بديلة من م.ت.ف.». وأضاف ابو عياش، ان هذا الرفض جاء متزامناً مع الاجراءات القمعية الاسرائيلية التي تزداد يوماً بعد يوم لانهاء الانتفاضة وقمع الشعب الفلسطيني؛ حتى ان النقاط المصرية العشر، التي طرحتها مصر على الجانب الاسرائيلي، بدت غير مقبولة منها. ولخّص ابو عياش المطالب الفلسطينية، قبل اجراء الانتخابات، بضرورة اصدار اعلان مبادىء حول السلام من قبل الجانب الاسرائيلي، وتحضير اجواء السلام في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس، من طريق ايقاف اعمال القمع والاعتقال وكل الممارسات الاسرائيلية؛ ومن ثمّ اتباع النقاط المصرية العشر التي لم يعتبرها خطة سلام، وانما «مفتاح لتحريك الوضع الذي وصل الى طريق مسدود، نتيجة للتعنّت الاسرائيلي». وقال أبو عياش، ان «النقاط العشر» تفتقر الى الكثير. فهي لم تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ ولم تحدّد دور م.ت.ف. طرفاً أساسياً في عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل؛ ولم تحدّد، كذلك، جدولاً زمنياً لتنفيذ الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي المحتلة، وكيفية ضمان الامن لجميع دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية. وطالب بايقاف الممارسات الاسرائيلية المسلطة على سكان الضفة والقطاع ليل نهار، وتحديد مبادىء السلام بالموافقة على مبدأ «الارض مقابل السلام»، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وضمان الامن للجميع، ووجود اشراف دولي على تنفيذ المقترحات. وأشار الى ان مكان انعقاد مباحثات فلسطينية ـ اسرائيلية هو أمر غير هام، «فالمهم هو اعلان مبادىء من جانب اسرائيل» (**الحياة**، لندن، ٢٢/٩/١٩٨٩).

وأيّد رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، هذا الاتجاه، الذي يبدو ان ثمّة اتفاقاً عاماً بشأنه، فأعلن، في معرض تعليق له على النقاط المصرية العشر، ان مقترحات مصر «غير كافية تماماً لأن تقبلها م.ت.ف. كخطة انتخابات مكتملة وقادرة على الحركة». وأضاف: «لقد دعت وثيقة الرئيس المصري، حسني مبارك، الى اجراء انتخابات في المناطق المحتلة في ضوء قبول اسرائيل مبدأ مبادلة الارض بالسلام، وايقاف النشاط الاستيطاني، والسماح لسكان القدس الشرقية بالتصويت». وقال: «ينبغي ان ترتبط الانتخابات بتحديد الموقف النهائي»؛ موضحاً ان ما يدفع م.ت.ف. الى التحرك قدماً مع صيغة مبارك للانتخابات هي رغبتها في ان تتسع النقاط العشر لتتضمّن اعلان مبادىء. وبين هذه المبادىء، ينبغي ان تكون حقوق الشعب الفلسطيني نقطة هامة جداً. والهام في نظر الحسيني، في كل ما أُجري ويجرى، «ليس محادثات القاهرة، بل رغبة واشنطن في قبول فلسطينيين من خارج الارض المحتلة أعضاء في فريق تفاوضي مع اسرائيل حول الانتخابات». وأشار الحسيني الى ان المبعدين المقترحين لا ينبغي ان يتحددوا بالذين أُبعدوا مؤخراً من المناطق المحتلة، كما يريد الاسرائيليون؛ «فمن وجهة نظرنا كل الفلسطينيين مبعدين، ومن بينهم نستطيع اختيار من نشاء؛ فهذا أمر يخصّنا؛ وسوف نختار مفاوضين جيّدين» (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٩/١٩٨٩).

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، اعلن، في بيان له عقب المباحثات التي أجراها مع الرئيس المصري، حسني مبارك، بتاريخ ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ان ثمّة تفهّماً وتقديراً واسعي النطاق، في اسرائيل، للجهود التي بذلها الرئيس مبارك، ولفكرة عقد لقاء بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني. وأعلن رابين ان اسرائيل توافق على قبول دعوة الى عقد هذا الاجتماع تتقدم بها مصر، على ان تبلّغ اسرائيل بأسماء الذين يشاركون في الوفد الفلسطيني (**الاهرام**، القاهرة، ١٩/٩/١٩٨٩).

الّا ان مصادر فلسطينية سارعت الى توضيح بعض الملابسات التي رافقت الحديث عن تشكيل وفد فلسطيني للتفاوض مع اسرائيل؛ فقالت ان زيارة شخصيات سياسية فلسطينية من الاراضي المحتلة لمصر ليست مرتبطة بتشكيل وفد فلسطيني للقاء فلسطيني ـ اسرائيلي محتمل (**وكالة الصحافة الفرنسية**، القاهرة، ٣٠/٩/١٩٨٩). وذهبت مصادر أخرى الى ما هو أبعد من ذلك، فأكدت ان أياً من الوفود الفلسطينية المسؤولة التي زارت

القاهرة، مؤخراً، لم تبحث مع الرئيس مبارك في أسماء وفد فلسطيني مقترح للتفاوض وفق المقترحات المصرية. ونقلت عن أوساط مصرية مسؤولة ان وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، هو الذي طرح فكرة ان تعلن مصر أسماء أعضاء الوفد الفلسطيني، حيث لا يعارض رابين ان يضمّ الوفد عدداً من المبعدين المقيمين في الخارج، وهو تشكيل يحظى بموافقة الولايات المتحدة الاميركية، لكنه يصطدم برفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير.

وأكدت المصادر الفلسطينية ان احداً من قيادة م.ت.ف. لم يطلب الى الرئيس المصري ان يعرض اسماء فلسطينية على الادارة الاميركية، وان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لم تطلب من الرئيس المصري، مبارك، ان يعرض اسماء فلسطينية على الادارة الاميركية، خلال زيارته المقبلة لواشنطن؛ وان اللجنة التنفيذية ترفض ان يجرى أي حوار على أرضية الانتخابات، أو مشروع النقاط العشر المصرية، وتصرّ على دور الامم المتحدة وممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٢٩، ١٤٠٤، ١ ـ ١٠/٧/١٩٨٩).

على أية حال، لفتت نظر المراقبين تصريحات لفيصل الحسيني، هي الأولى من نوعها. فقد تجاوز الحسيني الحديث عن «النقاط العشر» والانتخابات الى طبيعة وآلية عمل المبادرات السلمية، وفاعليتها، منتقداً، بروح ايجابية، ما تقدم به الفلسطينيون حتى الآن. ففي حديث أجرته معه اسبوعية عربية، تصدر في باريس، قال الحسيني ان ما قدّمه الفلسطينيون، حتى الآن، لا يعدو كونه «مشروعاً تضمّن خططاً عريضة، تحت شعار اقامة دولتين»، في اشارة منه الى المبادرة السلمية الفلسطينية. وأضاف، لقد «اكتفينا بتوضيح ان الآليات الاخرى التي تقترحها اسرائيل هي غير صالحة للوصول الى حل. حتى المؤتمر الدولي غير كاف كآليّة. نحن في حاجة الى ان نقدم مشروعاً مفصّلاً أكثر. بطبيعة الحال، ليست القضية بهذه البساطة. فمعنى تقديم مشروع مفصّل أكثر قد يؤدي الى دخول المفاوضات قبل دخولها. وعلى القيادة الفلسطينية ان تجد ترتيباً للامور، بحيث نتمكن من طرح مشروع معيّن، وآلية معيّنة تناقش في الشارعين، الفلسطيني والاسرائيلي، ومن غير ان يؤدي ذلك الى أي نوع من التنازلات، أو التمهيد لأي نوع من التنازلات... يجب ان يكون السقف الذي نتحرك في ظله أعلى من السقف الذي نقبل به» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٨٠، ١٨/٩/١٩٨٩، ص ١١).

فريج الى تونس

في زيارة هي الأولى من نوعها، ضربت أكبر الحواجز الاسرائيلية المفروضة على التقاء شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة مع قيادة م.ت.ف. في تونس، أعلن رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، انه التقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، مسجّلاً بذلك سابقة في غاية الاهمية. وقد أدركت الاوساط الاسرائيلية مغزى ان يقوم فريج بخطوة كهذه؛ فقد أعلن تأييده، صراحة، لـ م.ت.ف. واذا كان فريج اتخذ مثل هذا الموقف، فمن الذي يمكن لاسرائيل ان تتحدث اليه (**الحياة**، ٢٩/٩/١٩٨٩). وكان فريج أعلن تأييده المطلق لـ م.ت.ف. وذكر، بعد لقائه عرفات، ان على المنظمة، وحدها، ان تختار ممثلين فلسطينيين لمحادثات السلام مع اسرائيل، وانه يجب ان يكون لها، وحدها، حق ترشيح الاشخاص للمحادثات. واستدرك فريج: «ولكن يجب ان يكونوا من داخل الارض المحتلة، وخارجها». وقال فريج انه أجرى محادثات مع الرئيس عرفات، خلال زيارة استغرقت ثلاثة أيام. ووصف محادثاته بأنها «مفيدة جداً وشاملة». والى جانب محادثاته مع عرفات، أجرى لقاءات مع عدد من القياديين في م.ت.ف. وأعضاء لجنتها التنفيذية (**المصدر نفسه**، ١٩/٩/١٩٨٩). وأوضح «ان ابقاء الاتصالات في الظلام، مع ما يصاحبها من مخاوف وضغوط، امر غير مجدٍ» (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٩/١٩٨٩).

ولم يتوقع فريج رد فعل اسرائيلياً سلبياً على زيارته لتونس ولقائه القيادة الفلسطينية. غير انه تعرّض لاستجواب رسميين اسرائيليين عند عبوره جسر اللنبي، في طريق عودته الى الضفة الفلسطينية المحتلة.

حول ذلك، أجاب ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي عن سؤال لصحافيين حول شرعية الاجتماع مع اعضاء م.ت.ف. قائلاً: «ان قيام

أي من سكان المناطق المحتلة بأية اتصالات مع م.ت.ف. ارهابية أو تخريبية يتعارض مع القانون». غير انه نفى ان يكون لديه علم بأي اجراء يتخذ ضد فريج. وقال، ان البحث يجرى، عادة، في كل حالة مماثلة على حدة (**الحياة**، ١٩/٩/١٩٨٩).

وتعتقد مصادر أخرى بأن سماح سلطات الاحتلال لفريج وآخرين بالسفر الى الخارج، والتغاضي عن اجتماعاتهم مع مسؤولين في م.ت.ف. هو محاولة لتشجيع الفلسطينيين على التجاوب مع مبادرة الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٩). وطبقاً لمصادر اسرائيلية، فقد تمّت اللقاءات جميعها بعلم وزارة الدفاع. وبموجب ذلك، سمحت السلطات الاسرائيلية لاثنين من زعماء «روابط القرى» بالسفر الى الخارج. فقد كشفت مصادر اسرائيلية ان جميل العملة ومصطفى دودين سافرا، في وقت سابق، الى تونس لمقابلة قادة في م.ت.ف. وكانا اخبرا السلطات الاسرائيلية عن وجهتهما قبل مغادرة البلاد. وعقبت أوساط اسرائيلية على ذلك بأن مثل هذه الاتصالات بين شخصيات من المناطق المحتلة وقادة م.ت.ف. تتمّ، منذ سنوات، بمعرفة السلطات الاسرائيلية. وقالت: «نحن لا نشجعها، ولكننا لا نعاقب أولئك الذين يقابلون قادة م.ت.ف. في الخارج... وانه لشيء جيد ان يقابل دودين والعملة عرفات. لقد سعى العملة الى هذا اللقاء منذ سنتين، أو ثلاث سنوات، ولم نعترض سبيله». وقال مصدر فلسطيني، تعقيباً على الاتصالات: «انهم يسمحون لقادة معيّنين باجراء لقاءات في الخارج. بعض هؤلاء القادة مؤيد لـ «فتح». فقد بات مسموحاً لشخصيات، مثل د. سري نسيبة وفيصل الحسيني والياس فريج وجميل الطريفي وآخرين، بمقابلة قيادة م.ت.ف. (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٩/١٩٨٩).

ر.م.

د. أسامة البـاز: نركّز على حوار فلسطيني ـ اسرائيلي

• عقدتم، في نيويورك، لقاءات عدة. الرئيس مبارك اجتمع بكل من وزير الخارجية الاسرائيلي، موشي ارنس وبوزير المال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس. وزير الخارجية، الدكتور عصمت عبدالمجيد، اجتمع، في لقاء ثلاثي، مع نظيره الاميركي جيمس بيكر، والاسرائيلي ارنس؛ ثمّ التقى بكل منهما على حدة في اليوم التالي. لماذا هذه اللقاءات؟ ولماذا عقدت بتلك الطريقة، جماعة وافراداً، لا سيما مع قطبي ليكود والعمل؟ وفي نهاية الامر، هل اسفرت عن شيء ؟

○ وراء اسلوب عقد هذه اللقاءات، وبالذات مع بيرس وارنس، ان لدينا القدرة على التخاطب مع كافة المسؤولين الاسرائيليين في شأن النقاط الاساسية في عملية السلام. وهدفنا، في النهاية، هو الحصول على موقف اسرائيلي متعاون، وبلورة اوضاع تؤدي الى بدء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. والمقصود من بدء الحوار هو اثارة الحركة. فالوضع، الآن، في حالة ركود؛ وما دام الركود مستمراً، فان احتمالات التوصل الى تحقيق اي تقدم تكون ضعيفة.

• هل تحاولون اللعب على وتر السياسة الداخلية الاسرائيلية ؟

○ لا. نحن نعي جيداً ان من الخطأ اللعب على وتر السياسة الداخلية في اي بلد؛ والذي ينجم عن محاولة التدخل في الشؤون الداخلية لاسرائيل هو تشكيل موقف اسرائيلي اكثر تطرفاً. لذلك، نحن نريد ان نخاطب اسرائيل ككل. ان نخاطب المؤسسات الرسمية في اسرائيل والشعب الاسرائيلي حتى نتوصل الى النقطة التي يلتقي فيها الاسرائيليون والفلسطينيون.

• نعرف ان لليكود والعمل رأيين مختلفين من النقاط المصرية العشر. اجتمعتم، هنا، مع احد اهم اطراف ليكود، واعني ارنس، وطرف قديم في حزب العمل، بيرس. ماذا احرزتم مع كل منهما، ولا سيما مع ارنس ؟

○ شرحنا للطرفين تفكيرنا وفلسفتنا في بدء التحرك من طريق بدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وكلّمناهما عن الضروريات التي يجب ان تكون متوفرة، من وجهة النظر العربية، لهذا الحوار، وأهمها ان يكون تشكيل الوفد الفلسطيني متروكاً للجانب العربي، مع العلم بأنه سوف يكون في هذا التشكيل فلسطينيون من الداخل ومن الخارج. والنقطة الاخرى هي ان الحوار يجب ان يتمّ من دون شروط مسبقة، ويستطيع كل طرف ان يطرح ما يشاء من موضوعات، ولا يصحّ ان يفرض على طرف ان يبحث فقط في دائرة محدودة.

• بماذا رد عليكم ارنس ؟

○ لم تكن هناك ردود قاطعة على هذه المسائل. لديهم اعتراضات على بعض النقاط، وبعض النقاط الاخرى لا يستطيعون بتّها قبل اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي، الذي كان مقرراً يوم الاربعاء المقبل، لكن من المرجّح ان يتأجل بضعة أيام، حتى يعود الوزيران، بيرس وارنس، الى تل ـ ابيب.

• ما هي النقاط التي قال لكم ارنس ان لديهم اعتراضاً عليها ؟

○ لا يزال هناك خلاف داخل الحكومة الاسرائيلية حول قبول مشاركة فلسطينيين من الخارج في الوفد الفلسطيني. ولا يزال هناك خلاف حول الاساس الذي سوف تدور حوله اللقاءات في الحوار.

• ماذا تعني بـ «الاساس» ؟

○ اعني ماذا يبحث في الحوار؟ هل يكون الحوار مقتصراً على بحث [في] نقاط معينة؟ او يترك لكل طرف ان يطرح ما يشاء من نقاط ؟ نحن نقول ان الحوار يجب ان يكون حراً، بمعنى ان تعطى الفرصة لكل طرف كي يطرح ما يشاء من موضوعات، ولا يتقيّد بموضوع محدّد.

• الاميركيون لهم مفهوم لأسس اللقاء، وهو ان الحوار يقوم للبحث في شكليات وآليات الانتخابات فقط.

○ لا. لا يمكن القول ان هذا هو المفهوم

الاميركي. وفي تصوّري ان المفهوم الاميركي يقوم على أساس ان يكون التركيز في الحوار على فكرة الانتخابات؛ ولكن الولايات المتحدة تعرف جيداً انه لا يمكن للجانب الفلسطيني ان يبحث في هذه النقاط المتعلقة بالانتخابات دون اثارة نواح اخرى متصلة بها، او مترتبة عليها. وكمثال على ذلك، قدّمنا، في النقاط العشر، التي اوردناها بهدف المساعدة في ايجاد خلفية وارضية اوسع يلتقي حولها الطرفان في الحوار، نوعين من النقاط: النوع الاول هو نقاط تتعلق بالعملية نفسها، اي طلب الحصول على ايضاحات وتفسيرات من الحكومة الاسرائيلية لمشروعها الداعي لاجراء انتخابات، مثل، هل ستكون الانتخابات حرة؟ هل ستلتزم بها اسرائيل؟ هل ستتعهد سلفاً بنتيجة الانتخابات وما ستفرزه؟ هل سيكون هناك اشراف دولي؟ وهل سيتوقف النشاط الاستيطاني كاملاً؟ وهل تنسحب اسرائيل من الاماكن التي تجرى فيها الانتخابات لضمان حريتها؟ هكذا.

الجانب الآخر يتعلق بالموضوع. واهمّ ما فيه هو الربط بين الحوار الذي سيدور وبين عملية المفاوضات التي ترمي الى تحقيق التسوية الشاملة، ووضع نقاط معينة تعتبر، من وجهة نظرنا، الحد الادنى الذي يجب ان تلتزم به اسرائيل. وهذه نقاط موضوعية وليست اجرائية، وليست متصلة بعملية الانتخابات. ومثال ذلك، المبادىء التي يلتزم بها الطرفان في الحوار: الارض مقابل السلام، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأمن جميع الاطراف في المنطقة، بما في ذلك أمن اسرائيل، وهكذا.

● عقد جيمس بيكر مؤتمرين صحافيين في نيويورك على هامش اللقاءات، ركز فيهما على نقطتين اساسيتين. قال بيكر، في النقطة الاولى: «ان النقاط المصرية العشر هي المواقف التي يعتنقها الفلسطينيون عند بدء الحوار مع اسرائيل حول شكليات الانتخابات». هل هذا ما وعدتم به؟ هل نقلتم هذا التعهد للاميركيين ؟

○ لا. نحن لم ننقل الى الاميركيين اي موقف او تعهدات نابعة من الفلسطينيين. كل ما نقلناه هو ما اوضحه الفلسطينيون بالفعل في تصريحاتهم العلنية من استعداد لبدء حوار بين وفد اسرائيلي وبين وفد فلسطيني مفوّض يتحاور في شأن كافة المسائل المطروحة للبحث والمناقشة، بما فيها فكرة الانتخابات وغيرها من القضايا المتصلة بالتسوية السلمية. ومعنى ذلك ان الوفد الفلسطيني سيكون حراً من وجهة نظرنا. ثمّ، اولاً، ان النقاط الواردة في النقاط العشر ليست نقاطاً وانما هي تساؤلات. فيمكن ان تطرح التساؤلات. نحن طرحناها على اسرائيل، وهي ليست موجهة الى طرف آخر باستثناء اسرائيل. فهي ليست موجهة الى الفلسطينيين. وليس مطلوباً من أي طرف، عدا اسرائيل، ان يأخذ موقفاً محدداً من النقاط العشر. اسرائيل هي التي مطلوب منها ان تتخذ موقفاً. كيف تجيب عن الاسئلة المطروحة؟ هل توافق على الاسس التي طرحناها اساساً لاجراء الحوار ام لا؟ ان هذه الاسئلة موجهة لاسرائيل. والفلسطينيون، في المفهوم الاميركي، يستطيعون ان يوجهوا لاسرائيل نفس هذه التساؤلات، ويستطيعون ان يسألوا اسرائيل اذا كانت تقبل النقاط الموضوعية، او المبدئية، الواردة فيها. بعد ذلك، يستطيع الفلسطينيون ان يطرحوا نقاطاً اخرى؛ ولا يستطيع احد ان يحجب حريتهم في اثارة مواضيع اخرى.

● اذن، من اين للوزير بيكر ذلك التصور؟ اذ يفترض انه رجل حريص وحذر، ولا يرمي مثل هذا التصور عشوائياً ؟

○ اي تصور ؟

● ان مفهومه هو «ان يبدأ الفلسطينيون بالنقاط العشر كموقف افتتاحي لهم لبدء المباحثات حول آليات الانتخابات». وان هذه النقاط هي المواقف التي «يعتنقها» الفلسطينيون عند بدء الحوار مع الاسرائيليين.

○ يعني ان يتبنّوا النقاط بمعنى ان يطرحوها على اسرائيل. فهذه النقاط ليست اجوبة، وانما هي اسئلة. فكيف يعتنق الطرف، او الجهة، سؤالاً؟ ان هناك تساؤلات، والفلسطينيون يستطيعون ان يتبنّوها. هذا صحيح. ونحن فعلاً نتفق على هذا، اي ان الوفد الفلسطيني يستطيع ان يطرح نفس هذه الاسئلة على الجانب الاسرائيلي للاجابة عنها. وهو يستطيع، ايضاً، ان يطالب اسرائيل بتحديد موقفها من النقاط الموضوعية التي وردت بصورة مواقف، لا اسئلة. وهذا المفهوم الاميركي يقوم على التصور الاميركي لاسلوب سير الحوار. ربما كان لدى الاطراف الاخرى تصور آخر. وما نسعى نحن الى تحقيقه هو تضييق الفجوة القائمة بين مواقف الاطراف المختلفة للوصول الى النقطة الاولى في الحوار: ان يجتمع الوفدان، الفلسطيني والاسرائيلي، في وجود مصر، وتكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مراقبين.

• اين وصلتم في هذا السعي ؟

○ لم نصل بعد، لأن المسألة ليست مسألة يمكن ان يتفق عليها خلال اسابيع قليلة. ونحن نعرف انها سوف تحتاج الى فترة أطول. فهناك حوار دائر في اسرائيل؛ وهناك، ايضاً، حوار، او اتصالات، بين الجانب العربي، من جهة، والجانب الاميركي، من جهة اخرى، كي يمكن، في النهاية، ان يحدث التقاء في الافكار والمفاهيم. فاذا حدث التقاء في المفاهيم، يمكن ان يبدأ الحوار. ولكن الى ان يحدث هذا الالتقاء، لا بد من ان نسمح باجراء اتصالات أبعد.

• اذا لم يحدث «الالتقاء» في المفاهيم، فان جيمس بيكر يرى ضرورة العودة الى «طاولة رسم السياسات». فهل ما تقومون به هو مجرد مغامرة؟ فاذا ما قالت اسرائيل «لا»، تعيّن على الجميع العودة الى غرفة صياغة احتمالات وأساليب جديدة...

○ لسنا مقيّدين، بالضرورة، بما يطرحه الوزير الاميركي بالنسبة الى تصور المستقبل. فالوزير بيكر، في طرحه هذا التعدد، يعبّر عن حرص الولايات المتحدة على تحقيق تقدم حالياً. ففي مفهومه، وهذا صحيح الى حد ما، اذا لم يحدث تقدم الآن، فان فرص تحقيق التقدم ستتضاءل، وسنحتاج [الى] دورة جديدة تستغرق وقتاً طويلاً. والولايات المتحدة، في هذا الشأن، تتفق معنا في الرغبة في استثمار قوة الدفع والزخم القائم في الموقف، وترجمتها الى تحرك ملموس يمكن ان يؤدي الى دوران عجلة السلام. فهو يحذّر من اهدار الفرصة القائمة لبدء الحوار.

• النقطة الثانية التي ركز عليها الوزير بيكر، عقب اللقاء الثلاثي، وكررها مراراً هي: ان مصر «سلّمت باستعداد كامل» بأن اقتراح النقاط العشر «يشكل قبولاً بفكرة الانتخابات كما قدمتها اسرائيل».

○ لا. لا. لا.

• هذا ما قاله حرفياً.

○ ليقل ما يشاء. نحن لسنا مقيّدين بما يطرحه هو من كلام. نحن مقيّدون بما نقوله نحن وليس بما يقوله الآخرون عن مواقفنا. فلا الطرف الاميركي، ولا غيره، يستطيع ان يحدد، او يعرّف، الموقف المصري. والموقف المصري هو: ان هذه الاسئلة مطروحة على الجانب الاسرائيلي بهدف استيضاح وجهة نظره، حتى يكون امام الفلسطينيين الفرصة لتحديد موقفهم، والقبول، او عدم القبول، بالفكرة.

ان ما يقصده بيكر، في تقديري، هو ان هذه النقاط ليست اقتراحاً بديلاً، وانما تكملة او محاولة لاجراء حوار مع الحكومة الاسرائيلية على فكرتها. فنحن نطرح عليهم اسئلة. ومعنى هذه الاسئلة استيضاح الفكرة. وقد يكون (بيكر) يفكر في نقطة معيّنة، وهي ان تقديم هذه النقاط يعني القبول العربي، وليس المصري فقط، بفكرة الانتخابات كمبدأ، وليس كما وردت في اسرائيل. فلو كانت الفكرة التسليم بالاقتراح الاسرائيلي، كما جاء، لما كان هناك وجوب لطرح الاسئلة.

(...)

• اذن، كان مفهوم الوزير الاميركي للنقطتين الاساسيتين اللتين ركز عليهما خاطىء او مختلف عن مفهومكم، او كان مفهوماً لا تتفقان عليه. فماذا احرزتم فعلاً في اللقاءات الثنائية واللقاء الثلاثي في نيويورك ؟

○ كل اللقاءات التي عقدت في نيويورك هي تمهيدية للحوار في واشنطن بين الرئيسين، بوش ومبارك، وبيننا وبين وزير الخارجية بيكر. وما تمّ احرازه هو ان الاطراف تطالب، وتحديداً الطرف الاسرائيلي. والمفروض ان يجيب الاسرائيليون [عن] الاسئلة التي طرحت في النقاط العشر. والمفروض ان يقبلوا فكرة اجراء الحوار من دون شروط مسبقة. ونحن لم نأت الى هنا بذهنية ان نترك واشنطن بعد اتفاق مصري ـ اميركي، او مصري ـ اسرائيلي حول هذه النقاط. فالاتفاق يجب ان ينبع بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ما نفعله نحن، ويفعله الاميركيون، هو مساعدة الطرفين في بلورة المواقف، وفي التوصل الى اتفاق. ونحن هنا بهدف احراز بعض التقدم وليس التوصل الى اتفاق، لاننا نعرف ان كثيراً من الامور لا تستطيع واشنطن بتّها، او اعطاء قرار، نيابة عن اسرائيل، او قرار تلتزم به اسرائيل. لا بد ان تحدد اسرائيل، نفسها، موقفها. وكي تحدد اسرائيل موقفها يجب ان يحزم الاسرائيليون امرهم، ويحسموا الخلافات القائمة بين الحزبين الداخلين في الائتلاف.

• عملياً، ما الذي تهدفون اليه امام القيود والمواقف الراهنة كأمر واقع ؟

○ نحن، هنا، من اجل عدة مسائل وليس من اجل هذه المسألة وحدها. والهدف المصري هو احراز بعض التقدم في اتجاه بلورة موقف اسرائيلي قابل لاجراء حوار بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني من

دون شروط مسبقة.

• **هل حملتم لائحة بأسماء الوفد الفلسطيني ؟**

○ لا، اطلاقاً. لم نحمل معنا لائحة اسماء. ونعتقد بأن الوقت ما زال مبكراً لتقديم مثل هذه اللائحة. فاللائحة تُقدَّم عندما يتمّ الاتفاق، من حيث المبدأ، على اجراء الحوار وتشكيل الوفد والمواضيع التي تناقش. عندئذٍ يقدّم كل جانب لائحة بأسماء وفده.

• **لا بد وانكم بحثتم [في] مواصفات المشاركين في الوفد الفلسطيني ؟**

○ مع من ؟

• **في اللقاء الثلاثي مثلاً ؟**

○ لا. لا. نحن لم نبحث اطلاقاً مع الوفد الاسرائيلي [في] اسس تشكيل الوفد الفلسطيني.

• **مع الاميركيين؟**

○ لا. ان الولايات المتحدة تتفق معنا على اجراء الحوار، وعلى ان يضمّ الوفد فلسطينيين من الداخل ومن الخارج.

• **هل صحيح ان الولايات المتحدة استثنت، اخيراً، مشاركة مواطنين اميركيين فلسطينيين في مثل هذا الوفد ؟**

○ لم يتحدث الاميركيون في شأن تشكيل الوفد بمعنى انهم اعترضوا على مشاركة احد. ان المفهوم السائد، منذ البداية، هو انه يتعذّر على الولايات المتحدة قبول فكرة وضع اسماء لفلسطينيين يكونون اعضاء بارزين في المنظمة، او يمثلونها تمثيلاً رسمياً.

• **هل صحيح ان الاميركيين اضافوا كلمة «اخيراً» على المبعدين الفلسطينيين الذين يحق لهم المشاركة في الوفد ؟**

○ لم يحدث ذلك. ولم تقدم لنا اي مواصفات اميركية للشخصيات الفلسطينية المبعدة التي يمكن ان تشترك في الوفد الفلسطيني. ان الموقف الاميركي، كما نعرف، هو الموافقة على تشكيل وفد فلسطيني يتضمن شخصية، او شخصيتين، من الخارج، وبالذات المبعدين.

• **يبدو ان طرح النقاط المصرية العشر لم يلق ارتياح منظمة التحرير الفلسطينية؟**

○ لماذا ؟ ان النقاط العشر ليست موجهة الى الجانب الفلسطيني، وانما الى الجانب الاسرائيلي. [فانما] هي تساؤلات، وفي هذه الحالة لا يستطيع احد ان يعترض على سؤالنا، اي ان تحدد اسرائيل خطتها حتى تجعلها مقبولة اكثر لنا؛ ولا يستطيع الفلسطينيون ان يعترضوا على فكرة التزام اسرائيل بمبدأ الارض مقابل السلام، والامن لجميع الاطراف في المنطقة، والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويجب ان يكون واضحاً اننا لا نحاول ان نفرض النقاط العشر على الفلسطينيين اطلاقاً، فهي موجهة الى اسرائيل. والمقصود من هذه النقاط مساعدة الفلسطينيين على استجلاء الفكرة الاسرائيلية ودفع اسرائيل الى تطوير خطتها. وليس المطلوب من الفلسطينيين ان يقبلوا النقاط، او لا يقبلوها، وهي تشكل لهم فوائد عدة، في تقديرنا، ولا تشكل لهم اي قيد.

• **كيف يمكن ان يكون المطلوب من اسرائيل فقط الرد على النقاط من دون مطالبة الفلسطينيين بشيء ؟**

○ ان هذه النقاط هي نقاط تكميلية وتوضيحية لفكرة الانتخابات، فكيف يطلب من الفلسطينيين ان يوافقوا على النقاط التكميلية من دون ان يبحثوا في الفكرة كلها؟ ان المقصود من كل هذا هو المساعدة في بلورة الفكرة الاسرائيلية وتطويرها؛ والمساعدة في وضع اطار للحوار كي لا يدور في حلقات مفرغة، وانما يكون له اطار معين.

• **ان كنت تتكلم عن الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين، فهذا حوار بين طرفين، وبالتالي المطلوب، ايضاً، من الفلسطينيين، وليس من الاسرائيليين فقط.**

○ ليس المطلوب من الجانب الفلسطيني سوى الموافقة على اجراء حوار بين وفد اسرائيلي ووفد فلسطيني، وان يكون الحوار حراً من دون شروط مسبقة؛ بمعنى ان يطرح كل طرف ما يراه مناسباً من المواضيع. وهذا، اصلاً، فكرة الجانب الفلسطيني. وبالتالي، ليس مطلوباً من الجانب الفلسطيني اي جديد.

• **حتى شمعون بيرس، الذي يقبل بالنقاط المصرية العشر اكثر من شامير او ارنس، يقول ان اهم ما في هذه النقاط هو انها لا تذكر منظمة التحرير الفلسطينية، ولا تذكر دولة فلسطينية، ولا تطالب بالانسحاب حتى حدود ١٩٦٧.**

○ كل طرف يحاول ان «يجمل» الافكار والمواقف المطلوب منه الموافقة عليها. من جهتنا، الواضح جداً

في النقاط العشر هو اننا نتكلم عن قيام الحل على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. والقرار ٢٤٢ ينص صراحة على انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، وتفسيرنا معروف سلفاً (...) ولكن، عندما يطلب من اسرائيل ان توافق سلفاً على الانسحاب من كل الاراضي المحتلة، والموافقة على اقامة دولة فلسطينية، والاقرار بدور المنظمة، وان ننتظر ان توافق اسرائيل على ذلك كله قبل المفاوضات، فهذا عبث.

نحن نعرف ان اسرائيل لن توافق، لا ليكود، ولا العمل، ولا أي احد. وفي الوقت نفسه، لا يمكن مطالبة الجانب الفلسطيني بالموافقة على شيء معيّن، او الاقرار به، قبل الدخول في مفاوضات. لا بد ان يدخل الاثنان المفاوضات غير مقيّدين الّا بالاطار القانوني المطلوب، وهو: القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨، ونص الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

● سأقرأ عليك ما قاله الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات لـ «الحياة» منذ ثلاثة ايام، قال: «لا توجد نقاط عشر مصرية، بل توجد استفسارات مصرية مطلوب من اسرائيل الرد عليها». واضاف انه يعتبر الحديث عن «نقاط» عشر وقوع في «الفخ» الاسرائيلي، لأن مثل هذا الحديث يعني ان «هناك مبادرة في استطاعة اسرائيل الرد عليها، او عدم الرد، لكن الاستفسارات تعني ان الرد مطلوب». هل هذا مفهومكم ايضاً ؟

○ هو يخاطب بهذا بعض التساؤلات التي تطرحها بعض العناصر الفلسطينية في شأن النقاط العشر. البعض يتصور، خطأ، اننا نقدم النقاط العشر حتى نقيد بها حركة الوفد الفلسطيني في الحوار؛ وهذا خطأ. نحن طرحنا النقاط العشر كي نستجلي الخطة الاسرائيلية: ما هي حدودها؟ الى ماذا تهدف؟ هل هناك ربط بينها وبين التحرك نحو تسوية شاملة؟ ام ان المقصود هو اجراء انتخابات في فراغ ولا تكون مرتبطة بالتسوية الشاملة؟ هل اسرائيل مستعدة لأن تضمن، سلفاً، حرية الانتخابات والالتزام بنتائجها والانسحاب قبل اجرائها ووقف النشاط الاستيطاني؟ واعتقد بأن السيد ياسر عرفات يعني ان ليس هناك نقاط مطلوب من الجهة الفلسطينية ابداء رأي، واتخاذ موقف، في شأنها.

● ان مقايضة الارض بالسلام هي مبدأ يفترض ان تلتزمه الولايات المتحدة منذ زمن طويل؛ وها هي مصر تتحمل مسؤولية وعبء مطالبة اسرائيل بالالتزام بهذا المبدأ مباشرة، بينما يحدث شبه تراجع اميركي عنه، في الوقت الذي يجب معاملة هذا المبدأ كأمر مسلّم به دولياً، بدلاً من اضعافه، من خلال زجّه في خانة المساومات. لماذا تقوم مصر، نيابة عن الولايات المتحدة، ببحث [في] مبدأ يفترض انه مسلّم به منذ زمن ؟

○ اولاً، نحن لا نقوم بهذا نيابة عن الولايات المتحدة، وانما لتأكيد الالتزام الاميركي بهذا الموقف. ثانياً، نحن نعرف ان حزب العمل يوافق على مفهوم الارض مقابل السلام، وان القسم الآخر من الحكومة الاسرائيلية لا يوافق، وهدفنا هو اقناع كل الاطراف السياسية المؤثرة في اسرائيل بقبول مبدأ الارض مقابل السلام، لأنه اذا لم يتحقق ذلك، فالسلام مستحيل. نحن لا نطرح المبدأ على الاميركيين، لأن الولايات المتحدة ملتزمة هذا الموقف، ولن تغيره. ان المقصود في طرحه هو مخاطبة اسرائيل به، والحصول على موافقة اميركية، واقرار بالمبدأ.

● مع الاحترام الكامل لمصر ووزن مصر، انما في امكان الولايات المتحدة اقناع اسرائيل اكثر مما في استطاعة مصر اقناع اسرائيل باقرار مبدأ الارض مقابل السلام.

○ دعيني اقول الآتي: نحن نعرف القيود التي تتحرك ضمنها الولايات المتحدة في علاقتها مع اسرائيل. هذه مسألة ادركها كل عربي في السنوات العشر الماضية. نحن نعرف ان هناك قيوداً على حركة الولايات المتحدة في مواجهة اي حكومة اسرائيلية. قيود من الكونغرس، وقيود اخرى متعلقة بالنظام السياسي الاميركي وما يتيحه من نشاط لجماعات الضغوط. فنحن لا نعترف بأن الولايات المتحدة فقط هي التي تستطيع ان تؤثر على اسرائيل. نعترف بأن الولايات المتحدة تستطيع ان تؤثر على اسرائيل. نعترف بأن الولايات المتحدة تستطيع ان تمارس دوراً او تأثيراً لدى اسرائيل، لكن مصر، ايضاً، تستطيع ان تمارس هذا الدور. وفي امكان المواقف الفلسطينية ان تلعب دوراً في اقناع اسرائيل باتخاذ مواقف معيّنة من دون اخرى؛ وكذلك الموقف العربي العام. فعندما يتوفر موقف عربي مؤيد وداعم للفلسطينيين، ومنفتح على عملية السلام، فهذا، بحد ذاته، يكون موقفاً ضاغطاً على اسرائيل.

● تسيرون خطوة ـ خطوة كما يريد الاميركيون ؟

○ لا. ان الفكرة هي الآتية: انتهينا من النشاط الذي قمنا به طوال السنوات التي مضت، ومن تجاربنا وخبرتنا، الى استنتاج انه لا يمكن ان نقفز من موقف عدم الحركة والسكون والجمود القائم حالياً الى وضع يترتب عليه التوصل الى حل نهائي للقضية «مرة واحدة». انما نعتقد بأن المطلوب تحركات عدة، قد تأخذ صورة الخطوات، وقد تأخذ صورة التغيير في المواقف، صورة اعلانات، صورة اتخاذ مواقف معينة على الطبيعة، وغيرها. هل تعتقدين بأنه من المتاح، حالياً، ان توافق اسرائيل على الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية للتوصل الى حل نهائي للمشكلة؟ لا. هل هناك معطيات من الجانبين تيسّر ان تجلس اسرائيل مع المنظمة ليتحدثا عن تسوية شاملة ونهائية للنزاع؟ لا. فاذا كان هذا غير وارد، واذا كان، ايضاً، من وجهة نظرنا، من غير المقبول استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، لا بد من تحركات. فاذا كانت هذه التحركات تأخذ طابع الخطوات المتتالية، فهذا جيد، وهذا لمصلحتنا. فالبديل لـ «الخطوة ـ خطوة» هو استمرار الوضع الراهن؛ واستمرار الوضع الراهن ليس في مصلحتنا، ونعتقد، ايضاً، بأنه ليس في مصلحة اسرائيل. بعض الاسرائيليين يعتقد بأنه لمصلحتهم، كما يعتقد بعض العرب الرافضين انه لمصلحتنا. وفي الواقع، ان استمرار الوضع الراهن يسيء الينا كثيراً، ويسيء الى الشعب الفلسطيني ومصالحه، ويسيء الى اهلنا في الارض المحتلة، في الضفة الغربية وغزة، ويسيء الى احتمالات السلام، ويجعل تحقيق السلام اصعب واصعب.

• المشكلة هي في عدم ترابط الخطوات، الى جانب الخلاف على تسلسل الخطوات، وانت شخصياً قلت لي، في شهر نيسان (ابريل) الماضي، ان هناك خلافاً بين الموقف الاميركي والموقف المصري على التسلسل، ومرحلية التفاوض، والتنفيذ.

○ لا بد ان تضعي في اعتبارك ان الموقف الاميركي ليس مطابقاً للموقف العربي. يوجد موقف اسرائيلي، وموقف اميركي، وموقف عربي، اعتقد بأنه يمكن ان يقال انه يحصل على تأييد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ومعظم الدول العربية، وان كان البعض ما زال يشكك في سلامة هذا الموقف وصحة الفرضيات النظرية والمعطيات التي يقوم عليها. ان الموقف الاميركي ليس، بالضرورة، مطابقاً لموقفنا. نحن، في تحركنا، نسعى الى هدفين: الهدف الاول، الحصول على تجاوب اكبر من اسرائيل، وان تقبل اسرائيل الاطروحات لبداية الحوار. بالنسبة الى الاميركيين، نحن نسعى، باستمرار ايضاً، الى تطوير موقفهم. ولا تنسي، اطلاقاً، ان الولايات المتحدة لم تكن توافق على التحاور مع المنظمة، ولم تكن توافق، من قبل، على اشتراك فلسطينيين من الخارج في المفاوضات، ولم تكن توافق على اعطاء تعريف وتحديد دقيقين للموقف الاميركي، بما يجعله مخالفاً للموقف الاسرائيلي. والآن، أصبح هناك تحرك اميركي محدود، وربما كان بطيئاً، واحياناً يناله بعض التراجع. لكن المطلوب هو الحصول على مواقف اميركية اكثر تعاطفاً معنا، مع اخذ أمرين في الاعتبار:

اولاً: ان الولايات المتحدة لن تأخذ موقفاً معادياً لاسرائيل، بمعنى الكلمة. وثانياً ان الموقف الاميركي، اذا نظرنا اليه في نقطة او مرحلة معيّنة، فليس معنى ذلك انه لن يتغير. يجب ان يكون في حساباتنا، دائماً، القدرة على تعديل هذا الموقف الاميركي وتطويره.

• ذكرت ان الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي تقترحونه سيتم بوجود مراقبين اميركيين وسوفيات. هل بحثتم في هذا مع وزير الخارجية السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، في اثناء لقائكم به في نيويورك ؟

○ الاتحاد السوفياتي موافق تماماً على المشاركة كمراقب. واذا اتفقت الاطراف على مشاركة الدولتين العظميين، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مستعدان للمشاركة بصفة مراقب.

• وهل توافق الولايات المتحدة على مشاركة الاتحاد السوفياتي كمراقب لهذا الحوار ؟

○ طبعاً. ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعترض على ان يشترك الاتحاد السوفياتي كمراقب، لأن الاتحاد السوفياتي طرف اساسي له دوره في كل القضايا الاقليمية. ونحن نقول ان الهدف من الحوار، في النهاية، ومن الخطوات التي نتخذها في هذا الشأن، هو التمهيد لعقد مؤتمر دولي تشترك فيه ليس فقط الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل كل الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن.

• كيف تقوّمون عرض شيفاردنادزه استضافة لقاء مباشر بين اسرائيل والمنظمة في موسكو ؟

○ نأمل ان يأتي الوقت الذي يمكن فيه تحقيق هذا الحوار. وقد تكون المعطيات القائمة لا

توحي باحتمال قبول هذا في القريب العاجل، او كخطوة اولى، لأن الوضع داخل اسرائيل لا يزال معارضاً لحوار مباشر بين اسرائيل والمنظمة.

• ما هي خلفية الاتصال الهاتفي بين الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير، الجمعة الماضي؟ تردد في الاعلام الاسرائيلي ان الرئيس مبارك كرر استعداده الالتقاء شامير، انما بشروط.

○ كل هذا هو من قبيل تحميل الامور اكثر مما تحتمل. ان الاتصال بيننا وبين الاسرائيليين، بمن فيهم اسحق شامير، مسألة معروفة وليست جديدة. فنحن نتبادل مع رئيس الوزراء، شامير، الرسائل، وهي احياناً كتابية، واحياناً شفوية، وذلك لأننا نسخّر هذه الاتصالات لمصلحة القضية والسلام. ان الحديث الهاتفي الذي دار بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء شامير كان ايضاً في هذا الاتجاه، اتجاه السعي للحصول على موقف اسرائيلي متجاوب، والتأكيد على اننا لا نريد ان نلعب مع طرف اسرائيلي ضد آخر، او نتدخل في المسألة، او فك الائتلاف، او اي شيء، من هذا القبيل، وانما نحن نجري الحوار، لأننا مستعدون للحوار مع الحكومة الاسرائيلية ككل، ولا نتدخل في الاوضاع الداخلية لاسرائيل. فهدفنا هو اقناع اسرائيل، ككل، بالتحرك.

• وهل صحيح ان الرئيس عرض فكرة اللقاء بشروط؟ واذا كان ذلك صحيحاً، ما هي تلك الشروط؟

○ الحديث لم يتطرق الى مسألة اللقاء، لا بشروط ولا من دون شروط. ان موقفنا معروف، وهو انه عندما يتم احراز تقدم معيّن، وعندما نكون على عتبة اتمام لقاء فلسطيني ـ اسرائيلي، فاذا كانت هناك نقاط بسيطة تحتاج الى بلورة وان كان اللقاء سيساعد على بلورتها، فالرئيس مستعد لعقد اللقاء شرط ان يسبقه اعداد وتحضير.

(...)

• قلت لي، في حديث في شهر نيسان (ابريل) الماضي: «نحن نأمل [في] ان يتم الاتفاق، في خريف العام الحالي، على عقد المؤتمر الدولي. ونحن نعتقد ايضاً بأن هذا لن يتحقق في اسرائيل، ما بقيت الحكومة الحالية. انما يمكن، اذا حصل توجه اميركي صادق بصدد هذه النقطة، ان يتأثر الموقف الاسرائيلي بذلك، ويكون هناك احتمال باجراء انتخابات جديدة، او بحل الائتلاف الحالي وتغيير الحكومة هناك. نحن في الخريف.

○ نحن في الخريف. وبين الربيع الماضي والآن حصل قدر من التغيير اتخذ صورتين: اولاً، ان اسرائيل طرحت فكرة جديدة خاصة باجراء الانتخابات في الارض المحتلة؛ وثانياً، ان الجديد في الموقف هو ان حديثاً دار بين الاطراف المختلفة، وتفكيراً عميقاً، لاجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي الهدف منه التحدث في شأن القضايا التمهيدية لتحقيق السلام الشامل، ومن ضمنها عملية الانتخابات. وبتحقيق هذين التغيرين اختلف الوضع، ولم يعد التركيز الآن على التفكير حالياً بعقد مؤتمر دولي، وانما اصبح التفكير يدور في شأن اجراء حوار تمهيدي يؤدي، في النهاية، الى تيسير انعقاد المؤتمر الدولي.

• في نيسان (ابريل) الماضي، بدأ الرئيس مبارك زيارته الى واشنطن بتأكيد اهمية المؤتمر الدولي لبدء المفاوضات. وانتهت الزيارة بتصريحاته ان الاولوية هي لتحسين المناخ وتحسين الاجواء لبدء المفاوضات. فماذا سيحدث خلال هذه الزيارة؟

○ اني اختلف معك، تماماً، في هذا الطرح. فلقد انتهت زيارة الرئيس من نفس النقطة التي بدأت فيها، وهي، اننا في الوقت الذي نقول انه لا بد من عقد مؤتمر دولي تبحث فيه المواضيع المتصلة بالتسوية الشاملة للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، نقول، ايضاً، انه ليس ثمة ما يمنع، بل قد يكون من المفيد، اتخاذ خطوات تمهيدية تقرّبنا من عقد المؤتمر الدولي. نحن عمليون لا نحب ان يكون لدينا جمود فكري يمنعنا من اتخاذ المواقف التي تؤدي الى تحقيق التقدم. ما هو هدفنا؟ هدفنا هو تحريك عملية تؤدي الى تغيير الوضع الراهن، لأن الوضع الراهن، حسب اعتقادنا، يضرّ بجميع الاطراف، ويؤدي الى تصاعد التوتر ومستوى العنف في المنطقة. ومن جهة اخرى، اننا نرى، من الناحية العملية، ان فرص التوجه نحو عقد مؤتمر دولي على الفور هي فرص ضعيفة؛ وانه يمكن، في انتظار عقد هذا المؤتمر، ان نضيع فرص تحقيق بعض التقدم المرحلي. ولذلك، نحن نقول: في الوقت الذي نتحدث عن المؤتمر الدولي للسلام، لا نمانع، بل اننا نرحّب بأي خطوات تتخذ لزيادة فرص عقد المؤتمر.

• ما هي تصوراتكم بعد نيويورك وواشنطن؟

○ بعد المقابلات التي تمّت مع المسؤولين الاميركيين، والاسرائيليين، نستطيع ان نقول اننا عائدون باعتقاد بأن الموقف الاسرائيلي في حاجة الى

بلورة وتطوير، وان استمرار الموقف الاسرائيلي، كما هو عليه، لا يؤدي الى تحقيق التقدم الملموس الذي يسمح باتخاذ الخطوة الاولى على طريق الحل. وهناك حاجة لأن تحسم اسرائيل امرها، وتعلن انها تقبل اجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي بهدف اتخاذ الخطوة الاولى. ويجب ان تكون الحكومة الاسرائيلية مقتنعة بأن هذه الخطوة ستليها خطوات اوسع تكون مرتبطة بالتحرك نحو التسوية الشاملة، وانه لا يمكن ابقاء المشكلة دون حل، كما لا يمكن الاكتفاء بحل مرحلي ينقطع عن غيره، ويكون كالمسكّنات تهدف اسرائيل من ورائه الى وقف الانتفاضة وايجاد قيادة بديلة في الارض المحتلة. فيجب ان يكون التوجه صادقاً نحو بداية عملية متشابكة مترابطة يترتب عليها انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة، وتترك الشعب الفلسطيني يمارس حقه في تقرير مصيره وادارة شؤونه بنفسه.

• هل تتوقعون ان تتبلور المرحلة المقبلة في اجتماع الحكومة الاسرائيلية المقبل ؟

○ لا بد ان تلتزم اسرائيل بما طرحته هي كحد ادنى. واذا تراجعت عن الالتزام بما طرحته، فذلك سيعطي صورة سلبية تماماً عن صدقية اسرائيل وامكان التعامل معها. ولذلك، نحن نأمل في ان لا تتراجع اسرائيل عمّا قدمته؛ وايضاً نسعى الى تطوير الموقف الاسرائيلي الى ما هو احسن.

• واذا فشلت في ذلك، لكل حادث حديث؟ ام ان لديكم استراتيجية اخرى ؟

○ اذا فشلت في ذلك، لا بد، من خلال التواصل والاتفاق بيننا وبين الفلسطينيين والاردنيين والسوريين واللبنانيين وسائر الدول العربية، ان نفكر في الخطوات التالية؛ هذا بالطبع بالتشاور مع الاطراف الدولية المعنيّة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وباقي الدول الخمس [دائمة العضوية في مجلس الأمن]. فلا يصح، اطلاقاً، ان نفقد الامل، او ان نقول، عند نقطة معيّنة، انه لا يمكن اجراء الحركة، وانه لا بد من الانتظار الى ان تسفر الايام، من تلقاء نفسها، عن تغيير. فالاحداث علّمتنا انه لا يحدث شيء الاّ ويكون له محدث ومسبّب، وان التطورات لا تقع من تلقاء نفسها، وانه من الخطر ان ننتظر الى ان تتغير الصورة تلقائياً.

[نقلاً عن **الحياة**، لندن، ٣/١٠/١٩٨٩]

◇
◇ ◇

رابين: مضطرون للتفاوض مع الفلسطينيين

[اجرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية (٢٩/٩/١٩٨٩) مقابلة مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تحدث، خلالها، ضمن امور اخرى، عن التطوّرات الحالية التي يشهدها الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي واحتمالات الحل السياسي، في ضوء انتفاضة الشعب الفلسطيني، التي تشارف على انهاء عامها الثاني؛ وعن الخلاف المستحكم بين شريكي الحكم في اسرائيل، الليكود والعمل.

ادار المقابلة المؤرخ البروفسور غابي كوهين. وكان كوهين ورابين عملا، معاً، سابقاً، في صفوف البالماح؛ ثمّ في صفوف حركة احدوت هعفوداه. وفي حين انتقل رابين الى الجانب العملي من الامن الاسرائيلي، اهتم كوهين بالجانب النظري البحثي. وفي ما يلي مقاطع رئيسة من المقابلة]

كوهين:... لقد فوجيء الشعب الاسرائيلي بالانتفاضة. وهذا لا يعني مفاجأة استراتيجية؛

كما أني لا أقصد مسألة التوقيت. الشيء المفاجيء هو أن الانتفاضة كانت مفاجئة. لماذا لم يتوقع الشعب الاسرائيلي امكان حدوث انتفاضة كهذه، لا سيّما ان الذين يقودون اسرائيل، الآن، هم جيل يذكر أنواع التحقير التي كان يستخدمها الجيش البريطاني؟ فهذا الجيل لم يستوعب وجود مسار مستمر ومتراكم لدى الفلسطينيين، من شأنه ان يؤدي الى شعور متطابق. فمن جهة، لم ننظر الى سكان المناطق [المحتلة] كما لو كانوا اناساً مثلنا، يستطيعون الرد، كما فعلنا؛ ومن جهة اخرى، ربما لأن اهتمامنا كان مرتبطاً، في الاساس، بموازين القوى بيننا وبين الجيوش العربية، نظراً الى الخطر الذي يتهدّد وجودنا من جانبهم. وربما السبب الاخير هذا هو الذي تسبب في تأجيل تحليل الخطر الكامن في سيطرتنا على المناطق [المحتلة].

رابين: ... في ما يتعلق بالانتفاضة في المناطق [المحتلة]، للأسف الشديد، ان حزب العمل، وطوال السنوات العشر الاولى بعد حرب الايام الستة، لم يتبنّ مشروع الون. وأقول للأسف، لأن رؤساء الحكومات، خلال تلك الفترة، كان لديهم، بالفعل، مواقف، في حين ان الحزب لم يمتلك أي موقف جوهري واضح ومعلن بشأن كيفية المحافظة على اسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية تتمتع بالسلام والامن. لقد كان هذا هو أساس خطة الون، وليس الجانب الطوبوغرافي منها. وكان الافتراض الذي قامت على أساسه تلك الخطة هو عدم تمكّن اسرائيل من أن تهضم، داخل مجال سيادتها، سكان المناطق الفلسطينيين، اذا كانت ترغب في البقاء دولة يهودية ديمقراطية. وفي الجوهر، جاءت تلك الخطة لتوضح كيفية ربط السلام وحل القضية الفلسطينية مع الاردن، وكيفية المحافظة على اسرائيل ضمن حدود يمكن الدفاع عنها، وإن كانت مختلفة عن خطوط العام ١٩٦٧. واذا لم اكن مخطئاً، فقد جاء يغئال [الون] بخطته في تموز (يوليو) ١٩٦٧، وكنت لا أزال في الجيش. حدّدت الخطة مبدأين: القدس موحّدة، وخط أمن اسرائيل يمر فوق نهر الاردن والسفوح الشرقية لجبال [الضفة الفلسطينية]، والباقي كله يخضع للمناورة. لم يتبن الحزب هذا الموقف الّا في العام ١٩٧٧. وهذا يعني أن طوال فترة بقائنا في الحكم، منذ حرب الايام الستة، لم نتبن خطة الون؛ وبالتالي، فان سياستنا، أيضاً، لم تكن تتلاءم معها. والسبب هو انه في داخل الحزب، ناهيك عن الائتلاف الحاكم، وخاصة مع المتديّنين، لم يكن من الممكن الوصول الى اتفاق. هذا في حين ان غولده [مئير]، وأنا من بعدها، شكّل كل منّا حكومة كان الاتفاق الائتلافي لها يسمح بالبدء في مفاوضات. ولكن الاتفاق كان ينص، أيضاً، على أنه، في حال الوصول، خلال المفاوضات، الى اتفاق نكون فيه مطالبين بالتنازل عن اجزاء من «ارض ـ اسرائيل»، فاننا لا نوقّعه قبل التوجه الى الشعب في انتخابات عامة. وهذا هو ما انجزناه. ان النظرة القائلة أن هضم السكان الفلسطينيين لا يشكل حلاً ما زالت مركزية وجوهرية. الوضع الراهن لا يشكل حلاً. ولذلك، لم نستطع التوصل الى اتفاق. ان مستقبل سكان المناطق [المحتلة] ومصيرهم هما اللذان حرّكا الانتفاضة. ولا أملك، حتى هذا اليوم، تفسيراً لاندلاعها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧؛ ولكني لا أشك، أبداً، في تأثير عامل آخر هو حرب لبنان وقتال الشيعة ضدنا... ان المفاجأة الكامنة في الانتفاضة لا تتمثل في الاعمال ضدنا، ولكن في طابع هذه الاعمال. لقد نشط اللبنانيون ضدنا بالسلاح. ولكن ما يميّز الانتفاضة ـ وهذه هي خصوصيتها مقارنة بغيرها [من الثورات] ـ هو كونها انتفاضة شعبية، بدون أي سلاح ناري تقريباً، وبدون أية الغام، وبدون أية قنابل يدوية، أو رشاشات، أو بنادق كلاشينكوف، بل، فقط، بالوسائل المتوفرة على الطبيعة. بدون أي تنظيم تسيّره هيئة قيادية، وبدون خدمات لوجستية. ليست هناك حاجة الى قوافل من الشاحنات، من أجل التزوّد بالحجارة. وليست هناك حاجة الى جهاز لوجستي سري لانتاج الزجاجات الحارقة واشهار السكاكين. ان خصوصية الانتفاضة تكمن في طابعها الشعبي؛ في كونها تجرى على خلفية من الدوافع التي يتمّ تجنيدها وتحريكها من خلال أكثر الاساليب لامركزية ـ بدون قيادة وأجهزة اتصال. ولا شك في أن مستوى الاستعداد لدى السكان للصمود وتحمّل المشاق هو مستوى عال. انهم يستخدمون ادوات الارهاب التقليدية (الاسلحة) أساساً لفرض الارهاب الداخلي لمنع التمرد على أوامر وتعليمات التحالف [التنظيمي] العام، أو المحلي [المقصود القيادة الوطنية الموحدة ولجانها المحلية]، وذلك بهدف خلق حوافز أكثر حدة من تلك القائمة أساساً. ولا أشك، اطلاقاً، في أن الفلسطينيين، كوجود سياسي ـ ديني، بل يمكن القول أنه وطني أيضاً، يرغبون في التوصل الى اهداف أعتقد بأنها تشكل خطراً على مستقبل اسرائيل وأمنها. لا يوجد هناك «أحباء صهيون»؛ وبالتالي، اذا شعرت بحد معيّن من

المفاجأة، فان ذلك يعود الى توقع حصول شيء ما دون معرفة توقيته بالضبط، ولكنه لا يعود الى التركيز على الطابع الشعبي للانتفاضة وبساطة أدواتها نسبياً، مقارنة بما خبرناه في لبنان.

كوهين: ولكن مع ذلك كله، فقد كانت مفاجئة. فثمة القدرة على التنظيم الداخلي، التي تعيد الى الذاكرة، الى حدّ قريب او بعيد، قدرة ضبط النفس داخل الييشوف اليهودي في فترة الانتداب. انها انتفاضة شعبية مباغتة، على حد وصفك؛ ومع ذلك منضبطة؛ ولا يمكن الاستخفاف بحقيقة أنهم لم ينتقلوا الى استخدام السلاح الناري.

رابين: ان عدم استخدام السلاح الناري هو تعبير عن حكمة الشارع، لا بسبب تعليمات من الخارج؛ أو هي تعليمات من الخارج تمّت ملاءمتها للمزاج العام في الداخل وعلى الارض. انه التقدير القائل أن أبعاد الرد لدينا واضحة تماماً في اللحظة التي يتحوّلون الى المواجهة بالسلاح؛ تلك هي حكمة الشارع. ولكن اجراء أية مقارنة بيننا وبينهم ليست أمراً وارداً. اننا لم نخض انتفاضة شعبية كهذه ضد السلطات البريطانية. لقد كان طابعها مختلفاً تماماً، وتمثل في الهجرة ـ ب [الهجرة السرية التي نظمتها الحركات الصهيونية في الاربعينات، اضافة الى أعداد المهاجرين المقررة سنوياً من جانب السلطات البريطانية]، وفي أعمال عسكرية نفذّتها منظمات سرية، وفي الاستيطان، وفي النشاط السياسي. لم نقذف البريطانيين بالحجارة، وكان وجودهم هنا مجرد سلطة حاكمة فقط، بدون عنصر وجود مواطنين بريطانيين في وسط الييشوف اليهودي. وبالتالي، فان المقارنة غير واردة. ويجب الاشارة الى أن الجانب الاصعب في هذا الصراع هو الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ذلك اننا لا نتوق الى مصر أو الى الاردن. ربما هناك من لديه هذه الرغبة، ولكن لسنا كذلك. اننا لم ننقش على علمنا، اطلاقاً، «للاردن ضفتان...». الجدل الدائر، هنا، يتعلق بالمواجهة بين شعبين، وليس بين شعب أو ييشوف، من جهة، وسلطة حاكمة، من جهة أخرى، لا تملك قاعدة بين السكان، بل مفروضة عليها.

كوهين: ولكن الحقيقة هي أن السكان الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]... أدركوا، بذكاء، أن الانتفاضة الشعبية هي أكثر نجاعة وتأثيراً من «الارهاب». اني أشبه انتفاضتهم الشعبية بالهجرة ـ ب في «نضالنا». لقد كان للهجرة ـ ب تأثير في نضالنا أكبر بكثير من النضال المسلح الذي قامت به جميع التنظيمات في حركة التمرد [ضد الجيش البريطاني]. ولكننا، هنا، لم نشعر بأي الحاح. وأعني بذلك أنه خلال السنوات الاولى اعتقدنا بأننا نستطيع العيش مع الاحتلال [١٩٦٧]، بدون ضم، بل بمجرد أن نخدع أنفسنا بامكان وجود احتلال مستنير. وتدريجياً، حصل أمران: نما جيل فلسطيني جديد، ناضج سياسياً؛ فيما تحول الاحتلال، بالضرورة، الى مستويات اقل استنارة. ولا يتعلق ذلك بأي تغيّر في المحتل ذاته، بل بمجرد تراكم الاحساس بالاذلال؛ اذ كيف يمكن، على الرغم من كل شيء، أن تدفع السكان الى ذلك المستوى من التضحية؟ ان تلك القدرة تعيد الى ذاكرتي مجموعة العوامل التي تفاعلت لدينا ومكّنتنا من الانجازات خلال السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩.

رابين: كما ترى، يا غابي، أنت مؤرخ؛ أمّا أنا، فلا. ومع هذا أدركت ان التاريخ لا يعيد نفسه. وهذا لا يعني انه يجب عدم التعلّم من التاريخ. ولكن ميلك الى اجراء المقارنة لا يعجبني. اعتقد بأنك تقارن أموراً خارجية، في حين أن الجوهر مختلف. ومثل هذه المقارنة غير صحيح. ان الصراع ضد البريطانيين كان في مواجهة سلطة أجنبية ليست لها قواعد بين السكان. امّا هنا، فالمواجهة هي بين كيانين سياسيين دينيين ووطنيين؛ وبالتالي، فان أية مقارنة تصبح غير واردة.

كوهين: لقد استبقت الحديث بالقول اني، من ناحية منهجية فحسب، لا اتفق معك، يا اسحق؛ بل اني استطيع ان اعطيك أمثلة عدّة على عبر التاريخ المزعجة. والمثال الكلاسيكي هو اتفاق ميونيخ. اني أتمسك بالنماذج التاريخية، من الناحية المنهجية فقط.

رابين: ومن الجائز أن يحدث خلط ما بين المنهج والجوهر. اني لا أشك، اطلاقاً، في ان المواجهة كان من شأنها أن تصبح أكثر حدة بكثير، لو أن الفلسطينيين اختاروا استخدام السلاح ـ وفي ما يبدو أنه متناقض ظاهرياً ـ ان نصبح، أيضاً، أقل قمعاً واضطهاداً. ان المشكلة التي تواجهنا هي كيف ننقل بؤرة الاهتمام من نهج الانتفاضة واسلوبها الى اهدافها؟ وهذه مسألة صعبة، خاصة عندما تظهر المواجهة، أيضاً، على الشاشة الصغيرة. نساء واطفال ومدنيون ينشطون ضد لابسي الزي العسكري المسلحين. ولكن بمجرد ان تقدمت حكومة اسرائيل، في أيار (مايو)، بخطة سياسية شاملة، تبدّل وضعنا الاعلامي، مؤقتاً على الاقل. كنّا، قبل ذلك، نبدو كمن يحاول فرض النظام

من طريق القوة فقط، وبتجاهل تام للمشكلة الجوهرية. أمّا اليوم، وبعد أن تحددت، بقرار حكومي، خطة سياسية تقف على قدمين: واحدة سياسية تخاطب الفلسطينيين قائلة: اننا نعيش مواجهة، فتعالوا ننقل هذه المواجهة الى طاولة المفاوضات والمحادثات؛ والاخرى عسكرية ـ أمنية تقول لهم: من خلال القوة وحدها لن تستطيعوا ان تحصلوا منّا على أكثر ممّا اقترحناه سياسياً. لقد تغير وضع اسرائيل في اللحظة التي تقدّمنا بمبادرة السلام. والمشكلة التي تواجهنا، الآن، هي السير بالمحورين بصورة متوازية: رغبة في حل المشكلة، وصمود في مواجهة العنف من طريق استخدامنا القوة.

كوهين: اريد ان أوجّه اليك سؤالاً بشأن الموضوع الذي اعتبرته صعباً للغاية. ان المشكلة الاصعب التي تواجهنا هي مشكلة السكان الفلسطينيين، الشعب الفلسطيني. هل أدت الانتفاضة، أو أية معطيات وعوامل أخرى، الى تغيير نظرتك الى الامور؟ وبعبارة أوضح، ان حقيقة كونك اتخذت مبادرة ما، تدعو الى الافتراض انك توصلت الى قرار بأننا مضطرون الى اتخاذ مبادرة. ولكنك، شخصياً، قلت، وأكدت القول، ان تلك هي المشكلة، ونحن، الآن، مجبرون على التصدي لها. وطالما أننا لا نملك المزيد من الوقت، فاني أطرح، أيضاً، مسألة الالحاح في التصدي لها.

رابين: انها ليست مسألة شهر، أو بضعة أيام. ولكن مسألة الوقت، أيضاً، واضحة أمامي تماماً. لقد كنت اعتقد، في حينها، بأن السبيل الافضل امام اسرائيل هو المحافظة على المواجهة والحل ضمن اطار العلاقات ما بين اسرائيل والدول العربية. وكانت المواجهة، منذ الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ وحتى «عملية سلامة الجليل»، في السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، بين دول عربية واسرائيل. وحتى ضمن اطار كامب ديفيد (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٨)، كان من الضروري ان يتم احراز التوصل الى الحل الفلسطيني بيننا وبين مصر أولاً وقبل كل شيء، على الرغم من وجود عنصر فلسطيني ضمن الاتفاقيات. وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢، خرجنا الى حرب معلنة ضد م.ت.ف. في لبنان، لنقاتل ربع مليون، أو ٣٥٠ ألف، فلسطيني في لبنان. انها الحرب الاولى منذ الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ التي تركز هدفها في الموضوع الفلسطيني. توهّمنا اننا سنجد حلاً للمشكلة الفلسطينية؛ ذلك الحل الذي لم يكن له، أصلاً، أية فرصة للتحقق. ومرة أخرى، واجهنا تلك المحاولة العام ١٩٨٧ على هيئة الانتفاضة في المناطق [المحتلة]. ومنذ تموز (يوليو) ١٩٨٨، وضعتنا الدول العربية في حالة لا يمكن من خلالها التوصل الى أي مسار سياسي بدون ان يبدأ مسار مشابه بيننا وبين الفلسطينيين، وذلك بعد ان تخلّت مصر، في العام ١٩٨٢، عن التصدي للمسألة الفلسطينية، وبعد ان قطع الاردن ارتباطه بذلك الموضوع. وكل من لا يقرأ الامور على هذا النحو، فانه لا يقرأ خارطة الوضع قراءة صحيحة. ولا يوجد أدنى شك في أن هذا الوضع، بالنسبة الى اسرائيل، هو أقل ملاءمة ممّا كان عليه في السنوات الاربع والثلاثين الماضية، عندما تدرك ان ليس ثمة أي مسار سياسي دون ان يكون الشريك الآخر هو الشريك الفلسطيني. عندما أدركت الموضوع على هذا النحو، بدأت، منذ أواخر العام ١٩٨٨، وبصورة اكثر الحاحاً بعد تشكيل الحكومة، العمل باتجاه طرح مبادرة تحوّلت الى قرار حكومي يحاول تركيز «العنوان الفلسطيني» بسكان المناطق [المحتلة]. وتكمن المشكلة في كيفية الوصول الى بداية المسار السياسي. وهذا يعني انتخاب ممثلين فلسطينيين من قبل سكان المناطق [المحتلة]، ومن بين صفوفهم. ان بقاء مبادرة السلام التي طرحتها الحكومة، او سقوطها، يعتمد على هذا الامر بالتحديد. هذا هو المسار. ومع ذلك، لا أشك، اليوم، اطلاقاً، في انه حتى لو اتى [الرئيس حسني] مبارك باقتراح لعقد اجتماع للوفود، وليس مجرد نقاط عشر، فهو، أيضاً، لا يدّعي لنفسه تمثيل الفلسطينيين. ان ما يقترحه علينا، ضمن شروط محددة، هو عقد لقاء فلسطيني ـ اسرائيلي، اي جعل الفلسطينيين شركاء في حل القضية. ويستطيع الاردن، أيضاً، الانضمام الى المسار السياسي، ولكن فقط بعد ان يبدأ مسار مشابه اسرائيلي ـ فلسطيني. ذلك هو الواقع الذي تواجهه اسرائيل خلال الفترة الزمنية الراهنة على الاقل، وبدون محاولة التنبؤ بما سيحدث خلال سنوات، وأنا لا اتحدث بالتأكيد عن شهور. ولا يغير من الامر شيئاً ان يكون ذلك نتيجة فرص ضائعة في السابق، او نتيجة اخطاء ماضية. الحقيقة القائمة، اليوم، هي ان الشريك الوحيد الذي ربما تستطيع معه اسرائيل السير في مسار سياسي هو الفلسطينيون، اي، في اعتباري، فلسطينيو المناطق [المحتلة]. انهم ـ حسب قولهم لنا ـ يعتبرون انفسهم مسيّري النضال الفلسطيني. وهذا صحيح، في اعتقادي. وان يكون العرب في «ارض ـ اسرائيل الانتدابية» هم حملة لواء النضال ومسيّروه لأمر لم يحدث منذ الخامس عشر من أيار (مايو)

١٩٤٨. ففي الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، سلّموا مسؤولية الصراع لجيوش الدول العربية؛ واستمر ذلك الوضع لفترة طويلة. أمّا في هذه المرحلة، فهم الذين يعيشون الضنك، وهم الذين يريدون رؤية الضوء، ولكنهم غير قادرين على ان يقطعوا روابطهم بالعالم العربي الواقع تحت تأثير الفلسطينيين في الخارج. وبالتالي، فان المشكلة تكمن في كيفية التوصل الى وضع يمكن من خلاله، وبواسطة حوار مسبق، الدخول في عملية الانتخابات، بهدف احراز تقدم في المسار بأكمله.

كوهين: لقد عرضت وضعاً آثرت فيه حكومة اسرائيل، او الزعامة الاسرائيلية، وانت من ضمنها، التصدي للمشكلة الفلسطينية من خلال الدول العربية. ورأينا، الآن، ان ذلك السبيل كان ملتوياً... وها نحن، اليوم، قرّرنا الموافقة على التباحث معهم.

رابين: لسنا مقررين، بل مضطرون الى ذلك.

كوهين: أصل، الآن، الى هذه النقطة بالذات. لم يحدث هذا بارادتنا ورغبتنا، بل للضرورة. والحال، الآن، انهم الشريك الآخر. والسؤال الذي أوجهه اليك الآن، ويهمني الاستماع الى رأيك الشخصي في الاجابة عنه، هو ألا ترى في هذا الاكراه فائدة، بحيث يجب التعامل معه بدون أي ابطاء؟ وبكلام أوضح، ألا تخشى من اضاعة هذه الفرصة ايضاً، حيث ان مجمل المعطيات، اليوم، يسمح بالتوصل الى حل؟

رابين: اني أرى جانب الالحاح في الموضوع، ولكني لا اقيسه بمعيار الشهور. ولا أرغب، أيضاً، في تحديد مواعيد زمنية؛ اذ عندما يشعر الطرف الآخر بأنك تحسّ الحاح المشكلة تنخفض قدرتك على المساومة. لذلك، يجب التصرف بصورة متوازنة، ومعرفة الامر الذي تبحث فيه. وما أبحث فيه هو جوهر مبادرة السلام. التقدم على مراحل. اظهار النَفَس الطويل والقدرة على الصمود في مواجهة العنف في المناطق [المحتلة]؛ في مواجهة الانتفاضة؛ وعدم اضاعة الفرص؛ وفي الوقت عينه، عدم خلق أجواء، بأي حال من الاحوال، قد تسيء الى القدرة على الصمود في صراع متواصل؛ حيث ان ذلك من شأنه اضاعة الفرص. والمقصود هو التوازن ما بين ادراك الحاجة الى حل المشكلة الفلسطينية، ضمن الظروف القائمة، وعدم السماح للوقت بأن يمر لمجرد أننا نرغب في اضاعة الوقت، وبين البرهنة على قدرتنا على الصمود والصبر والنفس الطويل، بهدف التوصل الى الفرصة المناسبة.

كوهين: ان سياستك تخفي في طياتها تناقضاً داخلياً. من جهة، كنت أعلنت، حتى قبل مبادرة الحكومة، عن ان الحل هو حل سياسي؛ ومن جهة اخرى، انت تدّعي باننا يجب ألّا ندخل في مصيدة الزمن الضاغط؛ وهناك، أيضاً، مشكلة الوسائل التي تستخدمها، أو تضطر الى استخدامها، من أجل منع العنف، أو من أجل البرهنة على النفس الطويل. ان هذه الوسائل تخدم، الى حد معيّن، غايتك السياسية. ولكن، في حالة تجاوز ذلك الحدّ، فانها قد تسد الطريق أمام أية خيارات أخرى، أي اضاعة الوقت، وهو ما لا تريده. كما انك لا تريد احداث جروح لا تندمل لدى الشريك الآخر، الفلسطينيين؟

رابين: اني لا ارى أي تناقض داخلي. اني صادق مع نفسي ومع المسار الموازي. بل وعلى العكس، اني اعتقد بأن الواحد منهما يكمل الآخر؛ أي الاستعداد للتوجه الى مفاوضات مع سكان المناطق [المحتلة] واستخدام الوسائل اللازمة ضد العنف. ولو كان القانون يسمح لي بذلك، لكنت اتخذت المزيد من الاجراءات بصدد أمور عدة، على أساس وجهة نظر فردية، لا جماعية.

لقد عرف [الرئيس انور] السادات، الذي استعاد كرامته في حرب يوم الغفران، كيف انتهت تلك الحرب؛ وأدرك أنه لن يستطيع، بواسطة القوة، احراز أي شيء آخر الى جانب استعادة الكرامة. وما أريده هو جعل الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] يدركون، بالمقدار عينه، ان الحل لن يكون الّا على طاولة المفاوضات، وأنهم لا يملكون أية فرصة للحل مع استمرار العنف. وبالتالي، فان الامر لا يعني عدم وجود أي تناقض فحسب، بل اني أرى تكاملاً بين كبح العنف والاستعداد للتفاوض.

كوهين: اذا كانت استعادة الكرامة الفلسطينية أمراً هاماً، ألا يهم، أيضاً، عدم الاساءة الى كرامتهم.

رابين: لا أعتقد بأن الغالبية من الجنود الاسرائيليين وقيادة الجيش الاسرائيلي والحكومة تشعر بالسعادة ازاء طابع المواجهات اليومية؛ بل اني اقول أكثر من ذلك: انهم، جميعاً، يشعرون بالضيق، نتيجة تلك المواجهات، وملاحقة الاولاد، وأحياناً التصدي للنساء. ولكنهم يدركون أنه لا مناص. اننا لا نستطيع، بدون استخدام هذه الوسائل، كبح التوجّه نحو

القوة لديهم، ودفعهم، ضمن شروط معقولة، الى المجيء الى طاولة المفاوضات. اننا، باستمرار، نجري استفتاء داخل وحدات الجيش الاسرائيلي؛ ويوجّه السؤال الى الجنود عن الموقع الذي يرغبون في قضاء خدمتهم العسكرية فيه: على الحدود اللبنانية، في المنطقة الامنية [في جنوب لبنان ـ الشريط الحدودي]، ام في المناطق [المحتلة]؟ ويأتي الجواب بنسبة ٨٠ ـ ١٠٠ بالمئة: لبنان. هناك، كما يقولون، يشعر المرء بأنه جندي. أمّا في المناطق [المحتلة]، فلا. ولكن تلك هي مسؤوليتي في أن أنقل اليهم ضرورة تنفيذ المهمة، على الرغم من الازعاج الذي يرافق ذلك.

كوهين: هل ينتابك احساس بأنك صاحب رسالة فيما يتعلق بعدم اضاعة الفرصة للحوار مع عرب المناطق [المحتلة]؟

رابين: من الواضح انه ينتابني احساس بأني صاحب رسالة. وهذا هو شعوري، أيضاً، ضمن عملي كوزير للدفاع، ازاء جميع المهمات. وضمن الظروف الحالية، ومع اقتناعي بضرورة التوصل الى السلام مع الفلسطينيين ومع الدول العربية، وبما ان ذلك هو، اليوم، الخيار الواقعي، فمن المؤكد ان أشعر بذلك الاحساس.

كوهين: كنت ارغب في التحدث في العمق اكثر، وفي التطرق الى موقفك العام حالياً وقراءتك لخارطة الوضع السياسي.

رابين: لا أعرف كيف أجيب عن موقفي العام؛ اذ ان كل ما استطيع قوله يعبّر عن موقفي، وعن احساسي الشخصي. وهذا ما قصدته.

[نقلاً عن **دافار**، ٢٩/٩/١٩٨٩]

◇
◇ ◇

شامير: السلام حلم

[اجرى «ملحق دافار الاسبوعي» مقابلة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، تضمّنت مواقفه السياسية من عملية السلام، وشروط تحقيقها. وهذه مقتطفات من المقابلة]

• اننا في بداية وأوج مسار سياسي. كيف ترى المرحلة الحالية للتحركات السياسية، بعد مبادرة مبارك وعلى خلفية خطتك وخطة وزير الدفاع، اسحق رابين ؟

○ بالنسبة الي، هناك، في الحلبة السياسية ذات الصلة بنا، فقط مبادرة السلام التي اقرّتها الحكومة الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩. واستطيع القول ان أساس تلك المبادرة محاولة جريئة جداً للاقتراب من تسوية النزاع. وعندما يتحدثون عن المبادرة، يتحدثون عن بند واحد فقط، ولا يذكرون البنود الاخرى، التي لا تقل اهمية؛ فالجميع يسلط كامل الانتباه على البند الرابع، المتعلق بالمفاوضات مع عرب [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة [المحتل]، التي هي جزء من النزاع. ولكن اذا توصلنا الى تسوية النزاع مع الفلسطينيين ولم نغيّر طابع العلاقات القائمة بيننا وبين الدول العربية، فلن نحقق أي شيء.

• أليس هذا مساراً يفترض ان يحصل من تلقاء ذاته بعد حل القضية الفلسطينية ؟

○ لا أعرف كيف ستنظر سوريا الى المسألة، في الوقت الذي تعارض كل محاولة لأية مفاوضات هدفها السلام مع عرب [الضفة الفلسطينية المحتلة]؛ وكذلك كيف ستنظر ليبيا الى الموضوع. ومن يدري، ايضاً، ما الذي ستكون عليه الاوضاع بين الدول العربية المختلفة؟ ولذا، فان لهذا الامر [أي السلام مع الدول العربية] الاهمية ذاتها، وربما هو الاهم. اني أقول:

لو نجحنا في ان نتوصل الى تغيير ما، حتى لو لم يكن بعيد المدى [في العلاقات] مع الدول العربية، فان ذلك كان سيؤثر، أيضاً، على العرب الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، لو قررت، اليوم، دولة عربية، أياً كانت، صغيرة أم كبيرة، اقامة علاقات معنا، حتى لو لم تكن رسمية، أي على غرار دول شرق اوروبا، لكان لذلك اثر عظيم أيضاً على السكان في اسرائيل، وايضاً على السكان العرب. فهذا كان سيثبت ان السلام ممكن وفي متناول اليد.

● **ألا تحاول بذلك تجاوز المشكلة الاساسية ؟**

○ لا أرى الامر هكذا. ان جزءاً من المشكلة هو النزاع بيننا وبين العالم العربي، الذي لم يقرر، بعد، القبول بنا والتسليم بوجودنا، وهذه حقيقة. انني أذكر، عندما كنت في آخر زيارة لي لاسبانيا، وتحدثت مع رئيس حكومتها، فيليب غونزاليس، انه قال لي ان لبلاده علاقات ودّية مع معظم الدول العربية، وتقريباً كل واحد من [زعمائها] يقول له عملياً انهم معنيون بالتوصل الى السلام. قلت له: اذا كان الامر كذلك، فلماذا يكتفون بالهمس في أذنيك في هذا الامر؟ لماذا لا يعلنون عن ذلك في مؤتمر الرباط ؟ [لماذا لا يقولون] نحن لا نتفق معكم في الشأن الفلسطيني، ولكننا معنيّون بالسلام. هناك دول كثيرة في العالم لا تتفق معنا في الشأن الفلسطيني، ومع ذلك، فان ذلك لا يحول دون اقامة علاقات رسمية معنا. وكان صعباً على السيد غونزاليس الرد على ذلك. لقد قال لي: ارجو ان تفهم ان الفجوة بين الكلمة والفعل كبيرة جداً عند العرب، وأي منهم لن يجرؤ على التفوّه بأي شيء اذا لم يكن مدعوماً من الجميع. هنا المعضلة. وأنا لا اتجاهلها. ولكن هل هذا يعني انه لا يجب ان نواجهها؟ فالقضية الفلسطينية هي قضية صعبة، ومعقّدة، ومركبة، ونحن نرى ذلك. فعندما نتحدث مع مختلف الناس منهم [أي الفلسطينيين]، فانهم يصلون فوراً الى الجوهر: لمن هذه البلاد؟ أهي لنا أم لكم؟ وهذه مشكلة لا يمكن حلها بمناورات شكلية. اني أقول: صحيح هناك نزاع قديم جداً؛ وهناك طريقان لمواجهة المشكلة، امّا بواسطة المجابهة، او بواسطة المفاوضات؛ ونحن، من جهتنا، نفضّل المفاوضات. اذن، تعالوا نتفاوض. والطريق الوحيد، عندما تكون هناك مشكلة معقّدة الى هذا الحد، هو البدء بالمفاوضات قبل أي شيء آخر، دون الاعلان، مسبقاً، عن محطته النهائية وعمّا ستكون عليه النتيجة في نهاية المطاف. فمن المحتمل ان تدور المفاوضات سنوات؛ ولذا، يجب تركيز كل الجهود للبدء بالحديث من خلال، وعلى أساس، اتفاق واحد على الاقل، وهو ان الطرفين معنيّان بالتوصل الى حل سلمي. فاذا لم يكن هناك اتفاق بهذا الشأن، فلا معنى للبدء بالمفاوضات. لنفترض ان العرب اتوا الى مفاوضات كهذه، وسواء أكانوا دولاً أو شخصيات محلية؛ ففي كل حال يجب ان يكونوا مصممين في رأيهم على التوصل الى حل. فمن جانبنا، ليس هناك شك في ذلك، وهذا هو جوهر المبادرة: الدخول في مسار المفاوضات، من اجل التوصل الى حل سلمي.

● **ولكن بالضبط، وعلى خلفية اقوالك، نود ان نفهم لماذا تصرّ على وجود مبادرة اسرائيلية فقط ؟ فهل رد مبارك، الذي هو، عملياً، ردّ نحن طلبناه منذ لحظة ظهور الخطة الاسرائيلية، ليس جزءاً من مبادرة السلام الاسرائيلية تلك التي تتحدث عنها ؟**

○ لقد قلت، بوضوح، انني ارحّب بمساهمة مبارك. قلت ذلك بشكل لا لبس فيه؛ وذلك لأننا قلنا، في مبادرتنا السلمية، ان الدول التي كان لها ضلع في كامب ديفيد تتحمل، قبل غيرها، مسؤولية خاصة. ولذا، فان عليها ان تشارك، وبخاصة في الجهد المبذول لتسوية المشكلة بالطرق السلمية. أنا لا أقول لمبارك: لا تتدخل. فليساعد؛ ولكن دون ان يعرقل. ان ما يزعجني، في هذا الوقت، في أسلوبه، هو ان ما تفعله مصر، او ما يفعله مبارك، يبدو من خلال التوافق القاطع في الرأي والتماثل القاطع مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويقول ذلك وزير الخارجية المصرية، بوضوح، وأنا لم اسمع من مبارك بوضوح انه في كل ما يتعلق بالنزاع مع اسرائيل والقضية الفلسطينية، انه لن يخطو أي خطوة، مهما كانت صغيرة، دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا، نحن نصل الى لغم معيّن، نظراً الى اننا قلنا، في مبادرتنا، اننا لن نتفاوض مع م.ت.ف. وما يستدل من ذلك اننا لن نسير الى حلول مقبولة من م.ت.ف. وعندما ينطلق مبارك ومصر مسبقاً من خلال الافتراض انهم لن يفعلوا شيئاً غير مقبول من م.ت.ف. فعندها ليس هناك ما يمكن ان نتحدث بشأنه، الّا اذا غيّروا من نظرتهم الى م.ت.ف. وعلى ماذا كان الاجماع حول مبادرتنا، وعلى ماذا كان يرتكز أملنا؟ ان يأتي يوم، يأتي فيه عرب [الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين] لاجراء مفاوضات معنا ويشاركون في المبادرة. لقد قلنا، وزير الدفاع قال ذلك غير مرة، انه سيأتي اليوم الذي ييأس فيه

عرب [الضفة الفلسطينية] وغزة [المحتلين] من الانتفاضة، ويتوصلون الى استنتاج ان هذا العنف لا يقربهم، ولا ميليمتر واحد، من اهدافهم، وانها تجلب لهم فقط المعاناة والضحايا، وانها لن تحرك اسرائيل عن مواقفها ايضاً. من هنا، يجب ان ييأسوا من الانتفاضة... لذلك، سيتوصلون الى استنتاج ان الطريق الوحيد للتقدم هو بواسطة المفاوضات مع اسرائيل. فاسرائيل لا تبغي ابادتهم. انها تفتش عن طريق لتسوية النزاع بالطرق السلمية. وسيقولون لأنفسهم هيّا نتحدث مع اسرائيل. ان ما يقترحونه، اليوم، هو العكس تماماً: تحويل الانتفاضة الى نجاح كبير، وتحويل م.ت.ف. الى منتصر يتوقع منه الخلاص؛ العكس القاطع للاتجاهات الحقيقية لمبادرة السلام. وهذا الامر سوف يحول دون تحقيق اهداف المبادرة الاسرائيلية. من سيكون اعضاء الوفد؟ رافعوا لواء الانتفاضة؟

• بعد ثلاثة شهور يصبح عمر الانتفاضة سنتين، فما هو تقديرك لقدرة السكان في المناطق [المحتلة] على الصمود ؟

○ حسناً، لنقل انتفاضة، مع انني لا أحب هذا المصطلح.

• أي مصطلح تفضّل ؟

○ العنف وأعمال الشغب. على كل حال، لا يتوجب علي تقدير قدرتهم على الصمود. فأنا لا يتوجب عليّ ان اشجعهم، ولا يجب ان نعطي لأنفسنا تقديرات. فأنا لا اعتقد بأن سنتين، أو حتى اكثر من ذلك، هما برهان على قدرة على صمود لا نهاية له. يجب ان نأخذ في عين الاعتبار ان هذه المجموعة السكانية ليس لديها مطالب كثيرة. وفي مطلق الاحوال، مطالبها أقل بكثير ممّا هو قائم في المجتمعات الغربية. ويجب، أيضاً، ان نأخذ في الحسبان ان دولة اسرائيل لا تستخدم كل الوسائل الممكنة لقطع دابر هذه الظاهرة. لدينا قيود في مكافحتنا لهذه الظاهرة، قيود داخلية ـ اخلاقية وقيود دولية ـ سياسية. اننا ندير القتال من خلال الأخذ في عين الاعتبار هذه القيود، وهذا يعطيهم نَفَساً أطول. ولكن، الى جانب ذلك، فكلما تواصل الامر، يرون ان اسرائيل بامكانها التعايش مع هذا الوضع. فاذا كانت اسرائيل على قناعة، طوال الوقت، بأنه لا يمكنها تقديم تنازلات، او الرضوخ لمطالب هذه الظاهرة، فانها ستواصل الصمود في هذا القتال، وهذا يمكن ان يستمر لوقت طويل جداً. اننا الأقوى، وهم الذين يعانون. ولذا، فسوف يتوجب عليهم التوصل الى استنتاج انه لا يمكن الحصول على أي شيء من اسرائيل بواسطة العنف. واودّ ان أضيف شيئاً آخر في هذا السياق: واضح لي، كالشمس، انه اذا بدأت أية مفاوضات وفقاً لمطالب المصريين ورجال م.ت.ف. المعنيين بذلك، فالانتفاضة سوف تتواصل. وهي لن تتوقف الى حين انجاز مطالبهم بكاملها، أي الى حين اقامة دولة فلسطينية. انهم سوف يعتبرون مجرد بدء المفاوضات في هذا الاطار انتصاراً للانتفاضة.

• على كل حال، هناك انطباع اننا في مسار سياسي، والانطباع هو اننا نتعنّت ازاء بنود ونضع شروطاً مسبقة... لماذا لا نرى في رد مبارك، المعروف بالنقاط العشر، موقفاً أولياً للجانب الآخر في المفاوضات ؟

○ لقد قلنا، وحدّدنا، في الحكومة، اننا سوف نتحدث بشأن تفاصيل تطبيق المبادرة، بعد ان يوافق الطرف الثاني، العرب والفلسطينيون، على مبادىء كل مخططنا (هذا تعبير مألوف لدى رابين). لذا، أقول: هذه ليست شروط مسبقة. هم يقولون هيّا نتحدث عن الانتخابات؛ ولكن، قبل ذلك، يجب ان يقرّروا اذا كانوا ينظرون الى الانتخابات نظرتنا اليها، وان الهدف منها بالنسبة الى من سيجرون المفاوضات معنا، هو ان تجرى تلك المفاوضات على مرحلتين: المرحلة الاولى اقامة حكم ذاتي لبضع سنوات؛ والمرحلة الثانية مفاوضات حول الحل الدائم دون شروط مسبقة. فاذا كانوا يوافقون على هذه المبادىء، يصبح هناك معنى للتحدث عن تفاصيل تطبيق مبادرتنا. نحن لا نريد التحدث عن الحل الدائم. فكلما تحدثنا أكثر عن الحل الدائم، كلما اجّلنا المفاوضات أكثر. ان جلّ الجهد يجب ان يكون اليوم بدء المفاوضات؛ والمشكلة تكمن في ان العرب يريدون معرفة ما ستكون عليه النهاية؛ وبذلك نخرّب كل الموضوع؛ وبهذا نشوّش كل الموضوع.

• هل تتحدث بالشكل الذي تتحدث به الآن، بسبب الضغوط التي تمارس عليك داخل الليكود؟ الى هذه المرحلة كان هناك تعاون بينك وبين وزير الدفاع، وقد تغيّر الوضع، وفي خلفيته وزراء الاشتراطات وقرارات مركز الليكود ؟

○ ان مسألة الاشتراطات هي موضوع للتندر والمزاح. فأنا لا أتأثّر بأمور كهذه. فالجميع يعلم بأنني منيع ازاء أطراف أكثر قوة من تلك التي ذكرت. ولكن لنعد الى صلب الموضوع. فالتوافق في الرأي بيني

وبين وزير الدفاع كان، حتى الآن، كاملاً. فكلانا كان يدرك انه من حزب المعراخ وانني من حزب الليكود، وكنّا نعلم بأنه، في مرحلة معيّنة، ولنفترض عند دخولنا الى محادثات ومفاوضات بشأن الحل الدائم، من المحتمل جداً ان تفترض طرقنا. ولكن في الطريق الى المفاوضات بشأن تنظيم الحياة في المنطقة اليوم، والى حين الانتقال الى المرحلة الوسطى، بامكاننا السير معاً. الآن، كيف أطل برأسه، فجأة، الشقاق بيني وبين وزير الدفاع؟ لقد حصل ذلك بواسطة اقحام الموضوع الذي لا يمكننا السير اليه معاً؛ اننا نعارض مفاوضات مع م.ت.ف. لأن المسعى والطموح الاساسي لهذه المنظمة والحدّ الأدنى لمطالبها هو اقامة دولة. ونحن لا نستطيع السير معاً، لأنه جرى هنا اقحام صيغة مبادلة الارض بالسلام. وهذا أمر يتعلق بالحل الدائم؛ فهذا لا يتعلق بذلك الجزء من الطريق الذي يمكننا ان نقطعه معاً. انني على استعداد لمواصلة السير معاً، وليس فقط انني على استعداد لذلك، بل اعتقد بأن ذلك امر حيوي. فأنا لا أرى أي ضرورة، ولا أي مبرّر، لحل الحكومة، اذا سرنا وفق المسار الذي حددناه معاً، ومن خلال توافق كامل، ودون ان نقفز الى المراحل ذات الصلة بالحل الدائم. والآن، اؤكد مرة اخرى، ان ليس هناك أية ضغوط داخل الليكود تجعلني أغير مواقفي وآرائي. لم أفعل ذلك في حياتي في كل ما يتعلق بالمواضيع القومية التي تمسّ شعب اسرائيل.

• ومع ذلك، فوزراء «الاشتراطات» يتحدثون، في المقابلات الصحافية، عن «نصب كمين لرئيس الحكومة»، فعلى الاقل استخدم هذا التعبير واحد منهم ؟

○ هذا مزاح. هذا فعلاً دعابة. ليس لهذا أية صلة، ولم أسمع بذلك، وهو لا يعنيني اصلاً. اني موالٍ لطريقي وللطريق الايديولوجية والفكرية لليكود، لتلك الحركة التي أعمل فيها منذ سنوات كثيرة. وأنا لست بحاجة الى ضغوطات وتعليمات وتوجيهات أي كان. انني، دائماً، على استعداد لخوض الجدل، لكنني أنا الذي اقرر مواقفي وفقاً لادراكي وبالتشاور مع زملاء. وعلى العموم، فمع الزملاء الذين اتشاور معهم، هناك، دائماً، اتفاق في الرأي.

• هل كان في أقوالك، بشأن السير معاً مع وزير الدفاع كما بدا لنا، نغمة احساس بخيبة الأمل منه ؟

○ اريد ان استبعد من مجموع الاعتبارات العامل الشخصي. أنا لست في مغامرة غرامية مع رابين؛ فالتوجه سياسي. فقد سرت، وأسير، مع وزير الدفاع، لا لأني احبه، ولا لأنه يلقى استحساناً لدي، بل بسبب التوافق في الآراء، وبسبب خط عمل معيّن. انني اعتقد بأن هناك قيمة عظمى للوحدة الوطنية، التي معناها، وتعبيرها السياسي، اليوم، هو حكومة الوحدة... ووزير الدفاع هو الشريك الاساسي الذي يمثّل حزب العمل في هذه المواضيع التي نتحدث فيها، دون ان يعني ذلك التقليل من شأن وقيمة وزراء آخرين. لهذه الاسباب أسير معه. لا استطيع ان اتحدث عن خيبة أمل. انني أرى في موقف رابين انحرافاً معيّناً، وسوف أكون سعيداً جداً اذا انحرف عن هذا الانحراف.

• هل تعتقد بأن هذا الانحراف يهدد استمرار ولاية الحكومة ؟

○ بالتأكيد. يتوجب علينا، في الايام المقبلة، ان نقرر ماذا نفعل. واذا تعذّر الاتفاق، فمن المؤكد ان استمرار الحكومة سوف يتعرّض للخطر.

• بكلمات أخرى، هل نحن نقترب من اللحظة، حيث المواجهة الايديولوجية التاريخية بين حركة العمل وحركة حيروت، في موضوع تكامل البلاد، تبلغ أوجها ؟

○ نحن لا نقترب. اني أقول ان هذا لا يزال بعيداً. فهذه المرحلة سوف نصلها عندما نجري مفاوضات بشأن الحل الدائم.

• هل تؤمن بأن من الممكن، في المستقبل، التوصل الى تفاهم و تجانس مع العرب ؟

○ أنا لا اتوقع تجانساً. فالسلام مسار. وأنا لا أؤمن بأن من الممكن الوصول اليه بضربة، بخطوة واحدة. فالأمر يستوجب السير على مراحل، ويستوجب توجهاً ايجابياً ومتقدماً. عندها نسير على طريق المراحل. في هذه اللحظة، يبدو الامر لي بعيداً. فالسلام حلم في هذه اللحظة. الحقيقة ان ما يحصل بيننا وبين مصر ليس سلاماً. هذا وضع، بلا شك، أفضل من علاقات العداء. ولكن هذه مرحلة. لدينا معاهدة سلام، وفيها تعهّدنا والتزمنا الكثير من الامور. هناك، لا يفون بكل تلك الالتزامات؛ ويكفي ان نلقي نظرة على الاعلام المصري لكي نرى اننا ما زلنا بعيدين من السلام. ولكن هذا مسار يجب التقدّم فيه. ولذا، فالمبادرة، أيضاً، مبنيّة بشكل يدخلنا الى مسار يستغرق بضع سنوات، ولكن يجب ان نبدأ، ونواصل السير.

[نقلاً عن **ملحق دافار**، ٢٩/٩/١٩٨٩]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٨/١٩٨٩ الى ١٥/٩/١٩٨٩

١٩٨٩/٨/١٦

• شهدت فلسطين المحتلة اضراباً شاملاً، شمل مرافق الحياة كافة، تكريماً للذكرى السنوية الاولى لشهداء مجزرة «انصار ـ ٣»، وتضامناً مع الاسرى والمعتقلين ودعوة الى غلق المعتقلات، كما جاء في البيان الرقم ٤٤ للقيادة الوطنية الموحّدة. وتميّز اليوم بعنف الصدامات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، واستبسال المواطنين في التصدي للاحتلال والاشتباك بالأيدي مع جنوده (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/٨/١٩٨٩). من جهة أخرى، جدّدت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة رفضها مشروع الانتخابات الاسرائيلية، في الاراضي المحتلة، ووجهت تحذيراً جديداً في شأن اللقاءات بين الشخصيات الفلسطينية والاسرائيلية في المناطق المحتلة. وناشدت القيادة الموحّدة، في بيانها الرقم ٤٤، المواطنين بـ «عدم القيام بتصفية أي عميل من دون قرار مركزي من القيادة العليا أو لا يتوفر حوله اجماع وطني، وقبل ان يتمّ تحذيره مسبقاً واعطاؤه فرصة للتوبة» (**الحياة**، لندن، ١٧/٨/١٩٨٩).

• اطلع رؤساء تعاونية «ايغد» سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، الذي قام بجولة على منشآت الشركة في تل ـ أبيب، على ان ما يزيد على ثلاثة آلاف باص تابعة للتعاونية تضرّرت خلال الشهور الـ ٢١ من عمر الانتفاضة في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٧/٨/١٩٨٩).

• أفادت المعطيات التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، والتي تستند الى تقويمات مرحلية، بأن عدد العاطلين عن العمل، في الربع الثاني من العام ١٩٨٩، بلغ ١٥٠ ألف شخص يشكلون ٩,٥ بالمئة من القوة العاملة المدنية (من سن ١٥ عاماً فما فوق)، في حين بلغ في كانون الثاني (يناير) ـ آذار (مارس) من هذا العام ٨,٣ بالمئة فقط (**دافار**، ١٧/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/١٧

• كمنت قوة من جنود الاحتلال الاسرائيلي، قرب قرية اذنا، للسجين الهارب من سجن الخليل، شادي درويش، من بيت جالا، واطلقت النار عليه. وكان الشهيد درويش اتهم بقتل احد افراد الشرطة العرب في بيت جالا، في آذار (مارس) الماضي، وبالقيام بأعمال أخرى، واعتقل في نيسان (ابريل)، وهرب في الشهر التالي لاعتقاله وطورد حتى استشهاده. من جهة أخرى، أغلقت سلطات الاحتلال مدارس الضفة لأيام عدة، بحجة قيام الطلاب برشق حجارة؛ كما فرضت نظام منع التجوّل على مخيمي قباطية وعسكر (**الاتحاد**، ١٨/٨/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تعليقاً على تصريح لنظيره السوري، مصطفى طلاس، في شأن نوايا سوريا السماح لفدائيي «فتح» بالعمل من داخل الاراضي السورية ضد اسرائيل: «لا أعتقد بأن السوريين سوف يسمحون بأي نوع من النشاط الفدائي من داخل أراضيهم ضد اسرائيل على طول الخط الفاصل بيننا وبينهم، لأن هذا يعتبر خرقاً خطيراً لاتفاقية فصل القوات، والسوريون يدركون جيداً كيف يكون الرد الاسرائيلي. ولهذا، أقترح عدم أخذ هذا الكلام على محمل الجد» (**معاريف**، ١٨/٨/١٩٨٩).

• أفاد بيان رسمي، أُصدر في ستوكهولم، بأن وزراء خارجية الدول اعضاء مجلس الدول الاسكندنافية المجتمعين في ايسافجوردو (ايسلانده)، عبّروا عن تأييدهم لاجراء انتخابات ديمقراطية، وحرة، في الاراضي المحتلة، «بمشاركة الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية». وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم تحقيق تقدم على صعيد الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ودعوا الى «قيام اتصالات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. من أجل تبديد عدم الثقة المتبادل» (**الحياة**، ١٨/٨/١٩٨٩).

• اعتقل يهوديان يحملان جنسية أجنبية، في مطار بن ـ غوريون، بتهمة محاولتهما تهريب ١,٥ مليون دولار نقداً الى اسرائيل. وتشك الشرطة في ان هذا المبلغ الضخم مخصّص لأوساط وطنية في المناطق المحتلة، من أجل تمويل الانتفاضة (**معاريف**، ١٨/٨/١٩٨٩).

١٨/٨/١٩٨٩

• استشهد طفل فلسطيني رضيع عمره شهر ونصف الشهر برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال مواجهة وقعت في قرية الزوايدة، وأصيب خمسون مواطناً، على الاقل، خلال المصادمات التي شهدتها مناطق مختلفة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في حين تمكّنت القوات الضاربة من تحطيم زجاج ٣٤ سيارة للاحتلال، خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية. من جهة أخرى، دعت القيادة الموحّدة المواطنين الى مقاطعة العمل في اسرائيل، احتجاجاً على القيود التي فرضتها على دخول الفلسطينيين للعمل فيها، وهي القيود التي تفرض على كل من يرغب في التوجه الى اسرائيل الحصول على بطاقة هوية ممغنطة (**الدستور**، عمّان، ١٩/٨/١٩٨٩).

١٩/٨/١٩٨٩

• عقدت، في بغداد، قمة ثلاثية ضمّت الرئيسين ياسر عرفات وصدام حسين والملك الاردني حسين. وتركّزت المحادثات على الوضع العربي، عموماً، والتصعيد العسكري الاخير في لبنان، خصوصاً. وافاد مصدر أردني بأن الزعماء الثلاثة بحثوا في المستجدات العربية، وان الرئيس عرفات عرض نتائج المؤتمر الخامس لـ «فتح» خلال الاجتماع (**الحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٨/١٩٨٩).

• مضى ثلاثة فلسطينيين جدد على درب شهداء فلسطين، وهم راضي محمود صلاح (٢٤ عاماً)، من قرية دار صلاح القريبة من بيت لحم، وأمجد جبريل الطويل (١٤ عاماً)، من البيرة، وشعبان احمد سكسك (٥٠ عاماً)، من مخيم رفح. وأفادت التقارير بأن خمسة فلسطينيين جرحوا بالرصاص، خلال مواجهات وقعت بين متظاهرين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في بيت لحم، أُصيب أربعة منهم برصاص أطلقه رجال مخابرات اسرائيليون انتحلوا صفة صحافيين، وأصيب الخامس برصاص الجنود الاسرائيليين (**الدستور**، ٢٠/٨/١٩٨٩).

• انتقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، موقف الولايات المتحدة الاميركية من القضية الفلسطينية، وقال انه يتسم بالانحياز الكامل الى جانب اسرائيل. واكد خلف، في حديث صحافي نشر في قطر، ان جلسة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الاخيرة، في تونس، لم تأت بجديد (**الاهرام**، القاهرة، ٢٠/٨/١٩٨٩). واضاف خلف، ان الولايات المتحدة رفضت اقتراحاً تقدّمت به م.ت.ف. يقضي باجراء محادثات بين اسرائيل ووفد من الفلسطينيين المقيمين خارج الارض المحتلة؛ كما تجاهلت كل افكار م.ت.ف. الاخرى في شأن اجراء انتخابات في المناطق المحتلة (**الحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٨/١٩٨٩).

• افاد مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بأن ارنس اجرى، في الآونة الاخيرة، سلسلة لقاءات مع شخصيات بارزة في المناطق المحتلة، ضمن اطر ضيقة، بهدف الحؤول دون تسريب مضامينها. ويبدو ان ارنس يخشى تسريب اخبار تلك اللقاءات، ممّا يسبب له مشاكل صعبة داخل الليكود (**دافار**، ٢٠/٨/١٩٨٩).

• نقلت حكومة اسرائيل، قبل حوالى شهر، احتجاجاً شديداً الى الولايات المتحدة ضد الاردن، بسبب سماحه للطائرات العراقية بالقيام بمهمات تصوير على الحدود الاردنية من داخل اراضيه (دافار، ٢٠/٨/١٩٨٩).

٢٠/٨/١٩٨٩

• استقبل ملك الاردن، حسين، في الديوان الملكي رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، والوفد المرافق له، في اطار زيارة عمل خاصة قام بها عرفات للاردن. وعقدت، في بداية المباحثات، جلسة ثنائية مغلقة بين عرفات وحسين، تلتها جلسة موسّعة ضمّت اعضاء الوفدين، الفلسطيني برئاسة عرفات والاردني برئاسة حسين، وتناولت المباحثات القضايا المطروحة على الساحة العربية، والقضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، والتحرك السياسي الفلسطيني، والوضع على الساحة اللبنانية (**الدستور**، ٢١/٨/١٩٨٩). وذكر عرفات انه بحث والملك حسين في سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية، وتنسيق الجهود الاردنية ـ الفلسطينية في شأن مسيرة السلام، في ضوء قرارات القمّة العربية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط

(**القبس**، الكويت، ٢١/٨/١٩٨٩). من جهة اخرى، قام الرئيس الفلسطيني بافتتاح مقر الصندوق القومي، في عمان، في حضور رئيس المجلس الوطني، عبدالحميد السائح، ورئيس الصندوق القومي، جويد الغصين (**وفا**، تونس، ٢١/٨/١٩٨٩).

• اوقف الاضراب الفلسطيني، احتجاجاً على فرض البطاقات المغنطة، انتقال العمال الفلسطينيين من قطاع غزة الى اسرائيل، في الوقت الذي تواصلت المجابهات في مختلف مدن وقرى ومخيمات الاراضي المحتلة. وانضم ثلاثة فلسطينيين جدد الى قافلة شهداء الانتفاضة، في حين جرح اكثر من ٨٥ آخرين. والشهداء الثلاثة هم: زياد محمد علي جوابرة (١٩ عاماً)، من مخيم العروب؛ وابراهيم عودة مقبل الجبالين (٢٤ عاماً)، من منطقة مشروع العيزرية؛ ووليد سليم شماس (١٥ عاماً)، من مخيم جباليا. من جهة اخرى، طعن شاب فلسطيني، بمدية، جندياً اسرائيلياً يدعى مردخاي كهانا، هو ابن شقيق الحاخام العنصري مئير كهانا (**الدستور**، ٢١/٨/١٩٨٩).

• قتل، منذ بداية العام الحالي، ٧١ فلسطينياً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومعتقل انصار ـ ٣، اتهموا بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية. وبذلك بلغ عدد المتعاونين الذين تمّت تصفيتهم، منذ بداية الانتفاضة، مئة متعاون تقريباً (**عل همشمار**، ٢١/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/٢١

• اعلن ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي الاضراب الشامل بمناسبة مرور عشرين عاماً على اشعال النار في المسجد الاقصى. يذكر ان يهودياً استرالياً، يدعى مايكل روهان، اشعل النار في المسجد الاقصى بتاريخ ٢٩/٨/١٩٦٩. وقالت اسرائيل، في حينه، انه معتوه؛ لكن زعماء مسلمين اكدوا انه يعمل لحساب السلطات الاسرائيلية. وهكذا امتنع الفلسطينيون عن الذهاب الى اعمالهم، وتوقفت وسائل النقل العام، وأغلقت المحال التجارية استجابة لدعوة القيادة الموحدة الى الاضراب في هذه المناسبة، في حين كثفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من تواجد قواتها في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع. واسفرت المواجهات التي وقعت، اليوم، عن جرح ٤٣ فلسطينياً (**الحياة**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

• قال بسام ابو شريف، ان لقاءات عدّة أُجريت بين رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وفلسطينيين ينتمون الى م.ت.ف. واضاف، ان شامير طرح مشروعاً لا يحمل عناصر جديدة، موضحاً ان شامير حمّل الفلسطينيين رسالة الى م.ت.ف. تتضمن امكان الموافقة على حق تقرير المصير لاحقاً. من جهة اخرى، قال المحامي جميل الطريفي، الذي اجتمع مع شامير قبل شهر تقريباً، ان أي محادثات مقبلة يجب ان تجرى مع م.ت.ف. ونفى الطريفي ان يكون قد تلقى تهديدات بسبب لقائه مع شامير (**الحياة**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

• التقى ستة من زعماء حركة «ناتوري كارتا» بسفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، وسلّموه رسالة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، تضمّنت طلباً بالعمل على اعادة كل البلاد الى الفلسطينيين. وأفاد الحاخام موشي هيرش، الذي يطلق عليه لقب «وزير الخارجية» في حركة ناتوري كارتا، ان الرسالة انتقدت، بشدة، مواقف الحاخام عوفاديا يوسف. وجاء فيها: «ان ميثاق اليهود يمنع، بشكل واضح، اقامة سلطة يهودية على فلسطين، ضد رغبة السكان الاصليين. كذلك ان انسحاباً جزئياً من المناطق التي تشكل فلسطين لن يؤدي الى احلال السلام» (**عل همشمار**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

• اعلن المؤتمر اليهودي العالمي في واشنطن، ان هنغاريا وافقت على السماح لليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل الانتقال جوّاً عبر بودابست. وتشير الموافقة هذه الى اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين اسرائيل وهنغاريا خلال بضعة اسابيع، وتنظيم رحلات مباشرة بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل في المستقبل القريب (**عل همشمار**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

• افادت مصادر امريكية مقرّبة من السفير الامريكي في تونس، روبرت بيلّترو، بأن التباعد في المواقف بين م.ت.ف. وواشنطن لن يؤدي الى قطع الحوار بين الطرفين، او حتى الى تجميده. واضافت المصادر، ان هذا النوع من الحوار يتطلب اعصاباً فولاذية ونفساً طويلاً، خصوصاً انه يتعلق بقضية معقدة وشائكة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/٢٢

• في مؤتمر صحافي عقده في عمان، هاجم رئيس

دولة فلسطين، ياسر عرفات، بعنف، الموقف الاميركي المنحاز، كلياً، الى جانب اسرائيل التي تنفّذ سياسة تجويع وقتل وتمييز ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. واكد عرفات ان الادارة الاميركية ما زالت تتجاهل، حتى الآن، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على الرغم من ان حق تقرير المصير هو العنصر الأول في الدستور الاميركي. واضاف: «انني، بصفتي رئيساً لدولة فلسطين، أوجه سؤالاً الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن رأيه في سياسة التمييز، وفي البطاقات الممغنطة التي تحاول سلطات الاحتلال الاسرائيلي فرضها على عمّال قطاع غزة المحتل» (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٢٢).

• مضى ثلاثة فلسطينيين جدد على درب شهداء الانتفاضة، هم ناصر خليل شاهين (١٧ عاماً)، ونجلاء فادي عباس (١٤ عاماً) التي استشهدت متأثرة بجروح اصيبت بها من قبل في مخيم عسكر قرب نابلس، ومها عواد ابو هدبة، اثر اصابتها برصاصة. وبذلك ارتفع عدد شهداء الانتفاضة الى ستة خلال يومين فقط من اسبوع يشهد تصعيداً ملحوظاً في المواجهات، واضراباً عمالياً شاملاً لاحباط خطة البطاقات الممغنطة التي تحاول سلطات الاحتلال فرضها على عمّال قطاع غزة، في محاولة للتأثير عليهم (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٢٣).

• افاد رئيس لجنة الانتخابات المركزية التابعة للهستدروت، جاك امير، ان عدد اصحاب حق الاقتراع في انتخابات الهستدروت يصل الى ١,٤ مليون شخص. وان ٥٠ بالمئة من ذوي حق الاقتراع هم من النساء (**دافار**، ١٩٨٩/٨/٢٣).

١٩٨٩/٨/٢٣

• وصل الى بغداد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، قادماً من عمّان، بعد زيارة للاردن استغرقت ثلاثة ايام، التقى خلالها ملك الاردن حسين، وأجرى مباحثات معه، تناولت مختلف القضايا الراهنة (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٢٣).

• انضمّ الى قافلة شهداء الانتفاضة المواطنان اياد عمر ابو كمال (١٨ عاماً)، من حي الشيخ رضوان في غزة، وجاد الله سيّد العكر (١١ عاماً)، من مخيم يبنا في رفح. من جهة اخرى، عمّ الاضراب الشامل بلدة بيت ساحور والقرى المجاورة لها، تلبية لنداء القيادة الموحدة باعلان الاضراب لثلاثة أيام، احتجاجاً على اعمال القتل الوحشية والممارسات الانتقامية اللاانسانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٨/٢٣).

• صرّح مصدر مسؤول في وفد فلسطين في الامم المتحدة بأن الاتصالات التي يجريها، حالياً، الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع قادة دول عدم الانحياز تستهدف انتخاب فلسطين نائباً لرئيس مؤتمر القمّة في بلغراد، وذلك بهدف تمكين م.ت.ف. من المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة بدعم سياسي وتعاون مع دول عدم الانحياز لتحريك عملية السلام، وتأييد قبول المنظمة عضواً كامل الصلاحية في الامم المتحدة (**الاهرام**، ١٩٨٩/٨/٢٤).

• عُلم من مصادر الشرطة التركية ان قنبلة انفجرت اليوم في مكاتب القنصلية الاسرائيلية في تركيا، في حيّ نيسانتازي، وسط اسطنبول. وقد وضعت القنبلة بين الطابقين، الثالث والرابع، وصدر عنها دوي قوي لدى انفجارها. ولم يعلن أي طرف مسؤوليته عن وضعها (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٢٤).

• زعم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قائلاً لعضو الكونغرس الاميركي، بيل بكسون، «ان قرار م.ت.ف. بعدم السماح للفلسطينيين في المناطق المحتلة باللقاء مع القادة الاسرائيليين يشير الى ضعف المنظمة» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٢٤).

• في حين قال مسؤولون في م.ت.ف. ان المنظمة ترغب في مواصلة الحوار مع واشنطن، ليس من اجل الحوار بحدّ ذاته، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية «ان الولايات المتحدة تتوقع استمرار الحوار، وهو جزء من عملية جارية؛ ولكننا لا نتوقع احراز تقدم كبير خلال أي اجتماع يعقد بين الجانبين» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٨/٢٤).

١٩٨٩/٨/٢٤

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى صنعاء للبحث مع الرئيس اليمني الشمالي، علي عبدالله صالح، في سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية. وذكرت وكالة انباء سبأ ان عرفات سوف يستعرض، كذلك، الوضع في لبنان (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٢٥).

• استشهد المواطن الفلسطيني ناصر نبيل (١٥ عاماً) الليلة الماضية، في منطقة العيزرية، اثر تعرّضه لضرب مبرح على ايدي جنود الاحتلال الاسرائيلي؛

وأصيب اكثر من سبعين مواطناً، بينهم اطفال، خلال المواجهات التي تواصلت، بعنف وضراوة، في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين؛ كما اعتقل حوالى مئة مواطن في حملة اعتقالات تركزت في مخيم البريج، في القطاع، وبلدة عنبتا وقرى في منطقة طولكرم وضاحية البريد في القدس في الضفة الفلسطينية. وفي الوقت عينه، أيّدت المحكمة الاسرائيلية العليا قراراً بابعاد اربعة فلسطينيين، بحجة انهم من قادة الانتفاضة (**الدستور**، ٢٥/٨/١٩٨٩). من جهة أخرى، أعلنت مصادر اسرائيلية عن اختفاء تاجر الذهب شاؤول مشعاني (٤٢ عاماً)، من سكان بيت ـ يام، من ضواحي تل ـ ابيب. وتعتقد المصادر نفسها بأن مشعاني خطف (**الحياة**، ٢٥/٨/١٩٨٩).

• سعى محامون فلسطينيون الى تعبئة الرأي العام العالمي ضد اسرائيل لكي تغلق معتقل انصار ـ ٣ في صحراء النقب. واشار رئيس لجنة المحامين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، بهيج التميمي، الى قيام اسرائيل بقتل معتقلين في السجن المشار اليه، وتعذيبهم، وتجويعهم. ووصف انصار ـ ٣ بأنه جحيم مستعر. وناشد التميمي، في مؤتمر صحافي، ضمير البشرية والرأي العام الانضمام الى الحملة التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية، من اجل غلق المعتقل الرهيب نهائياً (**الدستور**، ٢٥/٨/١٩٨٩).

• تبيّن من استطلاع للرأي العام، اجراه معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب، ان ارتفاعاً ملحوظاً ظهر في عدد الذين يعتقدون بالتأثير السيء للتواجد العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة في الاخلاقية القتالية للجيش الاسرائيلي، وان هذا التطور السلبي حدث في اعقاب الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة (**دافار**، ٢٥/٨/١٩٨٩).

٢٥/٨/١٩٨٩

• ذكر مصدر رسمي يمني شمالي ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، غادر صنعاء في ختام زيارة استغرقت ٢٤ ساعة، التقى، في خلالها، الرئيس اليمني الشمالي، علي عبدالله صالح. واضاف المصدر ان المحادثات الفلسطينية ـ اليمنية الشمالية تناولت الوضع في العالم العربي، لا سيما في الاراضي المحتلة، والازمة اللبنانية (**الدستور**، ٢٦/٨/١٩٨٩).

• اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ان مئة وعشرين فلسطينياً من نشطاء الانتفاضة اعتقلوا خلال الايام الاخيرة، ضمن سلسلة عمليات دهم قام بها جنودها. وذكرت سلطات الاحتلال انها بدأت بتطبيق قرارها الخاص باعتقال الفلسطينيين ادارياً، لمدة عام. واشارت الى تصعيد ملحوظ في نشاطات الانتفاضة لمس في الآونة الاخيرة، وربطت بينه وبين انعقاد المؤتمر الخامس لـ «فتح»، في تونس، الشهر الماضي (**الدستور**، ٢٦/٨/١٩٨٩).

• قال مسؤولون بارزون في الادارة الاميركية، ان م.ت.ف. لا تزال مصرّة على انه لا يمكنها الموافقة على أية خطة اسرائيلية للانتخابات لا تؤمّن دوراً ومشاركة مباشرة لها في المفاوضات في عملية السلام؛ كما انها لا تزال تصرّ على حتمية وضرورة ان تؤدي عملية السلام، في النهاية، الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة (**الواشنطن بوست**، ٢٦/٨/١٩٨٩).

٢٦/٨/١٩٨٩

• استشهد مواطنان واصيب ستة وخمسون آخرون في المواجهات التي وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. والشهيدان هما حسن محمود ابو ناصر (١٥ عاماً)، من مخيم الشاطىء، ومحمد شعبان (٢٠ عاماً)، من مخيم جباليا. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية، نقلاً عن مصادر فلسطينية، ان فلسطينياً ثالثاً استشهد، بعد ظهر اليوم، خلال مواجهة مع جنود الاحتلال الاسرائيلي وقعت في دير السودان، قرب رام الله. فقد اصيب سميح حسن عجاج (١٧ عاماً)، اصابة قاتلة، في صدره، نقل على اثرها الى مستشفى رام الله، حيث اكد الاطباء نبأ استشهاده. من جهة اخرى، واصلت قوات الاحتلال، لليوم الثاني على التوالي، اعتبار مدينتي رام الله والبيرة والقرى المجاورة لهما مناطق عسكرية مغلقة؛ كما واصلت حصارها العسكري لبلدة بيتونيا، وفرضت حظر التجول على كفر نعمة، لليوم الخامس والعشرين على التوالي، وعلى عاورورة لليوم الثالث، وعاودت تطبيق الاجراء عينه على عين عريك ومخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا (**الدستور**، ٢٧/٨/١٩٨٩). من جهة اخرى، هاجم شبان الانتفاضة، بزجاجتين حارقتين، دورية اسرائيلية على بعد امتار من المنزل الذي استولى عليه وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في القدس، العام ١٩٨٧. وذكرت مصادر عسكرية ان جنود الدورية اصيبوا بجروح، جرّاء

مقذوف الاسيد الذي احتوت عليه الزجاجتان (**المصدر نفسه**).

• تظاهرت مجموعة من النساء على القاطع السياحي في ايلات، جاء قسم منهن من ايلات والقسم الآخر من كيبوتسات الضاحية، بالملابس السوداء، وهن يحملن شعارات كتب عليها باللغات، العربية والعبرية والانكليزية، «كفى للاحتلال» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٢٧).

• وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، خلال زيارته لكينيا، على اتفاق تعاون بين اسرائيل وكينيا التي اقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، في شهر كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي (**معاريف**، ١٩٨٩/٨/٢٧).

١٩٨٩/٨/٢٧

• قالت مصادر سلطات الاحتلال الاسرائيلي انها اعتقلت، في خلال الثمانية والاربعين ساعة الماضية، اثني عشر فلسطينياً يشتبه بمشاركتهم في خطف التاجر الاسرائيلي شاؤول مشعاني. واستناداً الى النتائج الاولية للتحقيق، فان خاطفي مشعاني هم عناصر شابة من منظمة الجهاد الاسلامي الفلسطينية، وقد ارادوا مبادلة المخطوف بمعتقلين فلسطينيين. وذكر التقرير اليومي الفلسطيني عن فعاليات الانتفاضة، ان سلطات الاحتلال اعتقلت، في الاربع والعشرين ساعة الماضية، اكثر من خمسين مواطناً، في خلال حملة اعتقالات جماعية تمّت في الايام القليلة الماضية وطاولت اكثر من ألف مواطن في أقل من اسبوع. من جهة اخرى، ألقى فلسطينيون قنبلة حارقة على سيارة جيب تابعة للجيش الاسرائيلي، في وسط مدينة غزة، ممّا ادى الى اشتباكات، اطلق الجنود في اثنائها قنابل الغاز والعيارات المطاطية واغلقوا جزءاً من الحي التجاري في المدينة. واعلنت مستشفيات فلسطينية عن جرح ٢٤ فلسطينياً في مصادمات وقعت في قطاع غزة، الليلة الماضية واليوم. أمّا في الضفة الفلسطينية، فقد اصيب ٧٥ مواطناً بكسور ورضوض وجروح مختلفة في مواجهات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في مناطق متفرّقة من الضفة (**الدستور**، ١٩٨٩/٨/٢٨).

• وصل اربعة، من الخمسة الذين ابعدتهم سلطات الاحتلال، الى سهل البقاع الشرقي، في لبنان. وكانت طوافة عسكرية اسرائيلية انزلت الرجال الاربعة عند حدود «حزام الامن»، ثمّ نقلتهم سيارة أجرة الى حاجز للجيش اللبناني في مرج الزهور، على مسافة اربعة كيلومترات شمال «حزام الامن». والمبعدون الاربعة هم ماجد عبدالله اللبدي ويوسف عودة معالي وبلال الشخشير ومحمد عبدالجليل المطور. وكانت سلطات الاحتلال اتهمت المبعدين بأنهم من القادة الفاعلين للانتفاضة الفلسطينية (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٨/٢٨). امّا المبعد الخامس، فمن المنتظر ان يتوجه الى فرنسا، التي اعلنت وزارة خارجيتها عن استعدادها لاستقباله، واستنكرت ابعاده وزملاءه. من جهة اخرى، ابعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى الحدود الاردنية سبع نساء من قرية عارورة، القريبة من رام الله، بحجة عدم حصولهن على اذن لتمديد اقامتهن في الوطن مع ازواجهن (**المصدر نفسه**).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، انه يسود في المناطق المحتلة شعور بجمود المسيرة السياسية، ممّا يدفع السكان الى زيادة حدّة العنف وانشطة الانتفاضة (**دافار**، ١٩٨٩/٨/٢٨).

• وقّع اتفاق تشكيل قائمة موحدة لانتخابات الهستدروت بين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والقائمة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي. وقد تمّ الاتفاق على ان تكون النسبة المئوية في مؤسسات الهستدروت على الشكل التالي: ٦٠ بالمئة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٤٠ بالمئة للقائمتين، التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي (**دافار**، ١٩٨٩/٨/٢٨).

• في ضوء النتائج التي اسفرت عنها الجولة الرابعة من الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ذكر مسؤولون اميركيون، في وزارة الخارجية، ان م.ت.ف. لا تزال تصرّ، وتركز، على اهداف سياسية، بدلاً من احراز تقدّم فوري على طريق السلام؛ ولهذا، فقد كانت جلسة الحوار الاخيرة مخيبة للآمال وباعثة على الاحباط (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/٨/٢٨).

١٩٨٩/٨/٢٨

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، امس، الى جدة في زيارة للملكة العربية السعودية. وكان في استقباله، لدى وصوله، ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٢٨).

• ساد في الاراضي المحتلة اضراب تجاري

وطلابي شامل، احتجاجاً على قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بابعاد خمسة مواطنين، امس، الى لبنان وفرنسا. وفي الوقت عينه، تواصلت الاشتباكات في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وكان أعنفها في بيت صفافا، واستشهد، خلالها، المواطن باسل خالد سلمان (٢١ عاماً)، واصيب ثلاثة آخرون بجروح. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان سيارات للعدو اصيبت باضرار، وان هجوماً بزجاجة حارقة وقع على سيارة عسكرية قرب البيرة، لم يسفر عن اضرار (**الدستور**، ٢٩/٨/١٩٨٩).

• قررت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عدم بدء الدراسة في المدارس في القطاع العربي في الاول من ايلول (سبتمبر)، احتجاجاً على غلق ثلاث مدارس عربية في قرى دحي (في مرج ابن عامر) وعكبر (بالقرب من مدينة صفد) وعرب السواعد (بالقرب من مدينة شفاعمرو). كذلك، احتجت اللجنة على عدم بناء صفوف دراسية جديدة في القطاع العربي، وعلى تقليص ساعات التدريس وتجميد الملاك (**عل همشمار**، ٢٩/٨/١٩٨٩).

• اقترح وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية، غاد يعقوبي، على رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اجراء نقاش داخل الحكومة، في اقرب وقت ممكن، حول انسداد الافق امام مبادرة اسرائيل السياسية. ويعتقد يعقوبي بأنه ليس من حقه السكوت على مثل هذا الوضع. وقال: «ينبغي اجراء نقاش، بهدف اخراج الخطة السياسية من وضع الجمود الذي غرقت فيه، والتوصل الى تفاهم جدي، وصريح، مع الولايات المتحدة الاميركية حول هذا الموضوع، لكي نجد الجامع المشترك لصالح السلام» (**عل همشمار**، ٢٩/٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/٢٩

• اختتم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، زيارته للمملكة العربية السعودية التي استغرقت يومين، أجرى، في خلالها، محادثات مع الملك فهد، تناولت سبل رفع مستوى وطبيعة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، فضلاً عن الازمة اللبنانية. وجاءت زيارة عرفات للسعودية في اطار جولة يقوم بها على عدد من العواصم العربية، يقود، خلالها، حملة دبلوماسية مكثّفة على الولايات المتحدة، تهدف الى حلحلة موقفها الذي تصفه مصادر فلسطينية بالجمود وعدم الموضوعية ازاء الانتخابات التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وتبنّتها الادارة الاميركية، اضافة الى الموقف الاميركي من مستوى المحادثات الاميركية ـ الفلسطينية، التي تعقد في تونس، وطبيعتها (**الحياة**، ٣٠/٨/١٩٨٩).

• مضى المواطنان الفلسطينيان، اسماعيل ابراهيم ابو جياب (٢٧ عاماً)، من غزة، وجمال نمر قشّوع ابو سفاقة (٥٨ عاماً)، من طولكرم، على درب شهداء الانتفاضة، واصيب ١١٥ آخرون بجروح. الى ذلك، اعتقل العدو ١٣٥ مواطناً خلال مجابهات دارت بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال. ووصفت وكالات الانباء الشهيد ابو جياب، بأنه مناضل بارز وزعيم حركة الشبيبة التابعة لـ «فتح» في الجامعة الاسلامية في غزة (**الدستور**، ٣٠/ ٨/١٩٨٩).

١٩٨٩/٨/٣٠

• صرّح رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى الصحافيين، في اعقاب محادثات ثنائية اجراها مع الرئيس المصري، حسني مبارك، بأنه اذا لم تقم الامة العربية بحل مشكلة لبنان، فان كارثة سوف تقع بلا شك، لأن هذا معناه تدويل لبنان، وبالتالي تقسيمه الى كانتونات طائفية، وهي مؤامرة تشترك فيها اسرائيل مع بعض الاطراف العربية؛ وهي، ايضاً، تحد تاريخي للامة العربية. وحول مباحثاته مع مبارك، قال عرفات: «اطلعت الرئيس مبارك على التطورات الجارية بالنسبة الى القضية الفلسطينية، وخصوصاً انتفاضة شعبنا في الارض المحتلة... كذلك تمّ بحث في تطوّرات العمل السياسي على الساحة الدولية» (**الاهرام**، ٣١/٨/١٩٨٩).

• صعّدت قوات الاحتلال الاسرائيلي حملات الارهاب والاعتقال التي تقوم بها ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة، فيما ساد الاضراب الشامل في قطاع غزة، حداداً على استشهاد مسؤول حركة الشبيبة الفلسطينية، اسماعيل ابو جياب، في اشتباك مع الجنود الاسرائيليين. وفرضت قوات الاحتلال حظر التجول على مخيم دير البلح، حيث عاش الشهيد. وذكرت مصادر مستشفيات عربية، ان جنود الاحتلال اصابوا اثنين وعشرين فلسطينياً، على الاقل، بالرصاص، خلال المواجهات التي وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ٣١/٨/١٩٨٩).

• قال مصدر امني اسرائيلي، رفيع المستوى، ان الجيش الاسرائيلي ألقى القبض، خلال الاسابيع الثلاثة الماضية، على حوالى ١٧٠ مطلوباً في الضفة الفلسطينية، يشكلون العمود الفقري لما يصفه جهاز الامن الاسرائيلي بـ «النواة الصلبة» لقيادة الانتفاضة في الضفة الفلسطينية (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٣١).

• يظهر وزراء حزب العمل خيبة أمل عميقة، جرّاء عدم تقدم المسيرة السلمية، وعدم العثور على شريك عربي يستجيب لخطة الحكومة الاسرائيلية. وقال الوزير جاد يعقوبي: «يجب استنفاد المبادرة حتى النهاية؛ لكن في حال عدم حصول تقدّم ينبغي البحث في بدائل». أمّا الوزير عيزر وايزمان، فقال انه اقترع ضد المبادرة السياسية واضاف: «لقد كنت على حق. فقد اتضح لبقية رفاقي الطيبين الذين قالوا يجب اعطاء المبادرة الفرصة، ان ليس ثمّة احتمال لنجاح هذه المبادرة، ولن يكون هناك مجال للنجاح بدون م.ت.ف. كذلك لا يمكن الفصل بين م.ت.ف. في تونس وم.ت.ف. في القدس. لا نستطيع شق م.ت.ف.» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٣١).

• القى وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، كلمة، في اجتماع كتلة الاحرار، في الليكود، فتطرق الى سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في المناطق المحتلة، وهاجمه، ثمّ هاجم من سبقه الى هذا المنصب، موشي ارنس، وقال: «وزير الدفاع الحالي، مثله مثل وزير الدفاع السابق، بحثا، بشوق، عن فلسطينيين موثوقين... أليس وزير الدفاع الحالي هو الذي حلّ روابط القرى، التي كان في استطاعتها، وحدها، معارضة م.ت.ف.». ودعا شارون الى طرد قادة الانتفاضة وتشريع القوانين التي تمكّن من هذا الاجراء (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٨/٣١).

• نقلت مصادر صحافية في واشنطن عن لسان مسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية قولهم، ان الحوار الاميركي ـ الفلسطيني يتطلب «النَفَس الطويل والصبر اللذين سوف يوصلان المعنيين بالنزاع الى الطريق المنشود». وذكرّ هؤلاء المسؤولون بالوقت الذي استغرقته المفاوضات الخاصة بشأن القضية الناميبية، التي «استمرت ثمانية اعوام، وبما رافقها من أزمات وتعقيدات»، بيد ان هذه القضية اصبحت، الآن، على سكة الحل (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/٨/٣١).

١٩٨٩/٨/٣١

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى العاصمة الليبية، طرابلس، للمشاركة في الاحتفالات الكبرى بالعيد العشرين لثورة الفاتح من أيلول (سبتمبر)، حيث أُجري له استقبال رسمي وشعبي حافل. وأدلى عرفات، لدى وصوله، بتصريح قال فيه: «اريد ان اذكر باعتزاز انني من اوائل الاخوة العرب، اذا لم اكن الاول، الذي جاء الى أرض الفاتح بعد قيام الثورة بأقل من ٤٨ ساعة، حيث جئت هنا لأقابل اخواني الثوار وتقابلت معهم» (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٣١). من جهة اخرى، تلقّى عرفات رسالة خطية هامّة من وزير الخارجية السويدية ايستن اندرسون، سلّمها له مبعوث سويدي خاص في تونس. وتتعلق الرسالة بآخر التطوّرات والمستجدات الراهنة في المنطقة (**المصدر نفسه**).

• استشهد متأثراً بجروحه المواطن احمد عبدالله الآغا (١٩ عاماً)، من خان يونس. وكان الآغا تعرّض لاعتداء وحشي في السادس والعشرين من الشهر الجاري من قبل جنود الاحتلال الذين استخدموا في ضربه أدوات حادّة أدّت الى اصابته بكسور في الجمجمة. وفور اعلان نبأ استشهاده، صباح اليوم، اندلعت مصادمات واشتباكات عدة في خان يونس ومدن ومخيمات قطاع غزة الاخرى، نتج عنها اصابة ٣٨ مواطناً بجروح. من جهة أخرى، تلقّى الحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم أمراً من قائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، يقضي بفرض عقوبة قاسية على قرية العيزرية، في القدس، اذا استمر سكانها في رشق جنود الجيش الاسرائيلي بالحجارة. وتمّ غلق مداخل القرية بالبراميل والاسلاك الشائكة في الوقت الذي أُجريت عمليات دهم متفرّقة طاولت مدينتي نابلس ورام الله وعدداً من المخيمات القريبة منهما (**وفا**، ١٩٨٩/٨/٣١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في افتتاح دورة جديدة في كلية القيادة والاركان، ان الهجمات من لبنان «لا تزال قائمة، ونشطة، وتقوى، وتتسع. فصواريخ الكاتيوشيا التي سقطت على الجليل، ليل أمس، عادت لتذكّرنا بأنه حتى بعد سبع سنوات من حرب لبنان، فالارهاب لا يزال قائماً» واضاف رابين: «تعلّمنا، من تجربتنا، وبصعوبة، ان ليس هناك أية عملية عسكرية، حتى ولو كانت

باهرة في نتائجها، تستطيع القضاء على الارهاب» (**وفا**، ١/٩/١٩٨٩).

١/٩/١٩٨٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مقر اقامته، في طرابلس الغرب، حيث يشارك الشعب الليبي احتفالاته بالفاتح من سبتمبر (أيلول)، وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية. وأُجري، خلال اللقاء، بحث في آخر التطورات السياسية على الصعيد الدولي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. كما أُجري بحث في العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ الفرنسية، وأهمية تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين، الفلسطيني والفرنسي (**وفا**، ١/٩/١٩٨٩). من جهة اخرى، منحت الهند الرئيس الفلسطيني «جائزة جواهر لال نهرو»، وهي أرفع جائزة لديها. وأبلغ ناطق حكومي الى الصحافيين ان الهند، بترشيحها عرفات الى هذه الجائزة، شدّدت على التزامها بحق جميع شعوب العالم في الكفاح من أجل الحرية. وقال ان العلاقات الثنائية بين الهند وم.ت.ف. هي، دائماً، جيدة، وتقوم على استمرار دعم الهند للقضية الفلسطينية (**الدستور**، ٢/٩/١٩٨٩).

• شهدت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أمس، واليوم، سلسلة مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، استخدم المواطنون، خلالها، الحجارة والزجاجات الفارغة؛ وأغلقت قوات الاحتلال مدن نابلس ورام الله والخليل واعلنتها مناطق عسكرية. وذكرت مصادر فلسطينية ان قوات العدو سدّت منافذ منزلين في الضفة الفلسطينية، بحجة مشاركة صاحبيهما في أنشطة الانتفاضة، كما دمّرت منزلاً ثالثاً يقع في مخيم جباليا، في قطاع غزة (**الدستور**، ٢/٩/١٩٨٩).

• كشفت مصادر صحافية اميركية عن ان مستشار الامن القومي، برينت سكوكروفت، كان رفع الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، تقريراً، شدّد فيه على ان فرصة اجراء الانتخابات في الارض المحتلة قد تضيع قريباً، اذا لم تتقدّم واشنطن بمقترحات ومواقف أكثر وضوحاً حول العملية الانتخابية، لاقناع الجانب الفلسطيني بقبولها، ومنع الوضع في الارض المحتلة من الوصول الى مرحلة الانفجار (**الواشنطن بوست**، ٢/٩/١٩٨٩).

٢/٩/١٩٨٩

• قُلِّد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، «وسام الفاتح من سبتمبر» من الدرجة الاولى، وذلك تقديراً لدوره التاريخي في قيادة مسيرة الشعب الفلسطيني وثورته المسلّحة، من اجل تحقيق كامل حقوقه المشروعة. وقام الرئيس الليبي، معمر القذافي، بتقليد الرئيس عرفات الوسام في جلسة استثنائية عقدها مؤتمر الشعب العام في ليبيا (**وفا**، ٢/٩/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة مواطنين فلسطينيين في معركة بطولية خاضتها مجموعة مسلّحة ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي في نابلس؛ ومضت فتاة على درب الشهادة خلال مواجهات ضارية وقعت في المدينة. وقدّمت البيرة شهيداً آخر، هو مصطفى حسين الدباغ (٣٧ عاماً)، الذي استشهد متأثراً بجروح اصيب بها، بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٩، عندما هاجم مستوطنون صهيونيون سيارته على طريق القدس ـ الخليل. امّا شهداء المعركة، فهم عمار كلبونة (٢٠ عاماً)، وأيمن جاموس (٢٢ عاماً)، وهيثم طبوق (٢٢ عاماً). امّا الفتاة، فهي منى ابراهيم، وتبلغ من العمر أربعة عشر عاماً (**الدستور**، ٣/٩/١٩٨٩).

• قتل جندي اسرائيلي من قوات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي، وجرح ثلاثة آخرون، جروح احدهم بليغة، جرّاء عيارات نارية اطلقها فدائي عبر نهر الاردن قبالة كيبوتس كفار روفين في غور بيسان، حيث استشهد في المعركة (**معاريف**، ٣/٩/١٩٨٩).

• ذكر مصدر أمني اسرائيلي ان قوات الامن قتلت فدائيين في نابلس، وجرحت ثلاثة آخرين ثمّ ألقت القبض عليهم. وافاد المصدر بأن الفدائيين الخمسة كانوا أعضاء في خلية عملت في منطقة نابلس (**معاريف**، ٣/٩/١٩٨٩).

• قال نائب رئيس الوزراء وزير خارجية الاردن، مروان القاسم، ان هناك اجماعاً تامّاً في مؤتمر عدم الانحياز لدعم التوجه الفلسطيني بشأن السلام في المنطقة. وأضاف، ان التوجه هذا، الذي تبنّته م.ت.ف. منذ صيف العام الماضي، لقي تأييداً واسعاً على الساحة الدولية، وسينعكس ذلك في تأمين حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره في اطار تسوية سلمية عادلة (**الدستور**، ٣/٩/١٩٨٩).

٣/٩/١٩٨٩

• ساد في معظم مناطق الضفة الفلسطينية

وقطاع غزة المحتلين اضراب شامل، حداداً على أرواح شهداء معركة أمس المسلّحة في نابلس، واحتجاجاً على تصاعد القمع الصهيوني، في الوقت الذي تواصلت المجابهات الضارية بين المواطنين وجنود العدو الاسرائيلي، فأصيب مئة وخمسون مواطناً، على الاقل، بجروح، واعتقل عشرات الشبان (**الدستور**، ٤/٩/١٩٨٩).

• أبلغت مصر الى الولايات المتحدة الاميركية، ان استمرار رفض اسرائيل الاستجابة لكل مقترحات السلام، بما في ذلك رفضها للمقترحات المصرية التي أيّدتها الولايات المتحدة، سيوصل محاولات السلام في الشرق الاوسط الى طريق مسدود. جاء ذلك في اجتماع عقده السفير المصري في واشنطن، عبدالرؤوف الريدي، مع مدير دائرة التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية، دنيس روس. وأوضح الريدي لروس ان الصعوبات التي تواجه عملية السلام تقتضي تحركاً اميركياً مكثّفاً بالتعاون مع الدول العربية الصديقة، لبدء حوار جادّ بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية للخروج من الطريق المسدود (**الاهرام**، ٤/٩/١٩٨٩).

• رفضت مصادر رسمية اسرائيلية ادعاء الاردن القائل بأن الفدائي الذي قَتَل، في الأول من أمس، جندياً اسرائيلياً بالقرب من كفار روفين وجرح اثنين آخرين لم يتسلل من الاراضي الاردنية. وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه ينبغي على الاردن ان يأخذ في الاعتبار التبعات المترتبة على استمرار ما وصفه بالانشطة «الارهابية» المماثلة. وكانت جبهة التحرير الفلسطينية (جناح طلعت يعقوب) أعلنت مسؤوليتها عن الحادث (**دافار**، ٤/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٤

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى بلغراد، للمشاركة في أعمال القمة التاسعة لحركة دول عدم الانحياز، حيث كان في استقباله، لدى وصوله، عضو مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية، نيند بوتشتش، وعدد من كبار المسؤولين في الدولة. واستعرض عرفات حرس الشرف، وعزفت الموسيقى النشيدين الوطنيين، الفلسطيني واليوغوسلافي (**وفا**، ٤/٩/١٩٨٩).

• قال مصدر رفيع المستوى في الجيش الاسرائيلي ان اسرائيل تسلّح وتدرّب فلسطينيين متواطئين مع السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، بحجة حمايتهم من انتقام الوطنيين، وبهدف تشديد السيطرة على الاراضي المحتلة. وقال فلسطينيون، ان هذا القرار يستهدف اثارة الفوضى بين الفلسطينيين وكسر وحدة الانتفاضة المستمرة منذ أكثر من عشرين شهراً. من جهة أخرى، اصيب أكثر من ١٢٥ مواطناً بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، دارت في انحاء مختلفة من الضفة والقطاع، في حين جرح جندي اسرائيلي ومستوطنان، وتضرّرت سيارات للجيش الاسرائيلي وخمس وعشرين سيارة للمستوطنين، خلال هجمات شنّها أفراد من الجيش الشعبي الفلسطيني والفرق الضاربة (**الدستور**، ٥/٩/١٩٨٩).

• أغارت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على مركز قيادة تابع للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، يبعد حوالى ثمانية كيلومترات شمال بلدة مشغرة اللبنانية (**دافار**، ٥/٩/١٩٨٩).

• أفاد مصدر عسكري اسرائيلي بأن قائد المنطقة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي، وقائد سلاح الجو الاسرائيلي، اللواء افيهو بن ـ نون، اتفقا على زيادة التعاون فيما بينهما، من اجل تحسين مقدرة الجيش الاسرائيلي على المواجهة في المنطقة. كما قرّرا استخدام الطائرات المروحية في عمليات الدهم التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي في قرى الضفة الفلسطينية للكشف عن مطلوبين يغادرون القرى في اثناء دهم الجيش لها (**معاريف**، ٥/٩/١٩٨٩).

• رفضت الولايات المتحدة، في رسالة بعث بها الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، التوجه الاسرائيلي الى تمويل حملة ترميم مخيمات اللاجئين التي قامت بناء لطلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، في اطار مبادرة التسوية التي عرضها قبل بضعة شهور (**معاريف**، ٥/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٥

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، أمس، واليوم، لقاءات هامة عدة مع رؤساء الدول والوفود المشاركة في القمة التاسعة لحركة دول عدم الانحياز، المنعقدة في العاصمة اليوغسلافية، بلغراد (**وفا**، ٥/٩/١٩٨٩).

• دعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة

الفلسطينيين في الضفة والقطاع الى تصعيد النضال، رداً على «التراجع الاميركي خلال جلسات الحوار مع م.ت.ف.». وكررت القيادة الموحدة الدعوة الى مقاطعة الاتصالات مع أعضاء رسميين في الحكومة الاسرائيلية. وفي تطوّر جديد، أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي انها بدأت، مؤخراً، في استخدام المروحيات الحربية في عملياتها القمعية، خصوصاً في الضفة الفلسطينية. من جهة أخرى، استشهد المواطن احمد العبد البيطار (١٦ عاماً)، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل أربعة أيام في مواجهة وقعت في خان يونس؛ واصيب ٩٥ مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في مناطق متفرقة، خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية (**الدستور**، ٦/٩/١٩٨٩).

• عبّر القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن دهشته ازاء توجه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، لجمع مليارَي دولار لترميم مخيمات اللاجئين؛ وقال «ان الطريق الوحيد الى مساعدة اللاجئين في غزة هو انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة» (**عل همشمار**، ٦/٩/١٩٨٩).

• حوكم ثلاثة جنود احتياط اسرائيليين، وأُصدر حكم بسجنهم لمدة تتراوح بين ٢٢ و٢٨ يوماً، بسبب رفضهم الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. وهذه هي الفترة الثالثة التي يقضيها هؤلاء في السجن للسبب عينه (**عل همشمار**، ٦/٩/١٩٨٩).

• أشارت مصادر دبلوماسية غربية الى ان الولايات المتحدة قد تبادر الى ربط الخطة الاسرائيلية للانتخابات والنقاط العشر المصرية بمبادرة قد تساعد على احراز تقدّم في مسيرة السلام في المنطقة (**نيويورك تايمز**، ٦/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٦

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، فأُجري بحث في الموضوعات المطروحة على القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز. كما اجتمع عرفات مع كل من رئيس البيرو، الان غارسيا، ووزير الخارجية السعودية، سعود الفيصل، والرئيس الاندونيسي، سوهارتو، ورئيس زامبيا، داوودا جاوارا، ورئيس وزراء موريشيوس، ورئيس الكونغو، ساسو الغيسو، ورئيس سيشل، البيرت ويني، ورئيس جمهورية غانا، جيري رولنغز، ووزير خارجية فنلندا، ووزير خارجية المالديف. كذلك عقد الرئيس الفلسطيني مؤتمراً صحافياً، أعلن خلاله ان م.ت.ف. ستتابع الحوار مع الادارة الاميركية، على الرغم من معرفتها بأن واشنطن لن تتغيّر بين ليلة وضحاها (**وفا**، ٦/٩/١٩٨٩).

• يعيش سكان نابلس ومخيماتها الاربعة، وعددهم ١٢٠ ألف فلسطيني، تحت أوامر حظر التجول منذ يوم السبت (٢/٩/١٩٨٩)، فيما انتشرت شائعات عن اصابة شاب من مخيم عين بيت الماء بجروح خطيرة، استشهد على اثرها في وقت لاحق. وأعلن اهالي خان يونس، ومخيمها، لليوم الثاني على التوالي، اضراباً تجارياً احتجاجاً على مواصلة قوات الاحتلال اطلاق العيارات القاتلة على الاطفال والفتية. من جهة أخرى، أبعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ثلاث نساء متزوجات من قرية بني صالح، بحجة عدم حصولهن على «لمّ شمل» من السلطات (**الاتحاد**، ٧/٩/١٩٨٩).

• قال عضو الكنيست، عوزي برعام، انه «ينبغي على حزب العمل الضغط على الليكود لتحديد موعد للانتخابات، والتعاون مع الولايات المتحدة لاقرار وفد فلسطيني يكون مقبولاً لمفاوضات في شأن اجراء الانتخابات، وطرح النقاط العشر التي قدمها الرئيس المصري، حسني مبارك، للمناقشة العامة، المقبولة من جانب الاميركيين ومن جانبنا» (**دافار**، ٧/٩/١٩٨٩).

• قُدّمت «النقاط العشر» المصرية، قبل أكثر من شهر، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، والقائم بأعماله، ووزير الدفاع والخارجية الاسرائيليين، كاقتراح من جانب الرئيس مبارك. وقالت اوساط سياسية في اسرائيل، ان اسرائيل لم ترد على «النقاط العشر» بشكل عام، ولم تقم الحكومة الاسرائيلية بالبحث فيها، لأنها لم تقدّم اليها بشكل رسمي (**عل همشمار**، ٧/٩/١٩٨٩).

١٩٨٩/٩/٧

• تابع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاته التي عقدها على هامش أعمال القمة التاسعة لدول حركة عدم الانحياز، فاجتمع مع الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، سالم أحمد سالم، ورئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، ورئيس جمهورية موزامبيق، جواكيم البيرتو تشيلسانو، ورئيس

بنغلادش، محمد حسين ارشاد، ورئيس الغابون، عمر بونغو، ونائب رئيس بنما، د. كارلوس تيبالدوس، ووزير خارجية السويد، الذي التقاه عرفات مرتين، ورئيس جمهورية قبرص، جورج فاسيليو، ورئيس منظمة «سوابو»، سام نغوما، ورئيس غانا، للمرة الثانية، ودار بحث في القضايا ذات الاهتمام المشترك (**وفا**، ١٩٨٩/٩/٧).

• اصيب ٦٥ مواطناً فلسطينياً بجروح، واعتقل ٣٥ آخرون، خلال اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلي في غالبية مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، فيما واصلت قوات العدو فرض حظر التجول على مدينة نابلس ومخيماتها، لليوم السادس على التوالي. من جهة أخرى، اصابت الفرق الضاربة للانتفاضة، خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية، ٣٤ سيارة للجيش الاسرائيلي والمستوطنين بأضرار. وذكرت وكالة «رويتر» ان جنوداً اسرائيليين، تنكّروا في زي عربي، هاجموا بالفؤوس منزلاً في طولكرم، في محاولة لاعتقال المواطن عصام السروجي (٢٥ عاماً)، الذي قفز هارباً من الدور الثالث، فأصيب بكسور ووقع في غيبوبة. وقام جنود اسرائيليون باعتقال شقيقه سمير، البالغ من العمر سبعة عشر عاماً (**الدستور**، ١٩٨٩/٩/٨).

• أطلقت صواريخ كاتيوشا باتجاه غور الاردن من موقع اردني متقدم، ولم تقع اصابات أو اضرار، ولم يرد الجيش الاسرائيلي على ذلك. وحذّر رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، ووزير الدفاع، اسحق رابين، وقائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، من استمرار هذه العمليات، ونوّهوا الى ضرورة قيام الاردن بمنع التسلل من أراضيه، «اذا كان يريد المحافظة على الهدوء وعلى علاقات منتظمة مع اسرائيل». وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل تعتبر الاردن مسؤولاً عن المحافظة على الحدود هادئة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٩/٨).

• طالب بعض أعضاء الكنيست رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست بعقد جلسة للجنة، في أسرع وقت ممكن، للبحث في العمليات التي تقع ضد اسرائيل انطلاقاً من الحدود الاردنية. وقال عضو الكنيست، رحبعام زئيفي: «ان عملية قتل جنديين بالقرب من كفار روفين واطلاق كاتيوشا في غور الاردن، هما اثبات آخر على انه لا يمكن الاعتماد على حكومة عربية تتعهّد منع الارهاب المنطلق من على أراضيها ضد اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨٩/٩/٨).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية «النقاط العشر» التي طرحها الرئيس المصري، حسني مبارك؛ وصرّح بأنها ركزت على سبل التنفيذ، بينما لم يتمّ التوصل، الى الآن، الى اتفاق مبدئي مع الجانب العربي على مشروع بحد ذاته (**عل همشمار**، ١٩٨٩/٩/٨).

• صرّح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، في شأن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، بـ «اننا مستعدون لمواصلة الحوار مع موسكو في شأن الشرق الاوسط. وثمة شعور بغياب التوازن المطلوب في الموقف السوفياتي، وهذا يعقّد البحث عن نقاط تماس» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/٩/٨).

١٩٨٩/٩/٨

• التقى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، على هامش القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز، وبحث معه في الموقف في لبنان، والانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة. ويعتبر هذا اللقاء، الأول على هذا المستوى، يعقد بين م.ت.ف. والحكم في سوريا (**الدستور**، ١٩٨٩/٩/٩).

• أدّت الاشتباكات التي تواصلت في معظم انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين بين المواطنين الفلسطينيين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، الى اصابة أكثر من ١١٠ مواطنين بجروح. الى ذلك اعتقلت سلطات الاحتلال ٤٥ مواطناً، في اثناء عمليات دهم وتفتيش طاولت عشرات المناطق السكنية (**الدستور**، ١٩٨٩/٩/٩).

١٩٨٩/٩/٩

• ساد، في المناطق المحتلة اضراب شامل، فيما تواصلت المجابهات الضارية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فأصيب ٨٥ مواطناً بجروح. وشنّت القوات الضاربة للانتفاضة هجمات ناجحة ومطاردات جريئة لدوريات جنود الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين اليهود، اسفرت عن مقتل مستوطن في أعقاب القاء زجاجة حارقة على سيارته في بيت حنينا، في القدس، وتدمير ١٨ سيارة للمستوطنين، ومهاجمة عشرات السيارات الاخرى في قلقيلية وطولكرم والقدس ورام الله (**الدستور**، ١٩٨٩/٩/١٠).

• أطلق، أمس، ١٣ صاروخ كاتيوشا على القطاع الاوسط في «حزام الامن» في جنوب لبنان (**عل همشمار**، ١٠/٩/١٩٨٩).

• قدر الاستاذ في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، د. عبدالفتاح ابو شكر، مجمل الفوائد الاقتصادية التي جنتها اسرائيل من احتلالها للضفة الفلسطينية وقطاع غزة بمبلغ ٣٧ مليار دولار. وقال، في محاضرة القاها في مؤسسة عبدالحميد شومان في عمّان، ان خسائر اسرائيل، منذ بدء الانتفاضة، تجاوزت الـ ٣,٦ مليارات دولار اميركي (**الدستور**، ١٠/٩/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، ان رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، يقوم بدراسة المبادرة التي طرحها، والتي تتضمّن عشر نقاط، لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. وأوضح مبارك للصحافيين ان الفلسطينيين تسلّموا مبادرته. وقال ان احداً لم يعترض على شيء فيها، وانها «لمصلحة الفلسطينيين، وقضيتهم، لأننا لا نبحث عن أية نقاط لمصلحتنا» (**الاهرام**، ١٠/٩/١٩٨٩).

١٠/٩/١٩٨٩

• عاودت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ارتكاب المزيد من جرائم القتل ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ففي نابلس، استشهد البائع المتجوّل سامر محمد عبدالله رمان (١٩ عاماً) برصاصة في رأسه؛ وفي خان يونس، قتل جنود الاحتلال شاباً ملثّماً يدعى محمد سليم شراب (١٦ عاماً)؛ وفي قباطية قتلوا محمد احمد سباعنه (١٧ عاماً)؛ وفي جبع، استشهد ماهر قاسم خليلية (١٩ عاماً)؛ وفي رفح، استشهد عطاالله المشوخي (٢٢ عاماً)؛ كما وقعت اصابات عدة في صفوف المواطنين، أغلبها في بلعة وقباطية وجبع (**الاتحاد**، ١١/٩/١٩٨٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في مقابلة مع صحيفة «الفيغارو» الفرنسية، انه مختلف مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بسبب البطء الذي يميّز مشروع الانتخابات في المناطق المحتلة، وانه مستعد «للتصريح، علناً، بأن في استطاعة النقاط المصرية العشر ان تكون قاعدة لبدء المفاوضات؛ اذ ان معظم تلك النقاط مقبول من قبل حزب العمل ومن قبلي، ويضمنها حق سكان القدس الشرقية في المشاركة في الانتخابات، ومبدأ مقايضة الارض مقابل السلام» (**هآرتس**، ١١/٩/١٩٨٩).

• وجّه نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، في جلسة الحكومة، نقداً لاذعاً، ويعتقد انه قصد وزير الدفاع، اسحق رابين، وبعض الوزراء ممّن أجريت، بعلمهم، لقاءات كثيرة في الخارج بين أوساط فلسطينية من المناطق المحتلة وبين شخصيات في م.ت.ف. وأشار ليفي الى ان تلك اللقاءات تجرى تحت سمع وبصر أوساط أمنية، رفيعة المستوى. وأضاف، ان شخصيات في م.ت.ف. تنقل، عبر هؤلاء رسائل الى أوساط معتمدة في الادارة المدنية، التي تقوم بنقل التقارير حول الاتصالات مع م.ت.ف. الى المسؤولين عنها، وهم وزراء في الحكومة الاسرائيلية (**هآرتس**، ١١/٩/١٩٨٩).

١١/٩/١٩٨٩

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الذي وصل القاهرة في زيارة قصيرة لمصر، مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في اطار التنسيق المستمر بين مصر وفلسطين. واستقبل عرفات، فور وصوله، نائب وزير خارجية تايلاند، براماس ليباندو. وصرّح، عقب انتهاء المقابلة التي استمرت ساعتين، بأن مباحثاته كانت مثمرة للغاية، وتركّزت على مبادرة السلام الفلسطينية وتأييد تايلاند لها. من جهته، صرّح ليباندو الى الصحافيين بأنه بحث مع عرفات في سبل دعم العلاقات بين م.ت.ف. وحكومته، وأعرب للرئيس الفلسطيني عن تأييد بلاده اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني (**الاهرام**، ١٢/٩/١٩٨٩).

• قدّمت الانتفاضة الفلسطينية، في بداية شهرها الثاني والعشرين، ستة شهداء آخرين. فبالاضافة الى شهداء أمس الاربعة، استشهد المواطنان، زهير عبدالكريم يوسف عبيد (٢٨ عاماً) وفهد عبدالكريم يوسف اشتيوي (٢٠ عاماً)، وكلاهما من كفر قدّوم. وبلغ عدد المواطنين الجرحى، خلال مواجهات اليوم، ١٢٠، منهم ٣٤ جرحوا بالرصاص. كذلك عثر على جثة رفعت محمود حسنين (٢٧ عاماً) قرب مدينة غزة، وتبيّن انه متوفى منذ بضعة أيام (**الدستور**، ١٢/٩/١٩٨٩).

• جرح ثلاثة جنود اسرائيليين من كتيبة غولاني في اشتباك مع خلية فدائية في القطاع الاوسط، في جنوب لبنان، واستشهد فدائي وأُسر آخر. كذلك

انفجرت شحنة ناسفة في اثناء مرور دورية للجيش الاسرائيلي غرب بلدة كفركلا، على بعد كيلومترين من «حزام الامن»، بالقرب من بلدة المطلة. وفي الوقت عينه، اطلقت نيران اسلحة خفيفة تجاه الدورية (**دافار**، ١١/٩/١٩٨٩).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة سرية الى الرئيس المصري، حسني مبارك، جاء فيها، انه في حال موافقة الرئيس المصري على عقد لقاء علني بينهما، يعلن شامير عن انه سوف يسمح لعرب القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات، شرط ان توضع صناديق الاقتراع خارج حدود بلدية القدس؛ وان شامير سوف يكون مستعداً للاعلان عن موافقته على ضمّ اثنين من المبعدين الفلسطينيين الى الوفد الفلسطيني المفاوض، شرط ان لا يكونا عضوين في م.ت.ف. (**دافار**، ١٢/٩/١٩٨٩).

١٢/٩/١٩٨٩

• غادر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة، مساء أمس، بعد زيارة قصيرة بحث، في خلالها، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، في آخر تطوّرات القضية الفلسطينية. وامتنع الرئيسان عن الادلاء بأية تصريحات بعد الاجتماع الذي استمر ساعتين. وصرّح مصدر رسمي مصري بأن المحادثات تناولت المشروع الاسرائيلي لاجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، واقتراحات مصر في شأنها. وكان مبارك أعلن انه سيبحث مع عرفات في النقاط العشر التي تقدّمت بها مصر الى اسرائيل، وتطلب فيها ايضاحات عن خطة الانتخابات الاسرائيلية (**الحياة**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة مزيداً من الاشتباكات والمواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، التي ضاعفت من اجراءاتها القمعية وارهابها المنظّم ضدهم. وذكرت تقارير ان ١٢٠ فلسطينياً اصيبوا بجروح، نتيجة اطلاق الجنود الاسرائيليين النار، أو بسبب قنابل الغاز والاعتداءات عليهم. وقد جاوز عدد المصابين المئة جريح؛ كذلك اعتقلت سلطات الاحتلال ٣٥ مواطناً آخرين، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على نابلس ومخيماتها، وعلى مخيمات رفح (**الدستور**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• أعلن متحدث باسم م.ت.ف. بأن التصريحات التي أدلى بها بسام ابو شريف، وأعرب فيها عن استعداده للذهاب الى القدس، او تل ـ أبيب، للتباحث مع الاسرائيليين تعبّر عن وجهة نظره الشخصية، ولا تعكس رأي أي شخصية ذات سلطة في م.ت.ف. (**الدستور**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• قال نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لموظف اميركي، رفيع المستوى، ان «اسرائيل لا تبيع مناطق ولا تستطيع تغيير مبادرتها السلمية او تقسيمها الى اجزاء». وفي حديث مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، حذّر نتنياهو من «ان طرح مبادرة أخرى، في هذه المرحلة، سوف يعتبر عملاً تخريبياً ضد مبادرة اسرائيل» (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• قال قائد سلاح الميدان في الجيش الاسرائيلي، اللواء أوري ساغي، ان «فصائل مناطق» اضافية سوف تقام في اسلحة المدرّعات والمدفعية والهندسة هذا العام، وهي فرق مخصّصة لقمع الانتفاضة في المناطق المحتلة، وتتميّز بطول فترة خدمة الافراد فيها. ويعتقد ساغي بأن الفصائل الثلاثة، التي أُنشئت العام الماضي في سلاحي المشاة والمدرّعات، حققت النجاح (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• رحّبت الولايات المتحدة الاميركية بالجهود المصرية للمساعدة على الخروج من الطريق المسدود في مساعي التسوية. وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الادارة الاميركية مستمرة في «تشجيع الاطراف جميعها على ايجاد وسيلة لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي لمناقشة مبادرة الانتخابات الاسرائيلية»، وأضافت: «نرحّب بجهود مصر بقدر ما يمكن النقاط العشر المصرية المساعدة» على تحقيق ذلك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/٩/١٩٨٩).

١٣/٩/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. وصرّح عرفات، عقب اللقاء، بأن الاجتماع هو امتداد للقاءات المستمرة بين القيادتين، المصرية والفلسطينية (**وفا**، ١٣/٩/١٩٨٩).

• استشهدت مواطنة من حي الشجاعية، في غزة، تدعى زهية الواوية (٤٩ عاماً)، نتيجة استنشاقها كميات كبيرة من غازات اطلقها جنود العدو

الاسرائيلي داخل عدد من المنازل؛ فيما تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي استخدمت العيارات الحيّة، والمطاطية، وقنابل الغاز، وشنّت حملات دهم على العديد من المدن والقرى والمخيمات، فاعتقلت، في اثنائها، أكثر من أربعين مواطناً. وأسفرت المواجهات، خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية، عن اصابة اكثر من ٧٥ مواطناً فلسطينياً بجروح (**الدستور**، ١٤/٩/١٩٨٩).

• دعا وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، مجدداً، الى اغتيال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وقارن شارون فكرته هذه بالمحاولة الاميركية لاغتيال الرئيس الليبي، معمّر القذافي، في العام ١٩٨٦ (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٩).

• أفادت مصادر أمنية اسرائيلية بأنه، منذ بدء الانتفاضة، تمّت تصفية ١٠٢ من سكان المناطق المحتلة اتهموا بالتعاون مع السلطات الاسرائيلية. وأضافت المصادر ان ١١٠٣ عمليات واعتداءات على سكان محليين اتهموا بالتعاون مع اسرائيل نفّذت في الشهور التسعة الماضية، وان ٨٤ حادث تصفية نفّذت من بين مئة وحادثتين، منذ شهر كانون ا لثاني (يناير) ١٩٨٩ (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٩).

• وقع خلاف حادّ في الجلسة التي عقدها الطاقم الوزاري الرباعي (اسحق شامير، وشمعون بيرس، وموشي ارنس، واسحق رابين) في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية للبحث في مشروع «النقاط العشر» المصري. فقد طرح رابين اجراء لقاء بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي، بحيث يعرض الفلسطينيون النقاط العشر المصرية وتعرض اسرائيل النقاط الاربع التي وردت في خطتها السياسية. ورفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، ووزير خارجيته، البحث في المشروع المصري، طالما لم يقدم بشكل رسمي الى اسرائيل (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٩).

• أفادت مصادر دبلوماسية غربية، في واشنطن، بأن الولايات المتحدة حثّت قيادة م.ت.ف. على ان تعلن، بصورة رسمية، قبولها للخطة المصرية ذات النقاط العشر، بغض النظر عن موقف الحكومة الاسرائيلية ازاءها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/٩/١٩٨٩).

١٤/٩/١٩٨٩

• قتل جنود الاحتلال الاسرائيلي الشاب محمد عرفات الاقرع (٢٦ عاماً) داخل منزله، في دير البلح، بعد اطلاق النار عليه. وفور استشهاده، نقل الجنود جثته الى معهد التشريح في «ابو كبير». كما اصاب الجنود مواطناً في الخامسة والثلاثين من عمره برصاصة اخترقت ظهره وخرجت من بطنه، عندما حاول منع الجنود من الاعتداء على ابنه، بعد دهم منزله في نابلس. وأطلقت طائرة مروحية عيارات نارية، فأصابت شاباً آخر في المدينة. وفيما رفعت سلطات الاحتلال حظر التجول عن نابلس، واصلت فرضه على مخيماتها الاربعة، ومنعت طلبة المدارس من التوجّه الى مدارسهم (**الاتحاد**، ١٥/٩/١٩٨٩).

• أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، عن ان ادارة بوش لا تعتبر النقاط العشر المصرية، المتعلقة بالانتخابات في الارض المحتلة، «بديلاً من خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير». وأضاف الناطق، ان واشنطن تعتبر النقاط العشر «تصوراً مصرياً للانتخابات، ولسبل نجاحها»، مشيراً الى انها تمثل «جهداً بناءً» في محاولة لدفع عملية السلام الى أمام (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥/٩/١٩٨٩).

١٥/٩/١٩٨٩

• قدّمت نابلس شهيدين من ابنائها في ثالث جولة رئيسة من المجابهات الضارية مع قوات العدو الاسرائيلي خلال الاسبوعين الماضيين. الى هذا، اصيب ٩٥ مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت وكالة «رويتر» ان السلوك الوحشي لقوات الاحتلال الاسرائيلي، خلال حظر التجول الذي كان مفروضاً على نابلس، اشعل المجابهات داخل المدينة. وأشارت الى ان جنوداً من وحدة مشاة خاصة اقتحموا المنازل وضربوا أكثر من مئة من مواطني المدينة. وأوضح مستشفى الاتحاد انه استقبل ٣٨ شخصاً احتاجوا الى العلاج، بسبب جروح اصيبوا بها نتيجة تعرّضهم للضرب. يذكر ان شهيدي نابلس هما طارق سعيد تفاحة (١٢ عاماً) وعطاالله يوسف عادل يونس (١٨ عاماً) الذي استشهد خلال تشييع جنازة طارق تفّاحة (**الدستور**، ١٦/٩/١٩٨٩).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ السهلي، نبيل محمود؛ «مؤشرات وآفاق الصراع الديمغرافي في اسرائيل»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ١٧١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٦٦ ـ ٧٦.

○ الاحزاب والتكتلات

٢ بسطامي، مها؛ «خلافات الليكود وقرار مركز العمل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٣١ ـ ١٣٧.

٣ صادق، عوني؛ «نتائج انتخابات الكنيست ١٢؛ استمرار الاستقطاب الطائفي وصعود القوى الفاشية والمتطرفة»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١٢٠.

٤ ناصر، عبلة؛ «قرارات مركز [حزب] العمل؛ مكانك راوح»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٢٤، ١٩٨٩/٨/٢٧، ص ٢٦.

٥ Freedman, Robert O.; "Religion, Politics, and the Israeli Elections of 1988", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 406 - 422.

٦ Moffett, George D.; "Muslims Govern Israeli Towns", *The Christian Science Monitor,* 14/9/1989, p. 10B.

٧ Peretz, Don and Sammy Smooha; "Israel's Twelfth Knesset Election; An All - Loser Game", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 388 - 405.

○ الاقتصاد

٨ قابل، محمد صفوت؛ «العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٧٨ ـ ٩٦.

○ الشؤون العسكرية

٩ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ برامج اقتناء متنوّعة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٠٢ ـ ١٠٦

١٠ العبسة، محمد شهير؛ «الصناعات الجوية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٥٦.

○ العلاقات الخارجية

١١ «النظام الداخلي لـ ' جمعية الصداقة والعلاقات الثقافية مع اسرائيل' في الاتحاد السوفياتي»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٦، ١٩٨٩/٩/٣، ص ٣٢ ـ ٣٤.

١٢ Marshall, Jonathan; "Israel, the Contras and the North Trial", *Middle East Report,* Vol. 19, No. 5 (160), September/October 1989, pp. 34 - 35.

١٣ Moses, George; "Congress Allocates More to Israel than to the Marines, FBI, Or AIDS", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 5, September 1989, p. 16.

الصهيونية

١٤ الدجاني، هشام؛ «النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد

١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٩٧ ـ ١٠١.

العالم العربي

١٥ شاهين، احمد؛ «تفجير الازمة اللبنانية صدفة أم خطة مدروسة؟ [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١١٤ ـ ١٢٠.

١٦ Khalidi, Walid; "Lebanon Yesterday and Tomorrow", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 375 - 387.

١٧ Mylroie, Laurie; "After the Guns Fell Silent; Iraq in the Middle East", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 51 - 68.

فلسطين

○ الاجتماع

١٨ شراب، كمال سعيد؛ «اصغر طائفة دينية في العالم؛ السامريون؛ معتقداتهم، تقاليدهم، عاداتهم، واحوالهم الاجتماعية [تقرير]»، **اللجنة الملكية لشؤون القدس** (عمّان)، العدد ١٨٣، ١٩٨٩/٨/٣١، ص ١ ـ ٤.

١٩ السيد، يونس؛ «المجتمع الفلسطيني الجديد في ظل الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٧١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٢ ـ ٥٩.

٢٠ «الاسرة الفلسطينية؛ قيم جديدة في الواقع الاجتماعي؛ تفاعلات الانتفاضة في داخلها»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٩، ١٩٨٩/٩/٦، ص ١٤.

٢١ «الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مخيم جباليا ـ غزة»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ٩، ١٩٨٩/٩/٦، ص ٩.

٢٢ Rouhana, Kate; "Children of the Intifadah [Report]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 110 - 121.

○ الاقتصاد

٢٣ ساره، فايز؛ «العمّال الفلسطينيون والانتفاضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ١٥.

٢٤ علاونة، عاطف؛ «أثر الاحتلال الاسرائيلي في التحولات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ٩، ١٩٨٩/٩/٦، ص ٧.

٢٥ النشاشيبي، محمد زهدي؛ «حق الشعب العربي الفلسطيني في مياه حوض نهر الاردن وسائر الانهار الفلسطينية»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ١١٢، ١٩٨٩/٩/١، ص ٤٢ ـ ٤٤.

○ تراجم

٢٦ قاسمية، خيرية؛ «الدكتور عبدالوهاب الكيالي مؤرخ القضية الفلسطينية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ٨١ ـ ٩٢.

٢٧ Allman, T.D.; "On the Road with Arafat", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 5, September 1989, pp. 30 - 41.

○ تعليم

٢٨ Nyhan, Sally Clark; "Human Rights; Israel Reopens West Bank Schools", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 5, September 1989, p. 15.

○ الثقافة

٢٩ الخطيب، حسام؛ «أبو سلمى؛ أين منظمة التحرير في شعره»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

٣٠ عوض، عوض سعود؛ «تعبيرات المعتقد الشعبي الفلسطيني»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٩٦ ـ ٢٠٩.

٣١ هلسا، غالب؛ «مثقف منظمة التحرير الفلسطينية؛ دراسة في أشباه المثقفين»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ٨٥ ـ ١١٢.

الفلسطينيون

٣٢ ابـو عمرو، زياد؛ «ملاحظات حول القيادات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ٧٥ ـ ٨٤.

٣٣ عبـدالحميد، مهنّد؛ «ابعاد خمسة مناضلين من الارض المحتلة؛ آن الأوان لمعـاقبـة دوليـة لاسرائيل»، **الحرية**، العدد ٣٢٥، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

٣٤ Christison, Kathleen; "The American Experience; Palestinians in the U.S.", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 18 - 36.

٣٥ Frachon, Alain; "Israel's Arbitrary Expulsions of Palestinian Activists", *The Guardian Weekly,* 10/9/1989, p. 13.

٣٦ Moughrabi, Fouad and Pat El - Nazer; "What Do Palestinian Americans Think? Results of a Public Opinion Survey", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 91 - 101.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٧ «الانتفاضة؛ موقعها، آفاقها [ندوة]»، **الكاتب الفلسـطيني**، العـدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٢١ ـ ١٤٤.

٣٨ برقـاوي، احمـد؛ «مـلاحـظات مؤقتة حول انـتفـاضـة الشعب الفلسـطيني»، **الكـاتب الفلسـطيني**، العـدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٤٥ ـ ١٥٣.

٣٩ البشيتي، جواد؛ «تشدّد أم تشنج؟ سرّ علاقة التنـاسب الطردي بين تنـامي الانتفاضة وبين جمـوح الفـاشيـة اليهودية»، **فلسطين الثورة**، السنـة ١٨، العدد ٧٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٢.

٤٠ بكر، مازن؛ «'فيزا' لعبور 'الخط الاخضر'؛ سكان قطاع غزة غير مرغوب فيهم في اسرائيل»، **فلسـطين الثـورة**، السنـة ١٨، العـدد ٧٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

٤١ حسن، سفيان؛ «العملاء في الارض المحتلة؛ خيار التوبة، أو التصفية على أيدي الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣٢٣، ٢٠/٨/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٤٢ حطاب، يونس؛ «الانتفاضة في نهاية شهرها الحـادي والعشرين؛ هجمـات الفـرق الضاربة اصبحت مركزة ومخططة»، **الحرية**، العدد ٣٢٥، ٣/٩/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٤٣ ر. م.؛ «المتعـاونـون [مع اسرائيل] ومخاطر تدهـور 'النـظام العـام' [في الارض المحتلة؛ تقـرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

٤٤ سيف، سعيـد؛ «الصـدى العربي الشعبي والرسمي للانتفـاضـة»، **الكـاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٦٤ ـ ١٧٥.

٤٥ الصـادق، عوني؛ «حديث الانتفاضة ومقولة الدولة المستقلة»، **الكـاتب الفلسـطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ٩٣ ـ ١٠١.

٤٦ صالح، عبـدالجـواد؛ «حول مهمات المرحلة القادمة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٤.

٤٧ عبدالحميد، مهنّد؛ «سياسة فرض البطاقات المغنـطة؛ معـركـة عمـال غزة؛ معركة الشعب الفلسـطيني بأكمله»، **الحـريـة**، العـدد ٣٢٤، ٢٧/٨/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٤٨ «قـائمـة بأسمـاء شهـداء الشهـر الحادي والعشرين للانتفاضة»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٩.

٤٩ كيـوان، ماهـر؛ «تصعيـد هجمـات القـوات الضاربة ضد رجال الضريبة الاسرائيليين؛ فشل الهجـوم الضريبي الاسرائيـلي»، **الحرية**، العدد ٣٢٥، ٣/٩/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨.

٥٠ كيّـالي، ماجـد؛ «الانتفـاضـة؛ استمـرارها، تطورها»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ٧١ ـ ٨٠.

٥١ «مردخاي يلجأ الى سلاح الجو في اطار خطته لقمـع الانتفـاضـة»، **اليـوم السابع** (باريس)،

العدد ٢٧٨، ٤/٩/١٩٨٩، ص ١٦.

٥٢ مقداد، عطية؛ «انعكاسات الانتفاضة على الوضع في الكيان الصهيوني»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٥٤ ـ ١٦٣.

٥٣ ناصر، نديم؛ «احد ابطال الانتفاضة؛ ياسر ابو غوش أتعب الاسرائيليين، فقتلوه رمياً بالرصاص»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٩٨، ٢٣/٨/١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢١.

٥٤ النشّاش، عبدالهادي؛ «الانتفاضة الفلسطينية؛ خصائصها، قواها الاساسية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٤، شتاء ١٩٨٩، ص ٦٢ ـ ٧٠.

٥٥ وصفي، توفيق؛ «رابين ينوي شطر ' نواة الانتفاضة ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٥٦ Greenberg, Joel; "The Intifadah; After 20 Months, Cracks in the Edifice", *The Jerusalem Post*, 19/8/1989, p. 1, 4.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٧ «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص] النداء الرقم ٤٤؛ نداء التحية لمؤتمر ' فتح ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٥٨ ـــــ ، «[نص] النداء الرقم ٤٥؛ نداء أيلول والشهادة، [بتاريخ ٥/٩/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ٨ ـ ٩.

٥٩ «[نص بيان لجنة المحامين العرب في دولة فلسطين المحتلة الداعي الى غلق معتقل انصار ـ ٣]»، **الحرية**، العدد ٣٢٥، ٣/٩/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٦٠ «[نص مذكرة الشخصيات الوطنية الفلسطينية التي اجتمعت الى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، بتاريخ ٣/٨/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ١١.

القضية الفلسطينية

٦١ ابراش، ابراهيم؛ «الكفاح الفلسطيني المسلّح، الى أين؟»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ٦٩ ـ ٧٤.

٦٢ ديفيس، أوري؛ «ملاحظات حول مستقبل فلسطين»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٢، العدد ١٢٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٦٢ ـ ٨٤.

٦٣ شبيب، سميح؛ «اللجنة العربية العليا [في فلسطين] في عهد الانتداب [البريطاني]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٢٧.

٦٤ العلكيم، حسن؛ «الابعاد الدولية للصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٧ ـ ٧٧.

٦٥ فياض، علي؛ «دول الهند الصينية والقضية الفلسطينية»، **الحرية**، العدد ٣٢٤، ٢٧/٨/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٧.

٦٦ المدهون، ربعي؛ «مراحل تهويد الخليل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٤١.

٦٧ المديني، توفيق؛ «التسوية، عربياً»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٣، خريف ١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٥٩.

٦٨ ن. ح.؛ «لعبة جرّ الحبل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٥.

٦٩ Barron, Andrea; "Referenda on the Palestine Question in Four U.S. Cities [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 71 - 83.

٧٠ Boyle, Francis A.; "Creating the State of Palestine", *The Palestine Yearbook of International Law*, Vol. IV, 1987/1988, pp. 15 - 43.

٧١ Cattan, Henry; "Recollections on the United Nations Resolution to Partition Palestine", *The Palestine Yearbook of International Law*, Vol. IV, 1987/1988, pp. 260 - 264.

٧٢ El-Sayed, Mustapha K.; "Egyptian Popular Attitudes toward the Palestinians since 1977", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 37 - 51.

٧٣ Hamilton, Lee H.; "Challenges for United States Policy in the Middle East", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 7 - 15.

٧٤ Shoumikhin, Andrey U.; "Soviet Perceptions of U.S. Middle East Policy", *The Middle East Journal,* Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 16 - 19.

منظمة التحرير الفلسطينية

٧٥ جاموس، وليد طاهر؛ «المسيرة النضالية لجيش التحرير [الوطني الفلسطيني]»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٦٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٧.

٧٦ س. ش.؛ «ردود الفعل على نتائج مؤتمر ' فتح ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١١١ ـ ١١٣.

٧٧ عبدالرحيم، غسان؛ «المؤتمر العام الخامس لـ ' فتح ' ؛ ثورة مستمرة، انتفاضة متصاعدة، حتى النصر»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

٧٨ قلاّب، صالح؛ « ' حرب مذكرات ' رافقت مؤتمر ' فتح ' »، **المجلة**، العدد ٤٩٧، ١٦/٨/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(انظر، أيضاً، ٨٧، ٩٨، ١٠٣)

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

٧٩ «[نص كلمته] في المؤتمر التاسع لحركة بلدان عدم الانحياز [في بلغراد]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٨٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٧.

٨٠ «[نص وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده في العاصمة اليوغوسلافية على هامش اعمال القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز]»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٦٢، ١١/٩/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٨١ «[نص ندائه الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثاني والعشرين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

○ العلاقات الخارجية

٨٢ قلاّب، صالح؛ «واشنطن تهدد بقطع الحوار مع منظمة التحرير»، **المجلة**، العدد ٤٩٨، ٢٣/٨/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٦.

٨٣ «المفاوضات الاميركية ـ الفلسطينية طريق مسدود»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٧٧، ٢٨/٨/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

(انظر، أيضاً، ٧٨، ٩٠)

المقابلات

٨٤ ابو كرش، عطا محمد (مبعد فلسطيني)؛ «نأمل ونعمل كي نصل الى مرحلة العصيان المدني، والتخطيط لذلك يحتاج لفترة زمنية طويلة»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٨٥ برغوثي، غريب؛ «الحجر والمقلاع أدخلا الطمأنينة الى قلب الطفل الفلسطيني»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ٩، ٦/٩/١٩٨٩، ص ٥.

٨٦ الحمدلله، عاكف وحيد (مبعد فلسطيني)؛ «الانتفاضة واقع سلطة وطنية والقيادة الموحدة حكومة الشعب الشرعية»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٨٧ حواتمة، نايف؛ «نلتقي مع القرارات المعلنة في مؤتمر ' فتح ' »، **الحرية**، العدد ٣٢٣، ٢٠/٨/١٩٨٩، ص ١٠؛ نقلاً عن **هيئة الاذاعة البريطانية**، ١١/٨/١٩٨٩.

٨٨ الخطيب، باسل (سينمائي فلسطيني)؛ «نظرة شابة الى السينما الفلسطينية»، **المجاهد** (الجزائر)، العدد ١٥١٧، ١/٩/١٩٨٩، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٨٩ خلف، صلاح (أبو اياد)؛ «ديمقراطيتنا سكر زيادة»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٦٥٣، ١٨/٨/١٩٨٩، ص ١٥.

٩٠ ـــ ، ـــ ؛ «واشنطن تعطّل تقدم الحوار الفلسطيني ـ الاميركي»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٥، العدد ١٨١، ١/٩/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٩.

٩١ الدراوشة، عبدالوهاب؛ «أتحرك بناء على تعليمات من عرفات»، **المجلة**، العدد ٥٠٠، ١٢/٩/١٩٨٩، ص ١١.

٩٢ الرنتيسي، عودة؛ «قرارات هيئة الامم المتحدة حبر على ورق»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ٦، ١٩/٧/١٩٨٩، ص ٥.

٩٣ سمارة، عادل (اقتصادي فلسطيني)؛ «الانتفاضة خلقت حالة من الاستقرار القلق»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، العدد ٢١٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٣.

٩٤ صباح، ميشيل؛ «شعب الانتفاضة سينتصر»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨١، ١/٩/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٩٥ عودة، هشام (شاعر فلسطيني)؛ «القصيدة الفلسطينية اعطت الانتفاضة وهجاً خاصاً»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧١٣، ١/٩/١٩٨٩، ص ٥٧ ـ ٥٨.

٩٦ غوشة، سمير؛ «نؤكد اهمية وضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية كشرط أساسي من شروط استمرار الثورة وانتصارها»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٢٩، ٢٦/٨/١٩٨٩، ص ١٠.

٩٧ فارنر، مانفريد (أمين عام حلف شمال الاطلسي ـ ناتو)؛ «الحلف الاطلسي يسعى الى حلول عادلة في صراعات الشرق الاوسط»، **المجلة**، العدد ٤٩٩، ٣٠/٨/١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٩٨ الفاهوم، خالد؛ «جيش التحرير حلم الشعب الذي تحقق»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٠، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ١٨ ـ ٢٠.

٩٩ فينوغرادوف، فلاديمير (وزير خارجية روسيا الاتحادية)؛ «على اسرائيل الانسحاب من فلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٢، ٣/٩/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٥.

١٠٠ القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «لدى ابو عمار ضمانات بعدم اعدام الرهائن»، **المجلة**، العدد ٤٩٩، ٣٠/٨/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٠١ كارلسون، انغفار (رئيس وزراء السويد)؛ «[نسعى من اجل جلب اسرائيل وم.ت.ف. الى التفاوض المباشر]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٦٣، ١٠/٩/١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٣.

١٠٢ الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «لست ' اكينو الثورة الفلسطينية ' »، **المجلة**، العدد ٤٩٨، ٢٣/٨/١٩٨٩، ص ١١.

١٠٣ Husayni, Faysal; "[The P.L.O. is the Sole Representative of the Palestinian People and Arafat Is Our Representative]", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 3 - 17.

١٠٤ Sharon, Ariel; "Israeli Claims Include Jordan", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 5, September 1989, p. 11.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٠٥ تيرنوار، لويس؛ ديغول، اسرائيل والفلسطينيون، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨١، ١/٩/١٩٨٩، ص ٦ (مراجعة محمد مخلوف).

١٠٦ منصور، جوني؛ شوارع حيفا العربية، **نضال الشعب**، العدد ٥٢٩، ٢٦/٨/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧ (مراجعة خالد ابو خالد).

١٠٧ ميرجي، رافائيل وفيليب سيمونو؛ مائير كهانا الحاخام الذي يخيف اليهود (بالفرنسية)، **الكاتب**، العدد ١١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٥ ـ ٣١ (مراجعة عليه البرشومي).

١٠٨ Betts, Robert Brenton; *The Druze,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, p. 542, (Reviewed by Marius Deeb).

١٠٩ Binur, Yoram; *My Enemy, My Self,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 140 - 142 (Reviewed by Yusuf K. Umar).

Brand, Laurie A.; *Palestinians in the Arab World; Institution Building and the Search for State,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 137 - 138 (Reviewed by Tawfiq E. Farah). ١١٠

Cattan, Henry; *The Palestine Question,* ***The Palestine Yearbook of International Law,*** Vol. IV, 1987/1988, pp. 363 - 365 (Reviewed by Eugene Cotran). ١١١

Cohen, Mitchell; *Zion and State; Nation, Class and the Shaping of Modern Israel,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 519 - 520 (Reviewed by Danna Robinson). ١١٢

Davis, Uri; *Israel; An Apartheid State,* ***The Palestine Yearbook of International Law,*** Vol. IV, 1987/1988, pp. 366 - 369 (Reviewed by John Dugard). ١١٣

Elazar, Daniel J.; *The Other Jews; The Sephardim Today,* ***The Jerusalem Post International,*** 19/8/1989, p. 17 (Reviewed by Yosef Yaakov). ١١٤

Green, Steven, *Living by the Sword; America and Israel in the Middle East 1968 - 1987,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 4 (72), Summer 1989, pp. 142 - 144 (Reviewed by Andrew Gilmour). ١١٥

Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Hour* (Translated by Lenn Schramm), ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 518 - 519 (Reviewed by Harold H. Saunders). ١١٦

Hoffman, Tzippi and Alan Fischer; *The Jews of South Africa; What Future?* ***The Jerusalem Post International,*** 19/8/1989, p. 17 (Reviewed by Sol. Liebgott). ١١٧

Jansen, Michael; *Dissonance in Zion,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 113 - 115 (Reviewed by Ilan Peleg). ١١٨

Segal, Jerome M.; *Creating the Palestinian State; A Strategy for Peace* ١١٩

١٩٨٩، ص ١٠٧ - ١١٠ (مراجعة نبيل حيدري).

Lamb, David; *The Arabs; Journeys Beyond the Mirage,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, p. 522 (Reviewed by Stanley Reed). ١٢٠

Lustick, Ian S.; *For the Land and the Lord; Jewish Fundamentalism in Israel,* ***The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. VIII, No. 5, September 1989, pp. 46 - 47 (Reviewed by George E. Irani). ١٢١

Morris, Benny; *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947 - 1949,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 117 - 118 (Reviewed by J. C. Hurewitz). ١٢٢

Neff, Donald; *Warriors against Israel; How Israel Won the Battle to Become America's Ally, 1973,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 530 - 531 (Reviewed by Howard J. Dooley). ١٢٣

O'Brien, Lee; *American Jewish Organizations and Israel,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 1, Winter 1989, pp. 112 - 113 (Reviewed by Marver Bernstein). ١٢٤

Pappe, Ilan; *Britain and the Arab - Israeli Conflict, 1948 - 1951,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 528 - 529 (Reviewed by Robert W. Stookey). ١٢٥

Quandt, William (Ed.); *The Middle East; Ten Years after Camp David,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 43, No. 3, Summer 1989, pp. 529 - 530 (Reviewed by Donald C. Borgus). ١٢٦

الكتب

١٢٧ **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي،** الجزء الاول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٢٨ **عام معركة الجلاء،** نيقوسيا: مؤسسة

بيسان للصحافة والنشر، ١٩٨٩، ٤١٨ صفحة.

١٢٩ عبدالله، علي احمد؛ **واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧**، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. ١٩٨٩، ١٩٢ صفحة.

١٣٠ فلاح، عبدالرحمن علي؛ **وماذا بعد الانتفاضة؟**، المنامة: الجمعية الاسلامية، ١٩٨٩، ٦٣ صفحة.

١٣١ قهوجي، منيرة (مُعدّة)؛ **آراء عالمية في الانتفاضة والدولة الفلسطينية: سنابل لحقول فلسطين**، عمّان: دار طبريا، ١٩٨٩.

١٣٢ مغربي، فؤاد؛ **الانتفاضة والرأي العام الامريكي** (ترجمة محمود برهوم)، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ٦٠ صفحة.

١٣٣ اليوسفي، ماهر؛ **معتقل انصار: كيف حفرنا الانفاق**، دمشق: دار الاهالي، ١٩٨٩.

١٣٤ *American Foreign Policy; Current Documents, 1987*, Washington, D.C.: Department of State, 1988, 894 Pages.

١٣٥ Amnesty International, *Israel and the Occupied Territories; Administrative Detention during the Palestinian Intifadah*, New York: Amnesty International USA, 1989.

١٣٦ Ateek, Naim Stifan; *Justice, and Only Justice; A Palestinian Theology of Liberation*, Maryknoll, New York: ORBIS Books, 1989.

١٣٧ Betts, Robert Brentan; *The Druze*, New York, London: Yale University Press, 1988, 161 Pages.

١٣٨ Blitzer, Wolf; *Territory of Lies; The Exclusive Story of Jonathan Jay Pollard; The American Who Spied on His Country for Israel and How He Was Betrayed?*, New York: Harper and Row Publishers, 1989.

١٣٩ Hart, Alan; *Arafat; A Political Biography*, Bloomington: Indiana University Press, 1989, 560 Pages.

١٤٠ Hunter, Jane; *Israeli Technocrimes in the United States*, Kingston, Ontario: Near East Cultural and Educational Foundation of Canada and Chattanooga, 1988, 69 Pages.

١٤١ Gilad, Lisa; *Ginger and Salt; Yemeni Jewish Women in an Israeli Town*, Boulder: Westview Press, 1989.

١٤٢ Karsh, Efraim; *The Soviet Union and Syria; The Asad Years*, London: The Royal Institute of International Affairs, 1989, 127 Pages.

١٤٣ Khalidi, Walid; *At a Critical Juncture; The United States and the Palestinian People*, Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1989.

١٤٤ Krough, Peter F. and Mary C. Mc David (Eds); *Palestinians under Occupation; Prospects for the Future*, Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1989.

١٤٥ Lesch, Ann Mosley and Mark Tessler; *Israel, Egypt and the Palestinians; From Camp David to Intifadah*, Bloomington: Indiana University Press, 1989.

١٤٦ Medding, Peter (Ed.); *Studies in Contemporary Jewry; Vol. V; Israel; State and Society, 1948 - 1988*, New York: Syracuse University Press, 1989.

١٤٧ Medding, Peter Y.; *The Transformation of American Jewish Politics*, New York: The American Jewish Committee, 1989.

١٤٨ *Palestinians; Education Denied*, London: World University Service, 1989.

١٤٩ Robbe, Martin and Jurgen Hosel (Eds); *Egypt; The Revolution of July 1952 and Gamal Abdel Nasser*, Berlin: Akademie - Verlag, 1989.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحِّب مجلة **شؤون فلسطينية** بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو **شؤون فلسطينية** من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضَّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمَّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)

No. 199 , October 1989

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى